وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني (ت: ٩٥١هـ) النّحوية في كتابهِ شرحِ الكافية

رسالة تقدَّم بها الطالب

أحمد محمد جواد كاظم

إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. وائل عبد الأمير خليل الحربيّ

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النحل: الآية ١٠٣

الإهداء

إلى أَولِ مَن قِيلَ له اقرَأ، فكَان خَيرَ قَارئ ومُعلم، نبينا محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله الأطهار وصحبه الأخيار) .

إلى مَن غَرسا في نَفسيّ حُبَّ الإجتهادِ وطَلبِ العِلم. . . والديَّ الحبيبين، أدامَ الله عليهما الصحة والعافية، بِرًّا ووَفاءً .

إلى مَن أضاءوا حياتي بالحُبِّ والأَمل، ورودُ المَحبةِ وفَرحةُ أوقاتي. . . أخي وأخواتي، أدامهم الله لي سَندًا .

إلى روحِ مَن فَرحا بخَبرِ قبولي بهذا المجال الدراسي، فكان قَدرَ الله أقربَ مِن رؤيتي فرحتهم بإتمامِ هذا العَمل. . . عمي الحنون أبي وسام، ومَنارةُ العِلم خالي الاستاذ عبد الله امانه ساهي، رحمهما الله بواسعَ رَحمته، وأسكَنهما فسيحَ جناته.

إلى كُلِّ مُحبٍّ للُغة القرآن الكريم.

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((**اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني ّ (ت: ٩٥١هـ) النّحوية في كتابهِ شرحِ الكافية**)) المقدَّمة من الطالب ((أحمد محمد جواد كاظم)) قد جرى تحت إشرافي في كلية الآداب– جامعة بابل، جزءًا من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة.

التوقيع:
الاسم: أ.د. وائل عبد الأمير الحربيّ
المشرف على الرسالة
التاريخ: / / ٢٠٢٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
أ.د. سامر فاضل الأسدي
رئيس قسم اللغة العربية
التـــــــــــاريخ: / /٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن لجنة المناقشة نشهد بأنّنا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ((**اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني (ت:٩٥١هـ) النّحوية في كتابهِ شرحِ الكافية**)) وقد ناقشنا الطالب (**أحمد محمد جواد كاظم**) في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنَّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة بتقدير ( ).

الإمضاء:

الاسم: أ. د. **حيدر فخري ميران**

(رئيسًا)

التاريخ: / / ٢٠٢٣

الإمضاء:

الاسم : أ. د. **علاء كاظم جاسم**

(عضوًا)

التاريخ: / / ٢٠٢٣

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. **محمود عبد حمد اللامي**

(عضوًا)

التاريخ: / / ٢٠٢٣

الإمضاء:

الاسم: أ. د. **وائل عبد الأمير الحربي**

(عضوًا ومشرفًا)

التاريخ: / / ٢٠٢٣

الإمضاء:

أ. د. **صالح كاظم عجيل الجبوري**

عميد كلية الآداب/ جامعة بابل

التاريخ: / / ٢٠٢٣

شكر وامتنان

قال تعالى على لِسان سُليمان: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النمل: ١٩].

الحَمدُ والثَناء للهِ تعالى أن مَنَّ عَليَّ بإتمَامِ هذا العَمل على الصورةِ التي هو عليها، وما توفيقي إلا بالله.

ومِن طيبِ الوفاءِ والعِرفانِ أَن اتقدَّمَ في هذا المَقامِ بالشُكرِ الجزيلِ والامتنانِ والتَقدير لشيخي واستاذي الفاضل الدكتور وائل عبد الأمير الحربيّ المُحترم، على ما قدَّمَه لي مِن تَوجيهٍ ونُصحٍ وارشادٍ بإشرافِه وتَقويمِه لهذا العَمل، وبما أفاضَ عليّ بعِلمه، فجَزاهُ الله عنيّ خيرَ الجَزاء.

ثُمَّ شُكري الجزيل إلى عميد كلية الآداب الاستاذ الدكتور صالح الجبوري المحترم، والاستاذ الدكتور سامر الأسدي المحترم رئيسَ قسمِ اللغة العربية.

واتوجَه بالشُكرِ والعِرفانِ إلى كُلِّ مَن علمني حَرفًا مِن الثُلةِ الطيبة مِن أساتيذي الافاضل الذين تَتلمذتُ على أيديهم.

ويَطيب لي أن أوجِهَ شُكري الخاص إلى استاذي الدكتور ادريس حمد هادي الموسوي، الذي كانَ المُحفزَ والداعمَ الأول لي على خَوضِ هذه المسيرة العلمية، فلَهُ مني جزيلَ الشُكرِ والامتنان، واسألُ الله لَه العَفو والعافية.

ثُمَّ شُكري إلى كُلِّ مَن قَدّمَ لي يَدَ العَونِ أو قَدَّمَ لي نَصيحة أو توجيه في انجازِ هذا العَمل، فاسألُ الله له التوفيق الدائم.

ولله الحَمدُ والشُكرُ أَولًا وأخيرًا..

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٥
التمهيد: العصام ومنهجه في الاعتراضات في شرح الكافية	٦-١٧
أولًا: عصام الدين حياته وآثاره	٧-١٠
ثانيًا: الاعتراضات	١١-١٤
ثالثًا: منهج العصام في شرح الكافية	١٥-١٧
الفصل الأول: اعتراضات عصام الدين الاسفراييني النحوية في الاسماء	١٨-٨٢
المبحث الأول: اعتراضاته النحوية في المرفوعات	١٩-٥٢
مجيء الخبر جملة	١٩-٢٤
حذف العائد من الجملة الخبرية	٢٥-٢٩
حذف الخبر جوازا بعد (إذا) الفجائية	٢٩-٣٦
حذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد واو المعية	٣٦-٤١
تعدد الخبر	٤١-٤٤
العامل في الظرف الواقع خبرًا	٤٤-٤٧
وجوب تقديم الفاعل	٤٨-٥٢
المبحث الثاني: اعتراضاته النحوية في المنصوبات ومسائل متفرقة أخرى	٥٣-٨٢
الخلاف في تقدير عامل الحال المحذوف	٥٣-٥٦
العامل في المفعول المطلق المخالف لفعله	٥٦-٦٠
تقدير العامل في اسلوب التحذير	٦٠-٦٤
النصب في المنادى الشبيه بالمضاف	٦٤-٦٧
حكم تابع المنادى المفرد	٦٧-٦٩
الندبة في الصفة	٧٠-٧٥
اضافة العدد إلى اسم الجمع	٧٥-٨٠
الاشتقاق في النعت	٨٠-٨٢
الفصل الثاني: اعتراضات عصام الدين الاسفراييني النحوية في الأفعال	٨٣-١٣٩

المحتويات .....

المبحث الأول: اعتراضاته النحوية في الأفعال المبنية	٨٤-١٠١
شمولية فعل الأمر	٨٤-٨٦
(عسى) بين الفعلية والحرفية	٨٧-٩٠
(ليس) فعلًا نافيًا	٩٠-٩٢
اضمار الفاعل في فعلي نِعمَ وبِئسَ	٩٢-٩٦
اتصال (ما) بالفعلين نِعمَ وبِئسَ	٩٦-٩٧
اعراب مخصوص فعل المدح حبذا	٩٨-١٠١
المبحث الثاني: اعتراضاته النحوية في الأفعال المعربة ومسائل متفرقة أخرى	١٠٢-١٣٩
تخصيص الفعل المضارع وبيان حاله من الاعراب	١٠٢-١٠٧
نصب الفعل المضارع بـ لن وإذن	١٠٧-١١٢
الاختلاف في عامل جزم الفعل المضارع بجواب الطلب	١١٢-١١٧
نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير	١١٧-١٢٢
اضمار الفعل بعد (إن) الشرطية	١٢٢-١٢٧
دخول همزة الاستفهام على لَم ولَمّا الجازمتين	١٢٧-١٣١
حكم الاسم المشتغل عنه إذا جاءت بعده جملة طلبية مسبوقة بالفاء	١٣١-١٣٦
الفعل المتعدي وتعدية (قَربَ)	١٣٦-١٣٩
الفصل الثالث: اعتراضات عصام الدين الاسفراييني النحوية في الحروف	١٤٠-٢٠٥
المبحث الأول: اعتراضاته النحوية في حروف العطف	١٤١-١٦٨
عمل الواو العاطفة	١٤١-١٤٥
دلالة فاء العطف على الترتيب	١٤٥-١٤٩
(أو) العاطفة في سياق النفي	١٥٠-١٥٤
العطف بـ (أم) المنقطعة في الجملة الاستفهامية	١٥٤-١٥٨
معنى (لكن) وجواز عملها مخففة والعطف بها إذا سبقتها الواو العاطفة	١٥٨-١٦٣
العطف بـ (لا ولكن)	١٦٣-١٦٨
المبحث الثاني: اعتراضاته النحوية في مسائل متفرقة أخرى	١٦٩-٢٠٥
(رُبَّ) بين الحرفية والاسمية	١٦٩-١٧٣

المحتويات .....

(مُذ ومُنذ) بين الاسمية والحرفية	١٧٤-١٧٩
حمل (على) على ضده في المعنى	١٧٩-١٨٣
الاضمار بعد (حتى) الجارّة	١٨٣-١٨٧
مجيء (لا) زائدة قبل القسم	١٨٨-١٩١
عمل (أما) الشرطية	١٩٢-١٩٥
مجيء (أنّ) ومعموليها جملة مصدرية	١٩٥-١٩٩
فتح همزة (أن) بعد (لَو ولَولا) وايراد الجزاء بعد الفاء الجزائية	١٩٩-٢٠٥
الخاتمة والنتائج	٢٠٦-٢٠٨
المصادر والمراجع	٢٠٩-٢٢٦
الملخص باللغة الإنكليزية	٢٢٧

مقدِّمة

مقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، مُرسل الرُّسل مُبشّرين ومُنذّرين، ومُنزّل القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مُبين، وجاعِل الخِّلاف سُنّةً كونيّةً لا تنفكُ عن الكون والبشرية، والصّلاة والسلام على النبيّ الأمين، مُعلم الناس أدب الخِّلاف وحُسن الائتلاف، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى الأنبياء والرّسل أجمعين، ومَن سار على نهجهم إلى يوم الدّين...

أمّا بعد...

فعلم النّحو مِن العلوم الأساسية التي قامت خِدمةً للعربية، فهو عَصبُها وقُطب رحاها، أولاه العلماء قديمًا وحديثًا أهمية بالغة، دَفعهم إلى ذلك حفاظهم على لُغة القرآن الكريم من اللّحن والخطأ، إذ هو بحرها العميق، الذي استمدت قُدسيتها مِنه.

ونَال النّحو حُظوةً كبرى مِن مؤلفات النّحاة، وحفل مُنذ نشأته بالمسائل الخلافية، كسائر العلوم الأخرى، فكانت فيه مدراسُ ومذاهبُ، نَشأت ونَضجت واستقرت لها أصولها ومسالكها في الاستدلال، ومن ثم ظهر الاعتراض والاستدراك بين علماء العربية، في كثير من المسائل النّحوية والتوجيهات الإعرابية، وهذا الاعتراض لا يُنقِص مِن قيمتهم العلمية شيئاً، ولا يُبطل لهم رأيًا أو حُجة، فلِكُلٍّ مِنهم رأيه الخاص وله دليله وحجته في ذلك، وهو مظهر من مظاهر التفكير العلمي في النحو العربي وجزء من سيرورة النحو العربي وتطوره.

ولمّا كانت دراسة آراء العلماء ومناقشاتهم واعتراض بعضهم على بعض بالحجج والأدلة، جزءاً أساسيًا مِن الدراسات العلمية الأصيلة في التراث النحوي العربي، لأنّها تُنمي فِكر الباحث وتبني شخصيته النّحوية، فقد عَكفتُ على البحث في هذا النوع مِن الدراسات النّحوية، وجَعلت مِن (اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني (ت:٩٥١هـ) النّحوية في كتابهِ شرحِ الكافية) عنوانًا لرسالتي، وقد رأى أستاذي الدكتور وائل عبد الامير الحربي ميلي إلى الدراسات النحوية ورغبتي في البحث فيها فاقترح عليَّ هذا الموضوع.

إنّ أهمية هذا البحث تُكمنُ في أنّ المُعارضات والتعقبات مِن الموضوعات العلمية الاصيلة التي يميل لها ذهن الباحث؛ لأَنَّ مدارها الخلاف والنقد والتجديد، وقد كان هذا دافعًا لنّا للبحث في هذا النوع من الدراسات النّحوية، ثُمّ إنّ العِصام الاسفراييني عَالِمٌ فَذّ، لم تكن له حظوةٌ كبرى في الدراسات السابقة، فهو عالمٌ يُشار إليه بالبنان في أيام عصره؛ إذ ترك لنّا الكثير مِن المُصنفات في العلوم المختلفة، ومِن بينها مصنفه الذي شرح فيه كافيةِ ابن الحاجب في النّحو، بعدما رأى أنّ هناك قصورًا في شروح سابقيه، وأن فيها جوانبَ ما تزال غامضة أَبعدت الكثيرين عن فَهمِ الكافية

فهمًا دقيقًا وسليمًا، فعَكَفَ عِصام الدّين على وضع هذا الشرح ليُبين فيه ما استغلقَ فهمه وليوضح فيه ما غَفل عنه الشُّراح، وإنّا إذ نظرنا في هذا الشرح وجدنا فيه الكثير مِن الاعتراضات التي يوردها العِصام على النّحاة في أثناء شرحه، فيَنقض بذلك آراءهم وأدلتهم، بدليلٍ سماعيّ أو قياسيّ أو يَدفع ذلك بحُجة عقليةٍ مِن عنده، ولكثرة هذه الاعتراضات في شرحه وغِلبتها على موافقاته لبعض آرائهم، جعلنا مِن ذلك عنوانًا لبحثنا، ولا بُد مِن الإشارة هنا إلى أنّ اعتراضات العِصام في شرحه لا تخلو مِن اعتراضاتٍ صرفية، لكنّنا آثرنا اختيار النّحوية منها لكثرتها، ولما يتناسب مع غايتنا في البحث؛ إذ قصدنا منها أن تكون دراسةً نحوية، وقد تنوعت اعتراضاته فشملت اعتراضاتٍ في العبارة، وأخرى في القاعدةِ والحُكم، وغيرها في المعنى والحد، وقد اقتصرنا في بحثنا هذا على اعتراضاته في الأحكام والقواعد النّحوية أو التوجيهات النّحوية.

ولَم أقفْ على دراساتٍ سابقة تناولت شرحَ العِصام على الكافية، سوى اطروحة الدكتوراه التي قدمها الباحث (فهمي حسن النمر) واشرف عليها الدكتور (محمد أحمد حسن) بعنوان (اختيارات عصام الدين الاسفراييني المتوفى سنة ٩٥١هـ في شرحه لكافية ابن الحاجب عرض ومناقشة) في جامعة الأزهر، سنة ٢٠٠٦م، وللأسف فإنني حاولت الاطلاع عليها ولكنني لم أستطع الحصول عليها؛ لأنها غير متاحة للقراءة.

وأمّا مِن جانب الاعتراضات فهناك جَمعٌ مِن الدراسات التي تناولت بالدراسة اعتراضات نحويٍّ مُعين على غيره أو اعتراضاته على النّحاة أيضا، وأقرب دراسة لنا تلك التي قُدِّمت في جامعة أم القرى للباحث: (محمد بن عبد الله المالكي)، وهي رسالةُ ماجستير بعنوان: (اعتراضاتُ الرّضيِّ على سيبويه في شرح الكافية)، والأخرى في الجامعة نفسها للباحث: (مصطفى بن فؤاد بن أحمد) وهي أطروحةُ دكتوراه بعنوان: (اعتراضاتُ الرّضيّ على ابن الحاجب في شرحِ الكافية)، وكِلّتا الدراستين أَشرف عليهما الاستاذ الدكتور: (رياض بن حسن الخوّام).

وقد شرعت في كتابةِ هذا البحث الذي اقتضت خطته أن يكون في مُقدِّمةٍ وتمهيدٍ تليهُما ثلاثةُ فصول، ثُمَّ الخاتمة مُشتملةً على أَهمِ النتائج التي توصلتُ إليها، وهي على النحو الآتي:

- التَمهيد جاء بعنوان: (العِصام ومنهجُه في الاعتراضات في شرح الكافية) وتناولت فيه ثلاثة مطالب:
  - الأول: عصام الدين حياته وآثاره (نَسبُه وحَياتُه، مَكانتُه العِلمية).
  - الثاني: الاعتراضات (مَفهومُها، نَشأتها، اسلوب العصام في التعبير عن الاعتراضات).

- الثالث: مَنهج العِصام في كتابه (طريقةُ الشرح، اصولُ الاعتراض، النّحاة المُعترض عليهم).

- الفصل الأول جاء بعنوان: (اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني النّحوية في الأسماء)، واقتضت طبيعة المسائل في هذا الفصل أن تكون على مبحثين:
  - المبحثُ الأول: اعتراضاته النحوية في المرفوعات.
  - المبحثُ الثاني: اعتراضاته النحوية في المنصوبات ومسائل متفرقة أخرى.
- الفصل الثاني جاء بعنوان: (اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني النّحوية في الأفعال)، واقتضت المادة المجموعة هنا أن يكون هذا الفصل على مبحثين:
  - المبحثُ الأول: اعتراضاته النحوية في الأفعال المبنية.
  - المبحثُ الثاني: اعتراضاته النحوية في الأفعال المعربة ومسائل متفرقة أخرى.
- الفصل الثالث: جاء بعنوان: (اعتراضاتُ عِصام الدّين الاسفراييني النّحوية في الحروف)، واقتضت مادة المسائل في الحروف أن تكون على مبحثين:
  - المبحثُ الأول: اعتراضاته النحوية في حروف العطف.
  - المبحثُ الثاني: اعتراضاته النحوية في حروف متفرقة أخرى.

واتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، بما يتلاءمُ وطبيعة التعامل مع الاعتراضات النّحوية، فقُمت بجَمعِ الاعتراضات النّحوية التي وردت في شرحِ العِصام، وأنا إذ اتناولها بالدراسة فإنّي أضعُ نَص الكافية لابن الحاجب الذي يكون العِصام في طورِ شرحِه، ثُمَّ أضع بعده مُباشرة نَص اعتراض العِصام في شرحه لما ورد في الكافية، ثم أُبين فحوى الاعتراض وموضوعه، ثم أشرع بعد ذلك بدراسة المسألة بتقديم نُبذة نحويّة عن الموضوع الذي تدور فيه المسألة، ثُمَّ بعد ذلك أُحلل المسألة بإيراد أقوال النُّحاة السابقين فيها، ثُمَّ مِن بعد ذلك غالبًا ما أُرجح ما أراه مِن صِحة الاعتراض أو عدمه مُعللًا ذلك بقولِ نَحويّ أو إجماعِ شُراح الكافية الآخرين.

واعتمدت على الكثير مِن المصادر والمراجع التي كانت سبيلًا في تفصيل المسائل وإيضاحها، وأهمها كتابُ سيبويه (ت:١٨٠هـ)، والمُقتضب للمُبرّد (ت:٢٨٥هـ)، والأصول في النّحو لابن السرّاج (ت:٣١٦هـ)، وغيرها مِن المصادر التي لا بُدّ لكل باحث أن يستعين بها، وتلك التي كان لابُدّ مِن الاعتماد عليها في بحثنا هذا، ولاسيّما الكافية في علم النّحو لابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، وشرحِ الكافية للرّضيّ الاستراباديّ (ت:٦٨٦هـ)، وشرحِ العِصام (ت:٩٥١هـ) على كافيةِ ابن الحاجب، وغيرها مِن المصادر الأخرى.

ودِراسةٌ في مُؤلَّف مِثل كتاب شرح العِصام لا تخلو مِن صعوبات، إذ حُقق الكتاب على يد الدكتور (محمد باسل عيون السود) الذي كان له الفضل في فصل الموضوعات وعنونتها ونِسبة ما لم ينسبه العِصام مِن أقوال النّحاة، إلّا أنّه على ما يبدو كان مُتسرعا في تحقيقه لهذا الكتاب، فقد وقع في شيءٍ مِن التّصحيف في أكثر مِن موضع، وقد صَعَّبَ علينا فِهم القول بما وضعَ مِن فواصل بين الجُمل في غير موضعها، فلَم يَكُن دقيقًا في تحقيقه، ولَم يَكُن الكتاب مُحققًا بتحقيقٍ ثانٍ حتى أهتدي إليه، وثاني الصُعوبات تَمثلت في التعقيد والمنحى العقلي الفلسفي الذي عليه مُصنفات العِصام، ولعل هذا مَثل السبب في عزوف الباحثين عن دراسة مؤلفاته، ومِن الصُعوبات التي واجهتها أيضا، عدم اهتمام العِصام بِعزو بعض الآراء والأقوال إلى أصحابها، فقد يذكر قولًا ما ويَعترضُ عليه دون أن ينسب القول إلى نحويّ مُعين.

إلا أَن هذه الصُعوبات لم تقف عائِقًا أمام إكمال هذا البحث وإبرازه على الوجه الذي هو عليه الآن، ببذل المزيد من الجهود، ولم أدّخر لذلك وسعًا، وقد أعانني على ذلك توفيق الله تعالى اولًا واخرًا، وما حظيت به مِن توجيه أستاذيّ الدكتور وائل الحربيّ المُحترم، الذي أَشرف على هذا البحث، فَلَهُ منّي جزيلَ الشُكر بكُلّ حَرفٍ علمنيّ إياه وبِكُلّ توجيهٍ سَددَ به خطاي وقوّم به قلمي، فجزاهُ الله عنيّ خيرَ الجزاء.

والحَمدُ لله رَبِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

التمهيد

العصام ومنهجه في الاعتراضات في شرح الكافية

المطلب الأول: عصام الدين حياته وآثاره

المطلب الثاني: الاعتراضات

المطلب الثالث: منهج العصام في شرح الكافية

المطلب الأول: عصام الدين حياته وآثاره

١- اسمُه ولَقبُه وكُنيتُه:

هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفراييني، هذا ما اثبتهُ العِصام عن اسمِه ولقبِه في مقدماتِ كُتبه[١]، إذ كانَ يذكر اسمَه واسمَ ابيه وجَّده في أغلبِ كتبه، واشتهر بالخرساني والهروي والسمرقندي إلى جانب شهرته بالاسفراييني[٢]، ويُلقب بعِصام الدين، والعِصام أيضًا، وبِـ(عِصام)، والفاضلُ عِصام، والمولى عِصام[٣]، وكُنيتُه أبو إسحاق[٤]، قال عنه أبو العِماد (ت:١٠٨٩هـ): ((عصام الدّين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه من ذريةِ أبي إسحاق الإسفراييني))[٥].

٢- ولادتُه ونَشأتُه ووفاتُه:

ولِد العِصام سنة (٨٧٩هـ)، ونَشأَ في مدينة (اسفرايين)[٦]، وكان أبوه وجده قاضيين فيها، وتلقَّى مبادئ العلوم على يدِ والدِه وجدِّه لأُمِه، وتَتلمذَ على يدِ (نور الدين الجامي)، حَتَّى بَرعَ وفاقَ أقرانَه وصار يُشار إليه بالبَنان، وكان بحرًا في العلوم، لهُ التصانيف الحسنة النافعة في كُلّ فن [٧].

خَرجَ العِصام في أواخر عُمره مِن بُخارى إلى سمرقند لزيارة الشيخ العارف خواجه عبيد الله النقشبندي، فمَرضَ بها مُدة اثنينِ وعشرينَ يومًا، ثم قَضى نحبُه عن اثنتينِ وسبعينَ سنةً، وكانَ آخر ما تلفَّظ بهِ: (الله)[٨]، واختلفت المصادر في تحديدِ سنةِ وفاةِ العِصام، ولعلَّ الاضطرابَ في

---

(١) ينظر: شرح الفريد، عصام الدين الاسفراييني: ١٠٧، وحاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي:٢، وينظر أيضًا: الأعلام، الزركلي: ٦٦/١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل البغدادي: ٢٦/١.

(٢) ينظر: شرح الفريد: ٢٠(مقدمة المحقق).

(٣) ينظر: طبقات المفسرين، الأدنه وي: ٣٧٦، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد العكري: ٤١٧/١٠، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي: ١٧٩/١، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان: ١٣٣٠/٢.

(٤) ينظر: معجم المصنفين، التونكي: ٣٧٥/٤، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: ١٣٣٠/٢.

(٥) شذرات الذهب: ٤١٧/١٠.

(٦) مدينة اسفرايين: بلدة من نواحي نيسابور، تقع شمال شرق خراسان، ينتسب إليها كثير من العلماء، وإليها انتسب عصام الدين. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ١٧٧/١، والأنساب، السمعاني: ١٤٨/١، وشرح الفريد: ٢٣(مقدمة المحقق).

(٧) ينظر: شذرات الذهب: ٤١٧/١٠.

(٨) ينظر: طبقات المفسرين: ٣٧٦، وشذرات الذهب: ٤١٧/١٠، والأعلام: ٦٦/١، ومعجم المؤلفين، عمر رضا: ٦٧/١، ومعجم المصنفين: ٣٧٨/٤.

ذلك يبدو واضحًا، فقد ذكرَ حاجي خليفة (ت: ١٠٦٨هـ) أنَّه توفي سنة (٩٤٣هـ)[١]، في حين ذكر في موضعٍ آخر أنَّه توفي سنة (٩٤٤هـ)[٢]، وفي موضعٍ غيرهِ ذكرَ وفاته بين سَنتي (٩٤٣-٩٤٥هـ)[٣]، وكذلك الحال مع بروكلمان، فقد اضطربَ في ذكرِ سنة وفاتهِ في أكثرَ مِن موضع [٤]، وقِيلَ إنّه توفي سَنة (٩٤٤هـ)[٥]، وقِيلَ سنة (٩٤٥هـ)[٦]. والراجِحُ أنَّه توفي سَنة (٩٥١هـ) على ما ذكرَ ابنُ العِماد [٧]؛ لِنصّهِ على أنَّ العِصام مَات عن اثنينِ وسبعينَ سَنة، وذِكرُه أيضًا لمكان وفاتهِ ومكان دفنِه، فهو الأَثبتُ والأَقدمُ مِن غيرهِ في تحديدِ سنة وفاته، وهو ما يتناسبُ أيضًا مَعَ ما ذكرهُ حفيدهُ في (سِمطُ النجوم العوالي) مِن أنَّه ولِدَ سنة (٨٧٩هـ)[٨]، وأنَّه عَاشَ اثنين وسبعين عامًا، على ما ثَبُتَ عند ابنِ العِماد، فبذلك تكون وفاتُه سنة (٩٥١هـ).

٣- شيوخُه وتلاميذُه:

ولِدَ العِصامُ في عائلةٍ معروفةٍ بالعلمِ والدّين، فاستقى العلمَ مِن ينابيعِه، فكان والدُه وجَدُه (عربشاه) مِن مشاهيرِ العُلماء في وقتِه، إذ تولى القضاء في اسفرايين، وقد كان منصبُ القضاء آنذاك لا يُناط بهِ إلَّا لشخصيةٍ ذات عِلمٍ واسع، ومِن جهةٍ أُخرى فإنَّ جَدّ العِصام لأُمِه (عِصامُ الدّين داوّد الخوفي) لُقبَ بالأستاذ والعَّلامة[٩]، وقَد أَخَذ عَنهُ العِصام مَبادئ العُلوم، ومِن الشيوخ الذّين استَقى مِنهم العِصام أيضًا (الجاميّ)[١٠]، وقد طَغت شُهرة الجاميّ على مَن سواه، فلَم أَجد في المصادر ذّكرًا لغَيره.

---

(١) ينظر: كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: ١/١٩٠، ٢/١٠٢١، ١٠٥٩، ١١١٦، وشرح الفريد: ٢١(مقدمة المحقق).

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٨٥٣، ٨٧٧، ٢/١٣٣١، ٢٠٢٠.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ٢/١١٤٥.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب، بروكلمان: ٥/٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٩، ٦/٣١٧، ٣٢٤.

(٥) ينظر: هدية العارفين: ١/٢٦، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل البغدادي: ٤/٤٤، ومعجم تاريخ التراث الاسلامي في مكتبات العالم، علي الرضا واحمد طوران: ١/٦٤.

(٦) ينظر: الاعلام: ١/٦٦.

(٧) ينظر: شذرات الذهب: ١٠/٤١٧.

(٨) ينظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك العصامي: ١/٨.

(٩) ينظر: معجم المصنفين: ٤/٣٧٨.

(١٠) الإمام عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت: ٨٩٨هـ)، أتقن العلوم العقلية والشرعية، وصحب مشايخ الصوفية، فكان اعجوبة زمانه علما وأدبا وشعرا، وله مؤلفات عدة. ينظر في ترجمته: شذرات الذهب: ٩/٥٣٤، وطبقات المفسرين: ٣٥٥، وهدية العارفين: ١/٥٣٤.

ولِلعِصام تلاميذ كثيرون، وبَلغ مِن حُبّهم له أنَّ خرجوا مَعه مِن هراة، غيرَ أنَّ المصادر لَم تذكر لنّا مِن اسماءِ تلامذتِه إلَّا أبا الفتح السيد الأمير الشريفيّ (ت:٩١٢هـ)[١]، صاحبَ مُصنفِ (التيسيرُ الشاهي)[٢]، فكان أنبَه طُلاب العِصام وأشهرَهم ذِكرًا.

٤- حياتُه العِلمية ونِتاجُه مِنَ المُصنفات:

ذكرنا أنَّ العِصام قَد تلقى علومَه مِن عائلته وجديّه، فقد حَصلَ منهما على العلومِ العقلية وبَرعَ بها على مَن سواه في زمانه، فكان فصيحًا وبليغًا، قال عنه التنوكيّ (ت:٩٠٣هـ): ((كان جيد الطبع حاد الذهن، حصل العلوم العقلية والحسية، ومهر فيها، وبَرعَ وفاق أقرانه، وكان فصيحًا بليغًا))[٣]، واشتهر العِصام بالتدريس بهُراة، إذ درّسَ فيها وأفادَ كثيرًا، ومِن ثمَّ انتقل إلى التدريس ببخارى، وقد أفادَ الكثيرون مِن دروسه[٤]، والعِصام ذو نزعة فكرية تحررية مستقلة، فقد كان له رأيٌ خاصٌ في النظر والاجتهاد في فروع العلم المختلفة كالنّحو، والبلاغة، وغيرهما، فكان غالبا ما يأتي برأي يخالف به ما أجمع عليه القوم ممّن سبقه.

وللعِصام تصانيف عديدة تُقارب الستينَ مُصنفًا[٥]، وذكر الدكتور محمد باسل عيون السود في مُقدمتِه لكتابِ شرحِ العِصام على الكافية أنّها واحدٌ وتسعونَ كتابًا[٦]، وهي في النّحو، والصّرف، والبلاغة، والأدب، والفقه، والتفسير، وغيرها مِن العلوم، وبعضُها شروحٌ، والبعضُ الآخر حَواشٍ، والأخرى كُتب مؤلفة، قال فيها ابن العِماد: ((كان بَحرا في العلوم، وله التصانيف الحسنة النافعة في كل فن))[٧]، ومن أهم هذه المؤلفات[٨]:

١. الأَطول، شَرحٌ على تلخيصِ مفتاحُ العلومِ للقزوينيّ، وهو كتاب مطبوع في دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، بتحقيق عبد الحميد هنداوي.

---

(١) ينظر: شذرات الذهب: ٣٧٤/١٠، وكشف الظنون: ١٣٧٠/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٦٩/٥.

(٢) ينظر: معجم المصنفين: ٣٧٩/٤، وشرح العصام على كافية ابن الحاجب، عصام الدين الاسفراييني: ١٦.

(٣) معجم المصنفين: ٣٧٥/٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٦/٤.

(٥) ينظر: شرح الفريد: ٤٨.

(٦) ينظر: شرح العصام: ١٧(مقدمة المحقق).

(٧) شذرات الذهب: ٤١٧/١٠.

(٨) ينظر: طبقات المفسرين: ٣٧٦/١، وشرح الفريد(مقدمة المحقق): ٤٨-٧٥، وكشف الظنون: ١٩٠/١، ٨٤٥، وشذرات الذهب: ٤١٧/١٠، وهدية العارفين: ٢٦/١، ومعجم المؤلفين: ٦٧/١، ومعجم المصنفين: ٣٧٦/٤، ومعجم تاريخ التراث: ٦٤-٦٩، وجامع الشروح والحواشي، عبد الله الحبشي: ٣١٧/١، ١٠٧٣/٢، ١١٠٦، وخزانة التراث: ٣٧٣/١١، ٤٠٥.

٢. حاشيةٌ على أنوارِ التنزيل للبيضاويّ، وهي من أهمِ وأنفعِ الحواشي التي كُتبت على تفسير (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ولا تزال مخطوطة لم تحقق.
٣. حاشيةٌ على الفوائدِ الضيائية للجاميّ، وهي شرحٌ لكافيةِ ابنِ الحاجب، ولا تزال مخطوطة طبعت بمطبعة عثمانية، بدار سعادت، عام ١٣٠٩هـ.
٤. حاشية العصام على تحريرِ القواعد المنطقية في شرح الشمسية (حاشيةٌ على شرحِ القواعدِ الشّمسية)، وطبعت هذه الحاشية ضمن مجموعة حواشي شروح الشمسية سنة ١٣٢٣هـ، ثم طبعت بعد ذلك مستقلة.
٥. شَرحُ الشمائلِ في حقوقِ أفضلِ الورى وأقوى الدلائل، شَرحَ فيه الاحاديث الواردة في كتاب (الشمائلُ المُحمدية) لأبي عيسى الترمذيّ (ت:٢٧٩هـ).
٦. شَرحُ الفريدِ في النحو، وقد طبع بمكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ، بتحقيق نوري ياسين حسين.
٧. شَرحُ العقائدِ العضدية للإيجيّ، شرح فيه الرسالة الوضعية المشهورة لعضد الدين الأيجي، وقد طبع سنة ١٣٠٨هـ، وطبعة اخرى في المطبعة العثمانية لم تذكر عليها سنة الطبع.
٨. شَرحُ شافيةِ ابنِ الحاجب، وطبع هذا الكتاب في استانبول سنة ١٣١٠هـ.
٩. شَرحُ كتابِ القُصارى لابنِ حجر العسقلانيّ، ذكر محقق كتاب (شرح الفريد) أنَّه وجد نسخة منه في مكتبة معهد الدراسات الاسلامية العليا ببغداد، وقد كُتب على هذه النسخة (القصارى في الصرف لم يعلم مؤلفه)[١].
١٠. شَرحُ كتابِ المُحصّل للرازيّ، ولَم يُعثر على نسخة مطبوعة منه، غير أنَّ هناك نسخة خطية في مركز جمعة الماجد برقم ٢٤٦٧١١.
١١. شَرحُ كافيةِ ابنِ الحاجب (وهو ميدان بحثنا).
١٢. شَرحُ العِصام على عواملُ البركويّ، طبع سنة ٢٠١٠م، ببيروت- لبنان، بتحقيق إلياس قبلان.
١٣. اعرابُ الكافية لابنِ الحاجب، ولَم يُعثر عليه مطبوعًا.
١٤. ميزانُ الأدبِ في معرفةِ لسانِ العرب، وهو كتابٌ في النحو والصرف والبيان، ولَم يُعثر على نسخة مطبوعة منه.
١٥. مُختصرٌ في النّحو وشَرحه، وهو مختصر لكافية ابن الحاجب.

---

(١) ينظر: شرح الفريد(مقدمة المحقق): ٥٣-٥٤.

المَطلبُ الثاني: الاعتراضات

١- مَفهومُ الاعتراضات:

لا بُدَّ مِن التطرق بشيءٍ يسير لمعنى الاعتراض في اللُّغة، ففي المَعاجم، ورد لفظُ الاعتراض بمعنى (المَنع)، ومِنه اعترَضَ الشيءَ، إذا مَنعَ، يُقال: اعتَرَضَ الشيءُ دونَ الشيءِ، أي حالَ دونَهُ [١]، وهو كحال الخَشبة المُعترضة في الطريق فهي تَمنع السالكين سلوكها [٢]، وقال ابن فارس (ت:٣٩٥هـ): ((يقال: اعترضَ في الأَمرِ فلانٌ، إذا أَدخلَ نَفسَه فيه))[٣]، واعترض حديثَه إذا عارضَه فيه[٤]، وهذا على معنى الدخولُ في الشيء والوقوعُ فيه، واعترضَ عليهِ، أي أَنكرَ قولَه أو فِعله[٥]، فهو بمعنى الإنكار.

وأمَّا في الاصطلاح، فلا يبتعد معنى الاعتراض عن معناه اللغوي كثيرًا، فيمكننا القول بأن الاعتراض في الاصطلاح: رَدٌّ لكلامٍ أو حُكمٍ نحويّ، بأنّ يوصف بعدم استقامته، فيُردُ عليه بحُجةٍ أو استدلالٍ نقلي أو عقلي، والغالبُ في الاعتراض استعماله في شروحِ المتون؛ وفيه أنْ يَعرضَ الشارح مذهب غيره، فيَعترضُ عليه، فهو إنكارُ اللاحق لقولِ سابقه، وردُ ذلك القول بدليل، وقد يكون الإنكارُ قويًا، فيرمي اللاحق غيره بالوَهمِ أو الاضطراب أو الغَفلة، كما هو الحال مع العِصام في اعتراضاته على النّحاة، وهذا هو المعنى المراد من الاعتراض.

فالعِصام في شرحه لكافية ابن الحاجب، كثيرا ما اعترضَ على أقوال النّحاة، فلَم تكن اعتراضاته خاصة بالشُّراح، بل أخذ بالاعتراض والرّد وإبطال أقوال الكثير مِن النّحاة بألفاظ صريحةٍ جريئة، كما سنشير إلى ذلك فيمّا بَعد، وهو ما سيتبين لنّا جليًا في عرض المسائل.

---

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ١٠٨٤/٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ٢٩٣/١.

(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٢٧٢/٤.

(٤) ينظر: الجمهرة في اللغة، ابن دريد: ١٣٢١/٣.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٥٩٤/٢.

٢- نَشأةُ الاعتراضات:

الاعتراضات النّحوية قديمة مُذ نشوء النّحو العربي، إذ كان هناك العديد مِن المُناظرات والحوارات التي دارت بين العلماء، حَتَّى خَالف بعضُهم بعضًا في المسائل النحوية، ولعلَ أشهر هذه المناظرات ما وقعَت بين سيبويه والكسائيّ (ت:١٨٩هـ)، التي عُرفت بِـ(المسألة الزنبورية)[١]، ومِنها رَدُّ المُبرّد على سيبويه بِـ(مسائلُ الغَلط)[٢]، ومِنها أيضًا نَقضُ ابن ولّاد (ت:٣٣٢هـ) على المُبرّد في رَدّه على سيبويه، وهو كتابٌ ألّفه ابن ولاد التميميّ واسماه (الانتصارُ لِسيبويه على المُبرّد)، ومِن ذلك أيضًا اعتراضُ ابن أبي عُيينة (ت:١٩٨هـ) على الكسائيّ في مسألةِ انصراف (أَولَقَ) مِن عدمه[٣]، وكذلك اعتراضُ المازنيّ (ت:٢٤٨هـ) على الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) في مسألةِ حذفِ لام الأمر[٤]، ومِنها ما ألّف ابن السيد البطليوسيّ(ت:٥٢١هـ) مِن كتابِ (إصلاح الخَلَلِ مِن كتابِ الجُمل)، ففيه اعتراضاتٌ له على الزّجاجيّ (ت:٣٤٠هـ)، وغير ذلك مِن الاعتراضات، وقد تتابع التأليف في الخلافات التي تدور بين العلماء مِن ردود واعتراضات وتوضيحها إلى يومنا هذا، فالاعتراض النحويّ لم يكن شيئا جديدًا دخل على الدرس النحويّ، وإنَّما هو متأصلٌ فيه مُنذ بداياته، مع نشوء مدرستيّ النّحو البصريّة والكوفيّة.

٣- ألفاظ وعبارات العصام في الاعتراضات:

استعمل العِصام في شرحه للكافية ألفاظًا اعتراضية عديدة ومتنوعة، إذ زاد عدد ألفاظه الاعتراضية على الثمانين لفظًا مختلفًا، اعترض بها في شرحه على نظم الكافية على ما أورد النُّحاة مِن آراء وأقوال نحويّة، ومِن أكثر الألفاظ التي استعملها العِصام في اعتراضه لفظة: (وفيه نظر)، إذ عبّر بها العِصام عن اعتراضه على رأي النّحاة في عشرِ مواضع في شرحه، مِن بينها اعتراضه على الخليل(ت:١٧٠هـ) وسيبويه في مسألة إلحاق علامة النُدبة الصفة، إذ أوجب الخليل وسيبويه أن يقال: (وازَيداهُ الظريفُ)، فاعترضهم العِصام بقوله: ((وفيه نظر))[٥]؛ بحُجة أنَّه لا يجوز الوقوف على الموصوف، فله في المسألة رأيٌ مُغاير لهما، ومن ذلك ما اعترض به على

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري: ٥٧٦/٢ مسألة ٩٩، وأمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب: ٨٧٤/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ٨٥/٤.

(٢) ينظر: المقتضب، المبرد(مقدمة المحقق): ٩٦-٩٧، والخصائص، ابن جني: ٢٠٧/١.

(٣) ينظر: مجالس العلماء، الزجاجي: ١٩٤/١.

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣٠٦/٣.

(٥) شرح العصام: ٢٣٧.

بقية النّحاة باستعمال هذا اللفظ الاعتراضيّ في مواضع أخرى[١]، وممّا كثر مِن ألفاظه الاعتراضية (ويُزيفُه) ونحوه مِن مصطلحات التزييف، فقد اعترض بها العِصام في ستةِ مواضع[٢]، مِنها اعتراضُه على بعض الكوفيين ممّن يجعل لفظ (يَمينُ الله) مقصورًا بضمِ الميم أو كسرها، فقال العِصام فيه: ((ويُزيفه أنَّ (أيمن) مختصة بلفظ الله والكعبة، و(مِن) بلفظ الرّب، و(يَمين) غير مُختص، وأنّه لا وجه لبنائه))[٣]، ولا تخلو اعتراضات العِصام من ألفاظ أخرى تناوب في استعمالها لمرتين، وأكثر ما كان يجتهد في كل موضع بإفراد لفظ اعتراضي خاص يتناسب مع الموضع وما يراه مِن دافع لاعتراضه على النحويّ.

وهذه الألفاظ الاعتراضية غَلبَ على أكثرها الشّدةُ في اللفظ، وهذا ما تميز به العِصام في اعتراضاته عن غيره، إذ استعمل ألفاظا شديدة اللهجة في اعتراضه، ومنها قوله: ((هذا وَهمٌ باطلٌ لا يلتفتُ إليه عاقل))[٤]، في اعتراضٍ له على تَوهم أنَّ افادة النفي عُموم الاسماء الثلاثة في نحو: (ما ضربتُ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا)، يشمل أيضًا ما كان على اثنين، فاعترض العِصام بهذا القول الذي لا يخلو مِن القساوة إذا ما وازناه بما ذكر مِن ألفاظ التوهم في اعتراضاتٍ بمواضعَ أُخر، مِن نحو: (كما وَهمَ)[٥]، و(وذلك وَهمٌ)[٦]، فهي أخفُ وطأة بشيءٍ يسير، كذلك اعتراضُ العِصام على مَن قال بوجوب التقديم في نحو: (في بيتِهِ يؤتى الحُكم) لكي لا يلتبس المبتدأ بالفاعل، بأنَّه (قد قَصُرَ رأيُه) [٧]، وغير هذه الألفاظ التي انمازت بشدتها وتمكن صاحبها، ويُقابلها مِن جهةٍ أخرى ألفاظ لينة خفيفة الوطأة، مِن نحو: (لو قالَ كذا، لكانَ أَخصر)[٨]، وهو اعتراضٌ له على ابن الحاجب، وغيرها ممّا ذكر العِصام مِن ألفاظ.

واستعمل عِصام الدّين أكثر مِن اسلوب وطريقة للتعبير عن اعتراضه على رأي النحويّ أو مذهبه، فقد تنوعت بتنوع واختلاف ألفاظه في الاعتراض، ومِن أكثر الأساليب التي وردت في اعتراضاته، أنْ يأتي العِصام بجملة ابن الحاجب فيعترضُ بها على مَن يخالفه، بقوله: (خِلافا لِـ...)، وكأنّه يُسخر كلام ابن الحاجب ليجعله حُجة في الاعتراض، فيعترضُ به على مَن

---

(١) ينظر: شرح العصام: ١٩٣، و٢٦٧، و٢٧٢، و٣١٧، و٤٧٣، و٤٧٨، و٥٥١، و٥٨٣، و٦٥٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧، و١٦٦، و١٦٨، و١٧١، و٥٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ٦١٩.

(٤) المصدر نفسه: ٦٤٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٣، و١٧٦، و٣٩٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤، و١١٧، و١١٨.

يخالفه في الرأي، فنجد العِصام قد استعمل هذا الاسلوب في أكثر مِن اثني عشرَ موضعًا، مِنها ما اعترض به على سيبويه في مسألة ترخيم المنادى، إذ نصّ ابن الحاجب على هذه الشروط في قوله ومِن بينها أنْ لا يكون جُملة، فقال العِصام: (((ولا جُملة) خِلافا لسيبويه، فإنه يقول في تأبط شرا: يا تأبط))[١]، وعلى مثل هذا بقية المواضع التي اعترض بها بهذه الطريقة من لفظ المخالفة[٢]، وسنُفصل القول في البعض مِنها فيمّا نتناول مِن مسائل.

ومِن اساليبه الأخرى في الاعتراض، ايراده لكلام ابن الحاجب ثُمّ يقول بعده: (لو قالَ كذا، لكانَ أخصر، أو أوضح، أو أظهر)، وهذا الاسلوب خَصّ به اعتراضه على الُمصنف، وفيه ضَربٌ مِن التأدب في الاعتراض حَتَّى أنَّه اشبه الترجيح، وممّا ورد مِن ذلك في مواضع وجوب تقديم الفاعل، إذ شَرعَ المُصنف في بيانها، وذكر منها (أو وقع مفعوله بعد (إلَّا) أو معناها)، فاعترض العِصام على عبارته بقوله: ((لو قال: أو كان مفعولا مقصورا عليه، لكان أخصر وأظهر))[٣]، وكذلك الحال مع غيرها مِن مثل هذه العبارات الاعتراضية[٤]، وممّا سنناقشُه في موضعِ البحث.

ومِن اختلاف اساليبه أيضًا، أنْ يورد رأي النحويّ في مسألةٍ ما، ثُمّ يَرميه بلفظٍ اعتراضيّ بعد ذلك، ومِنها اعتراضه على مَن قال أنَّ بني تَميم يجعلون (قائم) صفةً لِـ (رجل) في قولنا: (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ) فالخبر عندهم محذوف مِن الجملة، فقال العِصام فيه: ((هذا ممّا يقتضي مِنهُ العَجب))[٥]، وقد رَدّ هذا الرأي بأنّه ليس مِن دأبِ العرب هذا التعيين، ومِنه أيضًا قوله (لم يوثق قوله)، في اعتراض له على ما نَقله مِن قولٍ في الصّحاح [٦].

ومِن أساليبه أنْ يتناول بالشرح قول ابن الحاجب على وجهةٍ يُبطل بها قول غيره، نحو قوله: ((بهذا ظهر ضعفُ ما في الرضيّ: إنَّ عَدم قَصر المضروبية إنَّما يتم إذا كان الفاعل خاصًا))[٧]، ومنها أيضا ذكره لقول النحويّ ثم اعتراضه عليه بما ينقضه، نحو قوله: ((قال المُبرّد: هو اجتماع أسباب ثلاثة: العَلمية والتأنيث والعَدل، ونُقضَ بـ (أذربيجان)، وقيل: لتضمن تاء التأنيث، ونُقضَ بـ (هند)...))[٨].

---

(١) شرح العصام: ٢٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٧، و٢٣٢، و٢٣٨، و٢٥٣، و٢٧١، و٢٧٧، و٥٣٤، و٥٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ١١٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤، و١١٨، و٢٢٤، و٣٣٧، و٣٦٨.

(٥) المصدر نفسه: ١٨٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٥.

(٧) المصدر نفسه: ١١٨، وينظر أيضًا: ٢٢٨.

(٨) المصدر نفسه: ٤٤١.

المَطلبُ الثالث: مَنهجُ العِصام في شَرحِ الكافية

١- طريقتُه في الشَرح:

قَصد العِصام متنَ الكافية في النّحو ليشرحه ويُبين ما فيه مِن زاد؛ لأنَّ تحصيلَ هذا الكتاب مِن أنسبِ كُلّ المَناسب، وتفصيله أَجمل المَراقي إلى أعلى المراتب، بحسب قوله في المُقدِّمة[١]، فهو لَم يَغفل عمّا شَرح الشُّراح مِن نَظم الكافية، إلَّا أنَّه يرى أنَّ هذا الكتاب لم يبرز إلى الآن لأهله، فبقي يعتريه شيءٌ مِن الغموض والإبهام ممّا أَصعب فهمه وتعلمه، فكان قد قصده في الشرح والتَعليق حَتَّى يوضح ما أُبهم منه، ويُفسر ما أُغلق فهمه.

فابتدأَ العِصام شرحه بمقدمة ابتدأها بعبارته المشهورة (كُن عِصاميًا لا عِظاميًا)، ثُم بيّن فيها أسباب وضعه لهذا الشرح وأطالَ فأجاد، ثُم بدأ في شرحِ مَتن الكافية، بدءًا بما يحتاج إليه النحويّ مِن تعريف الكلمة والكلام، ففَصّل القول فيها تفصيلًا دقيقًا، وتناول كُلّ مفردة بالتعليق والبيان، حَتَّى أخرجها ممّا قال مِن اختصارٍ في التفصيل والإيضاح، ثَم مِن بعدها أخذَ يشرح ما جاء في الكافية مِن نَظم، ببيان وشرح كل مفردة على انعزال وباختصار غير مُخل بما أريد بها، فلم يترك جملة ولا مفردة إلَّا وفصّل القول فيها، إلَّا ما يرى أنَّه لا حاجة إلى تفصيله، فيستغني عن ذلك بما فصّل السابقون أو الشُّراح الآخرون.

وكان مَنهجه في الشرح أَنْ يذكر جُملة ابن الحاجب ثُم يشرح ما أُبهم مِنها، بأخصرِ ما يُمكن، حَتَّى إذا انتهى مِن التفصيل فيها أتى بما يليها ثُم وضع قوله على ما يراه فيها مِن حُكم، وهكذا، فطريقته في الشرح أقرب إلى أنْ تكون مزجيّة، فامتاز اسلوبه في الشرح بالربط بين العبارات بما يورد عليها مِن شرح، حَتَّى يظنُ القارئ في بعضِ المواضع أنَّ الكلام واحد، ولم يضع العِصام فاصلًا ولا عنوانًا في بدايةِ أو نهايةِ موضوع ما، وقد اجتهد مُحقق الكتاب (محمد باسل عيون السود) في وضعِ عناوين، اشارةً مِنه إلى نهاية موضوع وبداية آخر.

ولا بُدّ مِن الاشارة إلى أنَّ العِصام في شرحه قد أضاف في بعض المواضع ما لم يتسنَّ لابن الحاجب ذكرها في نظمه، ومِن ذلك اضافته لبعض الظروف بعدما أنهى شرحه لمّا ذكر ابن الحاجب مِن الظروف[٢]، وغيرها مِن المواضع التي ارتأى العِصام الزيادة فيها؛ لبيانٍ وتفصيلٍ أراده.

---

(١) شرح العصام، مقدمة المؤلف: ٣٣ (بتصرف).

(٢) ينظر: شرح العصام: ٤٦٧.

٢- الأصولُ التي اعتمدها العِصام في اعتراضاته:

أولاً: السَّماع:

ويُعد مِن أهم الأصول النحويّة التي يستند إليها النّحاة، ويُمثل ما سَمع العربُ الفُصحاء ثُمَّ تناقل عِبرَ الألسُن العربية على مَرِّ الأعوام، والسَّماع الرُكن الأساس الذي يلجأ إليه النحويّ في اعتراضه واحتجاجه على مذهب غيره مِن النّحاة، ويشمل السّماع القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلامُ العرب شعره ونثره [١]، وقد اعتمده العِصام كثيرًا في اعتراضاته، فمِن جُملة ما اعترض به على النّحاة بالسّماع، قوله في مسألة اضافة العدد إلى المُفرد لفظًا، إذ مَنع الاضافة في ذلك الأَخفش، فاعترضه العِصام بأنّه لا يَمتنعُ الاضافة كما زَعمَ؛ وقد استدل لاعتراضه بدليلين سماعيين، أحدُهما: قوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، والآخر: ما ورد مِن كلام العرب قولهم: (ثَلاثةُ نَفر)، فقد اسنَد العِصام اعتراضه في هذه المسألة بدليلٍ سماعيّ[٢]، وكذلك الحال فيما ذكر مِن مسائلَ أُخر[٣].

ثانياً: القِياس:

وهو ثاني الأصول التي يَعتمدُ عليها النّحاة في ارساء قواعدهم النحويّة، وهو أمَّا أن يكون مُعضدًا لما ورد مِن دليل سماعي، وإمّا أن يكون هو الدليل في حالة عدم توافر الدليل السماعيّ، وهو أساس أصولي لا بُدَّ منه في الاعتراض والاحتجاج؛ إذ لا يمكن حَصرُ الاستدلال على القواعد النحويّة بالأصل السماعيّ فقط، فهناك أحكام لم يسمع لها شاهدًا، فلا بُدّ مِن قياس حكمها على ما وردَ في غيرها [٤]، ومِن بين المواضع التي استعمل فيها العِصام القياس دليلًا على صِحة اعتراضه، قوله في مسألة التنازع بين الفعلين، إذ ذهب الكسائيّ إلى إضمار الفاعل في الفعل الأول مِن دون حذفه، فاعترضه العِصام بقوله: ((وخَطِّىء حَتَّى قِيل: إنّه كالهارب مِن المطر إلى الغيث، وهذه تَخطئةٌ له في القياس))[٥]، فدَفعَ العِصام اعتراضه بدليلٍ مِن القياس، وكذلك في غيرها مِن المواضع الاعتراضية التي أَسند فيها العِصام اعتراضه بدليلٍ قياسي [٦].

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي: ٣٩.

(٢) ينظر: شرح العصام: ٤٧٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٤، و١٣٤، و١٤٩، و١٦٦، و٣١٨، و٣٨٢، و٤٩٨.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٧٩.

(٥) شرح العصام: ١٢٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢، و٢٧٨، و٣١٠، و٤٠٤، و٤٣٠، و٤٤١.

والمُتحصل مِن ذلك، أنَّ العِصام لم يكن مُعتدًا بالسّماع فقط في اعتراضاته على النّحاة، كذلك لم يكن معتدًا بالقياس فقط، بل تناوب بينهما، فنراه في مسألةٍ يُعضد اعتراضه بما وردَ مِن الذّكر الحكيم أو كلام العرب مِن الشعر والنثر، وتارةً يسند اعتراضه بدليلٍ قياسي، ولَم يَكتفِ العِصام بهذين الدليلين فحسب، فنراه في مسائلَ أُخر يَعتمد المعنى كوسيلة لتمكين الاعتراض، وفي بعض المسائل يَجتهدُ بدليلٍ يُعضدُ به اعتراضه على النحويّ، فكان كثيرًا ما يُحَكّمُ عقله ويُسخرُ بَصيرتُه العلمية الفذّة في اعتراضاته على أقوال النّحاة.

٣- النُّحاة الذين اعترضَ عليهم العِصام:

اعترض عِصام الدين على نحاة عدة في مواضعَ متعددة ومختلفة، فلم يقف أمامه أي نحويّ مهما كان رأيه ومهما عظُمت منزلته، فقد عُرفَ بجسارةِ ألفاظه وتمكنه النحويّ، فاعترض على الخليل، وسيبويه، ويونس بن حبيب (ت:١٨٣هـ)، والكسائيّ(ت:١٨٩هـ)، والفرَّاء، والأخفش (ت:٢١٥هـ)، والمُبرِّد، والزّجاج (ت:٣١٠هـ)، وابن السرَّاج، والزّجاجيّ، والسيرافيّ(ت:٣٦٨هـ)، والزمخشريّ (ت:٥٣٨هـ)، وأبي البركات الأنباريّ (ت:٥٧٧هـ)، والسكاكيّ (ت:٦٢٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، وابن الحاجب، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، والرضيّ الاسترآبادي، وأبي حيان الأندلسيّ (ت:٧٤٥هـ)، والجزوليّ (ت:٨٧٠هـ)، كذلك اعترض على المتأخرين دون تعيين أحدهم، مثلما اعترض على المَذهب البصريّ، وسائرَ النُّحاة.

الفصل الأول

اعتراضات عصام الدين الاسفراييني النحوية في الاسماء

المبحث الأول: اعتراضاته النحوية في المرفوعات

المبحث الثاني: اعتراضاته النحوية في المنصوبات ومسائل متفرقة أخرى

المبحث الأول
اعتراضاته النحوية في المرفوعات

مجيء الخبر جملة

قال ابن الحاجب في باب وقوع الخبر جملة: ((والخبر قد يكون جملة، مثل (زيد أبوه قائم)، و(زيد قام أبوه)، فلا بُدَّ من عائد، وقد يحذف. وما وقع ظرفا فالأكثر أنَّه مقدّر بجملة))[١].

قال عصام الدين شارحا لقوله: ((ولم يقيد الجملة بالخبرية، **ردًّا على** الأنباري وبعض الكوفيين، **لظهور فساد دعواهم من دليلهم**، حيث قالوا للتنافي بين الخبر والإنشاء، لأنَّهم **توهّموا** خبر المبتدأ قسيم الإنشاء، و**أوهمهم** اشتراك اللفظ))[٢].

والملاحظ لقول العصام يرى ما فيه من اعتراض على ما ذهب إليه الأنباري وبعض الكوفيين من عدم جواز أنْ تكون جملة الخبر طلبية، واحتجّوا لما ذهبوا إليه، غير أنَّ العصام اعترض عليهم وأفسد دعواهم، وسنفصل القول في المسألة.

المناقشة والترجيح:

الجملة الاسمية: هي الجملة التي تكون مؤلفة من المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، نحو قولنا: (زيد أبوه منطلق)، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثان، و(منطلق) خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر للمبتدأ الأول[٣].

ونجد سيبويه يطلق عليهما تسمية (المُسند والمُسند إليه)، ويعرفهما بقوله: ((فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلَّا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مُسنَد ومُسنَد إليه))[٤]، وفي بابٍ آخر أطلق عليهما تسمية (المبتدأ والخبر)[٥].

وقد فصّل النحاة القول فيهما من بعده، فعرّفوا المبتدأ بأنَّه الاسم الذي تجرد من العوامل اللفظية، أو ما كان بمنزلته، مخبرًا عنه، قال ابن يعيش: ((وأمَّا الجملة الأسمية فأنْ يكون الجزء

---

(١) **الكافية في علم النحو، ابن الحاجب: ١٦.**

(٢) **شرح العصام:١٤٦.**

(٣) **ينظر: اسرار العربية، أبو البركات الأنباري:٧٥، وتوجيه اللمع، ابن الخباز:١٠٩-١١٠، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني:٣/٢٨٤.**

(٤) **الكتاب، سيبويه:٢/١٢٦.**

(٥) **ينظر: المصدر نفسه:٢/٨٦.**

الأول منهما اسمًا كما سُميت الجملة الأولى فعلية؛ لأنَّ الجزء الأول فعل، وذلك نحو: (زيد أبوه قائم)، و(محمد أخوه منطلق)...))[١].

وأمَّا الخبر، فهو الجزء الذي يتمم مع المبتدأ جملة مفيدة، يحسن السكوت عليها، وغالبًا ما يكون حُكمًا على المبتدأ، قال فيه ابن يعيش: ((اعلم أنَّ خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ به يقع التصديق والتكذيب...))[٢].

ويعرّفه ابن مالك بقوله[٣]:

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَةْ كَا اللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَه

وأوضح هذا التعريف وبيّنه من بعده الأزهري (ت:٩٠٥هـ) بقوله: ((والخبر هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلّقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله: أو وصف رافع لمكتفى به))[٤].

وأمَّا ابن جني (ت:٣٩٢هـ)، فيرى أنَّ الخبر يتمثل في كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة[٥].

وأحسن القول في هذا ما قاله الرضي وله الترجيح، حيث تناول الخبر على أنَّه سمة من سمات الكلام، لا على أنَّه جزءٌ من الجملة، قال: ((الكلام الخبري: هو الذي يقصد المتكلم أنَّ له خارجًا موجودًا في أحد الأزمنة مطابقًا لما تكلم به، فإنَّ طابقه سمّي كلامه صدقًا وإلَّا فكذبًا))[٦].

وما رجحناه هو ظاهر ما قاله سيبويه: ((وهما ما لا يُغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا))[٧]، إذ لا نرى فيما قاله حصر فائدة لأحد الجزأين دون الآخر، في حين صرَّح بعض النحويين غيره بخلاف ما قال على ما ذكرنا، ولا رجاحة له.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ الخبر يكون على ثلاثة أضرب: مفرد، وجملة، وشبه جملة. فإذا كان مُفردًا فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ، كقولنا: (زيد أخوك ومحمد صاحبك)، فاذا

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش:١/٢٣٠.

(٢) المصدر نفسه:١/٢٢٧.

(٣) ألفية ابن مالك:١/١٧.

(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري:١/١٩٨.

(٥) ينظر: اللمع في العربية، ابن جني:٢٦.

(٦) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الرضي الاستربادي:٣/١٤٩.

(٧) الكتاب:١/٢٣.

اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، فالمبتدأ هو ما كان معرفة، والخبر النكرة، كقولنا: (زيدٌ جالس)، أمَّا إذا كانا معرفتين، فعلى التخيير، نحو قولنا: (زيد أخوك)، أو(أخوك زيد)[١].

أمَّا الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، قال ابن يعيش: ((اعلم أنَّ الجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفرد))[٢]، واذا كان الخبر جملة فلا بُدَّ أنْ يكون فيها ضمير يرجع إلى المبتدأ، سواء كانت الجملة اسمية، أو فعلية، أو شرطية، أو ظرفية[٣].

وحُكم الخبر الواقع جملة، إذا كان نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج جملته إلى رابط، ومن ذلك قول الناظم: ((نطْقِي الله حَسْبي))[٤]، إذ ليس في الجملة رابط يربط الجملة الخبرية . من المبتدأ والخبر . (الله حسبي) بالمبتدأ الأول (نطقي)؛ لأنَّ المعنى نفسه.

أمَّا إذا كان غير المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ من اشتمال جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط أمَّا ضمير، نحو قولنا: (زيد قام أبوه)، أو أنْ يكون إشارة إلى المبتدأ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[الأعراف: ٢٦]، أو أنْ يكون الرابط إعادة المبتدأ بمعناه وهو ما أشار إليه الأخفش[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، أو أنْ يكون الرابط بينهما تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ – ٢]، أو إعادة المبتدأ بلفظ العموم، نحو قولنا: (زيد نعم الرجل)، أي: نعم هذا الجنس، فـ(زيد) مبتدأ مندرج فيهم، فحصل الربط، قال ابن هشام(ت:٧٦١هـ): ((لو عريت الجملة ممَّا ذكرناه لم يقع خبرًا، فلو قلت: (زيد قام عمرو) أخلّت لثبوت الأجنبية بينهما من كل وجه حتى تقول: عنده أو في داره، ونحو ذلك))[٦]. وقد يقع الخبر جملة طلبية ومنع ذلك ابن الأنباري، وبعض الكوفيين، واعترضهما العصام وسبقه الرضي في شرحهما للكافية[٧].

---

(١) ينظر: اللمع:٢٦.

(٢) شرح المفصل:٢٢٩/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٣٣.

(٤) ألفية ابن مالك:١٧.

(٥) ينظر: شرح التصريح:٢٠٣/١.

(٦) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الانصاري:٤١٤/١.

(٧) ينظر: شرح الرضي:٢٣٧/١، وشرح العصام:١٤٦.

يقول العصام في اعتراضه على ما ذهبا إليه: ((ولم يقيد الجملة بالخبرية، ردًّا على الأنباري وبعض الكوفيين، لظهور فساد دعواهم من دليلهم، حيث قالوا للتنافي بين الخبر والإنشاء، لأنَّهم توهموا خبر المبتدأ قسيم الإنشاء، وأوهمهم اشتراك اللفظ))[١].

ويأتي منع الأنباري هذا وبعض الكوفيين معه؛ لاعتقادهم بأنَّ الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب، ولا شكَّ في أنَّه وهم، على ما ذكره الرضي[٢].

وقال ابو حيان الأندلسي ردًّا على ما ذهبوا إليه: ((هذا قول فاسد))[٣]، وأيّد ذلك الرضي، إذ قال: ((وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أنَّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا، ففي قولك: (زيد عندك)، يسمون الظرف خبرًا، مع أنَّه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف، وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة))[٤].

ولعلَّ ما ذكره أبو بكر الأنباري (ت:٣٢٨هـ) من أنَّ الخبر لا يمكن أنْ يكون جملة طلبية مردود بثلاثة أمور[٥]:

الأول منها: أنَّ الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب هو ما يقابل الإنشاء، وليس خبر المبتدأ؛ وذلك لأنَّ المفرد يقع خبرًا مع كونه غير محتمل للصدق والكذب وعلى ذلك إجماع النحاة، مع إمكان القول في نحو: (زيد أكرمه)، أنَّ (أكرمه) مؤولٌ بما يحتمل الصدق والكذب، وكأنَّ تقديره (زيد مطلوب إكرامه) أو مستحق أنْ يطلب إكرامه، وليست خبرية الجملة عن المبتدأ باعتبار نفس معناه الذي هو طلب الاكرام؛ لأنَّ هذا الطلب يكون قائما بالطالب والمنشئ لا المبتدأ، وإنْ الخبرية واردة باعتبار تعلّق معناها بالمبتدأ، ولا شكَّ أنَّه اعتبار اخباري لا إنشائي.

والأمر الثاني: اتفاق النحويين على جواز الرفع في نحو: (أمَّا زيد فاضربه)، و(زيد لا تضربه)[٦]، فـ(زيد) مبتدأ، والجملة التي بعده خبر وهي جملة إنشائية طلبية.

وأمَّا الثالث: فيتلخص فيما ورد من السماع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢]، وقوله تعالى:

---

(١) شرح العصام:١٤٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي:٢٣٧/١.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي:٢٧/٤.

(٤) شرح الرضي:٢٣٧/١-٢٣٨.

(٥) ينظر: الاساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون:٣٦.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي:٣٦/١، والرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي:٩٦، وشرح الرضي:٢٣٨/١، والتذييل والتكميل:١٠٧/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي:١١١٥/٣، واوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام:١٩٦/١.

﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٢٧]، وغيرها من المواضع التي وقعت فيها جمل الاستفهام والدعاء أخبارًا[١]، ومنه أيضًا قول رجل من طيء[٢]:

قَلْبُ مَنْ عِيْلَ صَبْرُه كيفَ يَسْلو صَالِياً نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ

إذ أخبر بهذا البيت عن المبتدأ بجملة استفهامية.

وفي اعتراض رأيهم أيضًا، قال ابن مالك: ((والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية، خلافًا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية، خلافًا لثعلب، ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية، خلافًا لابن السرَّاج))[٣].

وقد زاد الأمر إيضاحًا ناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) بقوله: ((كان ابن السرَّاج يجنح إلى ما جنح إليه ابن الأنباري من التعليل، لكنه لمَّا رأى ورود ذلك في الكلام جعل الخبر محذوفًا، والجملة الطلبية معمولة لذلك المحذوف، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطّلبيّة؛ خلافا لابن السرَّاج))[٤].

وفي قوله هذا ردٌّ على ابن السرَّاج، إذ كان يذهب إلى ما ذهب إليه ابن الانباري من التعليل، فلمَّا رأى ورود ذلك في الكلام جعل الخبر في الجملة محذوفًا، والجملة الطلبية معمولة لذلك المحذوف، فهو يضمر القول في نحو: (زيد اضربه)، والتقدير: (زيد أقول لك اضربه)، وحجته لذلك أنَّ (اضربه) لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يكون خبرًا[٥]. وإمَّا الإخبار بالجملة القسمية، فقد منع ذلك المُبرِّد (ت:٢٨٦هـ)[٦]، ومنعه لا دليل له والكثير ضده.

وقال العصام: ((واكتفى الرضي في منعه بأنَّه لا منع، ولم يظفر بشاهد. وقد شهد القرآن لنا إذ قال الله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾[العنكبوت: ٦٩]))[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء:٣/١٨٠، وإعراب القرآن للنحاس:٥/١٧٥، وشرح الرضي:١/٢٣٨، واوضح المسالك:١/١٩٨، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي، أبو اسحاق الشاطي:١/٦٣١، وفتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية، محمد الشنقيطي:٣٤٤، والأساليب الإنشائية في النحو العربي:٣٦.

(٢) نُسب البيت لرجل من طيء وهو في المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل:١/٢٣٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:٢/٩٧١، ويلا نسبة في شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٤/٦٣٥، والهمع:١/٣٦٨.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك:٤٨.

(٤) تمهيد القواعد:٢/٩٧١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل:٤/٢٧-٢٨، وتمهيد القواعد:٢/٩٧١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين الدماميني:٣/٩٣.

(٦) ينظر: الارتشاف:٣/١١١٥، وشرح الرضي:١/٢٣٧، الهمع:١/٣٦٨.

(٧) شرح العصام:١٤٦.

ولا نعلم ما سمع ثعلب (ت:٢٩١هـ) حتى مَنع، وقد جاء نحو قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [العنكبوت: ٩]، وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفٗا ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾[العنكبوت: ٦٩]، وقد جاء الخبر في كل آية منهم جملة قسمية[١]، ومنه أيضًا ما جاء من كلام العرب، قول الشاعر[٢]:

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لِيَأْتِيَنْ وإذا أتاكِ فَلاتَ حِينَ مَناصِ

أمَّا أبو حيان الأندلسي فقد خالف ثعلب في قوله، وذهب إلى جواز كون الجملة الخبرية قسمية، إذ قال: ((ويجوز أنْ تكون قسمية خلافًا لثعلب نحو: (زيد أقسم بالله لأضربنه)...))[٣]، وهو يرد منعه بما ورد من السماع[٤].

وقد علل بعض النحاة ما منعه ثعلب بأنَّ نحو: (لأفعلن) لا محل له، فإذا بُني على المبتدأ، فقيل: (زيد ليفعلن)، صار له موضع، وردَّ ابن هشام على ما ذهبوا إليه بأنَّه ليس من ذلك بشيء؛ لأنَّه منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم، ومراده بالمنع أنَّ القسم وجوابه لا يكونان خبرًا، إذ لا ينفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أنْ يكون لهما محل كقولنا: (قال زيد أقسم لأفعلنَّ)[٥].

ويبدو أنَّ المترجّح في هذه المسألة ما ذهب إليه العصام من اعتراض على الأنباري وبعض الكوفيين؛ لصحَّة ما أورد من أدلة في اعتراضه؛ ولأنَّ ما ذهب إليه من اعتراض عليهم يدعمه ويؤيده ما ذكرنا من قول سيبويه في المسألة، وكذلك ما ذكر الرضي من اعتراض عليهم أيضًا، فقد استند العصام في اعتراضه هذا بما اعترض به الرضي قبله، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل:٤/٢٧، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:١/٦٣٠، وإعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش:٧/٤٠٥، ٤٦١.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك:١/٣١٠، والتذييل والتكميل:٤/٢٧، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٣/٥٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٣١.

(٣) الارتشاف:٣/١١١٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٣/١١١٥، وتمهيد القواعد:٢/٩٧٢، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/٩٠-٩١، والهمع:١/٣٦٨.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٣/٩٠-٩١.

حذف العائد من الجملة الخبرية

قال ابن الحاجب: ((والخبر قد يكون جملة، مثل (زيد أبوه قائم)، و(زيد قام أبوه)، فلا بُدَّ من عائد، وقد يُحذف))[1].

قال عصام الدين الاسفراييني: ((قوله (وقد يُحذف) أي: العائد من الخبر الجملة، وحكم سيبويه بضعفه في غير الشعر، **ويرده** وقوعه في القرآن، قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي: إنَّ ذلك منه، كما ذهب إليه الكل في تقديره))[2].

والملاحظ لقول عصام الدين هذا في شرحه لنظم الكافية، يرى ما فيه من اعتراض وردّ على ما ذهب إليه سيبويه من ضعف حذف عائد الجملة الخبرية في غير ما ورد من الشعر، فاعترض عليه العصام بأنَّه ورد مثله في القرآن الكريم، وسنفصل القول في المسألة إنْ شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

تتكون الجملة الأسمية من ركنين أساسيين وهما المبتدأ والخبر، أو المسند والمسند إليه، كما أطلق عليهما سيبويه[3]، ولا بُدَّ لأحدهما من الآخر حتى تكتمل الجملة ويوضح القصد، وخبر المبتدأ يكون مُفردًا، وقد يأتي أحيانا جملة سواء فعلية أو اسمية، وقد يكون في هذه الجملة التي تقوم مقام الخبر عائد يعود على المبتدأ الذي يخبر عنه بها، ويتمثل في الضمير غالبًا، ويكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا[4].

ويكون وجود الرابط في الجملة الخبرية على نوعين:

الأول: أنْ تكون جملة الخبر هي المبتدأ نفسه في المعنى، ويمثل ذلك قوله تعالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [يونس: ١٠]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، وكقولنا: (نطقي الله حسبي)، فـ(نطقي) المبتدأ الأول، ولفظ الجلالة (الله) مبتدأ ثان، و(حسبي) في محل رفع خبر للمبتدأ الثاني،

---

(١) **الكافية في علم النحو:١٦.**

(٢) **شرح العصام:١٤٩.**

(٣) **ينظر: الكتاب: ١٢٦/٢.**

(٤) **ينظر: اسرار العربية:٧٥، وأمالي ابن الحاجب:٨١٢/٢، ٥٧٨، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن مالك:٧٧، وشرح الرضي:٢٣٨/١، والكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين اسماعيل:١٤٧/١، وشرح الاشموني:١٨٤/١.**

والجملة الأسمية من المبتدأ والخبر (الله حسبي) في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، إذ إنَّ الرابط هنا بين الجملة الخبرية والمبتدأ هو المعنى، ومفهومها هو المراد بالمبتدأ[١].

الثاني: أنْ تكون الجملة مشتملة على معنى المبتدأ، والاشتمال يكون في ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أنْ تحمل جملة الخبر فيها مُشيرا يُشار به إلى المبتدأ، وهذا المشير إمَّا يكون ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾[الأعراف: ٢٦]، وإمّا يكون متضمّنا للمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ١٧٠ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكقولنا: (زيد نعم الرجل).

والقسم الثاني: هو الذي يكون فيه المبتدأ مُعاد، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١– ٢]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ [القارعة:١– ٢].

أمَّا القسم الثالث منها: فيتمثل في أن يكون في الجملة الخبرية ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، أمَّا مذكورًا، نحو قولنا: (زيد أبوه عالمٌ)، أو يكون ضميرًا مُقدَّرًا في الجملة الخبرية، نحو قولنا: (البُرُّ الكر بستين)، ومنه أيضًا قولهم: (والسمن منه بمنوان)، وهذا الضمير لا بُدَّ منه؛ لأنَّ الجملة الخبرية هي في طبيعتها كلام مستقل، ولربطها ببقية الكلام لا بُدَّ أنْ يكون هناك ضميرٌ رابطٌ بينهما[٢].

فإذا كان العائد الذي يربط بين الجملة الخبرية والمبتدأ هو الضمير، فيجوز حذف هذا العائد على القياس والسماع، فالحذف قياسًا كما مثلنا بقولنا: (البر الكر بستين)، حيث حذف العائد على المبتدأ من الجملة؛ لكونه مجرورا بـ(من)، والجملة الخبرية ابتدائية، المبتدأ منها جزء من المبتدأ الأول، والتقدير: (البر الكر منه بستين)[٣]، وكذلك في قولهم: (السمن منوان بدرهم)، لكن مبتدأ الجملة الخبرية هنا نكرة، والجار والمجرور صفة له، وموضع المُضمر معلومٌ غير ملتبس[٤].

ويحذف كذلك في المجرور من نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي إنَّ ذلك منه، وإنْ حُذف لقوة الدلالة عليه[٥]، وجعل منه العصام ردًّا على ما

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم:٧٧.

(٢) ينظر: شرح الرضي:١/٢٣٨، التذييل والتكميل:٤/٣٨، والمساعد:١/٢٣٣.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/٥٧٨، وشرح الرضي:١/٢٣٨.

(٤) ينظر: المفصل:١/٤٤، البديع في علم العربية، ابن الأثير:١/٨١، وشرح المفصل:١/٢٣٣، وأمالي ابن الحاجب:٢/٥٧٨، وشرح الرضي:١/٢٣٨.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي:٤٥، إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس:٤/٦١، واللباب:١/١٣٩، وشرح المفصل:١/٢٣٤، وشرح الرضي:١/٢٤٠.

قاله سيبويه من ضُعف الحذف في غير الشعر[١]، وأمَّا في المنصوب فيشترط كونه بفعل لفظا، قال امرؤ القيس[٢]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوبٌ لَبِسْتُ وَثُوْبٌ أَجُرّ

فهو هنا مشبه بـ(كلا) من حيث الافتقار إلى متمم دون عموم[٣].

أو بصفة محلا، نحو قولنا: (أنا زيد ضارب)[٤]، قال الرضي: ((ولا يختص مع كونه سماعيًّا بالشعر خلافا للكوفيين))[٥].

وقال الفرَّاء: ((ويحذف أيضًا قياسًا إذا كان الضمير منصوبا مفعولًا به والمبتدأ (كل)...))[٦]، وجعل منه قول الشاعر[٧]:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى عليّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

إذ حذف هنا بإجماع كونه مفعولًا به، والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، أي: لم أصنعه[٨]، وأجازه سيبويه في الشعر، وذكر ابن الأثير أنَّ المُبرِّد لا يجيزه وينصب (كله)[٩]، ومنه أيضًا قوله[١٠]:

ثَلاثٌ كلُّهُن قتلتُ عَمْداً فأَخْزَى الله رابعةً تعودُ

وعللَّ ذلك بأنَّ (كلهم ضربت) بمعنى الجحد، أي ما منهم إلَّا ضربت[١١]، قال سيبويه: ((هذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشَّعر؛ لأنَّ النصب لا يسكر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء،

---

(١) ينظر: شرح العصام:١٤٩.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه:١٥٩، والكتاب:٨٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٨٠/١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني: ٥١٩/١، وبلا نسبة في شرح الرضي: ٢٤٠/١، ومغني اللبيب: ٨٢٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية:٣٤٦/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي:٢٤٠/١.

(٥) المصدر نفسه:٢٤٠/١.

(٦) معاني القرآن للفراء:١٤٠/١، وينظر: شرح الرضي:٣٩/١، وشرح الاشموني:١٨٤/١.

(٧) البيت لأبي النجم العِجليّ في الكتاب: ٨٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه: ١٣/١، والدر المصون: ٢٩٥/٤، ومغني اللبيب: ٢٦٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل:٤٠/٤، ٤٣، وشرح الرضي:٣٩/١، وشرح الاشموني:١٨٤/١.

(٩) ينظر: البديع في علم العربية:٨١/١، والخزانة:٣٦٠/١.

(١٠) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٨٦/١، وشرح التسهيل: ٣١١/١، وشرح الرضي: ٢٣٩/١، وخزانة الأدب: ٣٦٦/١.

(١١) ينظر: الانصاف:٣٧٢/٢ مسألة٦٣، وشرح الرضي:٣٩/١، والتذييل والتكميل:٣٧/٤، ٤٣، والمساعد:٢٣٢/١، وشرح الاشموني:١٨٤/١.

وكأنَّه قال: كلُّه غيرُ مصنوع))[1]، وقال السيرافي: ((ليس هذا بحُجَّة، إذ كل موجب يتهيأ رده إلى الجحد، كما تقول في: (زيد ضربت): (ما زيد إلَّا مضروب)، ثُمَّ يقال له: لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه))[2].

وممَّا تقدم، نرى أنَّ سيبويه لا يجوّز حذف الضمير الرابط مطلقًا، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا إلَّا فيما ورد منه في الشعر، وكذا مذهب البصريين، وقد ردَّ العلماء من بعده عليه ومنهم العصام، إذ اعترض عليه قوله بما ورد من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، وأيضًا ردَّه بما ورد من فصيح أقوال العرب[3]، بينما ذهب الفرَّاء إلى جواز حذف العائد إذا كان منصوبا والمبتدأ (كل) وناصبه فعل، وجعل منه قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[النساء: ٩٥]، برفع (كل)، أي: وكلٌّ وعده الله الحسنى، ومنه أيضًا قول الشاعر ابن النجم العجلي على ما ذكرنا[4].

وقد نص البصريون على شذوذ هذه القراءة[5]، بينما أجاز هشام ذلك بكثرة وجعل منه نحو قولنا: (زيد ضربت)[6]، وقد أجازه سيبويه في الشعر لا غير [7]، ومنعه اصحاب سيبويه والكسائي والفرَّاء[8].

في حين ذهب الرضي الاستراباذي وابن مالك إلى جواز حذف العائد المجرور بشرط أنْ يكون الجار حرفا دالًّا على التبعيض، وأنْ يكون الخبر جملة اسمية، وأنْ يكون المبتدأ في الجملة الأسمية المخبر بها بعض المبتدأ الأول، واستدلا لقولهما بما جاء من كلام العرب من غير ضرورة على ما ذكرنا في نحو: (البر الكر بستين)، و(السمن منوان بدرهم)، وكذلك ما ورد من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي: إنَّ ذلك منه[9].

---

(١) الكتاب:١/٨٥.

(٢) شرح الرضي:١/٣٩.

(٣) ينظر: شرح الاشموني:١/١٨٤، وشرح العصام:١٤٩-١٥٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/١٤٠، وشرح الاشموني:١/١٨٤، والهمع:١/٣٧٠-٣٧١.

(٥) ينظر: الارتشاف:٣/١١١٨.

(٦) ينظر: الهمع:١/٣٧٠، والارتشاف:٣/١١١٩.

(٧) ينظر: شرح ابيات سيبويه للنحاس:٧٢، والارتشاف:٣/١١١٩.

(٨) ينظر: الارتشاف:٣/١١١٩.

(٩) ينظر: شرح الرضي:١/٢٤٠، وشرح ابن الناظم:٣/١١١٨-١١٢٠، والكناش:١/١٤٧، وشرح الاشموني:١/١٨٤.

ولا يخلو اعتراض العصام في هذه المسألة من الصحَّة؛ لما استدلَّ به ممَّا ورد من الذكر الحكيم، وكذلك ذهاب بعض النحاة إلى جوازه في بعض الحالات، وسماع ذلك من العرب الفصحاء في غير الضرورة، فنرى أنَّه لا مانع من جواز حذف العائد في بعض المواضع كما أجاز ذلك الفرَّاء، والرضي، وابن مالك، على ما سبق ذكره، والله تعالى أعلم.

حذف الخبر جوازا بعد (إذا) الفجائية

قال ابن الحاجب: ((وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا، كقول المستهل: (الهلال والله!)، والخبر جوازا، مثل (خرجت فإذا السبع)، ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره، مثل: (لولا زيد لكان كذا)، و(ضربي زيدًا قائمًا)، و(كُلّ رجل وضيعته) و(لعمرك لأفعلن كذا)...))[1].

قال العصام: ((في العباب: حذف الخبر بعد (إذا) قليل، حتى لم يوجد في النظم المعجز إلَّا مذكورًا، قال الله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٥٣]، ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: ٦٨]، أقول: الحذف بعد (إذا) المفاجأة للخبر العام؛ لأنَّ (إذا) يدلُّ على وجود الشيء بغتةً، فيُغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار، **وشيء ممَّا ذكره ليس ممَّا نحن فيه**، ... وينبغي أنْ يراد بـ(إذا) المفاجأة ما لم يقع موقع (الفاء) الجزائية لأنَّه كـ(الفاء)، فكما لا حذف بعد (الفاء) لا حذف بعده، والمثال ممَّا نحن فيه لو لم يكن (إذا) للمكان خبرًا عن السبع، أي: فبالمكان السبع، وهو المذهب المنقول عن المُبرِّد، **وزيّف** بقولهم: (فإذا السبع بالباب). وأجيب بأنَّه يدلُّ ويحتمل الحال، **ويزيّفه** أنَّه يلزم اشتراك (إذا) بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل، .....فلا يلزم كون (إذا) مفعولًا به لـ(فاجأت) كما توهم من قول المصنف أنَّ التقدير: فاجأت وقت وقوف السبع، **فاعترض عليه** بأنَّ (إذا) لازم الظرفية))[2].

ثُمَّ تبع العصام ذلك بقوله: ((وقول سيبويه أنَّه يستعمل اسمًا فيقال: (إذا يقوم زيد)، (إذا يقعد عمرو)، على أنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، **غير موثوق به، ولا يساعده استعمال الإعراب**، ... ولك أنْ تجعل مفعول (فاجأت) محذوفًا للتهويل، أي: فاجأت من الخوف والهول ما لا طاقة للتكلم به أو استماعه، و(الفاء) للسببية، أي: تسبب عن خروجي مفاجأة السبع، وقيل: زائدة، **وزيفه الرضي** بأنَّه يكذب امتناع حذفه، وفيه أنَّه **لا تزييف** في منع الاستعمال عن حذفه إذ لا مانع عن

---

(١) **الكافية في علم النحو** :١٦-١٧.

(٢) **شرح العصام**: ١٦٧- ١٦٨.

التزام زيادة شيء ومنع أمر معنوي عن حذفه أوّل المسألة. ورجح الرضي قول من جعله عطفا على (خرجت)...))[1].

والملاحظ لقول العصام السابق يجد فيه العديد من الالفاظ الاعتراضية في هذه المسألة، أبرزها اعتراضه على تقديري سيبويه والمُبرِّد، وسنتناول المسألة بشيء من التفصيل إنْ شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

لا بُدَّ للجملة الأسمية من ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر، ولكن هناك بعض المواضع التي تجوّز أو توجَّب حذف أحدهما؛ لوجود قرينة حالية أو مقالية، فالخبر يجوز حذفه في مواضع معينة وكذلك يجب حذفه في أخرى، فجواز حذفه لا إشكال فيه ؛ لأنَّ العرب قد تحذف كُلاً منهما إذا تقدم مِن ذكر أحدهما ما يعلم السامع[2]، وخصَّ ابنُ جني ذلك في باب أسماه باب شجاعة العربية[3]، فمِن جواز حذفه، إذا دلّ عليه دليل دون أنْ يحل محل المحذوف غيره، فيسد مسده، ومنه قولنا: (زيد) لمن قال مستفهما عن المخبر عنه:(مَن عندك)، أي: (زيد عندي)، وكذلك في العطف، نحو قولنا: (زيد قائم وعمرو)، أي: وعمرو كذلك[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[الرعد: ٣٥]، أي: دائم كذلك[5].

وكذلك يحذف الخبر جوزا بعد (إذا) الفجائية، نحو قولنا: (خرجت فإذا السبع)، فحذف الخبر هنا من الجملة لوجود (إذا) فيها، إذ لا يفاجأ الشيء إلَّا بعد وجوده، والتقدير: (خرجت فإذا السبع موجود)[6]، وهذا ما ذهب إليه العصام واعترض به على ما ذُكر في العباب من قلَّة الحذف

---

(١) شرح العصام:١٦٨.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب:٣٧٥.

(٣) ينظر: الخصائص:٣٦٤/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج:٦٣/١، وشرح المفصل:٢٣٩/١، والمساعد:٢٠٨/١، والمسائل السفرية في النحو، ابن هشام:٢٧، وتمهيد القواعد:٨٦٨/٢.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية:٣٧٥، واوضح المسالك:٢١٧/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام:١٢٥، ومغني اللبيب:٨٢٤، والعدة في إعراب العمدة، ابن فرحون المدني:٣١٦/٢، والهمع:٣٩٠/١، وبغية الطالب وزلفة الراغب في معرفة معاني كافية ابن الحاجب، محمد أحمد اليمني:١٨٨/١.

(٦) ينظر: المفصل:٤٥، والكناش:١٥٠/١، ومصباح الراغب، محمد عز الدين:١٣٣/١.

بعد (إذا)[١]، ولا خفاء أنَّ في اعتراضه هذا اعتراضا أيضًا على ما ذهب إليه ابن مالك من قلَّة الحذف بعد (إذا) الفجائية [٢].

وقد درس ابنُ هشام هذه المسألة، فبيّن أنَّ الخبر مع (إذا) الفجائية كان مصرّحًا به دائما، ولم يحذف كما قال به النحويون الذين سبق ذكر نصوصهم، إذ قال: ((ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلَّا مصرّحًا به نحو ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨، الشعراء:٣٣]، ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]))[٣]؛ وذلك لعدم توفر الدليل لحذفه، وكذلك لا يمكن جعل (إذا) في الآيات خبرًا؛ لأنَّ المقصود الإخبار عن المبتدأ الذي بعد (إذا) بأشياء لم تكن معلومة للسامع إلَّا من ذكر الخبر[٤].

وقال ابن يعيش: ((تكون (إذا) بمعنى المفاجأة، وهي في ذلك على ضربين: تكون اسما، وتكون حرفا. فإذا كانت اسما، كانت ظرفا من ظروف الأمكنة، وإذا كانت حرفا، كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة))[٥]، فيُعلم من قوله هذا أننا إذا أردنا الظرفية بقولنا: (خرجت فإذا السبع) لم يكن في الجملة ثمة محذوف أو مقدر، فتكون (إذا) خبرًا مقدمًا للمبتدأ (السبع)، أمَّا إذا أردنا بـ(إذا) الحرفية، فالخبر يكون محذوفًا لا محالة، وتقديره: (حاضر أو موجود)؛ لأنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبر، ولمَّا لم يكن في الجملة خبرٌ ظاهرٌ وجب أنْ يكون مُقدَّرًا[٦].

ويرى أبو حيان الاندلسي أنَّ الخبر بعد (إذا) إذا لم يكن هناك دليل على حذفه، فيجب ذكره، وجعل منه نحو قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، و﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨، الشعراء:٣٣][٧]، وأمَّا في نحو: (خرجت فإذا السبع)، فيرى أنَّه كلام تام بنفسه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف، فالخبر ليس محذوفًا، وإنَّما هو (إذا) الفجائية،

---

(١) ينظر: شرح العصام:١٦٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٧٥.

(٣) مغني اللبيب:١٢١، وينظر: تمهيد القواعد:٢/٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل:١/٢٧٥، والتذييل والتكميل:٣/٢٨٠، وتمهيد القواعد:٢/٢٦٩.

(٥) شرح المفصل:١/٢٤٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل:١/٢٤٠.

(٧) ينظر: الارتشاف:٣/١٠٨٨-١٠٨٩.

على أنَّها ظرف مكان، ويكون تقدير الجملة: (خرجت فبالمكان الذي أنا فيه السبع)[١]، قال الاندلسي: ((هذا ظاهر كلام سيبويه ومذهب أشياخنا، وهو الذي تلقناه منهم))[٢].

فيما يرى ابن هشام أنَّ (إذا) تكون للمفاجأة، فتختص بالجمل الأسمية ولا تحتاج إلى جواب وأنَّها لا تقع في الابتداء، وتحمل معنى الحال لا الاستقبال، وجعل منه قولنا: (خرجت فإذا الأسد بالباب)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠][٣]، وهي حرف عند الفرَّاء والأخفش، وتبعهم ابن مالك، فلا يصحُّ الإخبار بـ(إذا) عندهم؛ لأنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه، وهي ظرف مكان عند المُبرِّد، فيجوز عنده الإخبار بها عن المبتدأ الذي بعدها، وإليه ذهب ابن عصفور أيضًا، وظرف زمان عند الزجاج، واختاره الزمخشري، فلا يجوز الإخبار بها عندهم إلَّا إذا كانت على تقدير مضاف؛ لكون الزمان لا يُخبر به عن الجثة [٤].

وفي شرح التصريح حديث عن حذف الخبر جوازا، وقد جعل منه نحو قولنا:(خرجت فإذا الأسد)، فـ(الأسد) مبتدأ وخبره محذوف جوازا، أي: (حاضر)؛ وعلل ذلك الحذف بأنَّ (إذا) الفجائية تُشعِر بالحضور[٥].

وقد ذكر لنا الرضي أنَّه نُقل عن ابن بري (ت:٥٨٢هـ)، أنَّ (إذا) المفاجأة حرف، فعلى هذا القول يكون خبر المبتدأ في نحو: (فإذا السبع) محذوف بلا خلاف[٦].

وقد اعترض العصام على التقدير المنقول عن المُبرِّد لجملة: (خرجت فإذا السبع)، التي قدرها بـ(فبالمكان السبع)، وجعل (إذا) خبرًا[٧]، إذ قال: ((فأمَّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ وذلك قولك: (جئتك فإذا زيد)، و(كلمتك فإذا أخوك) وتأويل هذا: (جئت، ففاجأني زيد)، و(كلمتك، ففاجأني أخوك)...))[٨]، فاعترض عليه العصام بقوله:

---

(١) ينظر: الارتشاف:٣/١٠٨٨-١٠٨٩، والتذييل والتكميل:٣/٢٨٠، وتمهيد القواعد:٢/٢٦٨.

(٢) التذييل والتكميل:٣/٢٨٠، وينظر: تمهيد القواعد:٢/٨٦٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب:١٢٠.

(٤) ينظر: المقتضب:٣/١٧٨، وشرح الرضي:١/٢٧٣، ومغني اللبيب:١٢٠، وتمهيد القواعد:٢/٨٦٩، وكشف الوافية في شرح الكافية، سراج الدين الحلبي:١٥٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح:١/٢٢٣، وضياء السالك:١/٢١٦.

(٦) ينظر: شرح الرضي:١/٢٧٤.

(٧) ينظر: المقتضب:٣/١٧٨، ٢٧٤، ومغني اللبيب:١٢١، وكشف الوافية:١٥٢، وشرح الرضي:١/٢٧٣، وشرح العصام:١٦٨.

(٨) المقتضب: ٣/١٧٨.

((وزيف بقولهم: (فإذا السبع بالباب)...))[١]. ولا يصحُّ ما قدره المُبرِّد عند الزجاج؛ لكون الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا يصحُّ أيضًا عند الأخفش؛ لأنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه [٢].

وقال الرضي: ((لا معنى لقولك: (فبالمكان السبع بالباب) في تأويل: (خرجت فإذا السبع بالباب)...))[٣].

ويقول ابن هشام مُخرجًا ما ذهب إليه المُبرِّد: ((وتقول (خرجت فإذا زيد جالس أو جالسا)، فالرفع على الخبرية، وإذا نصب به والنصب على الحالية والخبر (إذا)، إنْ قيل بأنَّها مكان، وإلَّا فهو محذوف، نعم يجوز أنْ تقدرها خبرًا عن الجثة مع قولنا إنَّها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأنْ تقدر في نحو: (خرجت فإذا الأسد)، (فإذا حضور الأسد)...))[٤]. وقال العصام: ((وأجيب بأنَّه يدلُّ ويحتمل الحال، ويزيّفه أنَّه يلزم اشتراك (إذا) بين الزمان والمكان وهو خلاف الأصل))[٥].

واعترض العصام فقال: ((لا يلزم كون (إذا) مفعولًا به لـ(فاجأت) كما توهم من قول المصنف أنَّ التقدير: (فاجأت وقت وقوف السبع)، فاعترض عليه بأنَّ (إذا) لازم الظرفية))[٦]، وهذا التقدير إنّما هو للزجاج بجعله (إذا) ظرف زمان، وجواز أنْ يكون ظرف الزمان مُضافًا إلى الجملة الأسمية ويكون عامله محذوفًا، وتكون (إذا) مفعولًا به لـ (فاجأت)، ويرى الرضي أنَّ فيه إخراجا لـ(إذا) عن الظرفية، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، إذ إنَّها غير متصرفة على الصحيح، والجمهور على أنَّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية[٧].

وفي شرح التسهيل: ((قالوا: ولا يستنكر خروج (إذا) عن الظرفية ورفعها، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر:

وَقَبلَ غَدٍ يا لَهفَ نَفسي عَلى غَدٍ إذا رَاحَ أَصْحَابي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

فأبدل (إذا) من (غد)...))[٨].

---

(١) شرح العصام:١٦٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب:١٢١، وشرح الرضي:٢٧٣/١، وتمهيد القواعد:٨٦٩/٢.

(٣) شرح الرضي:٢٧٣/١.

(٤) مغني اللبيب:١٢١.

(٥) شرح العصام:١٦٨.

(٦) المصدر نفسه:١٦٨.

(٧) ينظر: الكناش:٢٨٧/١، ومغني اللبيب:١٢٩، وشرح الرضي:٢٧٣/١، والجنى الداني:٣٨٠، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٢٥/٣.

(٨) التذييل والتكميل:٢٩٧/٣، وينظر: مغني اللبيب:١٢٨، وتمهيد القواعد:٨٩٥/٢، وشرح ابيات مغني اللبيب:٢٢٩/٢،

وقال المالقي (ت:٧٠٢هـ): ((وزعم بعضهم أنَّ (إذا) في هذا الموضع تنوب مناب (بالحضرة)، وذلك إذا يذكر خبر، فإذا قلت: (فإذا الأسد) فالتقدير عنده: (فبالحضرة الأسد)، فتكون (إذا) على هذا عنده ظرفًا مكانيًّا. وزعم أيضًا بعضهم أنَّها تكون بمعنى (فاجأني) فيكون الأسد على هذا فاعلا بها، لأنَّها في موضع فعل، وكلا القولين فاسد))[١].

وحاصل الاعتراض في هذا الموضع، أنَّ هناك مِن النحاة مَن اشترط في (إذا) الفجائية أنْ تكون دالة على (كون عام)، وهذا هو مذهب المُبرِّد –على ما ذكرنا–، ثُمَّ إنَّ هناك من النحاة من اعترض عليه وخالفه القول، ومنهم العصام، إذ اعترض على ما ذهب إليه وأورد لاعتراضه أدلة.

وتابع العصام شرحه في المسألة حتى قال: ((وقول سيبويه أنَّه يستعمل اسمًا فيقال: (إذا يقوم زيد)، (إذا يقعد عمرو)، على أنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، غير موثوق به، ولا يساعده استعمال الإعراب))[٢].

فسيبويه يجعل (إذا) مبتدأ وخبر، باستعماله لها اسمًا صريحًا مجرَّدًا عن معنى الظرفية، على معنى: (وقت قيام زيد) و(وقت قعود عمرو)، وكذلك اجاز المُبرِّد الرفع الصريح فيها [٣]، واعترضه العصام بما رأى من أنَّ استعمالها اسمًا غير موثوق به، ولا يساعد سيبويه استعمال الإعراب في جعلها اسما[٤].

وجعل السيوطي في نحو: (القيام إذا طلعت الشمس)، و(أجيئك غدا إذا طلعت الشمس)، دليلا على اسميتها، وهي في موضع الإخبار مع مباشرتها الفعل، وكذلك في ابدالها من اسم صريح [٥].

ويرى ابن يعيش أنَّ (إذا) إذا تضمَّنت معنى الجزاء فيقع بعدها فعل لا غير، نحو: (إذا يقوم زيد)، وأمَّا إذا كانت للمفاجأة فتكون اسم مكان وظرف من ظروفه، نحو قولنا: (خرجت فإذا زيد قائم)، فيكون (زيد) في الجملة مبتدأ، وخبره (قائم)، ويكون (إذا) ظرف مكان عمل فيه الخبر، وأمَّا إذا قلنا: (فإذا زيد قائما) فقد جعلنا الخبر (إذا)؛ لكونها ظرف مكان، وظروف المكان تقع إخبارًا

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي:٦١.

(٢) شرح العصام: ١٦٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل:٢٩٨/٣، وتمهيد القواعد:٨٩٦/٢، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد القوجوي:٨٧/١، وشرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ:١٨٣/١، وشرح ابيات مغني اللبيب:٢٣٠/٢.

(٤) ينظر: شرح العصام:١٦٨.

(٥) ينظر: الهمع:١٧٨/٢.

عن الجثث، ويكون (قائما) حال من المُضمر في الظرف، أمَّا قولنا: (خرجت فإذا زيد)، فيكون (زيد) مبتدأ، و(إذا) خبره[١]. وقد ذكر سيبويه شاهدًا شعريًا على كون (إذا) خبرًا، قول الشاعر[٢]:

وكنتُ أَرْىَ زيدًا كما قِيْل سَيْدّاً إذا إنَّــه عَبــدَ القَفَــا واللَّهــازمُ

قال ابن يعيش: ((فأورده شاهدا على كون (إذا) خبرًا؛ وذلك إذا فتحت (أن) على تأويل المصدر المبتدأ، والإخبار عنه بـ (إذا)، والتقدير: فإذا العبودية، كأنَّه شاهد نفس المعنى الذي هو الخدمة والعمل))[٣].

وقول الرضي: ((ويجوز أنْ يكون ظرف الزمان مُضافًا إلى الجملة الأسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف، أي: (ففاجأت وقت وجود السبع بالباب)، إلَّا أنَّه إخراج لـ(اذا) عن الظرفية، إذ هو إذن مفعول به لـ(فاجأت)، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإنَّ (إذا) الظرفية غير متصرفة على الصحيح))[٤]، عليه اعتراض من العصام إذ قال: ((ولك أنْ تجعل مفعول (فاجأت) محذوفًا للتهويل، أي: فاجأت من الخوف والهول ما لا طاقة للتكلم به أو استماعه، و(الفاء) للسببية، أي: تسبب عن خروجي مفاجأة السبع، وقيل: زائدة، وزيفه الرضي بأنَّه يكذب امتناع حذفه، وفيه أنَّه لا تزييف في منع الاستعمال عن حذفه إذ لا مانع عن التزام زيادة شيء ومنع أمر معنوي عن حذفه أوّل المسألة))[٥].

ويقول السيوطي: ((وزعم قوم أنَّها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك إنَّها وقعت مفعولًا به في حديث (إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي)))[٦]، وأنكر الجمهور ذلك، وجعلوا (إذا) في هذا الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم، أي: شأنك ونحوه [٧]، وقد ذهب الرضي إلى أنَّ إخراج (إذا) عن الظرفية قليل [٨].

وجعلوا من مواضع حذف الخبر جوازًا قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[يوسف: ١٨]، فهو يحتمل الأمرين (أي: حذف المبتدأ أو الخبر)، فأمَّا أنْ يقدر بـ (أمري صبر جميل) أو بـ (صبر

---

(١) ينظر: شرح المفصل:١٢١/٣، ١٢٥، وشرح قواعد الإعراب:٨٨/١.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١٤٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٦٩/٣، والمفصل: ٢١٤، وشرح المفصل: ١٢٢/٣، وشرح التسهيل: ٢١٥/٢، والتذييل والتكميل: ٨٣/٥.

(٣) شرح المفصل:١٢٦/٣.

(٤) شرح الرضي:٢٧٣/١.

(٥) شرح العصام:١٦٨.

(٦) الهمع:١٧٩/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه:١٧٩/٢، وحاشية الصبان:٣٨٩/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي:١٩٢/٣.

جميل أجمل من غيره)[١]، وعلى الأول قدر سيبويه[٢]، واستشهد بالآية الكريمة ابن السرَّاج في مواضع حذف المبتدأ[٣]، وقدرها أبو علي الفارسي بـ(صبر جميل أمثل) على حذف الخبر، مع صحَّة أنْ يكون المحذوف منه المبتدأ[٤].

ومنه أيضًا قول ذي الرمة[٥]:

أيَا ظَبيةَ الوَعْساءِ بينَ جَلاجِلِ وبينَ النَّقَا آأَنْتِ أمْ أمُّ سالِمِ

فالخبر محذوف فيه، والتقدير: (آانت الظبية أم أم سالم)[٦].

فيتبين لنا ممَّا أوردناه من أقوال للنحاة وبيان رأيهم، أنَّ الجمهور منهم على أنَّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية، ونقل السيوطي أنَّ هناك قوما يخرجونها عن الظرفية ومنهم ابن مالك [٧]، في حين يذهب الرضي إلى أنَّ في اخراجها عن الظرفية كُلفة لا حاجة لها، وهذا هو موضع اعتراض العصام على سيبويه، إذ رأى العصام في اخراج سيبويه لها عن الظرفية وجعلها اسمًا، كلام غير موثوق به [٨]، ولم يساعده في ذلك استعمال الإعراب، فيبدو من ذلك أنَّ العصام كان مُحقًا في اعتراضه، بما أورد من أدلة لذلك، ولما هو عليه من مذهب جمهور النحاة، والله تعالى أعلم.

حذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد واو المعية

قال ابن الحاجب: ((وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا، كقول المستهل: (الهلال والله!)، والخبر جوازا، مثل (خرجت فإذا السبع)، ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره، مثل: (لولا زيد لكان كذا)، و(ضربي زيدًا قائما)، و(كُلّ رجل وضيعته) و(لعمرك لأفعلن كذا)...))[٩].

قال العصام شارحا لقوله (كُلّ رجل وضيعته): ((وفي عدّه من مواضع وجوب حذف الخبر **ردٌّ على الكوفي**، حيث جعل الخبر (وضيعته)؛ لأنَّه بمنزلة: مع ضيعته، ... ووجه الردِّ على ما ذكره الرضي أنَّ (الواو) إنْ كانت بمعنى (مع) يكون للعطف إذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل أو

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٩٦، والإيضاح العضدي:٥١، والمفصل:٤٦، وشرح المفصل:١/٢٤٠، وشرح المقدمة الكافية:١/٣٧٥، وشرح ملحة الإعراب للحريري:١٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب:١/٢٣١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:٢/٢٤٩.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي:٤/٣٦٢.

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه: ٧٦٧، وينظر: الكتاب: ١/٥٥١، والخصائص: ٢/٤٦٠، والمفصل: ٤٥.

(٦) ينظر: المفصل:٤٥، وشرح المفصل:١/٢٤٠.

(٧) الهمع:٢/١٧٩.

(٨) شرح العصام: ١٦٨.

(٩) الكافية في علم النحو:١٦-١٧.

معنى الفعل بتوسط (الواو)، وإذا كان معطوفًا لم يكن خبرًا، **وهو ضعيف**؛ لأنَّ للكوفي أنْ يقول: (الواو) للعطف إذا لم يكن ما بعدها منصوبا، ولم يكن مرفوعا بالخبرية))[١].

وفيما ذكر العصام من شرح لما أورد ابن الحاجب من مثال في مواضع وجوب حذف الخبر اعتراض واضح، إذ يرى أنَّ فيه ردًا على ما ذهب إليه الكوفيون من جعلهم (وضيعته) خبرًا، وكذلك اعتراضه على ما ذكر الرضي من تفسير، وسنفصل القول في المسألة إن شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

من مواضع حذف الخبر وجوبا، إذا كان مطلقًا والمبتدأ واقع بعد (لولا)، من نحو قولنا: (لولا زيد لأكرمتك)، وكذلك إذا كان المبتدأ صريحًا في القسم، نحو: (لعمرك لأفعلن)، والموضع الثالث منهما، إذا كان المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو هي نص في المعية، نحو: (كُلّ رجل وضيعته)، وهو موضع الدراسة في هذه المسألة.

فمذهب سيبويه[٢]، والبصريين في هذا المثال، أنَّ الخبر محذوف وجوبًا، وتقديره(مقرونان)[٣]، وتبعهم في هذا الرأي: الفارسي، والجرجاني، والزمخشري، والعكبري، وابن يعيش، والرضي[٤] .

قال الرضي مفسرا ما ذكره ابن الحاجب من ضابطة: ((وضابط هذا: كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى (مع)...))[٥].

وأورد العصام ردًّا على ما ذكره الرضي من تفسير للضابطة بقوله: ((ظاهر هذا يقتضي أنْ يكون التقدير: (كُلّ رجل وضيعتُه مقرونان)، كما قدروه به، ويورد على هذا أنَّ (مقرونان) متأخر عن قوله (وضيعته)، فلا يصحُّ أنْ يقوم (وضيعته) مقامه))[٦].

ويرى الرضي أنَّ حذف الخبر في مثل هذا الباب غالب لا واجب[٧]، ودليله على ذلك ما ورد في نهج البلاغة: ((وأنتم والساعة في قرن واحد))[٨].

---

(١) شرح العصام: ١٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب:١/٢٩٩.

(٣) ينظر: الارتشاف:٣/١٠٩٠، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي: ٧٦.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني:١/٢٤٩، والمفصل:٢٦، واللباب:١/١٤٦، وشرح المفصل:١/٢٤٦، وشرح الرضي:١/٢٨٢.

(٥) شرح الرضي:١/٢٨٢.

(٦) شرح العصام:١٧٣.

(٧) ينظر: شرح الرضي:١/٢٨٣.

(٨) نهج البلاغة:٢/٨٢، وينظر: شرح الرضي:١/٢٨٣.

فيما يعترض العصام على ذلك بقوله: ((أنا لا نسلم أنَّه قصد بـ(الواو) المقارنة، بل قيّدت في قوله: (في قرن)...))[١].

وعلى هذا يرى العصام جواز: (كُلّ رجل وضيعته مقرونا)؛ لعدم قصد المقارنة بـ(الواو)، وقوله (في قرن) حال، وليست خبرًا؛ لبيان مقدار المقارنة، وعلى أنَّ المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدأ عطف عليه بـ(الواو) بمعنى (مع)، بل بـ(واو) هي نص في المصاحبة، وذلك على ما قيده ابن مالك في التسهيل[٢].

وذهب السيرافي إلى جواز أنْ نقول: (أنت وشأنك)، و(كُلّ رجل وضيعته)، و(كل امرئ وصنعته)، مكتفين بذلك؛ لأنَّ الواو بمعنى (مع)، وكأننا قلنا: (كُلّ رجل مع ضيعته)، و(أنت مع شأنك)، بإضمار الخبر، وهذا كلام مكتف؛ لأنَّ معنى (الواو) إذا ذهب بها مذهب (مع) قد دلت على مقرونين، أي يكون التقدير: (كُلّ رجل مع ضيعته مقترنان)[٣]، بإضمار الخبر.

وجاء في الإيضاح العضدي: وممَّا يرتفع بالابتداء قولهم: (كُلّ رجلٍ وضيعته)، أي: مع ضيعته، فـ (كل) رفع بالابتداء، والخبر محذوف[٤].

وقد استدلَّ البصريون لقولهم من السماع بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦١.١٦٣]، ففي الآية السابقة، جَوَّز الزمخشري أنْ تكون (الواو) في قوله (وما تعبدون) بمعنى: (مع)، مثلها في قولهم: (كُلُّ رجلٍ وضَيعتُهُ)، فكما جاز السكوت على (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) جاز أنْ يُسكت على قوله (فإنكم وما تعبدون) لأنَّ (وما تعبدون) سادٌ مسدَّ الخبر؛ لأنَّ معناه: (مع ما تعبدون)[٥].

واتَّخذ البصريون من قول أبي علي الفارسي دليلا لما ذهبوا إليه، إذ قال: ((وممَّا يرتفع بالابتداء قولهم : كُلُّ رجلٍ وضيعتُه (أي مع ضيعته) و(كُلُّ) رُفِع بالابتداء، والخبر محذوف، وحسُن حذفُ الخبر حيث طال الكلام، وكان معنى الواو كمعنى (مع)...))[٦].

---

(١) شرح العصام:١٧٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٧٣-١٧٤، وشرح التسهيل:٢/٢٥٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/١٩٨، والمسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي:١٥٠.

(٤) ينظر: الإيضاح للعضدي:٣٦، والبديع في علم العربية، ابن الأثير:١/٩١، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري:١/١٤٦.

(٥) ينظر: الكشاف: ٤/٦٥، والمفصل:٤٦.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني:١/٢٤٩.

ويذكر العصام أنَّ هناك من قدر: (كل رجل مقرون هو وضيعته)، على أنَّ قوله (وضيعته) عطف على الضمير المستكن في الخبر، فيكون من تتمته، وفي هذا التقدير حذف الخبر والمعطوف عليه، بخلاف غيره، الذي ليس فيه إلَّا حذف الخبر[١].

أمَّا الكوفيون، والأخفش، فهم يرون أنَّ نحو: (كل رجل وضيعته)، لا يحتاج المبتدأ فيه إلى خبر[٢]، إذ يقولون: ((وقد يُترك ـ أي الخبر ـ مستغنىً عنه، إذا ظهر المراد، نحو: (كل رجل وضيعته)...))[٣].

وقد تبعهم في رأيهم هذا ابن السيد البطليوسي (ت:٥٢١هـ)، وابن خروف[٤]، وفي شرح التسهيل أنَّ ما ذهب إليه ابن خروف من أنَّ (كل رجل وضيعته)، لا يحتاج فيه إلى خبر؛ لتمامه وصحَّة معناه، واذا قُدر فيه (مقرونان) فإنَّه لبيان المعنى لا غير، هو مذهب مهجور[٥].

ولا يرى أبو حيان أنَّ هناك خبرًا؛ لأنَّك ذكرت المبتدأ لتخُبر به لا عنه، فجعل ذلك كقولنا: (أقائم الزيدان)، حيث سدَّ الفاعل مسدّ الخبر، فلا خبر في الكلام[٦].

ويرى ابن مالك والرضي في نحو: (كُلّ رجل وضيعته)، و(أنت أعلم وربك)، وأشباه ذلك، فكله رفع، لا يكون فيه النصب؛ وإن قصد المصاحبة؛ لعدم فعل ومعناه، ولأنك إنَّ تريد أنْ تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، ولم ترد أنْ تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعًا يستعمل فيه الفعل، ومن ادَّعى جواز النصب في نحو: (كُلّ رجل وضيعته)، على تقدير (كُلّ رجل كائن وضيعته)، فقد ادَّعى ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه ولا تعريج عليه[٧].

فمذهب الكوفيين، أنَّ الواو في قولهم: (كُلّ رجل وضيعته)، و(أنت وشأنك)، و(أنت أعلم وربك)، قامت مقام (مع)، أي: (كُلّ رجل مع ضيعته)، وهذا ما ذهب إليه ابن خروف[٨].

---

(١) ينظر: شرح العصام:١٧٣.

(٢) ينظر: الارتشاف:٣/١٠٩٠، وائتلاف النصرة:٧٦، وشرح الرضي:١/٢٨٢، وشرح الاشموني:١/٢٠٩.

(٣) الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي:٢٧-٢٨.

(٤) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي: ١٥١، وشرح جمل الزجاجي، ابن خروف: ٤٨٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل:١/٢٨٥.

(٦) ينظر: تذكرة النحاة:٣٦٦.

(٧) ينظر: شرح الرضي:١/٥٢٥، وشرح التسهيل:٢/٢٥٩.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن خروف:١/٣٩٤.

وفيه أنَّ الواو إنْ كانت بمعنى (مع) فإنَّها تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه؛ فإذا كان (وضيعته) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرًا [١]. ولو كانت الواو قائمة مقام (مع) فهذا يلزم أنْ تكون كذلك في كل موضع ترد فيه، وفيه ملتزم حذف الخبر[٢].

قال الكوفيون: ((إن ولي معطوفًا على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر، جاز أنْ يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دل ذلك الفعل على الفاعل، أو لا، فالأول نحو: (زيد والريح يباريها)، فـ(يباريها) خبر عنهما؛ لكونه بمعنى متباريان، والثاني نحو: (زيد وعمرو يضربه)...))[٣].

ومنع البصريون مثل ذلك؛ على أنْ يكون الفعل خبرًا، لأنَّ الفعل في ذلك كالصفة، فلا يجوز أنْ يقال: (زيد وعمرو ضاربه)، على الاتفاق، ويجوزونها على أنْ يكون الفعل حالًا، لا غير، (فزيد والريح)، عندهم مثل: (كُلّ رجل وضيعته)، ويباريها تكون حالًا[٤].

وانفرد الصيمري (ت:٥٤١هـ) برأي مختلف في هذه المسألة، إذ أجاز نصب (وضيعته)، على المفعول معه[٥]، وفيما ذهب إليه نظر، إذ أنكر ذلك ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)؛ لأنَّ من شرط إعراب الاسم مفعولًا معه: أنْ يتقدَّمه (فعل)، أو مؤول به[٦]، وذلك نحو: (سرت والحائط)، ولا يتمُّ ذلك في (كُلّ رجل وضيعته)؛ لأنَّه لا يوجد عامل لهذا الاسم المنصوب، وفيه يقول ابن يعيش: ((اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلَّا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي))[٧]، وأمَّا ابن أبي الربيع الاشبيلي(ت:٦٨٨هـ)، فيرى أنَّ تقدير الخبر بـ(كُلّ رجل مع ضيعته، وضيعته معه)، وعلى هذا ممَّا شابهه، ممَّا لا يفارق أحدهما صاحبه [٨].

وللعصام إشكال على النحاة ممَّن يرجع منهم الضمير في (ضيعته) إلى (كل)، أو إلى (رجل)، إذ يقول:((وحلُّهُ ممَّا صعُب على الفحول، ولم يجدوا بدا من القبول))[٩]، فهو لا يرى صحَّة في أنْ يرجع الضمير في (ضيعته) إلى (كل) ولا إلى (رجل).

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٢٨٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٢٧٧/١.

(٣) شرح الرضي:٢٨٣/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٢٨٣/١، والارتشاف:١٠٩٠/٣.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة:٢٥٦/١-٢٥٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤٨/٢، وشرح الرضي:٥٢٥/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى:٢٣٢.

(٧) شرح المفصل:٤٨/٢.

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٤.

(٩) شرح العصام:١٧٤.

ويجيب عن ذلك بأنَّ (كُلّ رجل) إجمالٌ لأسماء ظاهرة متعددة، وكذا ضمير (ضيعته) فهو اجمال لضمائر متعددة، كل ضمير في هذا المجمل يرجع إلى ظاهر في ذلك المجمل، وكأنَّه قيل: (زيد وضيعته)، و(عمرو وضيعته)،...الخ[١].

وتأتي صحَّة اعتراض العصام في هذه المسألة بما هو عليه جمهور النحاة، وإمامهم سيبويه[٢]، إذ جعلوا الخبر فيها محذوفًا، وقدروه بـ (مقرونان)، فلا شكَّ في صحَّة اعتراض العصام على الكوفيين الذين ذهبوا إلى جعل (وضيعته) خبرًا، لضعف دليلهم من قولهم، ولإجماع النحاة على خلافه، والله تعالى أعلم.

تعدُّد الخبر

قال ابن الحاجب في الكافية: ((وقد يتعدَّد الخبر، مثل:(زيد عالم عاقل)...))[٣].

قال العصام في شرحه للكافية: ((قد يكون واجب التعدُّد –أي الخبر–؛ لكون المجموع حالًا واحدًا للمبتدأ الذي هو أمر واحد، وذلك قسمان: أحدهما: أنْ يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ لتنافيهما، فيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع، من حيث المجموع قصد جعلها خبرًا. إلَّا أنَّه أعرب كل منهما دفعا للتحكم، نحو: (هذا أسودُ أبيضُ). والمجموع استحق ضميرًا واحدًا، إلَّا أنَّه اعتبر كلّا منها دفعا للتحكم، ولا تجوز في الاسناد، كما لا تجوز في قولنا: (هذا أبلق). فما في الرضي أنَّ إسناد كل إلى المجموع **مجاز**، وإذا جاز إسناد حال المتعلّق المنفصل عن الشيء إليه فجواز إسناد حال الجزء إليه أولى **ليس بشيء**، وكذا ما قال صاحب اللباب: (إن هذا أسود أبيض)، مثل: (هما فاضلٌ وعالمٌ)؛ لأنَّه **يكذبه** وجوب: (هذان أسودان وأبيضان)، و(هؤلاء سود وبيض)...))[٤].

المناقشة والترجيح:

تتكون الجملة الاسمية في طبيعة الحال من مبتدأ واحد وخبر واحد، وقد يتعدَّد خبر المبتدأ المفرد الواحد في الجملة الاسمية، ومنع ابن عصفور تعدده مطلقًا، وأبو علي منعه مختلفا بالإفراد والجملة[٥].

---

(١) ينظر: شرح العصام:١٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب:٢٩٩/١، وشرح الرضي:٢٨٢/١، والارتشاف:١٠٩٠/٣، وائتلاف النصرة: ٧٦.

(٣) الكافية في علم النحو:١٦.

(٤) شرح العصام:١٦٠–١٦١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٥٦٢، والهمع:٤٠٢/١، والتذييل والتكميل:٨٩/٤.

والتعدُّد يكون إمَّا بعطف، نحو قولنا: (زيد عالم وعاقل)، أو بغير عطف، فتكون الإخبار فيه على نوعين، متضادة، وغير متضادة.

أمَّا غير المتضادة، ففيها أن كل خبر فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، ويمثله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[البروج: ١٤]، وفي هذا النوع من التعدُّد يجوز العطف وتركه[١]، ومنه أيضًا قول الشاعر[٢]:

مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٍّ فَهَــذا بَتِّــي مُقَــيّظٌ مَصَــيِّفٌ مَشَــتِّي

وأمَّا المتضادة فهي أيضًا على قسمين:

الأول: ما يكون الإخبار فيها عن المبتدأ بأكثر من خبر؛ وذلك أنَّ الإخبار في الجملة تكون متضادة، ومثاله نحو قولنا: (هذا حلو حامض)، قال الزمخشري: ((وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا، منه قولك: (هذا حلو حامض)...))[٣]، أي جواز أنْ يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر، كما قد يكون له أوصاف متعددة، فقولنا: (هذا حلو حامض) نريد به أنَّه جمع بين الطعمين، فالخبر هنا متعدِّد من جهة اللفظ لا المعنى؛ لأنَّ مرادنا أنَّه جامع للطعمين[٤]، أي أنَّ المجموع اتصف بكلّ واحد من الخبرين، ويرى الأزهري أنَّه لأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول على الأصح؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: (الرمان حلو وحامض)، خلافا لما قال به الفارسي[٥].

وقد استدلَّ الفارسي لما قاله من جواز العطف بقول النمر بن تولب[٦]:

لُقَــيْمُ بْــنُ لُقْمَــان مــنْ أُخْتِــهِ فَكَــانَ ابــنَ أُخْــتٍ لَــهُ وَابْنَمَــا

ووصف ابن الناظم وغيره بأنَّ ما ذكره الفارسي سهوٌ[٧].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١٢١/٥، والمفصل:٤٦/١، وشرح الكافية الشافية:٣٧٢/١، والتذييل والتكميل:٨٧/٤، ٩١، والنحو الوافي، عباس حسن:٥٢٨/١،

(٢) البيت لرؤبة في المقاصد النحوية: ٥٣٩/١، واستشهدوا به لهذا الموضع بلا نسبة في شرح المفصل: ٢٤٩/١، وشرح التسهيل: ٣٢٦/١، وشرح الكافية لابن مالك: ٣٧٣/١، وحاشية الصبان: ٣٢٥/١.

(٣) المفصل:٤٦، وينظر: الانصاف:٥٩٥/٢ مسألة ١٠٤.

(٤) ينظر: الكتاب:٨٣/٢، والمقتضب:٣٠٨/٤، وشرح المفصل:٢٤٩/١، والكناش:١٥١/١، والانصاف:٥٩٥/٢، وشرح الاشموني:٢١٤/١، ومعاني النحو، فاضل السامرائي:٢٠٣/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي:٤٩٠/١، وشرح التصريح:٢٣٢/١.

(٦) البيت للنمر بن تولب في ديوانه :٣٨٣، وتوجيه اللمع: ٤٦، وشرح ابن الناظم: ٩٠، وشرح ابيات مغني اللبيب: ٣٩٢/١.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم:٩٠، وشرح التصريح:٢٣٢/١، وشرح الاشموني:٢١٤/١.

أمَّا العصام فيرى أنَّ الخبر في الجملة الأسمية يكون واجب التعدد، وذلك في موضعين ذكرهما، ووجوب التعدُّد يعلّله بكون المجموع منهم يكون حالًا واحدًا للمبتدأ[١].

ووجوب تعدُّد الإخبار عنده يكون إذا قام كل منهما بجزء من المبتدأ؛ لتنافيهما، فيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع، قصد جعلها خبرًا، وهذا هو النوع الثاني الذي تكون فيه الإخبار متضادة، ويمثل له بقولنا: (هذا أسود أبيض)، إذ إنَّ إعراب كل منهما أتى به لدفع التحكم، والمجموع على تقديره يستحق ضميرًا واحدًا، وبما علل سبب الإعراب يعلل به اعتبار كل منهما هنا[٢]، ولا يجوّز العصام ذلك في الاسناد ولا في نحو قولنا: (هذا أبلق)، ردًّا على ما قاله الرضي، فيما نصه: ((إذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء، مع أنَّ المسند إليه في الحقيقة متعلّقه الخارج عنه مع قيام القرينة، نحو: (هذا حسن الغلام) بنصب الغلام وجره، فلا يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أنَّ المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر: أولى، وهذا كما تقول: (النارنج أحمر)، أي ظاهر قشره، ومنه قولهم: (زيد حسن الوجه) و(حسن وجه) و(حسن وجها)، نصبا وجرا))[٣]، واعترض العصام على قوله بأنَّه لا شيء، إذ قال: ((فما في الرضي أنَّ إسناد كل إلى المجموع مجاز، وإذا جاز إسناد حال المتعلّق المنفصل عن الشيء إليه فجواز إسناد حال الجزء إليه أولى ليس بشيء))[٤].

وكذا اعترض العصام على ما قاله صاحب اللباب من أنَّ (هذا أسود أبيض)، مثل: (هما فاضل وعالم)، إذ قال العصام: ((يكذبه وجوب: (هذان أسودان وأبيضان)، و(هؤلاء سود وبيض)...))[٥].

وقال الأخفش: ((قولهم: (هذا حلو حامض)، و(هذا أبيض أسود)، إنَّ أرادوا هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أنْ يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم: إنهم جميعًا خبر واحد بشيء))[٦]، وفيما قال اسناد لاعتراض العصام.

---

(١) ينظر: شرح العصام:١٦٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي:٢٦٤، والارتشاف:١١٣٧/٣، والتذييل والتكميل:٩٣/٤، وشرح العصام: ١٦٠.

(٣) شرح الرضي:٢٦٤/١.

(٤) شرح العصام:١٦٠-١٦١.

(٥) المصدر نفسه:١٦١.

(٦) الارتشاف:١١٣٧/٣، وينظر: التذييل والتكميل:٩٣/٤.

ويرى الجمهور أنَّهما خبران في معنى خبر واحد، ولا يجيزون الفصل بينهما، ولا تقدمهما على المبتدأ، وهذا ما ذهب إليه اكثر النحاة، ولا يجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر، وأجازه ابن جني[١].

أمَّا الرضي فذهب إلى أنَّ قولنا: (هذا أبيض أسود) لا يختلف عن قولنا: (هما عالم وجاهل)، فكلاهما ممَّا لا يتعدَّد فيه الخبر، إلَّا أنَّ الضمير في (هذا أسود أبيض) يرجع إلى مجموع المبتدأ، بخلاف (هما عالم وجاهل)، فإنَّ الضمير فيهما لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: (هما رجل عالم ورجل جاهل)[٢]، وهو يستدلُّ لقوله بأنَّ الضمير في كل من (أسود وأبيض) يرجع إلى مجموع المبتدأ، بدليل مطابقتهما له في الافراد والتثنية والجمع، فيقال: (هما أبيضان أسودان، وهم بيض سود)، وجواز كونهما متعدديّ الخبر؛ لاتصال البعضين بخلاف جزأيهما، فإنَّ كل واحد منهما منفصل عن الآخر[٣].

وقال أبو حيان الأندلسي: ((نُقل لنا عن أبي علي الفارسي أنَّه ليس إلَّا ضميرًا واحدا تحمله الخبر الثاني؛ لأنَّ الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنَّ هو بتمامها. والذي أختاره أنَّ كلا منهما تحمل ضميرًا من المبتدأ، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عمَّا استقر في الخبر المشتق من تحمله الضمير))[٤].

وفيما ذكر الرضي دفع لاعتراض العصام على ما جاء في اللباب، إذ فسّر لنا في شرحه علَّة عده من جمل تعدُّد الخبر، فظهر من بيانه ضعف اعتراض العصام، وكذا ضعف اعتراضه على ما فسّر الرضي؛ لعدم تفهمه الدقيق له، والله تعالى أعلم.

العامل في الظرف الواقع خبرًا في نحو: (زيد أمامَك)

قال ابن الحاجب في موضوع (وقوع الخبر جملة): ((وما وقع ظرفا فالأكثر أنَّه مقدّر بجملة))[٥].

---

(١) ينظر: الارتشاف:٣/١١٣٨، والتذييل والتكميل:٤/٨٩، ومعاني النحو:١/٢٠٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١/٢٦٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٦٤.

(٤) التذييل والتكميل:٤/٨٩، وينظر: الارتشاف:٣/١١٣٨، وتمهيد القواعد:٢/١٠٣٥.

(٥) الكافية في علم النحو: ١٦.

قال عصام الدين الاسفراييني: ((وفرق بينه وبين قولنا: المقدر جملة، ومن لم ينتبه للفرق أشكل عليه أنَّ المقدّر عند أبي علي وهو الأصحّ مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه إلى الظرف، **خلافاً للسيرافي**، فاحتاج إلى تغيير العبارة فقال: مقدر بفعل **ولم يعرف أنَّه فاسد** والصحيح أنَّ المقدّر فعل))[1].

ويبدو واضحًا هنا، أنَّ العصام ينتصر لما ذهب إليه أبو علي الفارسي مخالفا السيرافي في هذه المسألة، ومعترضا عليه، وسنفصل القول فيها.

المناقشة والترجيح:

درس السيرافي هذه المسألة، ووضح أنَّها من المسائل الخلافية التي كان للكوفيين فيها رأي خاص بهم يخالف رأي البصريين، قال: ((ولا أعلم خلافا بين البصريين، أنَّك إذا قلت: زيد خلفك وكذلك سائر ما يجعل الظروف خبرًا له أنَّه منصوب بتقدير فعل هو استقر أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك، وقال الكوفيون: إذا قلت: زيد خلفك، فلم ينتصب (خلفك) بإضمار فعل، ولا بتقديره وإنَّ ينتصب بالخلاف الأول...، وهذا فاسد...، ومذهب البصريين: أنا إذا قلنا: زيد استقر خلفك أنَّ في استقر ضميرًا مرفوعا بـ(استقر) هو فاعله، وخلفك منصوب به...، وممَّا يقوي أنَّ الناصب للظرف الفعل المقدر الذي فيه ضمير المبتدأ، لأنَّ الاسم لا يرتبط باسم هو غيره إلَّا بضمير يعود إليه، ألا ترى أنَّه لا يجوز: (زيد عمرو قائم)، حتى تقول: (إليه) ونحو هذا، فلمَّا كان الظرف غيره احتاج إلى شيء تربطه به، فكان الفعل المقدر الذي ينصب الظرف، وفيه ضمير الاسم. وأمَّا الكوفيون فإنَّهم يجعلون في الظرف عائدًا، والظرف اسم لا يحتمل الضمير إلَّا بتقدير الفعل، أو تأويله))[2].

وقد غدت هذه المسالة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، إذ يذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف إذا وقع خبرًا فإنَّه يكون منصوبا على الخلاف، والخلاف هنا عامل معنوي، وليس لفظيًّا، والظرف عندهم لا يحتاج إلى متعلّق أصْلًا، في حين يرى البصريون أنَّ الظرف يتعلّق بمحذوف يكون خبرًا، وهذا المحذوف غالبا ما يكون فعلا، قال أبو البركات الانباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو (زيد أَمامَكَ، عمرو وَرَاءَكَ) وما أشبه ذلك. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب من الكوفيين إلى أنَّه ينتصب لأنَّ الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ) حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل. وذهب البصريون إلى أنَّه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير

---

(١) شرح العصام: ١٥٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٩٣- ٢٩٦.

فيه: زيد استقرَّ أمامك، وعمرو استقرَّ وراءك. وذهب بعضهم إلى أنَّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك، وعمرو مستقر وراءك))[1]. وقد ذكر في هذه المسألة حجج كل مذهب من المذهبين البصري والكوفي.

وقال ابن يعيش في هذا الخلاف: ((واعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسمٌ، أو فعلٌ، فذهب الأكثر إلى أنَّه فعلٌ، وأنَّه من حَيِّز الجُمَل، وتقديره: زيدٌ استقرّ في الدار، أو حلَّ في الدار...، واعلم أنّك إذا قلت: (زيدٌ عندك) فـ (عِنْدَكَ) ظرفٌ منصوب بالاستقرار المحذوفِ سواء كان فعلاً أو اسمًا، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ، والظرفُ وذلك المضمرُ في موضع رفعٍ بأنَّه خبرُ المبتدأ))[2].

وقد وقف الرضي الاسترابادي على هذه المسألة وبيَّن موقف البصريين والكوفيين منها والخلاف بين السيرافي وابي علي الفارسي في تقدير العامل فيها، قال: ((وانتصاب الظرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف...، فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر. وأمَّا البصريون فقالوا: لا بُدَّ للظرف من محذوف يتعلّق به، لفظي...، وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون: الظرف منصوب على أنَّه مفعول فيه، كما أنَّه كذلك اتفاقا في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة، والجار والمجرور منصوب المحل على أنَّه مفعول به، كما أنَّه كذلك اتفاقا في نحو: مررت بزيد، إلَّا أنَّ العامل ههنا مقدر. وينبغي أنْ يكون ذلك العامل من الافعال العامة، أي ممَّا لا يخلو منه فعل نحو: كائن، وحاصل، ليكون الظرف دالًّا عليه...، وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أخر: الصفة، والصلة، والحال...، وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلّق به: فعل، لأنَّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق...، وكذا الخلاف في أنَّ الخبر أيهما هو؟. ثُمَّ ذهب السيرافي إلى أنَّ الضمير حذف مع المتعلّق، وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنَّه انتقل إلى الظرف، لأنَّه يؤكد))[3].

وقال سراج الدين الحلبي (ت:٨٠٥هـ) في شرح كلام ابن الحاجب وتوضيح هذه المسألة الخلافية: ((قَوْلُهُ : (فذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك العامل مُفرد)، اعلم أنَّ القول بالعامل سواء كان مُفردًا أَو فعلا إنَّما هو عند البصريين. وأمَّا الكوفيون فعندهم أنَّه لا يتعلّق بشيء ولا يحتاج إلى تقدير شيء... قوله : (وعلى التقديرين لمَّا حُذف العامل انتقل الضّمير الذي فيه إلى الظرف).

---

(١) **الإنصاف:١٩٧/١ مسألة ٢٩.**

(٢) **شرح المفصل: ٢٣١/١- ٢٣٢.**

(٣) **شرح الرضي: ٢٤٣/١- ٢٤٦.**

هذا مذهب أبي علي، وذهب السيرافي إلى أنَّه لا ضمير في الظرف، بل حُذف بحذف رافعه. فقد تلخص ممَّا ذكرنا أنك إذا قلت: (زيد في الدار): فـ(في الدار) ظرف منصوب المحل بالاستقرار المحذوف سواء كان اسمًا أو فعلا، وفيه ضمير مرفوعَ، والظرف مع ذلك الضميرِ في موضع الرفع بأنَّه خبر المبتدأ))[١].

ونجد الاشموني (ت:٩٠٠هـ) من المتأخرين، قد وقف على هذه المسألة وعلى رأي السيرافي، ووصفه بأنَّه مردود، قال: ((وأَخبروا بظرف نحو، (زيد عندك) أَو بحرف جر مع مجروره، نحو: (زيد في الدار) ناوين متعلّقهما، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبًا، انتقل الضمير الذي كان فيه في الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنَّه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود،...، والمتعلّق المنوي إمَّا مِن قبيل المفرد، وهو ما في معنى (كَائِن) نحو: ثابت ومستقر أَو الجملة، وهو ما في معنى: استقر وثبت، والمختار عند الناظم الأول))[٢].

ولم أجد نصا صريحًا للسيرافي يذهب فيه إلى أنَّ الظرف يخلو من الضمير، وأن الضمير حذف بحذف رافعه، ولعلَّ أقرب كلام له في توجيه قولهم: (أحقا أنك ذاهب) الذي أصله: (أفي زمن حق أنك ذاهب)، إذ يقول: ((الذي أختاره أنَّه رفع ما قبله من الظرف خبره ومنزلته كمنزلة (خلفك زيد) و(في الدار عمرو) ولو أدخلنا عليه (أن) وأخواتها وقدمنا الظرف وجعلنا (أنّ) مُقدَّرًا لنصبنا، وذلك قولك: (في أكثر ظني رحيلك) كما تقول (يوم الجمعة أنك راحل) و(يوم الجمعة رحيلك)، ...، أمَّا رفع المُضمر بالظرف فصحيح وأمَّا رفع الظاهر فليس مذهب سيبويه والخليل))[٣].

والمتحصل من هذه المسألة أنَّه لا بُدَّ للظرف هنا من متعلّق، وبما أنَّ أصل التعلّقات للأفعال، فيقدر متعلّقه فعلا فيه ويكون فاعله ضمير، ويشكل الفعل مع فاعله جملة، أمَّا الكوفيون فيذهبون فيه إلى تقدير اسم فاعل، فاسم الفاعل مع فاعله عندهم ليس ممَّا يشكل جملة[٤]، ولعلَّ الصحيح فيه تقدير الفعل؛ لاتفاق النحاة على أنَّ الظرف إذا وقع صلة، فهو مقدر بجملة، فكذلك الحال هنا، فيقدر بجملة، والله تعالى أعلم.

---

(١) كشف الوافية في شرح الكافية، سراج الدين الحلبي: ١٤٣-١٤٤، وينظر: جامع العلوم، الباقولي: ١٢٢، وشرح العصام: ١٥٠، هامش المحقق:٦.

(٢) شرح الأشموني : ١٨٩/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣٦٠/٣.

(٤) ينظر: مصباح الراغب، شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن عز الدين: ١٢٠/١.

تقديم الفاعل أو تأخيره

قال ابن الحاجب في حديثه عن المرفوعات:((فمنه الفاعل: وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به، مثل:(قام زيد)، و(زيد قائم أبوه)، والأصل أنْ يلي فعله، فلذلك جاز (ضرب غلامه زيد) وامتنع (ضرب غلامه زيدًا)، وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مُضمرًا مُتّصلًا، أو وقع مفعوله بعد (إلَّا) أو معناها، وجب تقديمه، وإذا اتّصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد (إلَّا) أو معناها، أو اتّصل مفعوله وهو غير متّصل به، وجب تأخيره))[١].

قال عصام الدين شارحا لقول ابن الحاجب: ((ووجه وجوب تقديمه فيما إذا وقع بعد (إنَّ) ظاهر، وأمَّا وجهه فيما إذا وقع بعد (إلَّا) فهو أنَّ معنى: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا) قصر ضاربية زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته...، وبهذا ظهر **ضعف ما قاله الرضي:** إنَّ عدم قصر المضروبية إنَّما يتمُّ إذا كان الفاعل خاصًّا، وأمَّا إذا كان عامًّا فلا، إذ لا غير حتى يصحُّ عدم قصر المضروبية على أنَّ كونه عامًّا في الفاعل الخاص أيضًا **باطل**، لأنَّ قولنا: (ما خلق الله على أحسن الصور إلَّا يوسف) يستلزم قصر مخلوقية يوسف أيضًا لله، إذ لا غير أنْ يكون يوسف مخلوقا له))[٢].

وممَّا أورد العصام من شرح لقول ابن الحاجب في هذه المسألة، يتبين لنا ما فيه من اعتراض واضح، إذ ضعّف رأيه بما ذكر من شرح، وسنفصل القول في الشرحين حتى يتبين لنا الصواب منهما.

المناقشة والترجيح :

الفاعل: هو كل اسم ذكر بعد فعل وأسند الفعل أو شبهه إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه[٣]، وقال الزمخشري: ((هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدًا كقولك: (ضرب زيد) و(زيد ضارب غلامه) و(حسن وجهه)، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه))[٤].

وقد يتقدم الفاعل على فعله جوازا[٥]، وفي التقديم والتأخير فائدة اقامة الشعر والكلام المسجوع[٦].

---

(١) الكافية في علم النحو: ١٤.

(٢) شرح العصام: ١١٨.

(٣) ينظر: اللمع: ٣١، وشرح المفصل:١/٢٠٠، وأمالي ابن الحاجب: ٢/٥٣٠.

(٤) المفصل: ٣٨.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٢٦٣.

(٦) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٥٨.

جاء في أبيات الحماسة[١]:

لَوْ كنتُ مِن مازنٍ لم تَستبحْ إبلي بنو اللَّقِيطةِ مِن ذهلِ بنِ شيبانا

إذاً لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانا

والشاهد في البيتين هو تقديم المفعول على فاعله، فقوله (إبلي) مفعول الفعل (تستبيح) والفاعل قوله (بنو اللقيطة).

وذكر ابن جني أنَّه يجوز: (ضرب غلامه زيدًا)[٢]؛ لأنَّ المفعول كثر تقديمه على الفاعل، حتى صار كالأصل، وشواهد هذا من القرآن كثيرة، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[البقرة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الحج: ٣٧]، وشاهده من الشعر، قول بشامة بن عمرو النهشلي[٣]:

هَجَرتَ أُمامَةَ هَجراً طَويلا وَحَمَّلَكَ النَأيُ عِبئاً ثَقيلا

يَدا عائِمٍ خَرَّ في غَمرَةٍ فدارَكَهُ المَوتُ إِلّا قَليلا

والشواهد على ذلك كثيرة جدا، فلمَّا كثر تقديمه هذه الكثرة؛ صار كأنَّه أصل في الفاعل. فالأصل في الفاعل أنْ يتقدَّم على مفعوله؛ لأنَّ الفاعل كالجزء من فعله، وقد يتقدَّم المفعول على فاعله او يتأخر في نحو قولنا: (كتب محمد الدرس) فيجوز فيه أيضًا (كَتب الدرس محمد)[٤]، أمَّا وجوب تقدمه على مفعوله ففي اربعة مواضع[٥]:

١- إذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل. والقرينة اللفظية: كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو: (ضرب موسى عيسى الظريف)، واتصال علامة الفاعل بالفعل، نحو:

---

(١) نُسب البيتان للحماسي قريط بن أنيف، وهما في مغني اللبيب: ٣٠، والمقاصد الشافية: ٥٦٤/٢، وخزانة الأدب: ٤٤٣/٧.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢٣٥/١، باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض.

(٣) لم أعثر على البيتين إلا في المفضليات: ٥٥، ٥٩، وقد نسبهما لبشامة بن الغدير النهشلي، والشاهد في البيت الثاني: تقديم المفعول وهو الهاء من قوله: (ادركه الموت) على الفاعل (الموت).

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ٩/٣.

(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٤٧، وشرح الرضي: ١٩٠/١-١٩١، وشرح المفصل: ٢٠٣/١.

(ضربت موسى حبلى)، أو اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: (ضرب فتاه موسى)، والمعنوية منها، نحو: (أكل الكمثري موسى).

٢- إذا كان الفاعل ضميرًا مُتّصلًا، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا، أو مُضمرًا منفصلا.

٣- إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين، ولا حصر في أحدهما، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، نحو (أكرمتُه).

٤- إذا كان أحدهما محصورًا فيه الفعل بـ(إلَّا) أو(إنَّما)، فيجب تأخير ما حُصر فيه الفعل، مفعولًا أو فاعلا، وهذا هو موضع اعتراض العصام على الرضي في هذه المسألة، وقد فصّل الرضي القول في هذه المواضع بما شرح من نظم الكافية[١].

فقد ذكر ابن الحاجب في باب الحديث عن الفاعل، ذاكرا لمواضع وجوب تقديمه، قوله: ((أو وقع مفعوله بعد (إلَّا) أو معناها، وجب تقديمه))[٢]، أي مفعول الفاعل بعد (إلَّا) بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير، نحو قولنا: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا)[٣].

قال الرضي: ((قوله: (أو وقع مفعوله بعد (إلَّا))، أي مفعول الفاعل نحو قولك: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا)، وينبغي أنْ تعرف أولا، أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أنْ يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية، أو الحالية، أو غير ذلك محصورًا في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال، لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلا: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا)، فضاربية زيد محصورة في عمرو، أي ليس ضاربًا لأحد إلَّا لعمرو، وأمَّا مضروبية عمرو، فعلى الاحتمال، أي يجوز أنْ يكون مضروبًا لغير زيد أيضًا، وبالعكس لو قلت: (ما ضرب عمرًا إلَّا زيد)، مضروبية عمرو، مقصورة على زيد، أي لم يضربه إلَّا زيد، وضاربية زيد باقية على الاحتمال، أي يصحُّ أنْ يكون ضاربًا لغير عمرو، أيضًا))[٤].

ثُمَّ بيّن سبب قوله (معمولا خاصا)؛ لأنَّه إذا كان المعمول عاما، نحو قولنا: (ما ضرب أحد إلَّا زيدًا) فلا يقال فيه إنَّ مضروبية زيد باقية على الاحتمال؛ لأنَّه لم يبق بعد (أحد) شيء يمكن

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ١/١٩١-١٩٢.

(٢) الكافية في علم النحو: ١٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١/١٩١، والفوائد الضيائية:١/١٥٤.

(٤) شرح الرضي: ١/١٩١-١٩٢.

أنْ يضرب زيدًا، كما كان في قولنا: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا) إذ أمكن فيه أنْ يضرب عمرًا غير زيد[١].

وضعَّف العِصام هذا الذي اورده الرضي في شرحه بقوله: ((ووجه وجوب تقديمه فيما إذا وقع بعد (إنَّما) ظاهر، وأمَّا وجهه فيما إذا وقع بعد (إلَّا) فهو أنَّ معنى: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا) قصر ضاربية زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته، فلو قيل: (ما ضرب عمرًا إلَّا زيد) مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل (إلَّا) فيما بعده، وهو غير المستثنى منه، مع كونه عاملا في المستثنى، وهو غير جائز مطلقًا عند الأكثرين، ولزم قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير صاحب المفتاح، وقبيح عنده، ولو قيل: (ما ضرب عمرًا إلَّا زيد) لزم انقلاب المعنى، إذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو لزيد من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته))[٢].

ففي المسألة يرى الرضي الاسترابادي أننا إذا ذكرنا في الجملة قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أنْ يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو غير ذلك محصورًا في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال، اي لم يدخله الخصوص ولا العموم، ففي نحو: (ما ضرب زيد إلَّا عمرًا)، ضاربية زيد هنا محصورة في عمرو، أي ليس ضاربا لاحد إلَّا لعمرو، وأمَّا مضربية عمرو فيجوز أنْ يكون مضروبا لغير زيد أيضًا[٣].

وأمَّا إذا ذكرنا فاعلا ومفعولًا عامين، نحو: (ما ضرب أحد أحدًا، إلَّا زيدًا عمرًا) بقي المستثنيان غير محتملين؛ لأنَّه ليس هنالك شيء يتعلّق به الفاعل المستثنى غير المفعول العام، وكذا بالنسبة للمفعول، وليس ذلك كما كانا خاصين[٤].

وأجاز الكسائي تقديم المحصور بـ(إلَّا) لأنَّ المعنى مفهوم معها، سواء قدم المحصور أو أُخر، بخلاف المحصور بـ(إنَّما) فإنَّه لا يعلم حصره إلَّا بالتأخير، ووافق ابن الأنباري الكسائي في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلًا[٥].

وقال ابن الحاجب: ((أورد بعض الاصحاب اعتراضا، وقال: هل يجوز أنْ يقال: (ما ضرب إلَّا زيد عمرًا ؟) فقلت له: لا يجوز، وهو مذهب المحققين. ولذلك تؤول قوله في

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٩٥.

(٢) شرح العصام: ١١٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١/١٩٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٩٢، والمقدمة الجزولية: ٥٠-٥١، والفوائد الضيائية: ١/١٥٤-١٥٥.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٦٤-١٦٥، والارتشاف: ٣/١٤٦٧، وشرح المفصل: ١/٢٠٣ .

الدعاء: (لا حول ولا قوة إلَّا بالله)، بأنَّه إنْ جاز لاتفاق الحول والقوة في المعنى، تنبيها على أنَّه لو اختلف لامتنع، ونبه عليه أبو علي الفارسي في تذكرته، وسر ذلك انهم إنَّ استعملوا الاستثناء المفرغ في الموضع الذي يجب فيه تقدير عام من جنس المذكور بعد إلَّا، فتكون نكرة في سياق النفي كقولك: (ما جاءني إلَّا زيد)، كأنك قلت: (ما جاءني أحد إلَّا رجل إلَّا زيد)، ثُمَّ حذفوا وعاملوا ما بعد (إلَّا) معاملة المحذوف في رفعه ونصبه))[١].

فهو يجوّز قول: (ما ضرب إلَّا زيد عمرًا) على نية فعل محذوف دل عليه الفعل الأول (ضرب)[٢]، وكأن سائلا سأل عن مَن ضرب، فقال: عمرًا، أي: ضرب عمرًا، وهذا هو رأي الجمهور وقد خالفهم الكسائي في ذلك[٣].

ويرى العصام أنَّ في قولنا: (ما خلق الله على أحسن الصور إلَّا يوسف)، يستلزم قصر مخلوقية يوسف لله؛ إذ لا غير أنْ يكون يوسف مخلوقا له، وقد بيّن العصام سبب قوله بالقصر من غير دلالة التركيب؛ لأنَّه ربما يلزم حصر المضروبية بحسب خصوص المادة، كما في قولنا: (ما ضرب أحد إلَّا زيد) فإنَّه إذا لم يضرب أحدًا إلَّا زيدًا؛ يلزم أنْ يكون مضروبية زيد مقصورة على أحد، إذ ليس غيره حتى يمكن مضروبيته بالنسبة إليه[٤]، وبهذا ضعّف ما ذهب إليه الرضي، ويبدو أنَّ ذلك من الصواب؛ لما ذكر من تعليل، والله تعالى أعلم.

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٢/٥٣٠-٥٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٥٣١.

(٣) ينظر: اوضح المسالك: ٢/١٢٩.

(٤) ينظر: شرح العصام: ١١٨.

المبحث الثاني

اعتراضاته النحوية في المنصوبات ومسائل متفرقة أخرى

الخلاف في تقدير عامل الحال المحذوف

قال ابن الحاجب في باب الحال: ((ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: (راشدًا مهديًا)، ويجب في المؤكدة مثل: (زيد أبوك عطوفًا)، أي أحقه، وشرطها أنْ تكون مقررة لمضمون جملة اسمية))[1].

قال عصام الدين في شرحه لهذا القول: ((و**لم يقيد** المؤكدة بأنْ يكون بعد جملة اسمية يكون جزاؤها جامدين معرفتين كما **قيّده الرضي**؛ حتى لا ينتقض القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقولهم: (تَعالَ جائياً)، و(قُم قائما)، ممَّا لا يحصى، ....، ونحو (زيدٌ أبوك عطوفا، أي: أُحقه) من: حققت الأمر: صرت منه على يقين أو جعلته ثابتا، **واعترض الرضي** بأنَّه لا معنى لتيقن الأب، **وأجيب** بأنْ يكون التقدير: أحق أبوته، ولا يخفى أنَّه حينئذٍ متعلّق بالأبوة لا بـ(أحق)، وإنَّ عين العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله: (راشدا مهديا)، لاختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير عن سيبويه))[2].

والناظر إلى ما ذكر العصام من قول لا يرى فيه وجها من الاعتراض، غير أنَّ المتحقق منه يجد أنَّ العصام له اعتراض ضمني لا يخفى، إذ اعترض العصام ورد على ما أورد الرضي من اعتراض على ما قدّر ابن الحاجب من قول في نحو: (زيد أبوك أحقه عطوفًا)، وهو التقدير المنسوب إلى سيبويه أيضًا، والرضي ينكر هذا التقدير، فيعترض عليه العصام ويرد عليه قوله، وسنفصل القول في المسألة.

المناقشة والترجيح:

الحال هي وصف لهيئة الفاعل أو المفعول به، ففي قولنا: (جائني زيد راكبًا)، (راكب) وصف لهيئة زيد عند وقوع المجيء منه[3]، ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة وقد تكون معرفة في حكم النكرة، ووصفا لنكرة، وجامدة في حكم المشتق[4].

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٢٤.**

(٢) **شرح العصام: ٢٨٤-٢٨٥.**

(٣) **ينظر: اللمع:٦٢، وملحة الإعراب:٣٧، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب:١٦٠، واسرار العربية:١٥٠.**

(٤) **ينظر: الجمل في النحو: ٧٠، واللمع:٦٢، والمرتجل:١٦٠، والمقدمة الجزولية في النحو، عيسى الجزولي:٨٩.**

مذهب جمهور النحويين أنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة، وأنَّ ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى، كقولهم: (جاءوا الجمعاء الغفير)، وزعم البغداديون ويونس أنَّه يجوز تعريف الحال مطلقًا بلا تأويل، فأجازوا (جاء زيد الراكب)، وفصّل الكوفيون، فذهبوا إلى أنَّ الحال إذا تضمَّنت معنى الشرط صحَّ تعريفها، كقولنا: (زيد الراكب أحسن منه الماشي)، وإلَّا فلا، فلا نقول: (جاء زيد الراكب)، إذ لا يصحُّ: (جاء زيد إنْ ركب)[1].

العامل في الحال أمَّا أنْ يكون لفظا، أو معنى، فاذا كان لفظا، جاز فيه التقديم والتأخير، وشرطه أنْ لا يكون صلة للألف واللام ولا مصدرًا، وأمَّا إذا كان معنى، فلا يجوز فيه التقديم والتأخير[2].

والحال إمَّا أنْ تكون متنقلة، وهذا هو الاصل فيها؛ لأنَّها مأخوذة من التنقل وهو التحول، وذلك غالب لا واجب، وإمَّا أنْ تكون ثابتة، نحو: (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)، وهذا قليل[3].

وتكون وصفا ثابتا في ثلاث حالات:

الأولى: كونها مؤكدة، وهي ما استفيد من معناها بدون ذكرها، بأنْ يكون ما قبلها دالًّا عليها بالوضع، وافادتها التوكيد، وتكون مؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى:﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[يونس: ٩٩]، أو لعاملها، نحو قوله تعالى:﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣٣]، أو لمضمون الجملة، نحو: (زيد أبوك عطوفًا)[4]، وهاهنا موضع الخلاف في المسألة، في تقدير العامل المحذوف من الجملة، وسيأتي تفصيله.

الثانية: إذا دلَّ عاملها على تجدد صفة لصاحبها، نحو: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[الأنعام: ١١٤]، فـ(الكتاب) قديم، والإنزال حادث[5].

الثالثة: أنْ يكون مرجع الحال إلى السماع، نحو: قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[آل عمران: ١٨]، حيث يُعرب (قائمًا) حالًا من فاعل (شهد)،

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل:٢/٢٤٨-٢٥١.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية:٩٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح:١/٥٧٢.

(٤) ينظر: المفصل:٩٢، وشرح التصريح:١/٥٧٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح:١/٥٧٢، وشرح ألفية ابن مالك للعثيمين، محمد بن صالح العثيمين:٣٩/٤، ومعاني النحو:٢/٣٠٧.

وهو الله تعالى[١]، في حين ذهب ابو حيان إلى أنَّها صفة لازمة، لا حال[٢]، وكذلك ابن هشام، حيث يرى أنَّ إعرابها حالًا وهمٌ من النحاة[٣].

ويرى العصام فيما قاله الزمخشري في ((قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ)) من أنَّها حال مؤكدة، بأنَّه أثر من اعتزاله، إذ يرى المعتزلة وجوب العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه، ونظير ذلك ما قاله ابن الحاجب: ((زيد أبوك عطوفًا، أي أحقّه))[٤]، وهذا من حققت الأمر، أي: صرت منه على يقين، وهو ما اعترض عليه الرضي في شرحه للكافية، بأنَّه لا معنى لتيقن الأب[٥].

وفي كون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، في نحو: (زيد أبوك عطوفا)، خلاف، حيث قدّر ابن الحاجب العامل المحذوف بـ(أُحقُّهُ)، وقال العصام مفسرا قول ابن الحاجب: ((هو من: حققت الأمر: صرت منه على يقين، أو جعلته ثابتا))[٦]، وقد اعترض على ذلك الرضي[٧].

ولعلَّ ابن الحاجب قد تبع سيبويه[٨] في تقديره هذا، إذ قدّر الجملة بـ(زيد أبوك أحقه عطوفًا)، وتبعهم الازهري[٩]، واعترض الرضي على تقديرهم، فهو يرى أنَّه لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، واذا أراد سيبويه بتقديره هذا أنْ يكون المعنى: أعلمه عطوفا، فهنا أصبح مفعول ثانٍ لا حال[١٠]، وهو يرى أنَّ فيما ذهب إليه سيبويه من تقدير نظر[١١].

وللزجاج رأي مختلف، فهو يرى أنَّه لا تقدير ولا حذف في الجملة، بل العامل هو الخبر، لكونه مؤولا بمسمى، نحو: (أنا حاتم سخيًّا)، وفصّل الرضي في عدم صحته وإنكاره[١٢]، والسكاكي يُقدر بـ (يجيئني عطوفًا)[١٣].

---

(١) ينظر: شرح التصريح:٥٧٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي:١٥٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:١٢/٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب:٦٠٥.

(٤) الكافية في النحو:٢٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين:٥/٣٩.

(٥) ينظر: شرح العصام:٢٨٥.

(٦) المصدر نفسه:٢٨٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي:٥١/٢، وشرح العصام:٢٨٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢١،٧٨/٢.

(٩) ينظر: شرح التصريح:٦١٤/١.

(١٠) ينظر: شرح الرضي:٥١/٢، وشرح العصام:٢٨٥.

(١١) ينظر: شرح الرضي: ٥١/٢.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه:٥١/٢، وشرح العصام:٢٨٥.

(١٣) ينظر: شرح العصام:٢٨٥.

وذهب ابن خروف إلى أنَّ العامل هو المبتدأ؛ لتضمّنه معنى التنبيه، واستبعده الرضي؛ لأنَّ عمل المُضمر والعلم في نحو: (زيد أبوك)، وغيره، ممَّا لم يثبت نظيره في كلام العرب[١].

وقال العصام في شرحه: ((ونرجح تقدير المصنف على تقدير السكاكي))[٢]، وسبب الترجيح عنده، هو اطراد تقدير المصنف دون تقدير السكاكي، وكذلك لعدم صحَّة جريان التقدير على نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾[البقرة: ٩١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ﴾ [الأعراف: ٧٣]؛ وذلك لكون الخبر هنا ليس علمًا[٣].

ويذكر العصام أنَّ في تقدير ابن الحاجب للجملة بـ (زيد أبوك عطوفا أي: أحقه)، أراد به أنْ يكون التقدير: (أحق ابوته)، حيث لا يخفى أنَّه متعلّق بالأبوة لا بـ(أحق)[٤]، وفي قوله هذا اعتراض على ما أورده الرضي من تقدير مخالفا به لسيبويه.

ولا خفاء أنَّ في ترجيح العصام لتقدير المصنف –ابن الحاجب–، وعدم قبوله لما قدّره النحاة، غير سيبويه ومن تبعه، ردٌّ عليهما، وكذلك على مَن قدّر سوى ذلك، كالذي ذهب إليه الرضي في تقديره، واعتراض العصام في هذه المسألة على ما اعترض به الرضي من تقدير ابن الحاجب وسيبويه أجدر بالقبول من سواه؛ لصحَّة دليله بذلك، ولمطابقته لرأي امام النحاة سيبويه ومن تبعه، والله تعالى أعلم.

العامل في المفعول المطلق المخالف لفعله

قال ابن الحاجب في باب المفعول المطلق: ((وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد، مثل (جلست جلوسًا، وجِلسة، وجَلسة)، فالأول لا يثنى ولا يجمع، بخلاف أخويه، وقد يكون بغير لفظه، مثل: (قعدت جلوسًا)...))[٥].

قال العصام: ((**وفيه ردّ على سيبويه**، حيث يجعل نحو: (قعدت جلوسًا) في تقدير: (وجلست جلوسًا)، و(أنبتكم الله نباتًا)، في تقدير: (ونبتم نباتًا)، و**يخالفه** المازني والمُبرِّد والسيرافي، ويجعل الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم في: (جلست جلوسًا)، دون: (أنبتكم الله نباتًا)، **ولا بُدَّ لسيبويه مِن الاعتراف** بكونه من غير لفظ عامله في نحو: (ضربت أنواعًا)، و(ضربته) في

---

(١) ينظر: شرح الرضي:٢/٥١.

(٢) شرح العصام: ٢٨٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي:٢/٥١، وشرح العصام:٢٨٥.

(٤) ينظر: شرح العصام:٢٨٥.

(٥) الكافية في علم النحو: ١٨.

معنى: ضرب الضرب، وفي نحو: (أعطيته عطاء)، فإنَّه ليس مصدر (أعطى)، وفي نحو: (ضربته أشد الضرب)، و(أي ضربٍ) إلى غير ذلك ممَّا ليس مصدرًا، ...، والمثال الذي ذكره المصنف أنَّه يصحُّ لو كان القعود والجلوس مترادفين وفي شروح المصابيح أنَّ القعود يكون من الاضطجاع، والجلوس من القيام))[١].

وواضح في هذه المسألة أنَّ العصام يستعمل كلام ابن الحاجب (وقد يكون بغير لفظه) ليعترض به على تقدير سيبويه، ذاكرا ما يخالف من النحاة في تقديره، ثُمَّ أنَّه يحكم عليه بأنَّه لا بُدَّ له من الاعتراف بخطأ تقديره في مواضع أُخر، ثُمَّ أنَّ العصام يذكر اعتراضا آخر على ما ذكر ابن الحاجب من مثال، فيعترض عليه بما ورد من المعنى لما ذكر من مثال، وسنفصل القول في المسألة.

المناقشة والترجيح:

المفعول المطلق: هو المصدر، وسُمّي بذلك؛ لأنَّ الفعل يصدر عنه[٢]، وهذا ما ذهب إليه البصريون، ولا يوافقهم الكوفيون[٣]، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان[٤].

وعرّفه أبو حيان الاندلسي بأنَّه: ((اسمٌ دالٌ بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو: فهم فهمًا، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو: خط خطا، أو مجازًا نحو: مات موتًا))[٥].

وعرّفه جمال الدين الفاكهي (ت:٩٧٢هـ) بقوله:((هو المصدر الفضلة، المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه))[٦]، والمصدر: هو كل اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول، ويكونان هو وفعله من لفظ واحد[٧].

والمفعول المطلق يأتي لتوكيد عامله، نحو: (ضربتُ ضربًا)، والمراد بالتأكيد هنا: ((المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، ومن وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة

---

(١) شرح العصام: ١٨٦- ١٨٧.

(٢) ينظر: الأصول في النحو:١٥٩/١، والمفصل:٥٥، وشرح المفصل:٢٧٢/١، وأمالي ابن الحاجب:٤٢٨/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي:٥٦، وأمالي ابن الحاجب:٤٢٨/١، والارتشاف:١٣٥٣/٣، والهمع:٩٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب:٣٤/١، والمفصل:٥٥.

(٥) الارتشاف:١٣٥٣/٣.

(٦) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله الفاكهي :٢١٤.

(٧) ينظر: اللمع:٤٨، والأصول في النحو:١٥٩/١

تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا))[1]، أو لبيان نوعه، نحو: (ضربَ الأميرِ)، أو عدده، نحو: (ضربته ضربتين)[2].

قال ابن الحاجب مُبينًا لأنواعه:((ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد، نحو: جلست جلوسًا، وجِلسة، وجَلسة، فالأول لا يثنى ولا يجمع، بخلاف أخويه، وقد يكون بغير لفظه، مثل: (قعدت جلوسًا)...))[3].

وقد اعترض العصام في شرحه للكافية، إذ جعل من قوله (وقد يكون بغير لفظه، مثل: (قعدت جلوسًا))، ردا على سيبويه، بجعله نحو: (قعدت جلوسًا)، على تقدير: (وجلست جلوسًا)، وكذلك تقديره لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] بـ(ونبتم نباتًا)[4].

إذ ذهب سيبويه في كليهما إلى أنَّ المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: (وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتًا)، و(قعدت وجلست جلوسًا)[5].

في حين ذهب المازني، والمُبرِّد، والسيرافي، وابن خروف، إلى أنَّ المصدر منصوب بالفعل الظاهر[6]، وما ذهبوا إليه أولى؛ لأنَّ الأصل فيه عدم التقدير، إذا لم تدعُ الضرورة إلى ذلك.

والمصدر إذا كان من لفظ الفعل، جاريًا عليه، انتصب بالفعل، مبهمًا كان أو مختصًا، نحو: (قعد قعودًا)، وزعم ابن الطراوة (ت:٥٢٨هـ) أنَّه مفعول به، وتقديره: (قعد فعل قعودًا)، فهو عنده منصوب بفعل مُضمر لا يجوز إظهاره[7]، في حين يرى تلميذه أبو زيد السهيلي (ت:٥٨١هـ) أنَّه منصوب بقعد أخرى لا يجوز إظهارها[8].

وقد رد عليهما أبو حيان ما ذهبا إليه بقوله: ((هذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك))[9].

أمَّا إذا كان اسم المصدر غير جَارٍ على لفظ فعله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، فمذهب سيبويه فيه أنَّ العامل هنا في الآية، فعل مُضمر يجري على لفظ

---

(١) شرح الرضي:٢٩٨/١.

(٢) ينظر: اوضح المسالك:١٨٢/٢.

(٣) الكافية في علم النحو:١٨.

(٤) ينظر: شرح العصام:١٨٦.

(٥) ينظر: الكتاب:٨١/٤، ٣١١/١، وشرح الرضي:٣٠٣/١، وشرح العصام:١٨٦.

(٦) ينظر: المقتضب:٧٤/١، وشرح المفصل:٣٠٧/١، وشرح الرضي:٣٠٣/١، والهمع:٩٥/٢، وشرح العصام:١٨٦.

(٧) ينظر: الارتشاف:١٣٥٤/٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه:١٣٥٤/٣.

(٩) المصدر نفسه: ١٣٥٤/٣، والهمع:٩٥/٢.

المصدر، ويكون الفعل الظاهر دليلا عليه، ويكون التقدير: (ونبتم من الأرض نباتًا)، وإليه ذهب المُبرِّد، وابن خروف[١].

قال العصام: ((لا بُدَّ لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله، في نحو: (ضربت أنواعا)، و(ضربته) في معنى: ضرب الضرب، وفي نحو (أعطيته عطاء)، فإنَّه ليس مصدر (أعطى)،...، والمراد بـ(غير لفظه): بغير لفظ مصدره، فيتناول نحو: (قعد جلوسًا)، و(أنبتكم الله نباتًا)، ولا يتجه أنَّ المراد بالمغايرة بوجه ما، فيلزم أنْ يكون (جلست جلوسًا) من هذا القبيل، وإنْ كان المغايرة بحسب المادة، لم يكن (أنبتكم الله نباتًا) منه))[٢].

وذهب المازني (ت:٢٤٧هـ) إلى أنَّ المصدر منصوب بالفعل الظاهر[٣]، وأمَّا ابن عصفور فذهب إلى قول من قال بالتفصيل في ذلك، فإنْ كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر، كالآية الكريمة، فنصبه بفعل مُضمر، والتقدير: (فنبتم نباتًا)؛ لأنَّ النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصحُّ توكيده به، وإن كان غير مغاير، فنصبه بالظاهر، ومنه قول رؤبة [٤]:

وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ بَيْنَ قَتَادِ رَدْهَةٍ وشِقْبِ

وذلك لأنَّ التطوِّي والانطواء بمعنى واحد[٥].

ويعترض العصام أيضًا على ما ذكره ابن الحاجب من مثال(قعدت جلوسًا) بقوله: ((والمثال الذي ذكره المصنف إنَّما يصحُّ لو كان القعود والجلوس مترادفين، وفي شروح المصابيح أنَّ القعود يكون من الاضطجاع، والجلوس من القيام))[٦]، ويوافقه ما ذكره الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، إذ قال: ((القعود من القيام، والجلوس من الضجعة ومن السجود، وهذا قد صرح به ابن خالويه وبعض أئمة الاشتقاق، وجزم به الحريري في الدرة، ونسبه إلى الخليل بن أحمد، قال شيخنا: وهناك قول آخر، وهو عكس قول الخليل، حكاه الشنواني، ونقله عن بعض المتقدمين، وهو أنَّ القعود يكون من اضطجاع وسجود، والجلوس يكون من قيام، وهو أضعفها، ولست منه على ثقة))[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب:١/٣١١، والمقتضب:١/٧٤، ٣/٢٠٤، والارتشاف:٣/١٣٥٤، والهمع:٢/٩٨.

(٢) شرح العصام:١٨٦.

(٣) ينظر: الارتشاف:٣/١٣٥٤، والهمع:٢/٩٨.

(٤) البيت لرؤبة في ديوانه: ١٦، ولسان العرب: ١/٣٢١ (حضب)، والكتاب: ٤/٨٢، وشرح المفصل: ١/٢٧٥، والمعجم المفصل:٩/١٣١.

(٥) ينظر: الارتشاف:٣/١٣٥٤، والهمع:٢/٩٨.

(٦) شرح العصام:١٨٧.

(٧) تاج العروس:٩/٤٥.

في حين ذكر السيرافي أنهما لفظان مختلفان بمعنى واحد[١]، وكذلك ما ورد في لسان العرب من أنهما بمعنى واحد، قال ابن منظور(ت:٧١١هـ): ((قولك: الجُلوس والقُعود واحد))[٢]، ويرى الثعالبي أنَّ الشخص إذا قعد من قيامه ثُمَّ وضع جنبه بالأرض، قيل: اضطجع[٣].

ويرى ابن يعيش أنَّه من المُحال اجتماع القعود والاضطجاع[٤]، وممَّا يؤيد ما ذهب إليه العصام قول ابن فارس: ((إن في قعد معنى ليس في جلس، ألا ترى أنا نقول: (قام ثُمَّ قعد)، و(أخذه المقيم والمقعد)، و(قعدت المرأة عن الحيض)، ونقول لناس من الخوارج (قعد) ثُمَّ نقول: (كان مضطجعًا فجلس)، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأنَّ (الجلس: المرتفع)، فالجلوس ارتفاع عمَّا هو دونه))[٥].

وبذلك يظهر صحَّة ما ذهب إليه العصام من اعتراض على ما أورد ابن الحاجب من مثال نحو: (قعدت جلوسًا)؛ لمخالفة القعود الجلوس في المعنى، على ما ذهب إليه أكثر النحويون، والله تعالى أعلم.

تقدير العامل في أسلوب التحذير

قال ابن الحاجب: ((التحذير، وهو معمول بتقدير (اتق)؛ تحذيرا ممَّا بعده، أو ذكر المحذر منه مكررًا، مثل:(رأسك والسيف)، و(إياك والأسد)، و(إياك وأن تحذف)، و(الطريق الطريق). وتقول:(إياك من الأسد) و(من أنْ تحذف)، و(إياك أنْ تحذف) بتقدير (من). ولا تقول: (إياك الأسد)؛ لامتناع تقدير (من)...))[٦].

قال العصام: ((قوله (وهو معمول) خالف النحاة في جعل التحذير اسمًا لنفس المفعول به دون كلام هو فيه؛ لأنَّه الأنسب بأخويه، والأليق بالمبحث، وليس هذا أول خلاف منه، **فلا يرد ما في الرضي** أنَّ هذا مؤذن بأنَّ لفظ التحذير هو إيَّاك فقط، **وإيَّاك أنْ تعتقده ذاك**، بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه))[٧].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٧/١.

(٢) لسان العرب:٤٤٧/٣.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية:١٤١.

(٤) شرح المفصل:٦٠/٢، وينظر: معاني النحو:٦٨/٣.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس:٦٠، وينظر: تاج العروس:٤٥/٩.

(٦) الكافية في علم النحو:٢٢.

(٧) شرح العصام: ٢٧٥.

وقال أيضًا: ((قال المصنف: تقدير (إياك والأسد): اتَّقِ نفسك من الأسد، والأسد من نفسك. وذكر النفس لعدم صحَّة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد، فلمَّا حذف (اِتَّقِ) تبعه النفس في الحذف، لأنَّه لا حاجة إليه، لأنَّ المنع من جمعهما متصلين، وبحذف العامل ينفصل ضمير المفعول. قال الرضي: هذا قريب، **لكنه تطويل ليس عليه**، مع إمكان الأخصر تعويل، فليقدر: إيّاك اتَّقِ، فيبقى بحذف: اتَّقِ إياك. وأقول: **في كلام الرضي أيضًا ملام لارتكابه ما لا يعنيه**، لأنَّ انفصال الضمير لا يستدعي تقدير العامل مع التأخير، لأنَّه يكفي له تعذر الاتصال، وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد، ويمتنع من ذلك اتصالهما...، وجوَّز ابن مالك والرضي كون قوله: (والأَسَدَ) مفعولًا معه، فيستغني عن حذف شيء بعده، **وفيه بحث**، لأنَّه إنْ كان مفعولًا معه باعتبار (إياك) يلزم كون المفعول معه من المفعول به، **وهو خلاف الإجماع**، وإنْ كان من الفاعل يكون (الأسد) مأمورًا، وظاهر تعريف المصنف أنَّ المقدر في: (إيَّاك): (والشَّرَّ اِتَّقِ)، وهو غير قول سيبويه. ورجح قول سيبويه أنَّ التقدير لـ(اِتَّقِ) بتقدير أمر المتكلم. وسمَّى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تجوّزا))[1].

وفي قوليّ العصام اعتراض بيّن على ما ذكر الرضي من تقدير، ثُمَّ اعتراضه على ما ذهب إليه ابن مالك والرضي من جعل (والأسد) مفعولًا معه، وهو يوثق اعتراضه بما هو عليه إجماع النحاة، وسنناقش اعتراضه في هذه المسألة.

المناقشة والترجيح:

التحذير: هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه، من شر وكذب وغيرهما، ليتجنبه المخاطب فلا يرتكبه[2]، ويكون هذا التنبيه بألفاظ معينة، وهي (إياك) و(إليك)، بمعنى: احذر وتنحَّ[3]، أي أنَّ هذه الالفاظ تكون منصوبة بفعل مُضمر، كأنك قلت: (إياك باعد)، و(إياك نحّ)، فحذف الفعل قياسًا، واكتفى بـ (إياك) عنه[4]، وقال سيبويه: ((وأَمَّا النَّهْى فإنَّه التحذيرُ، كقولك: الأَسَدَ الأَسَدَ، والجِدارَ الجِدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنَّ نهيتَه أن يَقرَبَ الجِدارَ المَخوفَ المائِلَ، أو يَقربَ الأَسدَ، أو يوطئ الصبيَّ))[5].

---

(١) **شرح العصام: ٢٧٥.**

(٢) **ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ:٥٢٩/٢، واوضح المسالك:٧٠/٤، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، عبد الرحمن بن صالح المكودي:٢٥٦، وشرح الاشموني:٨٤/٣، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٠٦، وشرح التصريح:٢٧٣/٢.**

(٣) **ينظر: اللمحة في شرح الملحة:٥٢٩/٢.**

(٤) **ينظر: الكناش:١٧٦/١، وشرح المفصل:٣٨٩/١.**

(٥) **الكتاب:٢٥٣/١.**

وقد ذكر أغلب النحاة أنَّ في (إياك) فعلا مُضمرًا فيه واجب التقدير، ويذكر سيبويه أنَّ علَّة حذفه هي كثرة الاستعمال، يقول: ((وحذفوا الفعلَ من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذٍ الآن، فكأنَّه قال: احذرِ الأسدَ، ولكن لا بُدَّ من الواو لأنَّه اسمٌ مضموم إلى آخَرَ))[١]، وهذا ما ذهب إليه ابن الناظم في شرحه[٢]، وقال ابو سعيد السيرافي: ((هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح، وبعض النحويين يأباه، ويزعم أنَّه لا مُضمر ينصبه،... وهذا كلام فاسد، لأنَّ المنصوب لا بُدَّ له من ناصب مُضمرًا كان أو مُظهرًا،... وهذا الفعل الناصب لـ (إياك) لا يحسن إظهاره، وذلك أنَّ العرب اكتفت بإياك وكان موضعها غير مشكل))[٣].

وقال الرضي: ((قوله: (هو معمول بتقدير (اتق) تحذيرا ممَّا بعده)، مؤذن بأنَّ لفظ التحذير هو: (إياك) دون المعطوف، وليس كذا، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه، والصحيح أنْ يقال: لفظ التحذير على ضربين، إمَّا لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا، وإما لفظ المحذر منه مكررًا، معمولًا لبعد مقدرًا، نحو: (الأسد الأسد)...))[٤]، ويرى بدر الدين بن جماعة (ت:٧٣٣هـ) أنَّه متى ما كان المعمول في الباب (إياك)، أو كان مكررًا أو معطوفًا عليه، وجب إضمار ناصبه، مثل:(إياك والأسد) و(الطريق الطريق)[٥].

وعلى هذا فلا صحَّة لما اعترض به العصام على الرضي إذ قال: ((فلا يرد ما في الرضي أنَّ هذا مؤذن بأنَّ لفظ التحذير هو إيَّاك فقط، وإيَّاك أنْ تعتقده ذاك، بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه))[٦]؛ وذلك لأنَّ ما أورده العصام من رد على الرضي هو من قول الرضي أيضًا، وهو يرى أنَّ هذا الافتراض لا يَرد أصْلًا في التفكير فلا حاجة إلى تقديره وذكره، فعلى ما يبدو أنَّ العصام قد توهم في اعتراضه هذا، ولا نرجح هنا ما ذهب إليه العصام من اعتراض، فرده على الرضي يُرد عليه، والله تعالى أعلم.

وقال العصام في اعتراض آخر: ((وجوَّز ابن مالك والرضي كون قوله: (والأَسَدَ) مفعولًا معه، فيستغني عن حذف شيء بعده، **وفيه بحث**، لأنَّه إنْ كان مفعولًا معه باعتبار (إياك) يلزم

---

(١) الكتاب:١/٢٥٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم:٤٣٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه:٢/١٦٩.

(٤) شرح الرضي:١/٤٧٩.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة:١٤٢.

(٦) شرح العصام: ٢٧٥.

كون المفعول معه من المفعول به، **وهو خلاف الإجماع**، وإن كان من الفاعل يكون (الأسد مأمورًا))[١].

ذكر لنا الرضي في باب التحذير من شرحه للكافية أنَّ (إياك والأسد) من باب تقدم المفعول على ناصبه [٢]، فقد جعل الرضي (الأسد) مفعولًا لفعل واجب الاضمار، لكثرة وروده، على ما سبق ذكره في الشطر الأول من المسألة.

وقال ابن مالك في الفيته [٣]:

إيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيغَمَ يَا ذَا السَّارِي

وقد ذكر لنا ابن الناظم أنَّ التحذير إذا كان بلفظ (إياك) ونحوه، فيكون مفعولًا بفعل لا يجوز إظهاره، وإن تقدير (إياك الأسد): (احذرك الأسد)[٤].

ومثل ابن مالك للتحذير بالعطف بقوله: (إياك والشر) ومثله: (إياك والأسد)، فجعل (إياك) مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره: (اتق) أو (نحِّ) ونحوهما[٥]، وقال ابن عثيمين (ت:١٤٢١هـ) مُفصلًا لنحو قولنا:(إياك والأسد): ((والأسد: الواو: حرف عطف، الأسد: مفعول لفعل محذوف أيضًا، وليس معطوفًا على (إياك)؛ لأنَّه لو قلنا إنَّه معطوف على (إياك) لفسد المعنى، وصار المعنى: أحذرك وأحذر الأسد، وهذا لا يستقيم، إذا يكون مفعولًا لفعل محذوف تقديره: إياك أحذر وجانب الأسد أو واجتنب الأسد، فيكون من باب عطف جملة على جملة))[٦].

وقد علل لنا الحريري(ت:٥١٦هـ) سبب وجود الواو بين لفظ التحذير والمحذر منه فقال: ((والعلَّة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أنَّ لفظة (إياك) منصوبة بإضمار فعل تقديره: (اتق أو باعد)، واستغني عن إظهار هذا الفعل لما تضمَّن هذا الكلام من معنى التحذير وهذا الفعل إنما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فإذا كان قد استوفى عمله ونطق بعده باسم آخر لزم إدخال حرف العطف عليه، كما لو قلت: (اتق الشر والأسد)، اللهم إلَّا أنْ يكون المفعول الثاني حرف جر، كقولك:

---

(١) شرح العصام:٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي:٤٢٩/١، ٤٧٩.

(٣) ألفية ابن مالك:٥٣.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم:٤٣٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١١٥٣/٣، وشرح ابن عقيل:٣٠٠/٣، والمقاصد الشافية:٤٧٥/٥.

(٦) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين:٤/٥٩.

(إياك من الأسد)، أي: (باعد نفسك من الأسد)، فإنْ قيل: فكيف يجوز أنْ يقال: (إياك والأسد)، فيأتي بالواو التي معناها الجمع بين الشيئين، وأنت إن أمرته أنْ يباعد نفسه، ولم تأمره أنْ يباعد الأسد، فالجواب عنه أنَّه إذا باعد نفسه من الأسد كان بمنزلة تبعيده الأسد))[١].

وعلى ما تقدَّم يضعف ما ورد من اعتراض للعصام؛ لأنَّ اغلب النحاة يذهبون إلى ما ذهب إليه الرضي وابن مالك، ويدلُّ على صحَّة قولهم ما ورد في الكتاب، إذ قال سيبويه: ((ومن ذلك أيضًا قولك: (إيّاك والأسدَ)، و(إيّايَ والشَّر)، كأنَّه قال: (إيّاك فأتّقِيَنَّ والأسدَ)، وكأنَّه قال: (إيّايَ لأَتّقِيَنَّ والشَّر)، فـ(إيَّاك) مُتَّقىً و(الأسدُ والشرُ) مُتَّقَيانِ، فكلاهما مفعول ومفعول منه))[٢]، وإليه ذهب المُبرِّد، بجعله (إياك) منصوب بفعل؛ لأنَّه و(الأسد) مُتقيان[٣]، وقد ذكر لنا الزجاجي أنَّه في نحو: (إياك والشر) لا يجوز إظهار ما نصب (إياك) بإجماع من النحويين[٤].

قال أبو سعيد السيرافي: ((هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح، وبعض النحويين يأباه، ويزعم أنَّه لا مُضمر ينصبه، وكذلك يزعم في قولنا: (خلفك زيد)، أنَّ خلفك ينتصب لا بإضمار فعل ولكن بمخالفته ما بعده، وهذا كلام فاسد، لأنَّ المنصوب لا بُدَّ له من ناصب مُضمرًا كان أو مُظهرًا))[٥].

وكذلك قدَّر ابن الصائغ (الأسد) من قولنا: (إياك والأسد)، بأنَّه مفعول بفعل لا يجوز اظهاره؛ وعلل عدم اظهاره لكثرة التحذير به[٦]، ويرى الأزهري أنَّ (الأسد) منصوب بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر هذا الفعل مقدما على (الأسد)، أي: (واحذر الأسد)، وجعل الفرق بينه وبين (إياك) في التقدير، أنَّ (إياك) ضمير منفصل، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله، بخلاف (الأسد)[٧]، ويرى العلامة محمد بن عز الدين (ت:٩٧٣هـ) أنَّه يصحُّ العطف في نحو: (إياك والأسد) إذا كان المحذر منه بعد الواو اسمًا [٨]، ومنهم من جعل معناه: (اتق نفسك عن الأسد واتق الأسد عنك)،

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري:٣٠.

(٢) الكتاب:١/٢٧٤.

(٣) ينظر: المقتضب:٣/٢١٢.

(٤) ينظر: اللامات، الزجاجي:٧٠.

(٥) شرح كتاب سيبويه:٢/١٦٩.

(٦) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:٢/٥٢٩.

(٧) ينظر: شرح التصريح:١/٤٧٤.

(٨) ينظر: مصباح الراغب:٢٠٩.

بعطف (الأسد) على (إياك)؛ لأنَّه لا يلزم اشتراك العطوف مع المعطوف عليه إلَّا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه [١].

النصب في المنادى الشبيه بالمضاف

قال ابن الحاجب: ((المنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظا أو تقديرا، ويبنى على ما يرفع به إنْ كان مُفردًا معرفة، مثل: (يا زيد)، و(يا رجل)، و(يا زيدان) و(يا زيدون)، ويخفض بلام الاستغاثة، مثل: (يا لزيد)، ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام فيه، مثل:(يا زيداه)، وينصب ما سواهما، مثل:(يا عبد الله) و(يا طالعًا جبلًا)، و(يا رجلًا) لغير معيّن))[٢].

قال العصام: ((وينصب: أي يبقى على نصبٍ كان له، ...، وإن أريد نصبه أعمّ من اللفظي والمحلي، فالمفرد المعرفة والمخفوض بـ(لام) الاستغاثة، والمفتوح بـ(ألفها)، كذا، **فلا معنى** لتخصيصه بقوله:(ما سواهما)،...، وقد فصّل (ما سواهما) بقوله: ((مثل: عبد الله))، أي: مضاف خال عن علامة الاستغاثة، و((يا طالعًا جبلًا))، أي: شبه المضاف كذلك، وما يأتي بعده ما لا يتمُّ بدونه، وهو معموله، أو معطوفه، الذي لا يفيد بدونه، سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشيء، أو لم يكن، **خلافا للأندلسي وابن يعيش** في غير العلم))[٣].

وفي هذه المسألة يعترض العصام على تخصيص ابن الحاجب بقوله (ما سواهما) بأنَّه لا معنى له، ثُمَّ يورد عن طريق شرحه لقول ابن الحاجب اعتراضا آخر على ما ذهب إليه الأندلسي وابن يعيش، فيرى في شرحه مخالفة لرأيهم في المسألة، وسنفصل القول في الاعتراض.

المناقشة والترجيح:

المنادى: هو المطلوب إقباله، أي: الذي تطلب منه أنْ يُقبِل عليك، وذلك بأحد الحروف النائبة مناب (أدعو)، أمَّا لفظًا نحو قولنا: (يا زيد)، ومعناه (أدعو زيدًا)، ووجب الحذف هنا، للقرينة الدّالة، ولوقوع حرف النداء موقع الفعل، أو تقديرا، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾[يوسف: ٢٩][٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل:١/٣٨٩، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب:٤٧٩.

(٢) الكافية في علم النحو:١٩.

(٣) شرح العصام:٢٠٨.

(٤) ينظر: الكافية في النحو:١٩، وشرح الرضي:١/٣٤٤، والكناش:١/١٦١، والانصاف:١/٢٦٤ مسألة ٤٥.

والمنادى يكون على خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف[١].

فالمفرد العلم، نحو قولنا: (يا زيد)، والنكرة المقصودة، نحو قولنا: (يا رجل)، فهذان يبنيان على الضم[٢]، أمَّا النكرة غير المقصودة، نحو قولنا: (يا رجلًا)، والمضاف، نحو قولنا: (يا عبد الله)، وكذلك الشبيه بالمضاف، نحو قولنا: (يا طالعًا جبلًا)، فهذه معربة بالنصب؛ لأنَّ كل واحد منها مفعولًا به[٣].

وقول ابن الحاجب: ((وينصب ما سواهما، مثل: (يا عبد الله) و(يا طالعًا جبلًا)، و(يا رجلًا)...))[٤]، إنَّ أراد به نصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث، مع اللام كان أو مع الألف[٥].

وأشكل العصام على ابن الحاجب عبارته (وما سواهما)، فاعترض العصام وقال: ((وكان الأظهر (ما سواهما)))[٦].

وما سواهما ثلاثة أقسام: المضاف، والمضارع له، والمفرد النكرة[٧].

قال الرضي: ((ويعنون بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه، إمَّا معمول للأول، نحو: (يا طالعًا جبلًا)، و(يا حسنا وجهه)، و(يا خيرا من زيد)، وإمَّا معطوف عليه عطف النسق، على أنْ يكون المعطوف مع المعطوف عليه، اسما لشيء واحد، نحو: (يا ثلاثة وثلاثين)؛ لأنَّ المجموع اسم لعدد معين، كأربعة وخمسة، فهو كخمسة عشر، إلَّا أنَّه لم يركب لفظه، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أنْ يكون علمًا، أو لا، فإنَّه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وكذا تقول: (لا ثلاثة وثلاثين عندي)...))[٨].

---

(١) ينظر: الاجرومية، أبو عبد الله بن أجروم :٢١، وشرح ألفية ابن مالك، ابن مساعد الحازمي:١/٩٧، والنحو المصفى:٥٠١.

(٢) ينظر: الكناش:١/١٦١، والاجرومية:٢١، والنحو الوافي:٤/٩، ومعاني النحو:٤/٣٢٧.

(٣) ينظر: الكناش:١/١٦٢، والاجرومية:٢١، والهمع:٢/٣٢، وشرح المقدمة المحسبة:١/٢٧٤، ومعاني النحو:٤/٣٢٧.

(٤) الكافية في النحو:١٩.

(٥) ينظر: شرح الرضي:١/٣٥٤

(٦) شرح العصام:٢٠٨.

(٧) ينظر: شرح الرضي:١/٣٥٤.

(٨) المصدر نفسه:١/٣٥٤-٣٥٥.

ويرى الأندلسي وابن يعيش، أنَّه يضارع المضاف إذا كان علما، وإلَّا فلا، فيقال عندهما في غير العلم: (يا ثلاثة والثلاثون)، أو (الثلاثين)، نحو: (يا زيدُ والحارث)، إذا قصد جماعة معينة، وإلَّا يقال: (يا ثلاثة وثلاثين)، نحو: (يا رجلًا وامرأة)، إذا كان لغير معين[١].

ويعترض العصام في شرحه للكافية، على ما ذهبوا إليه، بقوله: ((... سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشيء، أو لم يكن، **خلافا للأندلسي وابن يعيش** في غير العلم))[٢].

قال المُبرِّد: ((إن سميت رجلًا ثلاثة وثلاثين لقلت (يا ثلاثة وثلاثين أقبل)، وليس بمنزلة قولك للجماعة (يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا)؛ لأنَّك أردت: (يا أيها الثلاثة ويا أيها الثلاثون)، ولو قلت (يا ثلاثة والثلاثين)، لجاز الرفع والنصب، مثل: (يا زيدُ والحارثُ والحارثَ)، ولكنك أردت (يا من يقال له ثلاثة وثلاثون)، فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين أو اسم يضم إليها فهو بمنزلة الإضافة))[٣].

ويرى أبو علي الفارسي أنك لو قلت: (يا ثلاثة وثلاثين)، وهما مسمَّى بهما، نصبت للطول، ولو ناديت جماعة هذه عدتهم، قلت: (يا ثلاثة والثلاثون)، أو (يا ثلاثة والثلاثين)، كما تقول (يا زيد والنضر)، في حين يرى ابن خروف، أنَّ هذه الأسماء الأعلام، تبقى على ما كانت عليه قبل التسمية بها، من رفع، أو نصب، أو خفض[٤].

والملاحظ أنَّ ما ذهب إليه الأندلسي وابن يعيش من أنَّ المنادى يضارع المضاف إذا كان علمًا، هو من الصواب، ولا صحَّة لاعتراض العصام على قوليهما؛ لصحَّة ما ذهبا إليه على المعنى، ومتابعة بذلك لما ذهب إليه المُبرِّد، وأبو علي الفارسي، والله تعالى أعلم.

حكم تابع المنادى المفرد

قال ابن الحاجب: ((وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد، والصفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف، الممتنع دخول (يا) عليه ترفع على لفظه، وتنصب على محله، مثل (يا زيد العاقلُ والعاقلَ)...))[٥].

---

(١) ينظر: شرح المفصل:١/٣١٨، وشرح الرضي:١/٣٥٥، وشرح العصام:٢٠٨.

(٢) شرح العصام:٢٠٨.

(٣) المقتضب:٤/٢٢٤-٢٢٥، وينظر: الأصول في النحو:١/٣٤٥.

(٤) ينظر: الارتشاف:٤/٢١٨٧، وشرح التصريح:٢/٢١٤، وشرح الاشموني:٣/٢٣، ومعاني النحو:٤/٣٢٧.

(٥) الكافية في علم النحو: ١٩.

قال العصام الاسفراييني: ((والصفة يعني النعت **وفيه رد على الأصمعي** حيث منع وصف المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب))[١].

وفيما قال العصام اعتراض على ما ذهب إليه الأصمعي من منعه لوصف المنادى، إذ اعترض عليه العصام بعبارة ابن الحاجب، وسنبين وجه الاعتراض في المسألة.

المناقشة والترجيح:

المنادى: هو المطلوب إقباله بأحد الحروف النائبة مناب أدعو[٢]، والمنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف، وقد توصف هذه الأنواع من المنادى، وهي متقلبة في ذلك بين الجواز والمنع.

فذهب الأصمعي (ت:٢١٦هـ) إلى أنَّ المنادى لا يجوز وصفه، وقد أورد بعض النحويين القدماء رأيه هذا، ومنهم ابن السرَّاج الذي يقول: ((كان الأصمعي: لا يجيز أنْ يوصف المنادى بصفة البتة مرفوعة ومنصوبة))[٣].

ونجد أنَّ ابن مالك قد نقل أنَّ الأصمعي منع وصف المنادى المبني، وليس المنادى مطلقًا، وقد ردّ ابن مالك ما ذهب إليه الأصمعي، قال: ((ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء لأنَّه شبيه بالمُضمر، والمُضمر لا ينعت. وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس، أمَّا السماع فشهرته مغنية عن استشهاد، وأمَّا القياس فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقًا))[٤].

وهذا ما ذكره الرضي الاسترابادي، وردَّ قول الأصمعي ووصفه بأنَّه ليس بشيء، قال: ((وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمُضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: الظريف، في قولك: (يا زيد الظريف)، على التقدير: أنت الظريف، وانتصابه على تقدير أعني الظريف. وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه))[٥].

وفصَّل أبو حيان الأندلسي في نسبة هذا الرأي، فذكر أنَّ الخليل وسيبويه وأكثر النحويين يذهبون إلى أنَّ المنادى المبني يجوز وصفه، في حين يذهب الأصمعي وبعض الكوفيين إلى أنَّه

---

(١) شرح العصام: ٢١٣.

(٢) ينظر: الكافية: ١٩، والكناش: ١٦١/١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٠٧.

(٣) الأصول في النحو: ٣٧١/١.

(٤) شرح التسهيل: ٣٩٣/٣.

(٥) شرح الرضي: ٣٦٠/١.

لا يجوز وصفه، قال: ((ويجوز وصف المنادى المبني على الضم، وهو مذهب سيبويه، والخليل والأكثرين، وذهب الأصمعي وقوم من الكوفيين إلى أنَّه لا يجوز وصفه))[١].

وبيَّن ناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) علَّة منع وصف المنادى بأنَّه شبيه بالضمير، والضمير لا يجوز وصفه، قال: ((ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء؛ لأنَّه شبيه بالمُضمر والمُضمر لا ينعت))[٢]. وردَّ ناظر الجيش ما ذهب إليه الأصمعي من حيث السماع ومن حيث القياس، قال: ((وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس؛ أمَّا السماع فشهرته مغنية عن استشهاد. وأمَّا القياس فلأن مشابهة المنادى المُضمر عارضة. فمقتضى الدليل أنْ لا تعتبر مطلقًا كما لم يعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضربًا زيدًا لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانا فلم تزد على ذلك))[٣].

وهذا ما احتجَّ به الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) في الرد على ما ذهب إليه الأصمعي، قال: ((وما احتجَّ به الأصمعي من أنَّه شبيه بالمُضمر، والمُضمر لا ينعت، مردود بأنَّ مشابهة المنادى للمُضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقًا، كما لم تعتبر مشابهة المصدر الأمر في نحو: (ضربًا زيدًا)، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانًا، فلم يزد على ذلك))[٤].

قال السيوطي: ((ومنع الأصمعي وصف المنادى المبني لأنَّه شبيه بالمُضمر والمُضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس ألا تعتبر مطلقًا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: (ضربًا زيدًا) لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحسانا فلا يُزاد على ذلك))[٥].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الأصمعي هنا لا يسنده السماع ولا القياس، فقد ورد المنادى موصوفا في كلام العرب، كما أنَّ قياس نعت المنادى على الضمير ليس مطلقًا عند النحويين، وإنما هو محدد، فلا يمنع أن يأتي المنادى موصوفا، وقد انتصر العصام الاسفراييني إلى رأي أكثر النحويين في هذه المسألة، وهو الصواب، والله تعالى أعلم.

---

(١) الارتشاف: ٤/٢١٨٥.

(٢) تمهيد القواعد: ٧/٣٥٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ٧/٣٥٣٧. وقال في موضع آخر: ((وأما قول الأصمعي: إن المنادى أشبه الضمير، فالجواب عنه أنه اسم ظاهر ولا يلزم من وقوعه موقع الضمير مشابهته له من كل وجه)). تمهيد القواعد: ٧/٣٥٤٩.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٥/٢٩٨.

(٥) الهمع: ٣/٢٣٥.

الندبة في الصفة

قال ابن الحاجب في حديثه عن المندوب في باب المنصوبات: ((وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب- وهو المتفجع عليه- بـ (يا) أو (وا)، واختص بـ (وا)، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره، فإن خفت اللبس قلت: (واغلامكيه، واغلامكموه)، ولك الهاء في الوقف، ولا يندب إلَّا المعروف، فلا يقال: (وا رجلاه)، وامتنع (وا زيد الطويلاه)، خلافا ليونس))[١].

قال عصام الدين: ((قوله (وامتنع مثل: وازيد الطويلاه) يعني يمتنع إلحاق علامة الندبة بالصفة مع صحَّة الإلحاق بالمضاف إليه الذي هو غير المنادى ذاتًا ومفهومًا. قال الخليل وسيبويه: بل الواجب: (وازيداه الظريف)، **وفيه نظر** لأنَّه لا يوقف على الموصوف، والقياس أنْ يصحُّ الإلحاق بصفة (أيها)؛ لأنَّه المقصود بالندبة))[٢].

وفي قوله هذا اعتراض على تقدير الخليل وسيبويه من وجوب (وازيداه الظريف)، إذ اعترض عليهما بعدم صحَّة الوقوف على الموصوف، وسنفصل القول في المسألة.

المناقشة والترجيح:

الندبة في اصطلاح النحويين: هي نداء موجه إلى المُتفجع عليه حقيقة أو حكما أو إلى المتوجع منه[٣]، وعبّر سيبويه عن هذا المعنى بأنَّ المندوب مدعو على سبيل التفجع عليه والتوجع[٤]، والندبة في الانموذج النحوي التراثي قائمة على أساس من التفجع والتوجع، وكِلا الأمرين داعٍ إلى البكاء وباعث عليه ولا يخفى ما ينتج عنهما من اثار نفسية.

والندبة من (ندبته)، أي: حثثته، وكأن النادب يحثُّه حزنه على الندبة، أو يحث السامع على الحزن على المندوب[٥]، وطبيعة المندوب أنْ يكون منادى على وجه التفجع لا ليجيب[٦]، والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين[٧]، وما بين الندبة والترخيم

---

(١) الكافية في علم النحو: ٢١.

(٢) شرح العصام: ٢٣٧.

(٣) ينظر: اللمع: ١٢٠، وموسوعة معاني الحروف العربية، إميل يعقوب: ٢٤٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٢٢٠.

(٥) ينظر: اللباب: ١/٣٤٢.

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية: ٢٠١.

(٧) ينظر: الخصائص: ٣/١٣١.

فرق، قال أبو العباس (ت:٢٩١هـ): ((الندبة تنون، والترخيم يجوز أنْ ينون ويجوز أنْ لا ينون))[١].

والمندوب يندب بالهاء والألف وإلحاق الألف لبعد الصوت، كقولنا: (يا زيدًا)، ويقال بالهاء أيضًا (يا زيداه)، قال جرير بن عطية في رثائه لعمر بن عبد العزيز[٢]:

حَمَلتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فألحق الألف للندبة على أنَّه منادى مُتفجع عليه، وقد ندب الشاعر بـ(يا) عوضا من (وا) الأصلية في الندبة لأنَّه أمِن اللبس بالمنادى المحض[٣]، وقال تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦].

ولا يجوز حذف الـ(يا)، أو (وا) من الندبة؛ لأنَّها في موضع مَد للصوت لبيان عظيم ما نزل من المصيبة، ومع ذلك أنَّ الندبة موضع ترنم على طريق التحزّن، فلا يصلح فيها الحذف كما يصلح في غيرها[٤].

وهاء الندبة نحو: (وازيداه وواعمراه) وما أشبه ذلك إذا وصلت سقطت وإذا وقفت ثبتت؛ لأنَّها لمد الصوت، وإذا ناب عنها حرف غيرها في الاتصال سقطت[٥].

أمَّا إذا كان المندوب مُضافًا إلى المتكلم فيجوز فيه وجهان: (وازيداه) على أنَّ الأصل: (وازيد)، و(وازيدياه) على مذهب من يثبت الياء ساكنة[٦]، قال ابن قيس الرقيات [٧]:

تَبْكِيهِمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَا رَزِيَّتِيَهْ

فألحق الهاء في الوقف لبيان الحركة، ونقول: (واغلام زيداه)، فنحذف التنوين؛ لأنَّ علامة الندبة صارت معاقبة له؛ لأنَّها على حرف واحد كما أنَّه على حرف واحد، وهي زيادة في آخر الاسم كما أنَّ التنوين كذلك [٨].

---

(١) مجالس ثعلب: ١٩.

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٧٣٦، وتوضيح المقاصد: ١١٢٠/٣، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي: ٥٥٩/٢، واوضح المسالك: ٤٨/٤، والمقاصد النحوية: ١٧٤٨/٤، وشرح التصريح: ٢٠٦/٢.

(٣) ينظر: الجمل في النحو: ١١١، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٠، وشرح الاشموني: ١٦/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢١٨، ١٧٣.

(٥) ينظر: منازل الحروف، الرماني: ٢٦.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٧٤.

(٧) البيت لعبيد الله ابن قيس الرقيات في قصيدة يرثي بها اخويه، ديوانه: ٩٩، وشرح ابيات سيبويه: ٥٤٩/١، وشرح التسهيل: ٤١٥/٣، وتمهيد القواعد: ٣٦٠٤/٧.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٧٦.

وقال رؤبة حكاية عن ما قالته المرأة في رثاء قريبها [١]:

بُكـــاءَ ثَكْلَـــى فَقَـــدَتْ حَمِيمـــا فَهْـــيَ تُرَثِّـــي بِـــأَبٍ وَابْنِيمـــا

فأثبت ياء الإضافة في الندبة، ويجوز (يا أبا وابناما) باسقاط الياء، وحكاه سيبويه على أنَّه مسموع على الوجهين، ولم يجز أبو العباس إلَّا (يا أبي وابنيما) لأجل القافية؛ وذلك أنَّ الياء ردف، والميم حرف الروي، والألف وصل، ولا يجوز مع الياء الألف في الردف، ولكن قد يجوز الواو مع الياء[٢].

أمَّا فيما تجوز فيه الندبة، قال ابن مالك[٣]:

ويُنـدَبُ المَوصـولُ بالـذِي اشْـتَهَرْ كَبِئْـرَ زَمـزَمٍ يَلِـي وا مَـنْ حَفَـرْ

وشرحه الاشموني بقوله: ((ويندب الموصول بالذي اشتهر اشتهارا يعينه ويرفع عنه الإبهام (كبئر زمـزم) يلـي (وا مـن حفـر) فـي قـولهم: (وا مـن حفـر بئـر زمزمـاه)، فإنَّـه بمنزلـة (وا عبـد المطلباه)...))[٤]، ولهذا لا يُندب إلَّا العلم ونحوه، كالمضاف إضافة توضح المندوب، كما يوضح الاسم العلم، ولا يُندب الاسم النكرة، ولا اسم الإشارة، ولا الموصول المبهم، ولا اسم الجنس المفرد؛ لأنَّها غير دالة على المندوب دلالة تبين بها عذر النادب، ويجوز أنْ يندب الموصول إذا اشتهرت صلته شهرة ترفع عنه الإبهام، كقولهم: (وامن حفر بئر زمزماه)[٥].

وقال الرضي في شرحه لكلام ابن الحاجب: ((ويعني بالمعروف: المشهور، علما كان أو لا، فلو كان علما غير مشهور لم يندب))[٦]، وردَّ عليه العصام قوله بأنَّ الأظهر مِن مُراد ابن الحاجب بالمعروف هو عند مَن يشاهد جزع المتفجع ليعذره، سواء كان مشهورا أو لا[٧].

وأمَّا قول ابن الحاجب (وامتنع (وازيد الطويلاه)) فيعني امتناع إلحاق علامة الندبة بالصفة[٨]، وفي ذلك خلاف، إذ قال الخليل وسيبويه: ((بل الواجب: (وازيداه الظريف)...))[٩]،

---

(١) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه:١٨٥، والمقتضب: ٢٧٢/٤، وشرح كتاب سيبويه للرماني:١٧٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني:١٧٧.

(٣) ألفية ابن مالك: ٥١.

(٤) شرح الاشموني: ٥٩/٣.

(٥) ينظر: اللمع:١٢٠-١٢١، وشرح ابن الناظم:٤٢٠.

(٦) شرح الرضي:٤٢١/١.

(٧) ينظر: شرح العصام ٢٣٧.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٧.

(٩) الكتاب:٢٢٥/٢.

وذكر الخليل – رحمه الله – أنَّ مَنعه مِن أنْ يقول (الظريفاه) أنَّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: (وازيد أنت الفارس البطلاه)؛ لأنَّ هذا غير منادى كما أنَّ ذلك غير نداء[١].

ومع ما قدموه من حُجَّة للمنع، إلَّا أنَّ العصام اعترض عليهما وقال فيما ذهبا إليه: ((وفيه نظر))[٢]، – ويقصد هنا قول الخليل وسيبويه–، واحتجَّ العصام لاعتراضه هذا بأنَّه لا يوقف على الموصوف، والقياس فيه أنْ يصحُّ الإلحاق بصفة (أيها)؛ لأنَّه المقصود بالندبة، فيقال: (يا أيها الوحيداه)[٣].

فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز أنْ تُلقى علامة الندبة على صفة المندوب[٤]، وأن تقع الف الندبة عندهم على الموصوف لا على الوصف، قال سيبويه: ((والموصوف أن تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف))[٥].

وأمَّا يونس بن حبيب (ت:١٨٢هـ)، فيلحق الصفة الألف، فيقول: (وازيد الظريفاه)، وحكى أنَّ رجلًا ضاع له قدحان فقال: (وا جمجمتي الشاميتيناه)، وخَطَّأ الخليل – رحمه الله– قوله هذا[٦]، واشار المُبرِّد إلى هذا أيضًا بقوله: ((وكان يونس يجيز أنْ يُلقي علامة الندبة على النعت فيقول: (وازيد الظريفاه) و(وازيداه أنت الفارس البطلاه) وهذا عند جميع النحويين خطأ؛ لأنَّ العلامة أن تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت، والنعت خارج من ذا))[٧].

فيما ذهب الكوفيون إلى جواز أنْ تلقى علامة الندبة على صفة المندوب، نحو قولنا: (وازيد الظريفاه)، ومثّلهم بذلك الفرَّاء، وكذلك ما ذهب إليه يونس بن حبيب البصري [٨]، فهم يقيسون الموصوف مع صفته على المضاف مع المضاف إليه، فإنَّ علامة الندبة تُلقى على المضاف إليه إجماعًا، فيقال: (واعبد زيداه، واغلام عمراه)؛ لأنَّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أنْ تُلقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك يجوز أنْ تلقى على

---

(١) ينظر: الكتاب:٢/٢٢٥، وشرح الرضي:١/٤٢٢.

(٢) شرح العصام:٢٣٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٣٧.

(٤) ينظر: الانصاف: ١/٣٠٠ مسألة ٥٢، واسرار العربية: ١٨٣–١٨٤.

(٥) الكتاب: ٢/٢٢٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٢٦، وشرح الرضي:١/٤٢٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ١٩١، وشرح العصام: ٢٣٧.

(٧) المقتضب: ٤/٢٧٥، وينظر: الأصول في النحو: ١/٣٥٨.

(٨) ينظر: الانصاف:١/٣٠٠، واسرار العربية: ١٨٣–١٨٤، والارتشاف: ٥/٢٢١٦، والمساعد: ٢/٥٣٧–٥٣٨.

الصفة، واستدلوا لقولهم هذا بما روي عن بعض العرب أنَّه ضاع من أحدهم جمجمتان – أي قَدحان – فقال: (واجمجمتي الشاميتيناه)، فألقى علامة الندبة على الصفة[١].

وقال ابو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ): ((الدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإنْ كانت تجري عليه في إعرابه قولهم في النداء: (يا زيد العاقل)، ألا ترى أنَّ الموصوف مبني والصفة معربة، فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالة على أنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد، فإذا كان كذلك لم يجز قول يونس في إلحاقه علامة الندبة الصفة؛ لأنَّ الصفة منفصلة من الموصوف وليست بداخلة في النداء))[٢]، وفي قول أبي علي هذا نقض للقياس الذي استند إليه يونس والكوفيون، عن طريق إبطال العلَّة التي استنبطوها من أنَّ الصفة مع موصوفها بمنزلة المضاف مع المضاف إليه.

ويفسر ما جاء به الفارسي أنَّ علامة الندبة الأصل فيها أنْ تلقى على ما يلحقه تنبيه الصوت لمد الصوت، وليس ذلك موجودا في الصفة ؛ لأنَّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب أنْ لا يجوز[٣]، وقد احتجَّ الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر؛ لأنَّ الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، ولو جاز دخول ألف الندبة في الصفة لجاز دخولها في قولنا: (وازيداه أنت الفارس البطلاه)، فالصفة والخبر عند الخليل خارجان عن النداء، وإنَّ الندبة تكون للمنادى ولا تدخل في غيره، فما كان خارجًا عن النداء فالندبة تكون مفارقة له، وبقوله هذا حكى الفارسي إذ قال: ((ووجه الجمع بينهما – أي بين الصفة والخبر – أنَّ (البطلاه) هو المدعو في المعنى وليس بداخل في النداء، كما أنَّ الوصف هو المدعو في المعنى وليس بداخل، ولو جاز دخول علامة الندبة في الوصف لجاز دخولها في (البطلاه) في هذه المسألة لاجتماعهما في أنهما المدعوان في المعنى، ولم يعمل النداء فيهما، هذا جمع الخليل، وإلزامه صحيح، وجمع بَيِّن))[٤].

والبصريون مع تسليمهم بأنَّ الصفة من تمام الموصوف، إلَّا انهم لم يسلموا للكوفيين أنَّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإنَّ المضاف لا يتمُّ بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة، فإنَّ الموصوف يتمُّ بدون ذكر الصفة، فلو قلت: (غلام) في قولك: (غلام عمرو) لم يتمّ إلَّا بذكر المضاف إليه، ولو قلت: (زيد) في قولك: (هذا زيدُ الظريفُ)

---

(١) الإنصاف: ١/٣٠٠ مسألة ٥٢، وينظر: اللباب: ١/٣٤٣-٣٤٤.

(٢) المسائل البصريات: ١/٥١٤.

(٣) ينظر: الانصاف ١/٣٠٠.

(٤) المسائل البصريات: ١/٥١٤.

يتمُّ الموصوف بدون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مخيرا، فبان بذلك الفرق بين الصفة والمضاف إليه[١].

وأجاب البصريون على ما روي عن العرب من قولهم: (واجمجمتي الشاميتيناه)، بأنَّه يحتمل أنْ يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يُعبأ به ولا يُقاس عليه عندهم[٢].

وتابع أغلب النحاة أبا علي في استدلاله واحتجاجه لمذهب الخليل وسيبويه والبصريين في عدم جواز إلحاق ألف الندبة لصفة المندوب، كابن الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وأبو حيان، والسيوطي[٣]، فيما تبع ابن مالك قول يونس والكوفيين في الجواز، وتبعه على ذلك بعض النحاة كالرضي الاستراباذي، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني، والصبان[٤].

والذي يعضده السماع، وتؤيده الأدلَّة مِن بين الآراء، هو رأي الجمهور الذي احتجَّ له أبو علي وانتصر له، كما مرّ بنا من المروي عن العرب في استعمال (واجمجمتي الشاميتيناه).

وللعصام اعتراضٌ ثانٍ هنا في هذه المسألة، إذ رأى أنَّه من العجب أنْ يفسر المصنف في الإيضاح (واجمجمتي الشاميتيناه)، الجمجمة بالرأس في هذا المثال[٥]، وقد جاء في القاموس: ((الجمجمة: القدح من الخشب))[٦]، وفي شرح التسهيل: ((الجمجمة: القدح، أو الجماجم: سادات العرب ورؤسائهم))[٧]، وقد حكى الكوفيون: (وا رجلا مسجَّاه)، واستشهدوا به على جواز ندبة غير المعروف، وذلك شاذ عند البصريين [٨].

إضافة العدد إلى اسم الجمع والجمع في (مِئِينَ)

قال ابن الحاجب في باب العدد: ((ومميّز الثّلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظا أو معنى، إلَّا في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين، وممّيز (أحد عشر) إلى تسعة

---

(١) ينظر: الانصاف: ٣٠٠/١ مسألة ٥٢، واسرار العربية: ١٨٤، وشرح المفصل:٣٦٠/١.

(٢) ينظر: الانصاف:٣٠٠/١، واسرار العربية: ١٨٤.

(٣) ينظر: الانصاف: ٣٠٠/١، واللباب: ٣٤٣/١، وشرح المفصل: ٣٥٩/١، والارتشاف: ٢٢١٦/٥، والهمع: ٦٧/٢-٦٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٢٢/١، والمساعد: ٥٣٧/٢، والمقاصد الشافية: ٣٨٦/٥، وشرح الاشموني: ٢٥٠/٣، وحاشية الصبان: ٢٥١/٣.

(٥) ينظر: شرح العصام: ٢٣٧.

(٦) القاموس المحيط، الفيروز آبادي:١٠٩٠، وينظر: المقاصد الشافية: ٣٨٧/٥.

(٧) شرح التسهيل: ٣٦٠٧/٧.

(٨) ينظر: شرح الرضي: ٤٢٢/١، وتوجيه اللمع: ٣٤٦/١.

وتسعين منصوب مفرد، ومميّز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد، وإذا كان المعدود مؤنّثًا واللّفظ مذكّرًا، أو بالعكس فوجهان))[١].

قال عصام الدين شارحًا: ((...(ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض)؛ لكونه مُضافًا إليه أو مجرورًا بـ (من)، (مجموع لفظًا أو معنى) بأنْ يدلُّ على ما فوق الاثنين من غير تعيين، وذلك بأن يكون اسم جنس كالتمر والعسل، أو اسم جمع كالرهط والقوم، والأكثر فيهما دخول (من)؛ وذلك لكراهة إضافة العدد إلى ما هو مفرد لفظا، لكن لا يمتنع الإضافة **كما زعم الأخفش**؛ لأنَّه قال الله تعالى: ﴿تِسۡعَةُ رَهۡطٖ﴾، وقالوا: ثلاثة نفر، والغالب إضافته إلى جمع القلة...، وفي كون (مئين) جمعا **خلاف الأخفش**، حيث جعله (فِعلِين) كـ (غِسلِين)، وحذف اللام، **ويردّه** عدم إطلاق (مئين) بمعنى (مائة) إلَّا أنْ يجعله اسم جمع))[٢].

وفي قول العصام اعتراض واضح على ما ذهب إليه الأخفش من عدم إضافة العدد إلى ما هو مفرد لفظا، وكذلك في عدم جعله (مئين) جمعا، فاعترضه العصام وردَّ الأول بدليل سماعي، وردَّ الثاني بعدم القياس على مثله، وسنفصل القول في المسألة إنْ شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

العدد من الأسماء المبهمة، فلا يتضح مدلوله إلَّا بالتمييز، والتمييز يعدّ من أهم أحكام العدد، وتمييز العدد يختلف باختلاف أقسام العدد، وقد أجمل الزمخشري أنواع التمييز بقوله: ((والمميز على ضربين: مجرور ومنصوب، فالمجرور على ضربين: مفرد ومجموع، فالمفرد مميز المائة والألف، والمجموع مميز الثلاثة إلى العشرة، والمنصوب مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ولا يكون إلَّا مُفردًا))[٣].

والأعداد المفردة قسم منها لا يحتاج إلى تمييز وهو (الواحد والاثنان)، فلا نقول: (واحد رجل) ولا (اثنا رجلين)[٤]، وقد يضافان لغرض الاستحقاق، فلا يكون حينئذٍ المضاف إليه تمييزًا لهما؛ لأنَّ القصد منه ليس ازالة الابهام والغموض عن المعدود كما في غيرها من الاعداد[٥]، فلا

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٣٨.**

(٢) **شرح العصام: ٤٧٨.**

(٣) **المفصل: ٢٦٨.**

(٤) **ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٩٩.**

(٥) **ينظر: النحو الوافي: ٥٥٢/٤.**

يجمع بين (الواحد والاثنين) وبين المعدود، وعلل ذلك ابن عصفور بأنَّ ذكر المعدود يغني عن ذكر العدد، وذكرهما معا يُعد عيًّا[١].

أمَّا القسم الآخر من الأعداد المفردة فهو يحتاج إلى تمييز مفرد مخصوص، ويشمل هذا القسم لفظ (المائة والألف) والمثنى منهما والجمع[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾[البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فالتمييز في الآيتين وقع مُضافًا إليه مجرور، وهو بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.

والقسم الثالث من الأعداد المفردة هو الذي يحتاج إلى تمييز مجموع مخصوص ويضم (الثلاثة والعشرة) وما بينهما، ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وكذلك يشمل هذا القسم لفظة (بضع)، من نحو قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢].

أمَّا العدد المركب والعقد والمعطوف، فتمييزه يكون مُفردًا منصوبا غير مفصول من العدد بفاصل[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

وهذا التمييز ذكره ابن الحاجب بقوله: ((ومميّز الثّلاثة إلى العشرة مخفوض))[٤]، ومراده من قوله أنَّ تمييز الثلاثة وما بعدها إلى العشرة يكون بالجمع مخفوضا، فنقول: (ثلاثة رجالٍ)، وكذلك نقول: (ثلاث نسوة)[٥]، ثُمَّ يشرع ابن الحاجب بعد ذلك ببيان تمييز الأعداد البقية التي نحن في غنى عنها في موضع الاعتراض في المسألة.

وأمَّا جعل مميز هذه الأعداد مخفوضًا، فقد علل ذلك ابن الحاجب باستعماله مُضافًا؛ لأنَّ ما بعده هو المقصود، فلو كان منصوبا لابتعد عن المقصود[٦]، وهو الذي يوصف دون الأول[٧]، فيما علَّل الرضي الخفض فيها بأنَّ الكلمة تصير بها أخف[٨].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٦٠١.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ٥٢٩/٤.

(٤) الكافية في علم النحو:٣٨.

(٥) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب: ٣١١.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب: ٧٩٥/٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٠٥/١، والمقتضب: ١٥٥/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي: ٣٠٠/٣.

وقد أشار ابن الحاجب إلى أنَّ المضاف إليه في هذه الأعداد هو مغاير للأول، فلم يكونا كالشيء الواحد، وكونه مجموعًا ليطابق العدد في معنى جمعه لفظا أو معنى، نحو قولنا: (ثلاثة رجال) و(ثلاثة رهط)[١]، ففي الأول مطابق للعدد في معنى جمعه على اللفظ، والثاني على المعنى، وفيما ذكره ردّ لقول الأخفش.

وفي قوله (مجموع لفظًا أو معنى) يرى الرضي أنَّ الجمع المعنوي إمَّا أنْ يكون اسم جنس كالتمر والعسل وغيرهما، أو يكون اسم جمع كالقوم والرهط، فإنَّهما بلفظ المفرد ومعنى الجمع؛ لذلك يُكره إضافة العدد إليهما[٢].

ويزعم الأخفش أنَّه لا يجوز إضافة العدد إلى القوم والرهط؛ لأنَّهما ليس لهما واحد من لفظهما[٣]، واعترض العصام على قوله هذا، إذ قال العصام: ((لكن لا يمتنع الإضافة كما زعم الأخفش؛ لأنَّه قال الله تعالى: ﴿تِسۡعَةُ رَهۡطٖ﴾، وقالوا: ثلاثة نفر))[٤]، فالعصام يرى أنَّ الإضافة فيهما غير ممتنعة كما زعم الأخفش، بل يضاف إليهما بزيادة (من)، ويدفع العصام زعم الأخفش بما ورد في السماع من قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ﴾ [النمل: ٤٨]، وكذلك بما ورد من كلام العرب من قولهم: (ثلاثة نفر)[٥].

ويبدو أنَّ الرضي قد سبق العصام في اعتراضه، إذ جعل الرضي ما ذهب إليه الأخفش من قول باطلًا[٦]، ودفعه أيضًا بما ذكر العصام من أدلة وزاد عليها قول الشاعر[٧]:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزمانُ عَلَى عِيالي

ولا دليل للأخفش حتى نرجح قوله على اعتراض العصام، فالترجيح مع ما ذهب إليه العصام من اعتراض؛ لقوة أدلته في اعتراضه، فإنْ ورد شكٌّ في حمل كلام العرب المسموع على غير معنى حتى لا يتمُّ حمله على معنى الإضافة، فلا يمكن ابطال ما ورد من الذكر الحكيم، وكذلك يُرجح اعتراض العصام هنا ما ذكر السمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) من أنَّ الأفصح في اسم الجمع في

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٧٩٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٣٠٠/٣-٣٠١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٩٦/١، ٤٦٦/٢.

(٤) شرح العصام: ٤٧٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٨.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ٣٠١/٣.

(٧) البيت للحطيئة في ديوانه: ١٢٠، والكتاب: ٥٦٥/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٧/٤، والخصائص: ٤١٤/٢.

العدد أنْ يفصل بـ(من)[١]، وقد ذكر صحَّة الإضافة في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل: ٤٨]، وكذلك ما ورد من بيت للحطيئة، ثُمَّ قال: ((وزعم بعضهم أنَّ إضافته نادرة لا يقاس عليها، وبعضهم أنَّ اسم الجمع لما يعقل مؤنث، وكلا الزعمين ليس بصواب))[٢]، فيما قَصَرَ ابن الوردي (ت:٧٤٩هـ) إضافة العدد إلى اسم الجمع على السماع فقط[٣].

وأمَّا ما استدلَّ به العصام من قولهم: (ثلاثة نفر) فقد ورد كثيرًا في كتب النحاة[٤]، فلا يخفى ما في اعتراضه من صواب.

وأمَّا في قول ابن الحاجب: ((إلَّا في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين))[٥]، فقد ذهب فيه الرضي إلى أنَّ للمائة جمعين، أحدهما (مئون) وهو جمع مذكر سالم، وهذا ممَّا لا يضاف إليه العدد، والآخر (مئات) ويضاف إليها العدد، ولكن العرب كرهوا أنْ يلي التمييز المجموع بالألف والتاء فاقتصروا على المفرد، وما جاء من الشعر فهو ضرورة[٦]، وهذا ما ذكره ملا جامي (ت:٨٩٨هـ) في شرحه أيضًا[٧]، فمن الضرورة قول الشاعر[٨]:

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بها ... رِدَائِي وَجَلَّتْ عنْ وُجُوهِ الأَهاتِمِ

وقال الرضي: ((وبعضهم يقول في (مئون): مؤون بضم الميم، وبعضهم يشم كسر ميم مائة في الواحد أيضًا، شيئا من الضم، لا يبين الضم، وذلك هو الإخفاء))[٩]، وحكى الأخفش جواز ضم ميم (مئات) فتقول: (مؤات) على نحو (مؤون)[١٠].

ونقل الرضي عن الأخفش أنَّه قال: ((هو فِعْلِيْن في الأصل كغِسلين فحذفت اللام))[١١]، وقوله هذا محل اعتراض عند العصام، إذ اعترض عليه وردّه بأنَّه لم يرد اطلاق (مئين) بمعنى

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٥٧٥/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٧٥/٢.

(٣) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي: ٦٥٨/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٤٥/١، ٤٥١، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٧٣٨/٢، والانصاف: ٦٧٥/٢ مسألة ١١٨، والتذييل والتكميل: ٢٩١/٩.

(٥) الكافية في علم النحو: ٣٨.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ٣٠١/٣-٣٠٢.

(٧) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٣٧/٢-١٣٨.

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه: ٣١٠/٢، وهو من شواهد المقتضب: ١٧٠/٢، وشرح المفصل: ١٠/٤، وشرح الرضي: ٣٠٢/٣،وشرح التصريح: ٤٥٤/٢.

(٩) شرح الرضي: ٣٠٢/٣.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٢/٣.

(١١) شرح الرضي: ٣٠٢/٣، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٤٩/١.

(مائة)[١]، وقد سبقه في اعتراضه الرضي فذهب إلى أنَّ ما قاله الأخفش ليس بشيء، إذ لو كان مُفردًا، لقيل لمائة واحدة (مئين)[٢].

فالعصام يرى أنَّ (مئين) جمع، وفيها مخالفة واعتراض على الأخفش الذي يجعلها (فعين) على الأصل، فحذفت منها اللام كما في (غسلين)، ويعترض عليه العصام بأنَّه لو كان ادعاؤه صحيحا لوجب من ذلك أنْ يقال لـ(مائة) واحدة (مئين)[٣].

واذا صحَّ النقل عن الأخفش، فلا شكَّ في أنَّ اعتراض العصام صحيح، إلَّا أنْ يكون الأخفش في تقديره هذا قد جعلها اسم جمع، فعند ذلك يصحُّ قول الأخفش، ولا اعتراض عليه؛ لصحَّة ورود (غسلين) عند النحاة[٤]، وكذلك ما ذكر الرضي في شرحه من حمله على أنَّه اسم جمع[٥]. والله تعالى أعلم.

الاشتقاق في النعت

قال ابن الحاجب في باب التوابع: ((النّعت: تابع يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقًا، وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرّد الثّناء، أو الذّمّ، أو التّأكيد مثل: ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾، ولا فصل بين أنْ يكون مشتقًّا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل: (تميميّ)، و(ذي مال)، أو خصوصا مثل:(مررت برجل أيّ رجل)، و(مررت بهذا الرّجل) و(بزيد هذا)...))[٦].

وقال العصام في شرحه لقوله (ولا فصل بين أنْ يكون مشتقًّا أو غيره): ((**وفيه ردَّ على سيبويه** حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال، وجوّز: (جاءني زيدٌ أسدًا)، ولم يجوّز: (جاءني زيد الأسد)، **وعلى سائر النحاة** حيث أوجبوا الاشتقاق فيهما معا، **ولا يظهر فرق بين الحال والصفة**، لا كما يقتضيه مذهب سيبويه، ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال بغير المشتق))[٧].

ولا يخفى على كل ذي نظر ما في قول العصام من اعتراض على مذهب سيبويه وعلى سائر النحاة، فاتّخذ العصام من قول ابن الحاجب حُجَّة في الاعتراض عليهم ودفع اقوالهم، وسنفصل القول في المسألة إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٤٧٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٣٠٢/٣.

(٣) ينظر: شرح العصام: ٤٧٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٦٩/٤، والمقتضب: ٣٣٤/٣، والأصول في النحو: ٢٠٥/٣، وشرح المفصل: ٢٢٨/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٣٠٢/٣.

(٦) الكافية في علم النحو: ٢٩.

(٧) شرح العصام: ٣٥٦.

المناقشة والترجيح:

التوابع هي ما ثبت لها الإعراب فرعًا عن غيرها[١]، والنعت تابع يدلُّ على معنى في متبوعه[٢]، وبهذا المعنى يصحُّ وروده نعتًا– كما يرى ابن الحاجب – ولا فرق حينئذٍ بين أنْ يكون مشتقًّا أو غير مشتق، ويذهب ابن الحاجب إلى أنَّه لمَّا كان الأكثر في المقصود وضع المشتق، توهم كثير من النحويين أنَّ الاشتقاق شرط، فتأولوا غير المشتق بالمشتق[٣]، فالنعت عنده مطلق غير مقيد، لا يشترط فيه الاشتقاق أو عدمه، ويكتفي بكون الوصف دالًّا على معنى في متبوعه، سواء كان مشتقًّا أم غير مشتق، وقد تفرّد ابن الحاجب بهذا الرأي وخالف فيه ما عليه غيره من النحاة.

واطلاق النعت عنده ممَّا اعترض عليه العصام في قوله: ((... ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال بغير المشتق))[٤].

وقال الرضي: ((اعلم أنَّ جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: (مررت برجل أسد)، وصفا، ولم يستضعف: (بزيد أسدًا)، حالًا، فكأنَّه يشترط في الوصف، لا الحال، الاشتقاق))[٥]، فالنحاة يشترطون الاشتقاق في الوصف وفي الحال، على عكس ما تفرد به ابن الحاجب من رأي.

فالاشتقاق شرط عند سيبويه وجمهور النحاة[٦]، قال المفتي الكبير (ت:٩٧٣هـ) في شرحه للكافية: ((اعلم أنَّ جمهور النحاة يشترطون في النعت أنْ يكون مشتقًّا، وما ورد جامدًا يؤولونه بالمشتق كما في الحال عندهم))[٧].

والعصام يعترض على مذهب سيبويه، ويجعل من قول ابن الحاجب ردًّا عليه ودفعا لما قال من الاشتقاق دون الحال، ولما ذهب إليه من جواز نحو: (جاءني زيدٌ أسدًا) وعدم جواز نحو:

---

(١) ينظر: شرح الوافية: ٢٥٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٦٢٦.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٦٢٦.

(٤) شرح العصام: ٣٥٦.

(٥) شرح الرضي: ٢٨٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٣٤/١، والمقتضب: ١٨٥/٣، والإيضاح العضدي: ٢٧٥، وشرح المفصل: ٢٣٤/٢، والمقرب: ٢٢٠.

(٧) مصباح الراغب: ٣١٩/١.

(جاءني زيد الأسد)، وكذلك جعل الرضي ممَّا انفرد به ابن الحاجب من رأي ردًّا على سائر النحاة وما ذهبوا إليه في هذه المسألة[1].

ويرى العصام أنَّ حُجَّة عدم الفرق بين الحال والصفة، تدفع ما ذهب إليه سيبويه، وكذلك ما ذهب إليه المصنف – ابن الحاجب – في عدم تقييده[2]، ولا نرى قوة لحجته، وكيف له أن يعترض على شيخ النحاة وجمهور النحويين، بلا دليل ظاهر، فاعتراضه ضعيف الحُجَّة ولا يصحُّ التسليم به. والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح العصام: ٣٥٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٦.

الفصل الثاني

اعتراضات عصام الدين الاسفراييني النحوية في الأفعال

المبحث الأول: اعتراضاته النحوية في الأفعال المبنية

المبحث الثاني: اعتراضاته النحوية في الأفعال المعربة ومسائل متفرقة أخرى

المبحث الأول
اعتراضاته النحوية في الأفعال المبنية

شمولية فعل الأمر

جاء في كافية ابن الحاجب: ((الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم، فإن كان بعده ساكن وليس برباعي، زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة، ومكسورة فيما سواه مثل: (اقتل) و(اضرب) و(اعلم)، وإن كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة))[1].

قال عصام الدين معترضًا على ما شرحه الرضي من القول: ((فقول الرضي: إنَّه ينبغي أنْ يقال: يصحُّ أن يطلب بها الفعل وضعا ليكون شموله للإباحة والتهديد في غاية الظهور **ليس بشيء**، على أنَّه ولو لم يعتبر في التعريف قيد الحيثية يشمله قوله: (يطلب بها الفعل) شمولا في غاية الظهور، وإن اعتبر لا يشمله قوله: يصحُّ أن (يطلب بها الفعل) أيضًا))[2].

إذ اعترض العصام بالقول السابق على قول الرضي الذي هو أيضًا اعتراض وتصحيح على قول ابن الحاجب في تعريفه لفعل الأمر، وسنشرع في بيان موطن الخلاف مفصلين فيه.

المناقشة والترجيح:

ينقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وفي هذه المسألة نخصص الحديث عن فعل الأمر وتعريفه، وما حصل من الإشكال فيه بين النحاة.

قال الزمخشري متحدثًا عن فعل الأمر: ((هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته، إلَّا أن تنزع الزائدة، فتقول: في (تضع): (ضع)، وفي (تضارب): (ضارب)، وفي (تدحرج): (دحرج)، ونحوها ممَّا أوله متحرك، فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل، فتقول في (تضرب): (اضرب)، وفي (تنطلق)، و(تستخرج): (انطلق) و(استخرج)، والأصل في (تكرم): (تؤكرم) كـ(تدحرج)، فعلى ذلك خرج (أكرم)...))[3].

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٤٦.**

(٢) **شرح العصام: ٥٥٩.**

(٣) **المفصل في صنعة الإعراب: ٣٣٩، وينظر: الهمع: ٣١٢/٣، وشرح الآجرومية، محمد حسن عبد الغفار: ١٢/٣.**

فالأمر، اذن، معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وصيغته من نزع حرف المضارعة من الفعل المضارع، وأمَّا في غير المخاطب فتكون صيغته باللام[١]، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وفعل الأمر مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين والأخفش[٢].

وقد عرّف ابن الحاجب فعل الأمر بجعله صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، وذلك بحذف حرف المضارعة من الفعل المضارع، على أنْ يكون حكم آخره كحكم المجزوم[٣]، وشرح الرضي قوله وضمنّه شيئا من الاعتراض، إذ قال: ((لو قال: صيغة يصحُّ أنْ يطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكُلّ ما يسميه النحاة أمرا؛ وذلك أنَّهم يسمون به كُلّ ما يصحُّ أنْ يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمّى أمرا عند الأصوليين، نحو قولك: (اضرب)، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع، من الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: (اللهم ارحم)، أو من غيره، وهو الشفاعة، أو لم يطلب به الفعل، بل كان إمَّا على وجه الإباحة، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠]، أو للتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[فصلت: ٤٠]، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة))[٤].

فالرضي يرى في عبارة ابن الحاجب نقصًا في قوله ويُصحح له فيما يرى أنَّه أنسب وأشمل، إذ يرى أنَّه لو قال (صيغة يصحُّ أنْ يطلب بها الفعل) لكان أصرح في العموم؛ وذلك لأنَّهم يسمون بالأمر كُلّ ما يصحُّ أنْ يطلب به الفعل من فاعله، وقد اشار أبو الفداء عماد الدين اسماعيل بن علي (ت:٧٣٢هـ) أيضًا إلى أنَّ ابن الحاجب لا يريد بصيغة الأمر ما يدلُّ على الطلب مطلقًا بل صيغة مخصوصة منه[٥].

ولم يُشر بدر الدين بن جماعة (ت:٧٧٣هـ) إلى مثل هذا الاعتراض الذي ذكره الرضي فيما شرح، غير أنَّه ردَّ على قول ابن الحاجب (من الفاعل) بأنَّه يرد عليه ما لم يسم فاعله ممَّا لم يستعمل إلَّا لما لم يسمع له فاعل، نحو قولنا: (لتُعنَ بحاجتي)[٦]، وكذلك لم يُشر سراج الدين

---

(١) ينظر: الكناش: ٣٠/٢، وشرح المفصل: ٢٨٩/٤، وملحة الإعراب: ٩، ومعاني النحو: ٣٠/٤.

(٢) ينظر: المفصل:٣٩٩، وشرح المفصل: ٢٩٣/٤، وشرح الرضي: ١٢٣/٤، والانصاف: ٤٢٧/٢ مسألة:٧٢، والتبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: ١٧٦، واللباب: ١٧/٢، واوضح المسالك: ٦١/١، ودراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي: ٢٤٣.

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٦.

(٤) شرح الرضي: ١٢٣/٤-١٢٤.

(٥) ينظر: الكناش: ٢٩/٢-٣٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٢٩٦.

الحلبي (ت:٨٥٠هـ) أيضًا إلى مثل هذا الاعتراض في شرحه لكافية ابن الحاجب[١]، بينما عَلَّق ملا جامي على قوله (صيغة يطلب بها الفعل) بأنَّه جعل قوله هذا شاملا لكُلّ أمر، غائبًا كان أو مخاطبا أو متكلما، معلوما أو مجهولا[٢].

وبيّن عصام الدين أنَّ في قول ابن الحاجب (صيغة يطلب بها الفعل) اخراجًا لصيغ لا يُطلب بها الفعل، ثُمَّ أتى بعد ذلك باعتراضه على ما ذكر الرضي من أنَّه ينبغي للمصنف أنْ يقول: (يصحُّ أنْ يطلب بها الفعل وضعا) فاعترض عليه بأنَّ قوله ليس بشيء[٣]، وقد علل الرضي ما ذكره من تصحيح على القول بأنَّه سيكون شموله للإباحة والتهديد في غاية الظهور، وأصرح في العموم[٤].

بينما يعلِّل العصام اعتراضه على تقدير الرضي بأنَّه ولو لم يعتبر في التعريف قيد الحيثية، فإنَّ قوله (يطلب بها الفعل) يشمله شمولا في غاية الظهور[٥].

وفي شرح المقدمة الكافية، أنَّ ما ذكره ابن الحاجب هو حدٌّ لما يسميه النحويون والأصوليون (صيغة أمر)، على أنَّهم لا يعنون بصيغة الأمر ما يدلُّ على الطلب مطلقا، بل مقصدهم بذلك نوعٌ ما من صيغه، وتخصيصه بهذا اللقب؛ لغلبته، وهو –أي الأمر– كُلّ ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب، وذلك بحذف حرف المضارعة[٦].

وبعد استعراض أقوال أغلب النحاة وبيان ما جاء من القول في شروح الكافية، يرى الباحث أنَّ اعتراض العصام على الرضي في شرحه لقول ابن الحاجب غير صحيح؛ لأنَّ الرضي إنَّما أراد من اعتراضه الإيضاح والشمول، فهو لم يكن ملاحقا لابن الحاجب حتَّى يصحُّ بذلك اعتراض العصام عليه، فما اعترض به الرضي من الصواب، وليس فيه ثغرة حتَّى يصحُّ ما اعترض به العصام، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: كشف الوافية: ٣٧٢.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/٢٩٢.

(٣) ينظر: شرح العصام: ٥٥٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤/١٢٤.

(٥) ينظر: شرح العصام: ٥٥٩.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٨٨٩.

(عسى) بين الفعلية والحرفية

قال ابن الحاجب في كافيته، مُعرفًا بأفعال المقاربة: ((أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه، فالأول (عسى)، وهو غير متصرف، تقول: (عسى زيد أنْ يخرج)، و(عسى أن يخرج زيد)، وقد تُحذف (أن)...))[1].

وشرح عصام الدين قوله هذا، معترضًا على ما ذهب إليه الزَّجَّاج، إذ قال العصام شارحا قول ابن الحاجب (فالأول (عسى)، وهو غير متصرف): ((ولذا **زعم الزَّجَّاج** أنَّه حرف، واتصال الضمير المرفوع به **يزيفه**، كما أنَّ اتصال الضمير المنصوب يقويه. وجاء كسر سينها إن كان المتكلم أو مخاطب أو غائبات واتصل به الضمير المرفوع (نحو: عسى زيد أنْ يخرج) فالمتأخرون على أنَّ (أنْ يخرج) منصوب المحل خبر (عسى)، **وفيه إشكال**، إذ (عسى) للرجاء، ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرًا، فـ(عسى زيد) بمعنى: يترجى زيد، وهذا لا يطلب خبرًا. وقيل: (أنْ يخرج) مفعول، والمعنى: قرب زيدٌ الخروجَ، كما أنَّ معنى (وعسى أنْ يخرج زيد): قرب خروجه، فهو لازمٌ ومُتعدٍ، **وفيه أنَّ (عسى) لم يجيء بمعنى القُرب**، والقرب يستفاد من الرجاء. وقيل: (أنْ يخرج) بدل، فالمعنى: يتمنى زيد خروجه. وفيما ذكره المتأخرون جعل تلك الأفعال على نحو واحد، فالمقصود من الكُلّ قرب الخبر، فالمراد بـ(يترجى زيد) أنَّه قرب حصول أمر منه، فقوله: (أنْ يخرج) خبر عن (عسى) بتضمينه معنى كان فكأنَّه قيل يتمنى زيد كائنا ذا خروج، ففي الحكم بكونه ذا خروج **مبالغة في القرب**، وكذا (كاد زيد يخرج) في معنى: قرب زيد من الخروج كائنا خرج، وهكذا أخذ زيد يخرج معناه: شرع في الخروج كائنا يخرج، ولو ضُمن معنى صار لكان أحسن))[2].

والناظر في قول العصام هذا، لا بُدّ له من أنْ يشخص اعتراضاتٍ عدة قال بها العصام فيما أشار إليه من آراء النحاة، وسنفصل القول فيها بعون من الله وتيسيره.

المناقشة والترجيح:

أفعال المقاربة: هي الأفعال التي وضعت لدنّو الخبر، وتنقسم أفعال المقاربة إلى: أفعال تختص للشروع في الفعل، وأفعال لمقاربته، وأفعال لرجائه، وهذه الأخيرة هي الأفعال التي تدلُّ على

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٤٨.**

(٢) **شرح العصام: ٥٨٧.**

رجاء وقوع الفعل، وتشمل ثلاثة أفعال، وهي: (عسى، وحرى، واخلولق)[1]، وكُلّ هذه الأفعال تشترك في أنَّها تلحق (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر، و(عسى) فقد تنفرد أحيانا وتأتي تامة، أو متصرفة.

فقد تأتي (عسى) فعلا ماضيًا جامدًا مسندا إلى اسم ظاهر أو ضمني بارز، نحو قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء: ٨]، وقد تأتي فعلا ماضيًا جامدًا مسندا إلى (أنْ والفعل)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقد تأتي حرفا شبيها بـ(لعلَّ)، وذلك نحو قولهم: (عساك أنْ تفعل)، وفي مثل هذا النوع قال سيبويه: ((وأمَّا قولهم: (عساك) فالكاف منصوبة. قال رؤبة [2]:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

والدليل على أنَّها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني). قال عمران بن حطان[3]:

ولي نفسٌ أَقُول لَهَا إذا مَا ... تنازعني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع))[4].

ويرى الزمخشري أنَّ (عسى) أمَّا أنْ تكون بمنزلة (قارب)، فيكون لها مرفوع ومنصوب، مع اشتراط أنْ يكون منصوبها (أنْ والفعل) ومتأولا بالمصدر، كقولنا: (عسى زيد أنْ يخرج)، في معنى: (قارب زيدٌ الخروج)، وأمَّا أنْ يكون (عسى) بمنزلة (قَرب)، فلا يكون لها إلَّا مرفوع، إلَّا أنَّ مرفوعها (أنْ والفعل) في تأويل المصدر، كقولنا: (عسى أنْ يخرج زيدٌ)، في معنى: (قرب خروجه)[5]. وقد جعل الزمخشري (عسى) برأيه هذا على ضربين: فعل ناقص من أفعال المقاربة، أو فعل تام.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٦٨/٣، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ١٢٨، والكافية في علم النحو: ٤٨، تسهيل الفوائد: ٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٩/١، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ١١٠، واوضح المسالك: ٢٩٠/١، وضياء السالك: ٢٧٤/١.

(٢) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨١، والكتاب: ٣٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه: ١٥٨/٢، وشرح المفصل: ٣٤٥/٢، ومعاني النحو: ٢٧٢/١.

(٣) البيت لعمران بن حطان في الكتاب: ٣٧٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٣٩، وشرح أبيات سيبويه: ٣٦٥/١، وشرح المفصل: ٣٨٢/٤، والتذييل: ٣٥٨/٤.

(٤) الكتاب: ٣٧٤/٢-٣٧٥.

(٥) ينظر: المفصل: ٣٥٧.

وذهب ابن هشام بالقول إلى أنَّها حرف، وجعلها بمنزلة (إنَّ وأخواتها)، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، على أنَّها حرفُ ترجٍ[١]. وهو ما قال به الزَّجَّاج[٢].

ويرى بعضهم أنَّها غير متصرفة؛ لتضمنها معنى (لعلَّ)[٣]، فعلى قولهم هذا يبقى المبتدأ مرفوعا والخبر يكون منصوبا.

ونستطيع أنْ نخلص بالقول إلى أنَّ هناك ثلاثة آراء للنحاة في (عسى)، الرأي الأول يذهب إلى أنَّها فعل في كُلّ حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهذا قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون، والثاني يذهب إلى أنَّها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها، وهو قول الكوفيين، وثعلب، وابن السرَّاج[٤]، والرأي الثالث يذهب أصحابه إلى أنَّها فعل إذا لم يتصل بها ضمير نصبٍ، وإذا اتصل بها الضمير فهي حرفُ ترجٍ وهو ظاهر مراد قول سيبويه[٥]، وحُجَّته والسيرافي في ذلك تركُ إلزامِ حَمل فعلٍ على حرف[٦]، والافراط في استعماله حتَّى أنَّ ذلك أخرجه من الفعلية إلى الحرفية، وصار بذلك مشابها لـ(لعل)[٧].

وضعّف ابن مالك رأيهم؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل[٨]. ونُقِل عن ثعلب أنَّها حرف، ونُسِب ذلك أيضًا إلى ابن السرَّاج، والصحيح أنَّها فعل، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو: (عسيتُ)[٩].

ونُسِب القول بالحرفية إلى الزَّجَّاج أيضًا، وعليه اعترض العصام في شرحه لكافية ابن الحاجب، إذ جعل من اتصال الضمير المرفوع بـ(عسى) تزييفًا لما ذهب إليه الزَّجَّاج[١٠]، ولم أجد تصريحًا واضحًا للزجاج في إعرابه للقران ولا في أحد مؤلفاته، سوى ما ذكر من أنَّ (عسى) تكون ترجيًا في إعراب قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوّٗا غَفُورٗا ﴾ [النساء:٩٩]،

---

(١) ينظر: اوضح المسالك: ٣١٣/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزَّجَّاج: ٩٥/٢، وشرح الرضي: ٢١٤/٤.

(٣) ينظر: الكناش: ٤٥/٢.

(٤) ينظر: اسرار العربية: ١٠٩، واوضح المسالك: ٢٩٠/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: ٢٨.

(٥) ينظر: اوضح المسالك: ٣١٩/١.

(٦) ينظر: التصريح: ٢٧٧/١.

(٧) ينظر: الارتشاف: ١٢٣٤/٣.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١.

(٩) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧٧/١.

(١٠) ينظر: شرح العصام: ٥٨٧.

إذ قال في تفسير الآية الكريمة: ((و(عَسَى) تَرجٍ، وما أمر اللَّه به أنْ يرجى مِن رحمته فبمنزلة الواقع كذلك الظن بأرحَم الراحمين))[١].

والقائلون بحرفية (عسى) لهم حجتان في قولهم هذا، الأول: عدم تصرفها، وكونها بمعنى (لعلَّ)[٢]، وهذا معترض بأنَّها إنَّما حملت على (لعلَّ)؛ لأنَّها في معناها، فـ(عسى) فيها معنى الطمع، كما أنَّ (لعلَّ) فيها معنى الطمع [٣].

والحجة الثانية: عدم دلالتها على الحدث والزمان، وتوقف إفادة معناها على غيرها، كسائر الحروف[٤]، ويرد على هذه الحُجَّة بعض النحاة بأنَّها ممنوعة، وقال أبو حيان الأندلسي: ((والمشهور والمنصور أنَّها تدلُّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى جملة))[٥]، ومن المعترضين أيضًا على قولهم هذا أبو البركات الأنباري، إذ جعل قولهم شاذًا لا يعرج عليه[٦].

ويبدو أنَّ الصواب في (عسى) فعليتها؛ لصحة اتصال ضمائر الرفع بها، وصحة دخول تاء التأنيث عليها.

(ليس) فعلًا نافيًا

قال ابن الحاجب في حديثه عن معاني كان وأخواتها: ((و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالا، وقيل: مطلقا))[٧].

واعترض العصام في شرحه لهذا القول اعتراضين، أحدهما: على قول ابن الحاجب: (و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالا)، إذ قال العصام: ((**الأَولى** لنفي خبرها عن فاعلها؛ ليظهر الحكم للخبر))[٨]، والاعتراض الثاني في شرحه لقول ابن الحاجب: (وقيل مطلقا)، إذ قال العصام فيه: ((وهو مذهب سيبويه وابن السرَّاج. قال الأندلسي [٩]: لا تناقض بين القولين، فإنَّ كونه للحال إنَّما

---

(١) معاني القران وإعرابه للزجاج: ٢/٩٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٤/٢١٤.

(٣) ينظر: الانصاف: ٢/٦٨٨ مسألة ١٢١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب، الجوجري: ١/١٥٤.

(٥) الارتشاف: ٣/١٢٣٤.

(٦) ينظر: اسرار العربية: ١٠٩.

(٧) الكافية في علم النحو: ٤٨.

(٨) شرح العصام: ٥٨٣.

(٩) هو أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسي، وهو ممّن نقل عنهم الرضي كثيرا، ويكاد يكون معاصرا له، توفي (٦٦١هـ)، ويلقب بـ (علم الدين)، نحويٌّ وعالم بالفقه وأصوله والقراءات القرآنية ومتكلم أندلسي من مدينة مرسيه.

هو إذا أطلق، وكونه لغيره إذا تقيد بالغير، **وفيه نظر**؛ لأنَّ المراد بكونه للحال أو لغيره معناه أنَّه كذلك بحسب الوضع، فإذا فهم منه الحال إذا أطلق فهو الحال))[١].

المناقشة والترجيح:

من الأفعال الناسخة (ليسَ): وهي فعل ماض ناقص جامد، يدخل على جملة ما أصله مبتدأ وخبر فينسخها، ويجعل منها اسمًا وخبرًا له[٢]، واختُلف فيها أهي حرف أم فعل، فمذهب الجمهور من النحاة أنَّها فعل؛ بدليل أنَّه لفظ يتحمل الضمائر، وتتصل به تاء التأنيث كما تتصل بالأفعال المتصرفة[٣]، وقال بعضهم أنَّها حرف[٤]، وهو ما ذهب إليه ابن السرَّاج، وابن شقير (ت:٣١٧هـ)، والفارسي[٥].

أمَّا في عملها الذي هو موضع اعتراض العصامي على الأندلسي، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّ (ليس) تنفي الجملة مطلقا[٦]، في حين ذهب المُبرِّد إلى أنَّها قد تنفي في الاستقبال[٧]، وتبعه ابن درستويه (ت:٣٤٧هـ)، والصيمري (ت:٤٣٦هـ)[٨].

قال الزمخشري: ((وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: (ليس زيد قائماً الآن)، ولا تقول: (ليس زيد قائماً غداً)، والذي يصدق أنَّه فعل، لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به وأصله (ليس كصيد البعير)...))[٩]، وجعلها ابن يعيش فعلًا نافيًا للجملة الابتدائية في الحال[١٠].

أمَّا عن الأندلسي، فلا نجد له في الحقيقة قولًا مُفصِلًا فيه رأيه كما نقل عنه العصام ومِن ثُمَّ اعترض على قوله، غير أننا نجد له تأييدًا واستحسانًا لقول أبي علي الشلوبيني (ت:٦٤٥هـ)، حيث قال أبو علي: ((...(ليس) لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، إذا لم يتقيد الخبر

---

(١) شرح العصام: ٥٨٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٦/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٨٧/٤، والأصول في النحو: ٨٢/١-٨٣، والانصاف: ١٦١/١ مسألة ٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور:٣٧٨/١، وشرح اللمع: ٥٣/١.

(٤) ينظر: التبيين على مذاهب النحويين: ٣٠٨-٣٠٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٨٢/١، والجنى الداني: ٤٩٤، والهمع: ١١٠/١، والمسائل البصريات: ٤٣٠، والمسائل الحلبيات: ٢٢٢، ورصف المباني، المالقي: ٣٠٠، وشرح التسهيل: ٣٧٩/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٣٣/٤، والأصول في النحو: ٩٧/١، وشرح الرضي: ١٩٨/٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ٨٧/٤.

(٨) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي: ٣٠٨/١، والتبصرة والتذكرة: ١٨٨/١.

(٩) المفصل: ٣٥٥.

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٦/٤.

بزمان، فإنَّ تقيد بزمان أي زمان، كان نعته، كقولهم: (ليس خلق الله مثلهم)...))[1]، فرجّح الأندلسي رأيه، إذ قال: ((...(ليس) عند بعضهم للنفي مطلقًا، وذهب المُبرِّد، وابن السرَّاج، وابن درستويه، والصيمري إلى أنَّها قد تنفى في الاستقبال، ومنعه الزمخشري، فقال: ولا تقول ليس زيد قائمًا غدًا. وفي الغرة: وقد منعوا من قولهم: ليس زيد قد ذهب، ولا قد يذهب لتضاد الحكم بين قد، وليس، وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنَّها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح))[2]، واستحسنه الرضي أيضًا[3]. ولا اشكال فيما ذهب إليه أبو علي ومَن تبعه، وعلة وجود النظر التي قال بها العصام[4] غامضة.

إضمارُ الفاعل في فعلي نِعمَ وبِئسَ

قال ابن الحاجب معرفًا بأفعال المدح والذّم: ((ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ، فمنها: (نِعمَ) و(بِئسَ). وشرطهما أنْ يكون الفاعل معرّفا باللاّم، أو مضافا إلى المعرّف بها، أو مضمرا مميّزا بنكرة منصوبة، أو بـ(ما) مثل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف مثل: (نعم الرّجل زيد)، وشرطه مطابقة الفاعل، و﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٥] وشبهه متأوّل. وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] و﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٨]. و(ساء) مثل (بئس)، ومنها (حبَّذا) وفاعله (ذا)، ولا يتغيّر وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص (نِعمَ)، ويجوز أنْ يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه))[5].

وقد تناوب شُراح الكافية في بيان المراد من قول ابن الحاجب، فقال العصام في شرحه لقوله (أو مضمرا مميزا بنكرة منصوبة): ((لفظا، نحو: (نِعمَ رجلا)، أو تقديرا، نحو: (نِعمَ فتى)، والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا، وقد يؤنث فيقال: (نعمت امرأة)، والتأنيث أهون من التثنية والجمع، والتمييز مطابق للمقصود **خلافا للجزولي**))[6].

ولا يخفى ما في قول العصام السابق من اعتراض على ما ذهب إليه الجزولي، وسنفصل القول في هذا الاعتراض.

---

(١) **التوطئة، أبو علي الشلوبيني: ٢٢٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٨٠.**

(٢) **الارتشاف: ٤/١١٥٧.**

(٣) **ينظر: شرح الرضي: ٤/١٩٨.**

(٤) **ينظر: شرح العصام: ٥٨٣.**

(٥) **الكافية في علم النحو: ٤٩-٥٠.**

(٦) **شرح العصام: ٥٩٦.**

المناقشة والترجيح:

المدحُ والذمُّ صيغتان من الصيغ الانشائية، ويعد السيرافي أول من خصهما بالتعريف، إذ قال: ((اعلم أن نِعم وبِئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم))[١]، ثم تحدث عنهما ابن الحاجب بقوله: ((ما وضع لإنشاء مدح أو ذم))[٢]، والمراد بهما افعال وضعت لإنشاء مدح أو ذمّ، لا كُلّ فعل قصد به مدح أو ذمّ[٣]، وهما فعلان (نِعم) للمدح، و(بِئس) للذمّ.

وتحدث عنهما أغلب النحاة تحت باب (نِعمَ وبِئسَ وما يجري مجراهما)[٤]، مشيرين في حديثهم إلى ما يرتبط بهما من أحكام نحوية، وكذلك الخلاف في حقيقتهما.

و(نِعم وبئس) فعلان غير متصرفين، غرضهما إنشاء المدح والذمّ على سبيل المبالغة[٥].

أمَّا (نِعم) فهي للحمد العام، وأمَّا (بئس) فهي للذم العام، وكُلّ منهما أزيل عن موضعه، فـ(نِعم) منقولة من قولنا: (نِعم الرجل) إذا أصاب نعمة، و(بئس) منقولة من قولنا: (بئس الرجل) إذا أصاب بؤسا، وقد نقل كُلّ منهما إلى غرضه فضارع الحرف فلم يتصرف[٦].

وأمَّا الخلاف بين النحاة في اسميتهما أو فعليتهما، فقد تناوله بعض النحاة، ويغنينا تفصيل ابن الأنباري في ذكرها، والقول في ذلك أنَّ مذهب البصريين والكسائي أنَّهما فعلان، واستدلوا لما ذهبوا إليه بصحة اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، ومنه ما ورد في الحديث الشريف: ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعمت))[٧]، ومنه قولنا: (بئست المرأة حمالة الحطب)، وكذلك استدلوا لقولهم باتصال ضمير الرفع البارز بهما، نحو: (الزيدان نِعما رجلين)، و(الزيدون نِعموا رجالا)، قال المُبرِّد: ((ومن قال نِعم المرأة وما أشبهه فلأنَّهما فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذمّ أصلا))[٨]، وفي قوله إثبات لفعليتهما، وتابعهم في قولهم بالفعلية ابن عصفور وابن مالك[٩]، وأمَّا أغلب الكوفيين ومنهم الفرَّاء، فذهبوا إلى أنَّهما اسمان، وحُجَّتهم في ذلك دخول حرف الجرّ عليهما، قال

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩/٣.

(٢) الكافية في علم النحو: ٤٩، وينظر: شرح الرضي: ٢٣٧/٤، والكناش: ٥٣/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٩٦/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٣، والمنهاج في شرح جمل الزَّجَّاجي، يحيى بن حمزة العلوي: ٤١٧/١، واوضح المسالك: ٢٣٩/٣، وشرح الاشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢، والهمع: ٢٣/٣.

(٥) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزَّجَّاجي: ٤١٧/١، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي: ٤٥٧/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢، والهمع: ٢٣/٣.

(٦) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزَّجاجي: ٤١٧/١، وشرح التصريح: ٤٠٤/٣.

(٧) ينظر: سنن الترمذي: ٣٦٩/٢، وسنن النسائي: ٥٢٢/١، واللمحة في شرح الملحة: ٤٠٩/١.

(٨) المقتضب: ١٤٦/٢.

(٩) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٦٥/١التسهيل: ١٢٦، والمساعد: ١٣٦.

نفر من العرب: (والله ما هي بنِعم الولد: نصرها بكاء، وبرها سرقة)، وقول الآخر: (نِعم السير على بئس العير)[١]. وممَّا يرجّح فعليتهما صحة الاستدلال الذي ذكره أصحابه لصحة قولهم، وامتناع الإسناد إليهما أو الإخبار عنهما، وكذلك دخول النواسخ عليهما، وغيرهما ممَّا يبعد القول بأسميتهما.

والفعلان (نِعم وبئس) هما فعلان جامدان، لا يستعمل منهما غير الماضي؛ للزومهما إنشاء المدح والذمّ على سبيل المبالغة، فنقلًا عما وضعا له من الدلالة على المضي وصارا للإنشاء[٢].

والفاعل بطبيعة الحال هو الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل، ويرتفع بما قبله من الفعل، ففي قولنا مادحين: (نِعم الخليفة أبو بكر)، نلاحظ أنَّ وظيفة الفاعل (الخليفة) هي تعيين المعنى أو الصفة التي استحق بها الممدوح المدح، وكذلك الحال في قولنا: (بئس العدو أبو لهب)، فجعلنا وظيفته تعيين معنى أو صفة الذم، وقد اشترط النحاة في فاعل (نِعم وبئس) الظاهر أنْ يكون نكرة، معرفة بـ(أل)، مفيدة لاستغراق الجنس؛ حتَّى يتناسب ذلك مع معنى العموم في (نِعم وبئس)[٣].

ومنع سيبويه أنْ يأتي على غير ما ذكر من الصيغ، إذ قال: ((فالاسم الذي يظهر بعد نِعمَ إذا كانت نِعمَ عاملةَ فيه الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: (الرجل)، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو: (غلام الرجل)، إذا لم ترد شيئا بعينه))[٤]، وأكد ذلك الفرَّاء[٥]، ونص عليه أيضًا المُبرِّد، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور[٦]، وقال ابن مالك في الألفية[٧]:

فِعْـــلانِ غَيْـــرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ نِعْـمَ وَبِـئْسَ رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ
مُقَـارِنَيْ أل أو مُضـافَيْن لِمـا قارَنَهَـا كـنِعم عُقْبَـى الكُرَمـا

وقد يكون فاعل (نِعم وبئس) مضمرًا، والنحاة فيه على قولين: أحدهما: جواز الإضمار، وإليه ذهب سيبويه، والمُبرِّد، وابن السرَّاج، وابن جني، وغيرهم ممَّن وافقهم القول[٨]، والقول الآخر هو

---

(١) ينظر: الانصاف: ٨٢/١ مسألة ١٤، وشرح التسهيل: ٥/٣، وشرح الكافية لابن مالك: ١١٠٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٣٣٣/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٢٠/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١٥٤/١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٧٥/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٢١/٢، وشرح التصريح: ٧٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ٢٤٠/٤، واوضح المسالك: ٢٤٠/٣، وشرح الاشموني: ٢٧٥/٢، والهمع: ٢٩/٣، وضياء السالك: ٩٢/٣-٩٣.

(٤) الكتاب: ١٧٨/٢.

(٥) ينظر: معاني القران للفراء: ٢٦٧/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٤١/٢، واللمع: ١٤٠، وشرح المفصل: ٣٩٣/٤، والمقرب: ٦٦/١.

(٧) الفية ابن مالك: ٤٣.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٧٨/٢، والمقتضب: ١٤٥/٢، والأصول في النحو: ١١٧/١-١١٨، واللمع: ١٤١.

المنع –أي منع الإضمار–، وقال به الفرَّاء، والكسائي، وابن شقير[١]، ومَن اجاز الإضمار اشترط في الضمير وجوب افراده وتذكيره، ومَنع اتباعه، ووجوب تمييزه، قال سيبويه: ((واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في نِعمَ، لا تقول: (نِعْموا رجالا)، يكتفون بالذي يفسِّره كما قالوا مررتُ بكلٍّ))[٢]، وقريب منه قول المُبرِّد بعدم جواز قولنا: (قومك نعموا رجالا)[٣]، وعلى هذا القول ابن السرَّاج، وابن عصفور، وابن هشام، وابن مالك، ومن وافقهم[٤]. أمَّا الذين أجازوا إظهار الضمير مخالفين بقولهم جمهور النحاة، فمنهم الأخفش، قال السيوطي: ((وحكى الأخفش عن بعض بني أسد (نِعما رجلين الزيدان)، و(نِعموا رجالًا الزيدون)، و(نِعمتم رجالًا)، و(نِعمن نساء الهندات)...))[٥]، وعلى هذا القول أغلب النحاة الكوفيين، فلا مانع إذن من إظهار الضمير وتثنيته وجمعه وتأنيثه، وبه حكى العصام في شرحه للكافية، وفيه اعترض على الجزولي[٦]، إذ حكى الجزولي بإفراده لا غير، قال الرضي: ((فذهب الجزولي، وتبعه من شرح كلامه إلى لزوم إفراده، والظاهر أنَّه وهم منهم، بل تجب مطابقته لما قصد، عند أهل المصرين، أمَّا عند أهل الكوفة فظاهر، لأنَّهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأمَّا عند أهل البصرة فلأنَّهم لو التزموا افراده كما التزموا إفراد الضمير، لجاء اللبس، إذا قصد المثنى والمجموع، وقد صرَّح ابن مالك، والمصنف بمطابقته لما قصد، وهو الحق))[٧]، وقال العصام مخالفًا الجزولي: ((والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا، وقد يؤنث فيقال: (نِعمت امرأة)، والتأنيث أهون من التثنية والجمع، والتمييز مطابق للمقصود **خلافًا للجزولي**))[٨].

والذي نراه من بعد ما عرضنا وبيّنا، أنَّ اعتراض العصام على الجزولي في محله، ويؤيده في اعتراضه وصف الرضي قول الجزولي بأنَّه وهم، إذ إنَّ تمييز الضمير هنا يتصرف فيه إفرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا، وذلك نحو: (نِعم رجلا أو رجلين، أو رجالا، أو امرأة، أو امرأتين، أو نسوة)، وفي هذا اتفاق من النحاة، وأمَّا ما ذهب إليه الجزولي ومن تبعه من شراح كلامه من لزوم إفراده،

---

(١) ينظر: شرح الاشموني: ٢٨٤/٢، والهمع: ٣١/٣، والجمل في النحو، ابن شقير: ١٤٨.

(٢) الكتاب: ١٧٩/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٤٩/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١١٨/١، والمقرب: ٦٦/١، والمغني: ٦٤٢/٢، وشرح شذور الذهب: ١٥١، وشرح الاشموني: ٢٨٤/٢.

(٥) الهمع: ٣٥/٣.

(٦) ينظر: شرح العصام: ٥٩٦.

(٧) شرح الرضي: ٢٤٨/٤.

(٨) شرح العصام: ٥٩٦.

فإنَّه وهمٌ على ما صرَّح به الرضي، والواجب في ذلك مطابقته لما قصد عند أهل المصرين، وهو ظاهر عند الكوفيين، وصرَّح ابن مالك وابن الحاجب بمطابقته لما قصد، وهو الحق كما يرى الرضي[1].

اتصالُ (ما) بالفعلينِ نِعمَ وبِئسَ

قال ابن الحاجب: ((ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ، فمنها: (نِعم) و(بِئس). وشرطهما أنْ يكون الفاعل معرّفا باللاّم، أو مضافا إلى المعرّف بها، أو مضمرا مميّزا بنكرة منصوبة، أو بـ (ما) مثل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]))[2].

وقال عصام الدين الاسفراييني شارحًا قول ابن الحاجب (أو بـ(ما)): ((ولم يكتف – أي ابن الحاجب – بقوله: (أو مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) مع أنَّ (ما) داخلة فيها؛ لأنَّها نكرة منصوبة محلًا، ليفيد أنَّ ما في: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، ليس فاعلا لـ(نِعم)، بل تمييز لضمير مبهم فيه؛ لأنَّ ما ذهب سيبويه إليه والكسائي أنَّ (ما) تامَّة معرفة بمعنى الشيء المعرف باللام، ولذا صار فاعلا لـ(نِعم)، **ووجه الرّد** أنَّ (ما) بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير هذا الموضع، ويلزم جعل: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ بمعنى: نِعم الشيء شيء يعظكم به، فيلزم حذف موصوف الجملة، **وهو قليل**، أو جَعل: ﴿يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾جملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح، **وهو تكلف**))[3].

والناظر لهذا القول العصامي يجد فيه بعضًا مِن الاعتراضات التي أوردها على بعض النحاة ومنهم الجزولي، وكذلك اعتراضه وردّه لما ذهب إليه سيبويه والكسائي من القول في هذه المسألة، وسنناقش هذه الاعتراضات إن شاء الله تعالى؛ لنبين ونرجح الصواب منها.

المناقشة والترجيح:

تطرقنا في مسألةٍ سابقة إلى المدح والذمّ بوصفهما صيغتان مِن الصيغ الإنشائية[4]، مما يُغنينا من الحديث عنهما هنا، وما يهمنا في هذه المسألة بيان الخلاف والاعتراض الذي يرد في حال اتصال (ما) بالفعلين (نِعم وبئس)، وبيان آراء النحويين فيها. فتتصل (ما) بـ(نِعم وبئس) فنقول: (نِعما) و(بئسما)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله تعالى:﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٢٤٨/٤.

(٢) الكافية في علم النحو: ٤٩-٥٠.

(٣) شرح العصام: ٥٩٦.

(٤) ينظر: مسألة اضمار الفاعل في فعلي نِعم وبِئس: ٩٤.

فمذهب سيبويه أنَّ (ما) فاعل لـ(نِعم وبئس)، إذ قال: ((ونظير جعلِهم ما وحدها اسما قولُ العرب: إنَّي ممَّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أنْ أَصنعَ، فجعل ما وحدها اسما، ومثلُ ذلك: (غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا)، أي: (نِعمَ الغسلُ...))[1]، فسيبويه جعل (ما) معرفة تامة بمعنى (الشيء)، وتبعه في ما ذهب إليه الكسائي، والفرَّاء، والمُبرِّد، وابن السرَّاج[2].

وأنكر الأخفش في إعراب قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، أن تكون (ما) اسمًا موصولا؛ إذ جعلها اسمًا وليست لها صلة؛ لأنَّ في جعلنا (يعظكم به) صلة لـ(ما)، يصبح المعنى كقولنا: (إنَّ الله نِعم الشيء)، وليس ذلك بكلام، والصحيح جعلها اسمًا وحدها، فنقول: (غسلته غسلا نِعما)، ويراد به (نِعم غسلا)[3].

وقد اعترض بعض النحاة على جعل (ما) معرفة تامة بمعنى (الشيء)؛ وذلك لعدم مجيء (ما) بهذا المعنى في اللغة، سوى قولهم: (اني ممَّا أنْ أفعل ذلك)، أي: من الأمر والشأن أنْ أفعل ذلك[4]، ومِن المعترضين عصام الدين، إذ اعترض على قولي سيبويه والكسائي بجعلهما (ما) تامة، قال: ((ووجه الرد أنَّ (ما) بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير هذا الموضع، ويلزم جعل: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ بمعنى: نِعم الشيء شيء يعظكم به، فيلزم حذف موصوف الجملة، وهو قليل، أو جعل: ﴿يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾جملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح، وهو تكلف)) [5].

ومِن بين ما ذكره النحاة مِن أقوال في (ما) المتصلة بـ(نِعم وبئس)[6]، يترجح لدينا القول الذي يذهب بأنَّ (ما) هي فاعل لـ(نِعم وبئس)، وهي مرفوعة، وليست كما قال بعضهم من أنَّها تمييزٌ لمُضمر، أو مركبة، أو كافة عن العمل، أو زائدة، وممَّا يرجح قولنا كونها مبهمة، فأَبعد ذلك أنْ تكون تمييزًا أو مخصوصة، وسلامة المعنى، والكلام من مخالفة القواعد النحوية، حتَّى أبعد كونها زائدة أو مركبة.

---

(١) **الكتاب: ١/٧٣.**

(٢) **ينظر: المقتضب: ٤/١٩٣، وشرح الاشموني: ٢/٢٨٨، وشرح الرضي: ٤/٢٥٠.**

(٣) **ينظر: معاني القران للاخفش: ١/٣٩.**

(٤) **ينظر: شرح الرضي: ٤/٢٥٠-٢٥١.**

(٥) **شرح العصام: ٥٩٦.**

(٦) **ينظر: الكتاب: ١/٧٣، والتسهيل:١٢٦، وشرح الكافية لابن مالك: ١/٤٩٥، وشرح الرضي: ٤/٢٥١.**

إعرابُ مخصوص فعل المدح (حبَّذا)

قال ابن الحاجب في إعراب مخصوص نِعمَ وبِئسَ: ((ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ، فمنها: (نعم) و(بئس). وشرطهما أن يكون الفاعل معرّفا باللاّم، أو مضافا إلى المعرّف بها، أو مضمرا مميّزا بنكرة منصوبة، أو بـ(ما) مثل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف مثل: (نعم الرّجل زيد)، وشرطه مطابقة الفاعل، و﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٥] وشبهه متأوّل. وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] و﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]. و(ساء) مثل (بئس)، ومنها (حبَّذا) وفاعله (ذا)، ولا يتغيّر وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص (نعم)، ويجوز أنْ يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه))[1].

وشرح عصام الدين قول ابن الحاجب: ((ومنها (حبَّذا) وفاعله (ذا)، ولا يتغيّر وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص (نعم)، ويجوز أنْ يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه))[2]، فقال العصام: ((...(ومنها حبَّذا) وهو مركب مِن (حَبَّ) و(ذا) اسم إشارة مبهمة، كضمير يكون فاعل (نِعم)، و(حَب) هذه لازم لنقله مِن (حبب) على وزن (حسن)، فصار بمعنى: صار حبيبا، ولا يُستعمل بعد النقل إلَّا للمدح أو التعجب، ويدغم بإسكان الباء الأول، إمَّا بحذف حركته، أو نقله إلى الحاء، لكن لا يستعمل مع (ذا) إلَّا مفتوح الحاء، صرَّح به التسهيل، **(وفاعله ذا) لا المرفوع بعد (ذا) كما ظن قوم، لتوهم أنَّ (حبَّذا) بتمامه فعل**، لأنَّ شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة، وغلب الفعل على المقدم الاسم، وأزال اسميته. (ولا يتغير) يستوي فيه المؤنث والمثنى والجمع مع خلافها (وبعده المخصوص) بعدية مطلقة، ولا يجوز تقديمه على (حبَّذا) رأسا، (وإعرابه كإعراب مخصوص نعم) في أنَّه على أحد الوجهين، وليس لكونه خبرَ (حبَّذا) **كما ظنّه المُبرِّد وابن السرَّاج ومن وافقهما**، لظنّ أنَّ شدة امتزاج (حَبَّ) مع (ذا) جعلهما اسمًا لغلبة (ذا) لشرفه على الفعل، فصار مبتدأ، ولا تدخل النواسخ مخصوصة، ويدخل على (حبَّذا) فيصير كـ(بئس)...))[3].

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٤٩-٥٠.**

(٢) **المصدر نفسه: ٤٩-٥٠.**

(٣) **شرح العصام: ٦٠٠.**

المناقشة والترجيح:

المدح والذمّ مِن الصيغ الانشائية، تحدث عنهما أغلب النحاة تحت باب (نِعم وبِئس وما يجري مجراهما)[١]، ويجري مجراهما في المدح والذمّ (حبَّذا ولا حبَّذا)، فيقال: (حبَّذا زيدٌ)، و(لا حبَّذا عمرٌو).

ويرى ابن جني في معنى (حبَّذا) المدح وتقريب المذكور بعدها مِن القلب، وهي ترفع المعرفة وتنصب النكرة التي يحسن فيها من على التمييز[٢]. وتكون (حَبَّ) مثل (نِعم) في المعنى، مع زيادة أنَّها تشعر بأنَّ الممدوح محبوب، وقريب من النفس، يقول ابن مالك: ((والصحيح أنَّ حَبَّ فِعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا، ليدلَّ بذلك على الحضور في القلب))[٣].

و(حَبَّ) فعل ماضٍ، و(ذا) فاعله، على ما ذهب إليه ابن درستويه، وابن كيسان، وأبو علي الفارسي، وابن برهان، وابن خروف، ونسبوا هذا القول إلى سيبويه، وهو المختار عند ابن مالك [٤]، على أنَّه غير مركب عندهم.

أمَّا أغلب النحاة، ومنهم المُبرِّد، وابن السرَّاج، والسيرافي[٥]، فيذهبون إلى أنَّهما تركبا وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، ونُسب هذا القول إلى الخليل وسيبويه[٦]، فيما ذهب الأخفش، وخطّاب الماردي (ت:٤٥٠هـ)، إلى أنَّهما تركبا وصارا فعلاً، والمخصوص هو الفاعل[٧].

ويرى الشيخ خالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ) أنَّ أصل الخلاف هنا نشأ من قولين: التركيب وعدمه، وينشأ عن التركيب قولان: فعلية الجميع أو اسميته، ولكُلّ دليلٌ على مدعاه[٨].

فالمخصوص بعد (حبَّذا) فيه جملة من الأقوال والآراء، فقد جعله الخليل وسيبويه خبرًا، على أنْ يكون (حبَّذا) مرفوع على الفاعلية، قال سيبويه: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ حبَّذا بمنزلة حَبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: (يا ابنَ عمَّ)، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبَّذا ولا تقول حبّذهِ؛ لأنَّه صار مع حَب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنَّه كالمثَل))[٩]، وهذا قول المُبرِّد[١] أيضًا، وإليه ذهب ابن السرَّاج

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٣، والمنهاج في شرح جمل الزَّجَّاجي: ٤١٧/١، واوضح المسالك: ٢٣٩/٣، وشرح التصريح: ٧٥/٢، والهمع: ٢٣/٣، وشرح الاشموني: ٢٧٥/٢.

(٢) ينظر: اللمع: ١٤٢.

(٣) شرح التسهيل: ٢٦/٣.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ٨٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٢/٣، والارتشاف: ٢٠٥٩/٤.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٢، والأصول في النحو: ١١٥/١، وشرح الاشموني: ٤٠/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٢٩، والمساعد: ١٤٢/٢.

(٨) ينظر: شرح التصريح: ٨٩/٢.

(٩) الكتاب: ١٨٠/٢.

إذ جعل (حبَّذا) مبتدأ، لكون (حب وذا) اسما، فصار اسمًا أو لزم طريقة واحدة، فنقول: (حبَّذا عبد الله) و(حبَّذا أمة الله)؛ لجعلهما بمنزلة اسم واحد في معنى المدح، فلا يجوز (حبذه)[٢].

وهذا القول الذي ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج اعترض عليه عصام الدين، إذ قال في شرحه للكافية: ((...(إعراب المخصوص كإعراب مخصوص (نِعم)) في أنَّه على أحد الوجهين، وليس لكونه خبر (حبَّذا) كما ظنه المُبرِّد وابن السرَّاج ومن وافقهما))[٣].

ولا بُد من الإشارة إلى أنَّ ما ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج قد سبقهما إلى القول به الخليل وسيبويه، ووافقهما القول من بعدهما الزَّجَّاجي[٤]، وابن عصفور[٥].

وقد سبق ابنُ مالك العصامَ في اعتراضه هذا، إذ جعل ما ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج ليس بصحيح؛ وعلل ذلك بكونهما مُقرين بفعلية (حَب) وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وتركيبهما لم يغيرهما معنى ولا لفظا، وكذلك لو كان (حبَّذا) مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل على غيره مِن المبتدئات[٦].

وقريبٌ منه اعتراض العصام، إذ جعل ما ذهبا إليه هو لظنهما أنَّ شدة امتزاج (حَبَّ) مع (ذا) جعلها اسمًا؛ وذلك لغلبة (ذا) على الفعل لشرفه، فصار مبتدأ[٧].

ومِن جُملة ما عرضنا نرى أنَّ بعض النحاة قد ذهب إلى ما ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج ومنهم ابن الوراق (ت:٣٨١هـ) فهو يرجح الرأي الذي ذهب أصحابه إلى اسمية (حبَّذا)، ويرى أنَّ حمل (حبَّذا) على الاسمية أولى من الفعلية؛ لوجود النظير في الأولى وانعدامه في الاخرى، ومن وجه آخر فإنَّ الاسم أقوى من الفعل، فلو جعلا شيئا واحدًا وجب أنْ يغلب عليهما حكم الاسمية، وعليه تكون (حبَّذا) اسمًا مبتدأ به وما بعده الخبر[٨]، على ما ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج، وإليه ذهب ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ) أيضًا[٩]، فيما اعترض العصام على ما ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج ومن وافقهما القول، وقد سبقه في اعتراضه هذا ابن مالك على ما أشرنا إليه من قوله بعدم

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٤٥/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١١٥/١.

(٣) شرح العصام: ٦٠٠.

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي: ١٢٢.

(٥) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٧٠، وشرح الفية ابن مالك للعثيمين: ١٣/٤٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣.

(٧) ينظر: شرح العصام: ٦٠٠.

(٨) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: ٢٩٧.

(٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٣/٢.

صحة ما ذهبا إليه، وقد أورد أدلته على قوله، وكذلك أبو حيان الأندلسي، فقد رجّح غير ما ذهب إليه المُبرِّد وابن السرَّاج من القول، وصرَّح بعدم صحة ما ذهبا إليه[1].

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/١٥٧.

المبحث الثاني
اعتراضاته النحوية في الأفعال المعربة ومسائل متفرقة أخرى

تخصيص الفعل المضارع وبيان حاله من الإعراب

قال ابن الحاجب: ((المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين و(سوف). فالهمزة للمتكلم مفردا، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة، والياء للغائب غيرهما. وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه. ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد، ولا نون جمع المؤنث))[1].

قال عصام الدين: ((وممَّا يليق أنْ يضبط في هذا المقام ما يخصص المضارع بأحد الزمانين، فتخصيصه بالحال بـ(لام) الابتداء عند الكوفيين، وبـ(ليس) عند بعض، وهو المرجّح عند المصنف كما سيأتي، وبـ(ما) النافية، وكذا بـ(أن) **خلافا لأبي علي**، وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطلب بـ(لام) الأمر، أو(لا) للنهي، أو بجعله دعاء، أو تمنيا. ومدخول حرف التخصيص وجعله للترجي، وجعله للوعد، أو مؤكدا بـ(النون) أو(لام) القسم، ويدخل كُلّ أداة شرط سوى (لو)، ويصير وزنه منصوبا، وبـ(لو) المصدرية، وبـ(لا) النافية عند سيبويه، ومن تبعه **خلافا لابن مالك**))[2].

وقال شارحا قول ابن الحاجب (ولا يعرب من الفعل غيره): ((حال قُدم على صاحبه وهو (غيره)، والظاهر أنَّ قوله: (إذا لم يتصل به نون تأكيد) إلخ، تقييد له يفيد أنَّ عدم إعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث به، **وهو ظاهر الفساد**، بل المقيد به إعراب الفعل المضارع، فلذا أوّل بأنَّه قيد لما يُفهم من الكلام، وهو أنَّه يعرب الفعل المضارع، **والأعذب** أنْ يُقدّر له عامل، أي: يعرب إذا لم يتصل به نون تأكيد))[3].

وفي قول العصام مُخالفة لأبي علي، وابن مالك، إذ استعمل العصام كلام ابن الحاجب في مخالفتهما والرّد عليهما، ومِن ثُمَّ يورد اعترضا آخر في المسألة، وسنفصل القول فيه.

المناقشة والترجيح:

الفعل: هو ما كان دالًا على معنى في نفسه مقترن بزمن، وقد عرّف الجرجاني (ت:٤٧١هـ) الفعل المضارع بقوله: ((ما دلَّ على زماني الحال والاستقبال، ويسمى حاضرا أو مستقبلًا، كـ(يفعل)، ويُعرف بأنْ تتعقب على أوله الهمزة والنون والتاء والياء، ويكون آخره مرفوعا

---

(١) **الكافية في علم النحو:٤٤.**

(٢) **شرح العصام:٥٣١.**

(٣) **المصدر نفسه:٥٣١-٥٣٢.**

ومنصوبا ومجزوما، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء، نحو: (يضربن)...))[١]، وإليه أشار الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) إذ قال: ((هو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل، وله إذا كان مع غيره واحدًا أو جماعة نفعل، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل، واللام في قولك إنَّ زيداً ليفعل مخلصة للحال، كالسين أو سوف للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر))[٢]، وهذا ما حكاه السيوطي، إذ جعل من افتتاح المضارع بأحد الحروف (الهمزة والنون والتاء والياء) تمييزا له عمّا سواه[٣].

وقد عدّ ابن يعيش قضية تخصيص زمن الفعل واحدة مِن الجهات الثلاث التي تُمثل مواطن التشابه بين الفعل والاسم، فالفعل المضارع اشبه الاسم من جهة أننا إذا قلنا: (زيد يقوم)، فقولنا هذا يصلح للزمن الحالي وللمستقبل، قبل أنْ يدخل عليه ما يخصصه بأحدهما، وهو أمَّا (السين) أو(سوف)، فبقولنا: (زيد سيقوم) أو (زيد سوف يقوم) خصصنا الفعل بالزمن المستقبل لا غير[٤].

ويعد تخصيص زمن الفعل المضارع بين الحال أو الاستقبال من القضايا التي اختلف فيها النحاة، ولا يكاد الكتاب يخلو من هذا التخصيص، فقد نصّ عليه سيبويه في حديثه عن الفعل وأقسامه إذ قال: ((وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع، فأمَّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ، وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ))[٥]، فقد قسّم سيبويه في قوله هذا الأفعال، وخصّ بقوله (ولما هو كائن لم ينقطع) المضارع المراد به الاستقبال[٦]، ويرى أبو سعيد السيرافي أنَّ الحال والمستقبل الذي هو ليس بأمر، يختصان بناء واحدًا، وما يخلص هذا البناء إلى الاستقبال دخول (السين أو سوف أو أنْ الخفيفة) عليه[٧].

---

(١) المفتاح في الصرف، الجرجاني:٥٣-٥٤.

(٢) المفصل:٣٢١، وينظر: الانموذج في النحو للزمخشري:٢٦.

(٣) ينظر: الهمع:١/٣٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل:٤/٢١٠.

(٥) الكتاب:١/١٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل:١/٨٢.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/١٨.

وذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ الفعل المضارع يختص بالمستقبل[١]، فيما يرى أبو علي الفارسي أنَّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وعليه ابن أبي ركب الأندلسي (ت:٦٠٤هـ)[٢]، واختاره السيوطي[٣]، وقد استدلَّ ابن الطراوة (ت:٥٢٨هـ) لقوله بأنَّ المضارع لا يكون إلَّا للحال حيث وقع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]، وقول الشاعر[٤]:

وكُلُّ أناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينهُم دُوَيهِيَّةٌ تَصفَرُّ مِنها الأنامِلُ

ويأتي استدلاله هذا على أنَّ العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلَّا لكونه عامًا أو مؤكدًا بـ(إن)، فتَعريةُ المستقبل من العموم أو التأكيد لا تجيز الإخبار به[٥].

ويرى أبو بكر بن طاهر (ت:٥٨٠هـ) أنَّ الفعل المضارع حقيقةٌ في الاستقبال مَجازٌ في الحال؛ لأنَّه أسبق الفعلين، وردّ رأيه بأنَّه لا يَلزم مِن سبق المعنى سبقية المثال، وأن أصل أحوال الفعل أنْ يكون منتظرًا لم يقع، ثُمَّ يكون حاصلا لم يمض، ثُمَّ يكون ماضيًا منقطعًا[٦].

وقد ردَّ ابن مالك على مَن خصّ المضارع بالحال أو الاستقبال، إذ ذهب في قوله إلى رأي الجمهور في جعله مشتركا بينهما[٧]، إذ قال: ((والامرُ مستقبلٌ أبداً. والمضارعُ صالحٌ له وللحال. ولو نفي بـ(لا) خلافاً لمن خصها بمستقبل))[٨]، وابن مالك ذكر أيضًا أنَّه يكون مشتركًا بين الحال والاستقبال حتَّى إذا كان منفيًا بـ(لا)، خلافًا لمَن يُخصصه بأحدهما، وهذا الذي ذهب إليه تَبع به الأخفش وأبا العباس المُبرِّد[٩]، على أنَّ أغلب المتأخرين من النحاة يذهبون إلى تخليص المضارع

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل:١/٨١، والهمع:١/٣٦، والارتشاف:٤/٢٠٢٩.

(٢) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي، أبو ذر، المعروف بابن أبى الركب النحويّ (ت: ٦٠٤هـ)، صنف الإملاء على سيرة ابن هشام، ينظر في ترجمته: هدية العارفين: ٢/٤٦٥-٤٦٦.

(٣) ينظر: الهمع:١/٣٦-٣٧، وتمهيد القواعد:١/١٨٨.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ٢٥٦، ومغني اللبيب: ١٨١، وتمهيد القواعد: ١٠/٤٨٥٩، والمقاصد النحوية: ٤/٢٠٥٠، وخزانة الأدب: ٢/٢٥٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل:١/٨٢، والهمع:١/٣٦، والارتشاف:٤/٢٠٢٩.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل:١/٨٦، والهمع:١/٣٧، وتمهيد القواعد:١/١٨٨، والارتشاف:٤/٢٠٢٩.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٤، ٥، وشرح التسهيل لابن مالك:١/١٧، والتذييل والتكميل:١/٨١، وتمهيد القواعد:١/١٨٣، ١٨٨.

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٤، ٥.

(٩) ينظر: المقتضب:١/٤٧، والانموذج في النحو للزمخشري:٢٦، والتذييل والتكميل:١/٨٧، والارتشاف:٤/٢٠٢٩-٢٠٣٠.

إلى الاستقبال مع وجود (لا)، وأبرز مَن ذهب إلى هذا القول منهم الزمخشري[١]، ويُرجّح قولهم هذا ظاهرُ ما ذهب إليه سيبويه على ما ذكرنا[٢].

ودعوى سيبويه ومن تبعه يعترضها ابن مالك على ما يرى من بطلان إجماعهم على صحَّة قول القائل: (قاموا لا يكون زيدا)، بمعنى: (إلَّا زيدًا)، للعلم بكون المستثنى هو مُنشأ الاستثناء، ولا من مقارنة معناه للفظه، وبهذا لا يكون هنا استثناء، فهو يرى أنَّ النفي بـ(لا) لو كان مخلصًا لاستقبال المضارع لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء؛ لمباينته الاستقبال، وقد جعل من اجماعهم هذا كإجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـ(لا) في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: (أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه؟) و(مالك لا تقبل؟)، ونحوها، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ [النحل: ٧٨]، وغيرها من آيات الذكر الحكيم، ومنه قول الأعشى[٣]:

إذا حَاجَــةٌ وَلَّتْــكَ لا تَسْــتَطيعُها فخُذ طَرَفًا من غَيْرِها حينَ تَسْبِقُ

وغيرها من الشواهد التي ذكرها ابن مالك التي نفي بها بـ(لا) وليست مستقبلًا، دفعا لما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، وقد صرَّح ابن مالك بعدم جواز الأخذ بما قال به سيبويه بعد بيان الأدلة والشواهد التي قدمها ضده، وإنْ كان كلام سيبويه صريح وواضح[٤].

ويرى أبو حيان الأندلسي أنَّه لا حُجَّة فيما ذكره ابن مالك، وإنَّ ما أورده من أدلة ليست أدلة قطعية؛ لأنَّ كُلّ ما أورد من الأمثلة اقترن به قرينةٌ صَرفته عن الاستقبال إلى الحال، والمدعي أنَّ ما صلح لهما ولا مُرجح لأحدهما إذا نُفي بلا يتخلص للاستقبال، وقد أنكر على ابن مالك جسارته في تخطئة مستقرئي العربية[٥]، وقال ناظر الجيش: ((والظاهر أنَّ الذي قاله المصنف عار عن الوهم))[٦]، وقد فصّل في ردّه على ما ذكره الأندلسي من اعتراض[٧].

---

(١) ينظر: المفصل:٣٢١، والتذييل والتكميل:١/٨٧.

(٢) ينظر: الكتاب:١/١٢، والتذييل والتكميل:١/٨٧، وشرح العصام:٥٣١.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه: ١١٦، ولسان العرب: ١٥/٤١٤ (ولى)، وتاج العروس: (ولي)، والمعجم المفصل:٥/١٣٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ١/١٩، والتذييل: ١/٨٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١/١٩، والتذييل والتكميل:١/٨٨-٨٩، وتمهيد القواعد:١/١٨٩-١٩٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل:١/٨٩-٩٠، وتمهيد القواعد:١/١٩٠.

(٦) تمهيد القواعد:١/١٩١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه:١/١٩٠-١٩١.

وقد يدلُّ الفعل المضارع على الحال تنصيصًا، وذلك في مواضع معينة، منها اقترانه بظرف يدلُّ على الحال، كقولنا: (هو يقرأ الآن)، وبدخول (لام الابتداء) عليه[١]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، وكذلك يكون دالا على الحال إذا كان نفيه بـ(ليس) أو(ما)، أو(إن)، عند الإطلاق؛ لأنَّها موضوعة لنفي الحال[٢]، وذلك نحو قولنا: (ما خالد يكتب)، إلَّا في حال وجود قرينة تصرفه إلى غير الحال، فيكون تخصيص زمنه بحسبها، والذي عليه الأكثرون أنَّه يكون حالا إذا دخلت عليه (لام الابتداء)[٣].

ويذهب ابن مساعد الحازمي إلى أنَّ دلالة الفعل على الحال هي الحقيقة؛ ويعلل ذلك بدلالته على الحال دون الاحتياج إلى حرف[٤].

ويورد لنا عصام الدين اعتراضًا آخر في شرحه لقول ابن الحاجب (ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد، ولا نون جمع المؤنث)، إذ إنَّ الظاهر الذي فهمه العصام من قوله هذا هو تقييد له يفيد أنَّ عدم إعراب غير المضارع من الفعل مُقيد بعدم اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث به، ممَّا جعله يعترض على قوله بأنَّه ظاهر الفساد، وأن المُقيد به هو إعراب الفعل المضارع[٥].

ويرى بدر الدين بن جماعة (ت:٧٣٣هـ) أنَّه إذا لحق بالفعل نون التوكيد وكان قبلها ضمير الاثنين أو الجماعة أو المؤنث بارزًا، فيكون الفعل حينئذ معربًا، وما سواه فهو مبني[٦]، وكذلك ما ذهب إليه ابن عثيمين (ت:١٤٢١هـ) من إعراب الفعل المضارع بعد اتصاله بنون التوكيد، وكذلك بعد اتصاله بنون الإناث[٧].

وقال ابن مالك: ((وفي قولنا في المضارع (فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث) إشعار بأنَّ المضارع لا يحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب

---

(١) ينظر: الهمع:٣٦/١، ومعاني النحو:٣٢٣/٣.

(٢) ينظر: الهمع:٣٧/١، ومعاني النحو:٣٢٤/٣.

(٣) ينظر: الهمع:٣٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣٠٢/١.

(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ابن مساعد الحازمي:٦٩.

(٥) ينظر: شرح العصام:٥٣١.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن جماعة:٢٧٤.

(٧) ينظر: شرح الفية ابن مالك للعثيمين:١٢/٣.

ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة))[1]، أي إنَّه يُعرب، ومتى ما اتصلت به نون التوكيد فهو مبني[2].

وفي حالة المضارع مع اتصال نون التوكيد به اقوالٌ ومذاهب: فذهب الأخفش إلى أنَّه يكون مبنيًا مُطلقًا، سواء اتصل به شيء أم لم يتصل، وذهب بعض النحويين إلى أنَّه مُعرب مطلقًا، فيما يذهب قول آخر إلى التفصيل، أي أنَّه في حال اتصال النون بالفعل المضارع فحينها يكون مبنيًا، أو في حال عدم اتصالها به بأنْ يكون بينهما ضميرٌ ظاهرٌ ففيه يبقى الفعل على إعرابه، وهذا هو المشهور والمَنصور والظاهر من قول ابن مالك[3].

قال أبو حيان الأندلسي: ((ومن ذكر من النحويين أنَّه إذا اتصل به نون التوكيد فإنَّه مبني بلا خلاف ليس بحافظٍ لمقالات النحويين))[4].

وقال ناظر الجيش: ((شرط إعراب المضارع ألا يتصل به إحدى النونين وهما نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة ونون الإناث؛ خلافا لمن لم يشترط ذلك، فحكم بإعرابه مطلقا اتصل به ذلك أو لم يتصل))[5].

ويرى العصام أنَّ الأعذب أنْ يُقدّر له عامل، أي يكون معربًا في حال عدم اتصاله بنون التوكيد[6]، كذا يرى العصام ورأيه هذا لا يبعد عن الصواب مقارنة بما عرضناه من آراء بعض النحاة، والله تعالى أعلم.

نصب الفعل المضارع بـ(لن و إذن)

قال ابن الحاجب: ((وينتصب بـ(أنْ)، و(لَنْ)، و(إذَنْ)، و(كي)، وبـ(أن) مقدرة بعد(حتَّى)، ولام (كي)، ولام الجحود، والفاء، والواو، و(أو). فـ(أن) مثل: (أريد أنْ تحسنَ إلي)، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة، وليست هذه، نحو:(علمت أنْ سيقوم) و(أنْ لا يقوم) والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان، و(لن) مثل:(لن أبرح)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك:١/٣٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل:١/١٢٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/١٢٦-١٢٧، وتمهيد القواعد:١/٢٣٤، ٢٣٥.

(٤) التذييل والتكميل: ١/١٢٧.

(٥) تمهيد القواعد: ١/٢٣٤.

(٦) شرح العصام: ٥٣٢.

ومعناها نفي المستقبل، و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلًا مثل: (إذن تدخل الجنة)، وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان))[1].

قال العصام شارحا كلامه: ((و(لن) مثل: (لن أبرح) في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف:٨٠]، (ومعناها نفي المستقبل) مطلقا من غير تأبيد، لكن مع تأكيد بدليل هذه الآية، فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال، **ولو ذكر تتمة الجملة لكان أظهر**، ولا يكون الفعل معها دعاء، إذا لم يستعمل في الدعاء غير (لا) من حروف النفي، ويجوز تقديم معمول معمولها عليها))[2].

وقال معترضا على قوله (وكان الفعل مستقبلًا): ((احترازًا عمّا إذا كان بمعنى الحال، كما تقول لمن يحدثك بحديث: (إذنْ لأخرج)، و(إذن أظنك كاذبا)، **وينتقض ما ذكره من الضابطة** بنحو: (أكرمك إذنْ) بتأخير (إذن)، فإنَّه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه، وبنحو: (إذن زيدا تضرب)، فإنَّه حينئذ لا يعمل للفصل بغير الأشياء الثلاثة المذكورة. **والصحيح** أنْ يقال: و(إذنْ) إذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلاثة، وكان مستقبلًا، وأمَّا إذا تصدرت من وجه دون وجه كما إذا كان بعد (الواو) و(الفاء) فالوجهان))[3].

وللعصام فيما قال اعتراضان كلاهما على ابن الحاجب، الأول على عبارة ابن الحاجب، إذ يرى أنَّها تحتاج إلى تتمة؛ حتَّى يظهر المعنى، والآخر على ما ذكر ابن الحاجب من ضابطة، فيعترض عليها بنقضها، وسنبيّن ذلك مفصّلين في المسألة.

المناقشة والترجيح:

الفعل المضارع غالبا ما يكون مرفوعا في الجملة، ولكن يُنصب أو يُجزم إذا ما سُبق بأحد أدوات النصب أو الجزم وهي: أن، لن، إذن، كي، فهذه الأدوات الأربعة تكون ناصبة للفعل.

ومن بين هذه الأدوات (لن)، وهي حرفٌ ناصب، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال[4]، ومذهب سيبويه والجمهور فيها أنَّها بسيطة[5] -أي حرف بذاتها-، وذهب الخليل إلى

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٤٤-٤٥.**

(٢) **شرح العصام: ٥٣٨.**

(٣) **المصدر نفسه: ٥٣٨-٥٣٩.**

(٤) **ينظر: الكتاب: ٥/٣، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٢٧٠، وشرح المفصل: ٢٢٥/٤، وشرح الآجرومية: ٤/١٣، والنحو المصفى: ٣٥٧.**

(٥) **ينظر: الكتاب: ٥/٣، وشرح المفصل: ٢٢٥/٤، والجنى الداني: ٢٧٠، ومصباح الراغب: ٥٤٣/٢.**

تركيبها من (لا النافية وأن الناصبة)[١]، وعلى قوله هذا مذهب الكسائي[٢]، فيما يذهب الفرَّاء إلى أنَّها (لا) النافية أُبدل من ألفها نون[٣]، وذهب المُبرِّد إلى القول بأنَّ (لن) والفعل بعدها يكونان في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف[٤].

وإذا أمعنا النظر في أقوال العلماء في (لن) وعملها، وجدنا الزمخشري قد خصّ نفيها بالتأبيد أو التأكيد[٥]، مخالفا بقوله ما عليه سيبويه والجمهور من نفيها للمضارع مستقبلًا كسائر أدوات النصب الأخرى، وحكى ابن عصفور عن الزمخشري أنَّ (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل[٦]، وابن الاثير (ت:٦٣٠هـ) يذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري[٧].

وقد ساق لنا ابن يعيش شاهدين سماعيين يعضدان ما ذهب إليه الزمخشري من القول بالتأبيد، فقد جعل من قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[البقرة: ٩٥]، وكذلك قول الشاعر[٨]:

ولَــنْ يُراجَــعَ قَلْبــي حُبُّهــا أَبَــدًا زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الذي زكِنُوا

فقد جعل ابن يعيش منهما دليلا على أنَّ النفي بـ(لن) مفيدٌ التأبيد؛ لورود لفظ الأبد في كُلّ منهما بعد (لن)، فهذا بحسب رأيه مفيد بأنَّها وردت لتأكيد النفي الأبدي بـ(لن)[٩].

وقد ذهب عصام الدين الإسفراييني إلى ما ذهب إليه الزمخشري، واعترض في شرحه للكافية على قول ابن الحاجب (ومعناها نفي المستقبل)، حيث أنكر عليه اطلاقه للجملة[١٠]، واعترضه لعدم اتمامه الجملة وجعل النفي بها مع التأبيد، ويورد العصام لنا دليلا على اعتراضه هذا، ودليله سماعي، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف:٨٠]، إذ جعل من الآية

---

(١) ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٨/٢، والمقتصد: ١٠٥٠/٢، ورصف المباني: ٢٨٥، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، ومغني اللبيب: ٣١٣/١، والمسائل الحلبيات: ٤٥، وخزانة الأدب: ٤٤١/٨.

(٢) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج: ١٦١/١، وشرح التسهيل: ١٥/٤، ومغني اللبيب: ٣١٣/١، وشرح الاشموني: ١٧٩/٣، وخزانة الأدب: ٤٤١/٨.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٢٨٥، ومغني اللبيب: ٣١٣/١، والجنى الداني: ٢٧٢، وشرح الرضي: ٣٨/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٨/٢، والجنى الداني: ٢٧١.

(٥) ينظر: الكشاف: ١٥٤/٢، والانموذج في النحو، الزمخشري: ١٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٦/٣، وتفسير الزمخشري: ١٥٤/٢، والهمع: ٣٦٥/٢.

(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٦/٣، والارتشاف: ١٦٤٤/٤.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٩٢/١.

(٨) البيت لقعنب ابن أم صاحب في لسان العرب: ١٩٨/١٣ (زكن)، والمعجم المفصل: ١١٨/٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٨٢٥، وإصلاح المنطق: ٢٥٤، وشرح المفصل: ١١٢/٨.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٣٧/٥-٣٨.

(١٠) ينظر: شرح العصام: ٥٣٨.

الكريمة دليلًا على ما ذهب إليه من جعل نفي المضارع بها للتأبيد؛ وذلك لأنَّ الآية الكريمة حددت استمرار نفي (لن أبرح) بقوله (حتَّى يأذن لي أبي).

وأبطل الأزهري ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّها تكون لتأبيد النفي؛ لانتقاض قوله بتفسير ما ورد من قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]؛ لأنَّه متناقض بذكر اليوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[البقرة: ٩٥]؛ للزومه التكرار، فلزم من ذلك أنْ لا يكونا للتأبيد، وكذلك الحال في إبطاله أنْ تكون (لن) للتأكيد كما فسَّرها الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣][١].

وخالفه ابن هشام أيضًا واعترض على قول الزمخشري إذ قال: ((ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافا له في انموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل))[٢].

أمَّا ابن مالك فقد ذهب أيضًا إلى مخالفة الزمخشري، إذ قال:((وينصب المضارع أيضًا بـ(لن) مستقبلًا، بحد وغير حد، خلافا لمن خصها بالتأبيد))[٣]، فقد بيّن من خلال قوله (بحدٍّ وغير حدّ) أنَّ المنفي بـ(لن) بعد كونه مستقبلًا أمَّا أنْ يكون مؤقت الزمان أو غير مؤقت[٤].

وقد تبع الأزهري مذهب ابن مالك بتقسيمه نفي المضارع المستقبل بـ(لن) إلى قسمين[٥]:

الأول: أنْ يكون إلى غاية ينتهي إليها، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ففي الآية الكريمة نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى.

الثاني: أنْ يكون إلى غير غاية، نحو قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ففيه أنَّ نفي خلق الذباب مستمر أبدا؛ لأنَّ خلق الذباب شيء مُحال، وانتفاء المُحال مؤبّد قطعًا، وإلا لكان مُمكنًا لا مُحالًا.

ونرى أنَّ الصواب فيما فصّل الأزهري؛ لكثرة ما يؤيده من السماع على ما سبق ذكره، ولرفعه الخلاف وتبيين الإشكال.

أمَّا (إذن) فهي حرف جواب وجزاء غالبا، وتكون ناصبة للفعل بشروط ثلاثة حددها العلماء[١]، أولها: أنْ تكون مصدرة في أول الكلام، وثانيا: أنْ يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلًا

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ٣٥٧/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٨.

(٢) مغني اللبيب: ٣١٣/١.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٦/٣، وينظر: تمهيد القواعد: ٤١٣٧/٨.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٤١٣٧/٨، وشرح التسهيل: ١٤/٤.

(٥) ينظر: شرح التصريح: ٣٧٥/٢.

لا حالًا، قال ابن السرَّاج: ((فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلا حاضرًا لم يجز أنْ تعمل فيه؛ لأنَّ أخواتها لا يدخلن إلَّا على المستقبل وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: (إذن أظنه فاعلا)، و(إذن أخالك كاذبا)؛ وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك، فلا تعمل (إذن)؛ لأنَّه موضع لا تعمل فيه أخواتها))[٢]، وثالث الشروط: أنْ يكون الفعل المضارع متصلا بها لم يفصل بينهما فاصل.

قال سيبويه: ((وتقول: (إن تأتني آتك وإذن أكرمك)، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلًا نصبت))[٣].

وإذا فتشنا في شرح ابن يعيش وجدناه ينوّه على أنَّ الفعل المضارع إذا كان دالا على الحال غير مستقبل، فيُلغى عمل (إذن)[٤].

وقد علَّل لنا أبو علي الفارسي مُسبقًا سبب عدم عمل (إذن) إذا وقعت على فعل الحال بقوله: ((وإذا وقعت على فعل الحال ألغيت أيضًا؛ لأنَّ أخواتها لا يعملن في فعل الحال، وذلك أنْ تتحدث بحديث فتقول: (إذن أظنك كاذباً)، وأنت تخبر أنك في حال الظن))[٥].

أمَّا ابن مالك فقد نصّ في حديثه عن الفعل المضارع على عدم جواز كون المضارع المنصوب بـ(إذنْ) حالًا، حيث قال: ((وينصب غالبا بـ(إذنْ) مصدرة إنْ وليها، أو ولي قسما وليها ولم يكن حالا))[٦]، فلو كان الفعل الذي بعدها حالا أُلغيت، كقولنا لمن قال: (أنا أحبك): (أنا إذنْ أصدقك)، بالرفع؛ لأنَّه موضع لا تعمل فيه أخوات (إذن)، فلم تعمل (إذن) فيه أيضًا[٧]، ويرى ناظر الجيش أنَّ معرفتنا بأن الناصب يخلص المضارع للاستقبال توجب أنْ لا يكون لـ(إذنْ) عمل في ما هو حال[٨]، فيجب الرفع في (إذن تصدق) جوابًا لمن قال: (أنا أحبك)[٩]، فيُفهم من كلام

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢/١٠-١٢، ومغني اللبيب: ١/٢٨، والأصول في النحو:٢/١٤٨-١٤٩، وشرح المفصل: ٤/٢٢٦-٢٢٧، وشرح ابن الناظم: ٤٧٧، والهمع: ٢/٣٧٤، ومعاني النحو: ٣/٣٤٦، والنحو المصفى: ٣٥٨، ومسائل(إذن) لأحمد بن محمد القرشي: ٤١٨-٤٢١.

(٢) الأصول في النحو: ٢/١٤٨-١٤٩.

(٣) الكتاب: ٣/١٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤/٢٢٦-٢٢٧.

(٥) الإيضاح العضدي: ٣١١.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٣٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٢٢.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٨/٤١٥٥.

(٩) ينظر: حاشية الصبان: ٣/٤٢١.

ابن مالك أنَّه إذا كان الفعل حالًا وجب رفعه، وأنَّه لا يُنصب الفعل بعد (إذن) إلَّا إذا كان مستقبلًا[١].

وأكد السيوطي أنَّ (إذنْ) تنصب فعلا مستقبلًا بعدها، قال: ((ولنصبها المضارع ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلًا فلو قيل لك (أحبك) فقلت (إذن أظنك صادقا) رفعت؛ لأنَّه حال، ومن شأن الناصب أنْ يخلص المضارع للاستقبال))[٢].

واعترض العصام على هذه الشروط الثلاثة التي اتفق عليها العلماء وذكرها ابن الحاجب في كافيته، فقال الاسفراييني مُعترضًا على قول ابن الحاجب: ((وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو: (أكرمك إذن) بتأخير (إذن)، فإنَّه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه، وبنحو: (إذن زيدا تضرب)، فإنَّه حينئذ لا يعمل للفصل بغير الأشياء الثلاثة المذكورة))[٣]، ويرى أنَّه من الأصحّ أنْ يقال: و(إذن) إذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلاثة، وكان مستقبلًا[٤].

وقد رأى ابن الحاجب في شرحه للكافية أنَّ قولنا: (إذن أظنك كاذبا) لا يجوز فيه النصب؛ وذلك لفقدان شرط الاستقبال؛ لكون (أظنك) في معنى الحال[٥]، وبيّن ابن مالك هذه الشروط وفصّل فيها في شرحه للكافية، ولم يعترض عليها بشيء[٦].

الاختلاف في عامل جزم الفعل المضارع بجواب الطلب

قال ابن الحاجب: ((ويجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء، و(إن) مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية نحو: (أسلمْ تدخُلْ الجنّة) و(لا تكفر تدخلِ الجنّة)، وامتنع (لا تكفر تدخل النار) خلافا للكسائي، لأنَّ التقدير: (إن لا تكفر)...))[٧].

قال عصام الدين شارحًا قوله (و(إن) مقدرة بعد الأمر): ((سواء كان مذكورًا أو مقدرًا، وسواء كان بصيغة الأمر واسم الفعل أو الخبر، على خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد (الفاء)، **ففي بيانه اغلاق**، ...، و(النهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية) أي: سببية

---

(١) **ينظر: شرح الفية ابن مالك للحازمي: ١٨/١١٠.**

(٢) **الهمع: ٣٧٤/٢.**

(٣) **شرح العصام: ٥٣٨-٥٣٩.**

(٤) **ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٨-٥٣٩.**

(٥) **ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٨٦٨/٣.**

(٦) **ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٣٥/٣.**

(٧) **الكافية في علم النحو: ٤٦.**

ما قبلها لما بعدها **وفيه ردّ لما هو ظاهر بيان الخليل** مِن أنَّ عامل الجزم هو نفس الأشياء الخمسة))[1].

ففي شرح العصام هذا اعتراض على قول الخليل في عامل الجزم من خلال قول ابن الحاجب، وسيأتي تفصيله.

المناقشة والترجيح:

الفعل المضارع يكون مرفوعًا في الغالب، إلَّا أنَّه قد يتغير حاله إلى النصب أو الجزم بدخول أحد أدواتهما عليه، وما يهمنا هنا في هذا الموضع هو الجزم وكيف يكون بعد ورود أحد أدوات الطلب، فالفعل عادةً يُجزم بعد أدوات ظاهرة، وهي: (لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية)، وكذلك يُجزم بعد أدوات الشرط التي تربط الجمل وتُعلق حصول الشيء بشيءٍ آخر، ومِن بين هذه الأدوات (إن) وهي حرف شرط جازم، فقد يجزم الفعل المضارع بها وهي مضمرة؛ وذلك إذا وقع جوابًا لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنٍ، أو عرض، نحو قولنا: (لا تفعل يكن خيرا لك)، ففي هذه الجملة جاز اضمار الجازم للفعل (إن)؛ لدلالة النهي عليها، وكذلك الحال مع بقية الأغراض.

وفي بابٍ مِن الجزاء ينجزمُ فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض، قال سيبويه: ((فأمَّا ما انجزم بالأمر فقولك: (ائتني آتك)، وأمَّا ما انجزم بالنهي فقولك: (لا تفعل يكن خيراً لك)، وأمَّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: (ألا تأتيني أحدثّك؟) و(أين تكون أزرك؟)، وأمَّا ما انجزم بالتمني فقولك: (ألا ماءَ أشربه)، و(ليته عندنا يحدَّثنا). وأمَّا ما انجزم بالعرض فقولك: (ألا تنزل تصب خيراً). وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني)، بـ(إن تأتني)؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك)...))[2].

ومن ثُمَّ اتبعه بقوله: ((وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنَّه إذا قال (ائتني آتك) فإنَّ معنى كلامه (إن يكن منك إتيانٌ آتك)، وإذا قال: (أين بيتك أزرك)، فكأنَّه قال (إنْ أعلم مكان بيتك أزرك)؛ لأنَّ قوله (أين بيتك) يريد به: (أعلمني). وإذا قال: (ليته عندنا يحدثنا)، فإنَّ معنى هذا الكلام (إن يكن عندنا يحدثنا)، وهو يريد ههنا إذا تمنَّى ما أراد في الأمر. وإذا قال (لو نزلت) فكأنَّه قال (انزل)...))[3].

---

(١) **شرح العصام: ٥٥٨.**

(٢) **الكتاب: ٣/٩٣.**

(٣) **المصدر نفسه: ٣/٩٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٢٩٦، والمفصل: ٣٣٣، وشرح المفصل: ٤/٢٧٥، وشرح التسهيل: ٤/٤٠، وشرح الرضي: ٤/١١٧، والمساعد: ٣/٩٧، ومعاني النحو: ٤/١٢.**

وأيَّد أبو سعيد السيرافي قول الخليل بإضمار شرط جازم لجواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، وجعل دليل ذلك القول بأنَّ الأفعال التي تظهر بعدها، هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي والمستفهم والمتمني والعارض، وليست هي ضمانات مُطلقة، ولا عادات واجبة على كُلّ حال، وإنَّما هي مُعلقة، بمعنى: إنْ كان ووجد وجب الضمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب، فقولنا: (أين بيتك أزرك) لم تلزم الزيارة إلَّا بعد أنْ نعرف مكان بيته، وهذا المعنى الذي يكشفه لفظ الشرط لا يدلُّ عليه لفظي الاستفهام والأمر؛ لذلك وجب أنْ يُقدّر بعدها[١].

وقد تجوّز سيبويه فيما ذكرنا من عبارته عن جزم هذه الأشياء، فأوهم أنَّ هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أنَّ حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب، وجعل السيرافي في قوله هذا مُسامحة في اللفظ واتساع، كاتساعه في نصب الظرف[٢].

وقد ذكر لنا سيبويه شاهدا قرآنيا مستدلًا به على صحَّة ما ذهب إليه، وهو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾[الصف:١٠-١٢][٣]، وجعل ابن يعيش قوله تعالى: (يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ) مجزومًا؛ لوقوعه جوابًا لـ(هل)[٤]، وهذا ما قدره المُبرِّد والفرَّاء[٥] ممَّن سبقه بذلك، وأمَّا الزَّجَّاج فجعله جوابًا لقوله تعالى: (تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ)، وليس جوابًا لـ(هل)، ومَن جعله كذلك من النحويين فهو غَلطٌ بَيّن بل أمر بلفظ الخبر؛ لأنَّ المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، إنَّما تحصل بنفس الإيمان والجهاد، وهو يرى أنَّ مَن جعله من النحويين جوابًا لـ(هل) فهو غَلط بيّن؛ لأنَّه ليس إذا دلّهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، وإنَّما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا[٦].

ويرى السيرافيُّ أنَّ الأقوى منهما عنده أنَّه جواب لـ(هل)؛ وعلل ذلك بأنَّ قوله تعالى (تؤمنون بالله) هو كلامٌ قائمٌ بنفسه، ويدلُّ على المعنى المراد بالتجارة، وهو الإيمان والجهاد؛ لأنَّ (تؤمنون)

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٩/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٩٣/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٠/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٩٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٦/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٧٥/٤.

(٥) ينظر: المقتضب: ٨٢/٢، ومعاني القران للفراء: ١٥٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠١/٣، ومشكل إعراب القران لمكي: ٧٣١/٢.

(٦) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج: ١٦٦/٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠١/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي: ٢٠٣/٢، وشرح المفصل: ٢٧٤/٤، وشرح الفية ابن مالك للشاطبي: ٨١/٦.

يدلُّ على الإيمان، و(تجاهدون) يدلُّ على الجهاد؛ لأنَّهما مصدرهما، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، ولم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المنجية، وإنَّما المراد الأمر لهم، والحث على ما ينجيهم[١]، وتبعه بالقول ابن الأثير، وابن يعيش[٢]، ولا يرى ابن جني صحة لما ذهبوا إليه وإن كان قد سبقهم به المُبرِّد[٣].

وقد ذهب المُبرِّد وابن السراج إلى القول بأنَّ هذه الأفعال التي هي جواب ما كان أمرًا أو نهيًا أو استخبارًا، إنَّما هي مجزومة؛ لدخول معنى الجزاء فيها، ومنه قولنا: (ائتني أكرمك)، على معنى (ائتني فإن تأتني أكرمك)؛ وذلك لأنَّ الإكرام يوجب الإتيان[٤].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (يغفر) جُزم؛ كونه جوابًا لـ(تؤمنون)؛ وذلك لأنَّه في معنى (آمنوا)[٥]، وتبعه ابن هشام في ذلك [٦]، وعباس حسن، ومحمد عبد العزيز النجار مِن المحدثين، إذ نفيا أنْ يكون الجزم راجعًا لوقوعه جوابًا للاستفهام[٧].

ولا يرى الرضي مَنعًا مِن أنْ يكون قوله (يغفر لكم) جوابًا لقوله (هل أدلكم)[٨]، وقد قال الرضي: ((ومذهب غيره -أي غير الخليل-، أنَّ (إن) مع الشرط مقدرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدر، ولعلَّ ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنَّه إذا جاز أنْ يجزم الاسم المتضمن معنى (ان) فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلًا واحدًا))[٩].

قال ابن مالك: ((واعلم أنَّ الجواب المذكور لا خلاف في أنَّه جزاء شرط من جهة المعنى، ولكن اختلف في الذي عمل فيه الجزم ما هو، فقال أكثرهم: الجواب مجزوم بشرط مقدر دلَّ عليه ما قبل. وقال قوم: هو مجزوم بنفس ما قبله، لتضمنه معنى الشرط، وهو ضعيف، لأنَّ التضمن زيادة بتغيير للوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل، ولأنَّ التضمين لا يكون إلَّا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط، (لأنَّه يدلُّ عليه بالالتزام، فأي فائدة في تضمنه لمعناه؟

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٣٠٠-٣٠١.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١/٦٤٦، وشرح المفصل: ٤/٢٧٤.

(٣) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف، أبو عثمان المازني: ٣١٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/٨٢، والأصول في النحو: ٢/١٧٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤/٤١.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٨١، وتمهيد القواعد: ٨/٤٢٣٥.

(٧) ينظر: النحو الوافي: ٤/٣٦٦-٣٦٤، ٣٩٦، وضياء السالك إلى اوضح المسالك: ٤/٢٩.

(٨) ينظر: شرح الرضي: ٤/١١٩.

(٩) المصدر نفسه: ٤/١١٨.

واختار شيخنا رحمه الله تعالى أنَّ الجواب مجزوم بفعل الطلب لما فيه من معنى الشرط) أخذا بظاهر كلام سيبويه))[1].

وقال في شرحه على الكافية: ((وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ(إن) مقدرة، والصحيح أنَّه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إن) بل تضمن لفظ الطلب لمعناها مُغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغن في أسماء الشرط نحو: (من يأتني أكرمه)، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه))[2].

وقد ذكر ابن عقيل في المساعد أنَّ الجزم بما سبق، لا يتضمنه معنى الشرط، بل لنيابته منابه كما في قولنا: (ضرباً زيداً)، مبينًا أنَّ الفرق بينه وبين القول بالتضمنيّ، أنَّ الجازم بالتضمين يجزم بحق الأصْل لا بالنيابة؛ وقد نسب هذا القول إلى الفارسي، والسيرافي، وابن عصفور، وقد ذكر أيضًا أنَّ هناك قول رابع في هذه المسألة وهو الجزم بـ(لام مُقدرة)، ففي قولنا: (ألا تنزل، تصب خيراً)، يكون التقدير: (لتصب خيراً)[3].

ونُخلص القول في الاختلاف في عامل الجزم في المسألة إلى ثلاثة أقوال على ما بينا من نصوص وأوردنا من شواهد، فالقول الأول منهم يذهب إلى أنَّ الجواب مجزوم بشرط مُقدر دل عليه ما قبله، وهذا ما قال به أكثر النحاة، والقول الآخر يذهب أصحابه إلى أنَّه مجزوم بنفس ما قبله؛ لتضمنه معنى الشرط، والقول الثالث منهم يرى أصحابه أنَّ الجواب مجزوم بفعل الطلب؛ لاحتوائه معنى الشرط، وأخذ أصحاب هذا الرأي بظاهر كلام سيبويه.

وقد صاغ عصام الدين من قول ابن الحاجب (و(إن) مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية) اعتراضًا على ما هو ظاهرُ مذهب الخليل من القول بأنَّ عامل الجزم يُكمنُ في الاساليب نفسها، من غير حاجة إلى تقديره بعدها، إذ قال: ((وفيه ردّ لما هو ظاهر بيان الخليل من أنَّ عامل الجزم هو نفس الأشياء الخمسة))[4].

ولا نرى رجاحة فيما ذهب إليه العصام من اعتراض؛ وذلك لأنَّ ما ذهب إليه الخليل من ظاهر بيانه هو حُجَّة، وقد تبعه في قوله هذا أغلب النحاة، وإن ما ذهب إليه الخليل من رأي إنَّما هو واحدٌ من الآراء التي ذهب إليها غيره من النحاة، كما هو الحال مع ابن الحاجب، فليس قصدهُ فيما قال رَدًا أو إنكارًا لقولِ سابقيه، وإن اعتراض العصام هذا يوجبُ عليه الاعتراض أيضًا على ما ذهب إليه السيرافي، إذ قال: ((وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣، وينظر: تمهيد القواعد: ٤٢٣٠/٨.

(٣) ينظر: المساعد: ٩٧/٣.

(٤) شرح العصام: ٥٥٨.

والعرض تُغني عن ذكر الشرط بعدها ويكتفى بذكرها عن ذكره))[1]؛ لأنَّ كلاهما ذهبَ إلى القول ذاته، واعتراضه يمتد أيضًا إلى من قال بقوليهما أيضًا، والله تعالى أعلم.

نصب ما أُضمر عامله على شريطة التفسير

قال ابن الحاجب في باب الاشتغال معرفا به: ((ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، وهو كُلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، مثل: (زيدا ضربته)، و(زيدا مررت به). و(زيدا ضربت غلامه)، و(زيدا حبست عليه)، ينصب بفعل يفسِّره ما بعده، أي، (ضربت) و(جاوزت)، و(أهنت) و(لابست)...))[2].

وقد شرح عصام الدين قول ابن الحاجب السابق، فقال: ((...(ينصب) اي: ما أضمر عامله (بفعل يفسِّره ما بعده) فأوضحه في الامثلة المذكورة، فقال: (أي: ضربت وجاوزت وأهنت ولابست) وقيل ضمير (ينصب) إلى (زيد)، وبه نبه على حال الكل، وإنَّما **صرَّح به ردا على من جوز**: (خشب قطعته)، بتقدير: (انقطع خشب)، متمسكا بقوله:

لا تَجْزَعِـي إنْ مُنْفِسـاً أَهْلكتُـهُ وإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجْزَعي

وعلى الكسائي والفرَّاء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مرّ، وممَّا لا يمكن تسليطه ويجبُ تسليط مناسبه أنْ يقع ما يشتغل به المفسّر بعد (إلَّا)، نحو: (إن زيدا لم تضرب إلَّا إياه)، فإنَّ الفعل المقدر يجب أنْ يكون مثبتًا، أي: (إن تضرب زيدا لم تضرب إلَّا إياه)، وذلك أنَّ الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به، وما بعد (إلَّا) مثبت إذا كان مفعولًا، لأنَّ الاستثناء المفرّغ لا يكون إلَّا بعد غير الموجب، هكذا ذكره الرضي، **وفيهِ بَحثٌ لانتقاضه** بقولنا: (إن ثوبي أنفقت إلَّا إياه)، فإنَّ ما بعد (إلَّا) منفي ليكون المقدر منفيًا، أي: (لم أنفق ثوبي). نعم، إذا وقع ما يشتغل به المفسّر بعد (إلَّا) يجب تقدير المناسب دون المُفسّر بعينه، لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا، وتارة يكون منفيا، ويجب أنْ يُقدّر في: (إن زيدًا لم أضرب زيدًا لا غير)، ليصحّ ترتيب الجزاء، وبهذا اندفع أنَّه ربما لا يُغني ذكر المقدر عن المفسّر، كما في هذه الصورة، **فلا يصحُّ أنَّ وجوب الحذف لئلا يلغو التفسير**))[3].

---

(١) **شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٩/٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠/٤، وتمهيد القواعد: ٤٢٣٢/٨.**

(٢) **الكافية في علم النحو: ٢١-٢٢.**

(٣) **شرح العصام: ٢٤٥-٢٤٦.**

ينتصرُ العصام في قوله إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب، ويستعمل كلامه في الرّد على الكسائي والفرَّاء؛ لعدم صحة تقديرهما، ومِن ثُمَّ يعترضُ على ما ذكر الرضي مِن شرح في المسألة، فيُنقض قوله بما ورد مِن القياس، وسنُبين وجه الاعتراض في المسألة.

المناقشة والترجيح:

حد ابن الحاجب ما أضمر عامله على شريطة التفسير بقوله: ((كُلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقة لو سلط عليه لنصبه))(١).

وقال ابن هشام: ((ضابط هذا الباب أنْ يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ مِن ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه)) (٢)، وجعل مثاله قولنا: (زيدًا ضربته)، فلو أننا حذفنا الضمير (الهاء) وسلطنا الفعل (ضربت) على (زيد) لقلنا: (زيدًا ضربت)، فيكون (زيدا) مفعولًا به مقدمًا، وهذا مثال على ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم(٣).

قال ناظر الجيش: ((اشتغال العامل عبارة عن أخذه معموله، كما أنَّ تفريقه عبارة عن عدم أخذه معموله، وحقيقته: أنْ يتقدَّم اسم ويتأخر عنه عامل قد عَمِل في ضمير ذلك الاسم أو في مُلابِسه لو لم يعمل في أحدهما لعَمِل في الاسم المذكور))(٤).

وقال ابن مالك في باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو مُلابِسه: ((إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلة ولا مشبه ولا شرط مفصول بأداته، ولا جوابٍ مجزوم، ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل ولا تالي استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عرض أو تمنٍ بـ(إلَّا) وجب نصب السابق إنْ تلا ما يختص بالفعل، أو استفهامًا بغير الهمزة بعاملٍ لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر فيرفَعُ السابِقُ. ويُرجَّحُ نَصْبه على رفعه بالابتداء إن أُجيب به استفهام بمفعول ما يليه))(٥).

فيما يرى أبو حيان الأندلسي أنَّ في قول ابن مالك السابق (إنْ تلا ما يختص بالفعل) حاجةً إلى تفصيل؛ لأنَّه لا يلي أدوات الشرط الاسم إلَّا في ضرورة شعرية، ويستثنى منها (إنْ) فإنَّه يصحُّ

---

(١) امالي ابن الحاجب: ٥٠١/٢، وينظر: الكافية في علم النحو: ٢١-٢٢.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢-١٩٣.

(٤) تمهيد القواعد: ١٦٥٧/٤، وينظر: شرح التصريح: ٤٤١/١، وشرح الاشموني: ٤٢٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٢٩/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٧٤٨/٢.

(٥) تسهيل الفوائد: ٨٠، وينظر: التذييل والتكميل: ٢٩٢/٦، والمساعد: ٤١٣/١، وتمهيد القواعد: ١٦٥٧/٤.

أنْ يليها الاسم على إضمار فعل في فصيح الكلام على شريطة ألا يكون الفعل مجزوما بها، وذلك نحو قولنا: (إنْ زيدا ضربته أكرمته)، ولا يصحُّ: (إنْ زيدا تضربه أكرمه) إلَّا في الشعر[١].

ولا بُدّ مِن القول هنا بأنَّ هذا الاسم المشتغل عنه يكون واجب النصب إذا تقدَّم على الاسم أداة خاصة بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض، ومنها (إن) و(هلا) ومن ذلك ما اختلف فيه النحاة وهو موضع الاعتراض في هذه المسألة من قول الشاعر، وهو النمر بن تولب[٢]:

لا تَجْزَعِـــي إنْ مُنْفِســـاً أَهْلكتُـــهُ وإذا هلكـتُ فعنـد ذلـكِ فـاجْزَعي

فالنحاة يوجبون نصب الاسم المشتغل عنه الواقع بعد أداة الشرط (إن)، وهي كنظيرتها (حيثما)؛ إذ لا يليهما إلَّا فعل، حينما نجد بعض النحاة أجاز وقوع الاسم بعدهما [٣]، واستشهدوا لقولهم بالبيت الشعري المعروف:

لا تَجْزَعِـــي إنْ مُنْفِســـاً أَهْلكتُـــهُ وإذا هلكـتُ فعنـد ذلـكِ فـاجْزَعي

ففيه أجازوا أنْ يكون (مُنفس) مرفوعا على أنَّه مبتدأ أو فاعل مقدم.

وإذا ما فتشنا عن رأي ابن عقيل في المسألة وجدناه مُضطربا، فتارةً يورد الشاهد الشعري السابق استشهادًا منه على جواز وقوع الاسم بعد (إن) الشرطية فيكون إعرابه مبتدأ، في حين يُقدّر البيت بـ(إن هلك منفس) بجعل الاسم المرفوع فاعلًا لفعلٍ محذوف، وهذا خلاف رأيه السابق[٤]، وفي تفسيره هذا دعمٌ لرأي البصريين، الذين اضطروا إلى الاعتراف برواية الرفع لكنهم لا يعترفون بأنَّ الاسم المرفوع مبتدأ، ولا فاعلا مُقدمًا على فعله، بل يجعلونه فاعلًا لفعل محذوف، محافظةً منهم على اختصاص الأدوات[٥]، في حين نَجِدُ موقفًا وسطًا من ابن الباذش وابن خروف، فقد قالا بالرفعِ والنصبِ على السواء[٦].

ولعلنا لا نجدُ غموضًا في قول ابن مالك[٧]:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْـتَصُّ بِالْفِعْـلِ كَـإِنْ وَحَيْثُمَـا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٨/٦.

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه: ٥٨، والكتاب: ١٣٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٨٣/١، وشرح المفصل: ٢١٨/١، والمقاصد النحوية: ٩٨٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ٢٠٠/١، ٤٦١، ٩٣/٤، وشرح ابن عقيل:١٣١/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٣٤/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٣٤/١، والمفصل: ٥٣، وشرح ابن عقيل: ١٣١/٢، وشرح الاشموني: ١٤٥/٢.

(٦) ينظر: اوضح المسالك: ١٠/٢، وشرح الاشموني: ١٥١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥١٩/١.

إذ يساوي فيه بين (إنْ) و(حيثما) من حيث أنَّ الاسم المشغول عنه الواقع بعدهما منصوب وجوبًا؛ لكونهما مختصتان بالأفعال، ويَرّد ابن هشام هذه التسوية[١].

والخلاصة من القول في ما استُشهِد به من قول النمر بن تولب:

لا تَجْزَعِـــي إنْ مُنْفِســـاً أَهْلكتُـــهُ وإذا هلكـتُ فعنـد ذلـكِ فـاجْزَعي

أنَّ البصريين يروونه بنصب (منفس) على إضمار الموافق، أي: (إنْ أهلكتُ منفسًا أهلكتُه)، بينما يرويه الكوفيون بالرفع على إضمار المطاوع، أي: (إنْ هلك منفسٌ هلكته)[٢]، ولكُلّ منهم حُجَّته[٣].

وقد بيَّن لنا الرضي في شرحه للكافية أنَّ هذا الاسم عند الكسائي والفرَّاء ليس ممَّا ناصبه مضمر، فالناصب عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، ويكون إمَّا لذاته بصحة المعنى واللفظ، نحو قولنا: (زيدا ضربته)، أو لغيره إذا اختلّ المعنى، كقولنا: (زيد مررت به)، فإنَّه ليس قبل الاسم في الموضعين فعلٌ مُضمرٌ ناصبٌ عندهما[٤]، ولا شك أنَّ في قولهما اتباعٌ لما ذهب إليه الكوفيون على ما بينا مِن رأي المذهبين.

واعترضهما العصام بأن جَعَل مِن قول ابن الحاجب (يُنصب) تصريحًا وردًّا على الكسائي والفرَّاء؛ لجعلهما نصب ما أُضمر عاملُه بالفعل المذكور[٥]، وقد سبق بيان ما ذهبا إليه، واعتراضه هذا هو اعتراضٌ على رأي المذهب الكوفي الذي ذهب إلى أنَّ ناصب (زيد) في قولنا: (زيدٌ ضربته) هو الفعل الواقع على الهاء.

وممَّا يرجح اعتراض العصام ما سبقه به ناظر الجيش، إذ ذكر أنَّ المذهب الكوفي فيه قولان، أحدهما يذهب إلى أنَّ الناصب للاسم هو العامل الذي بعده على إلغاء العائد، وبه قال الكسائي[٦]، والآخر يذهب إلى أنَّ العامل عامل في الاسم وفي الضمير معا، وهو ما قال به الفرَّاء[٧]، وقد أبطل قوليهما بأنَّ العامل قد يكون متعديًا بحرف الجرّ فكيف يجوز أنْ يتعدَّى إلى الاسم السابق بنفسه[٨]، ومثله ما ردّ به الشيخ خالد الأزهري عليهما، إذ قال: ((وزعم الكسائي أنَّ نصب الاسم المتقدِّم بالفعل المتأخر وألغى الضمير، وزعم تلميذه الفرَّاء أنَّهما منصوبان بالفعل

---

(١) ينظر: اوضح المسالك: ٥/٢، وشرح الاشموني: ١٤٧/٢.

(٢) ينظر: المساعد: ٤١٤/١، وتمهيد القواعد: ١٦٦٣/٤.

(٣) ينظر: الانصاف: ٦٩/١ مسألة ١٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٣٨/١، والكناش: ١٧٢/١.

(٥) ينظر: شرح العصام: ٢٤٥-٢٤٦.

(٦) ينظر: الهمع: ١٣٣/٣، ١٣٥، وشرح التصريح: ٤٤٢/١.

(٧) ينظر: معاني القران للفراء: ٢٤٠/١-٢٤١، والارتشاف: ٢١٦٣/٤.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ١٦٧٧/٤.

المذكور؛ لأنَّهما في المعنى لشيء واحد، ويرد عليهما (أزيدًا مررت به)، و(أزيدًا هدمت داره؟)...))[1]، ورّد السيوطي قوليهما أيضًا[2].

ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ حُجَّة الكوفيين في جعلهم الاسم منصوبًا بالفعل الواقع على الهاء ضعيفة، إذ احتجوا لقولهم بأنَّ المُكنى هو الأول في المعنى، ويرى الأنباري أنَّه ينبغي على قولهم هذا أنْ يكون منصوبًا به كقولهم: (أكرمت أباك زيدا) على البدل، وجاز أنْ يكون بدلًا لأنَّه تأخر عن المُبدل عنه؛ إذ لا يجوز أنْ يكون البدل إلَّا متأخرا عن المُبدل منه، وأمَّا ههنا فقد تقدَّم (زيد) على الهاء؛ فلا يجوز أنْ يكون بدلًا منها؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يتقدَّم البدل على المُبدل منه؛ لأنَّ العامل في البدل غير العامل في المُبدل منه، وإنَّ العامل في المُبدل منه على تقدير التكرير في البدل، وما يدلُّ على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المُبدل منه[3].

ويتبيَّن لنا ممَّا عرضناه أنَّ اعتراض العصام على ما قال به الكسائي وكذلك ما قال به تلميذه الفرَّاء هو اعتراضٌ لا يخلو مِن الصحة؛ فالحق والصحة معه، وقد سبقه إلى القول به النّحاة وفصّلوا القول والأسباب، وهذا فيما يخص الاعتراض الأول للعصام في هذه المسألة.

أمَّا الاعتراض الآخر الذي أورده العصام، فهو اعترض على قول الرضي في شرحه لوقوع ما يشتغل به المفسّر بعد (إلَّا)، إذ ألزم الرضي في حال وقوع ما يشتغل به المفسّر من ضمير أو متعلقه بعد (إلَّا)، أنْ يكون الفعل المقدر مثبتًا لا غير[4]، ففي قولنا: (إن زيدًا لم تضرب إلَّا إياه)، وجب أنْ يكون الفعل المقدر مثبتًا، فنقول: (إن تضرب زيدًا لم تضرب إلَّا إياه).

وقال العصام معترضًا: ((وفيه بحث؛ لانتقاضه بقولنا: (إن ثوبي أنفقت إلَّا إياه)، فإنَّ ما بعد (إلَّا) منفي ليكون المقدر منفيًا، أي: (لم أنفق ثوبي)...))[5].

وقول الرضي هو زيادةٌ انفرد بها عن غيره، وذكرها في آخر باب الاشتغال بعد أنْ أتمَّ شرح كلام ابن الحاجب[6]، وقد ذكر لنا الرضي علة ما ذهب إليه، ويتمخضُ سبب ذلك في أنَّ الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسّر، فـ(زيد) في قولنا: (إن زيدا ضربته) واقع من الفعل المقدر (ضربت) موقع الضمير من المفسّر، وأمَّا ما كان واقعا بعد (إلَّا) سواءٌ كان فاعلا أو مفعولا، فلا يجوز فيه سوى الاثبات؛ لكون الاستثناء المفرغ لا يقع إلَّا بعد غير

---

(١) شرح التصريح: ٤٤٢/١.

(٢) ينظر: الهمع: ١٣٥/٣-١٣٦.

(٣) ينظر: الانصاف: ٦٩/١-٧٠ مسألة ١٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٧٤/١.

(٥) شرح العصام: ٢٤٦.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ٤٤٧/١.

الموجب، كما أنَّه ليس قبل الاسم المذكور (إلَّا) حتَّى ينتقض نفي الفعل المقدر كما انتقض نفي المفسّر بـ(إلَّا) المذكور قبل المشتغل به، فلم يبق إلَّا إضمار الفعل الموجب، ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بـ(إلَّا)[١].

ويُعلق العصام على قوله المذكور أعلاه بأنَّه يجب تقدير المناسب دون المفسّر بعينه عند وقوع ما يشتغل به المفسّر بعد (إلَّا)، ولكن هذا (المناسب) تارةً يكون مثبتًا، وأخرى يكون منفيًا، وعليه يجب أنْ يُقدّر في قولنا: (إن زيدا لم أضرب زيدا لا غير)؛ ليصحّ ترتيب الجزاء عليه، وبهذا اندفع أنَّه رُبما لا يغني ذكر المقدر عن المفسّر[٢].

ويتبيَّنُ لنا أنَّ لكُلّ منهما قوله وحُجَّته في ذلك، وما يمكن قوله هنا أنَّ العصام قد تسرع بعض الشيء في حكمه على كلام الرضي، حتَّى إنَّه اقتطع بعضًا من كلامه؛ ليتسنى له الاعتراض والرّد عليه، في حين يُفصّل الرضي القول فيما ذكره ويَسرد في حُجَّته، والله تعالى أعلم.

إضمار الفعل بعد (إن) الشرطية

قال ابن الحاجب: ((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا في مثل (زيد) لمن قال: (من قام؟)، و(ليُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ)[٣]، ووجوبا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾، وقد يحذفان معا في مثل: (نعم) لمن قال: (أقام زيد؟)...))[٤].

قال عصام الدين: ((قال الرضي: لم يحكم بكون: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، جملة اسمية مغنية عن الحذف، لعلمهم بالاستقراء أنَّ حروف الشرط والتحضيض تختص بالجمل الفعلية، **ولا خفاء أنَّه معجب**؛ لأنَّه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل:﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وهو ظاهر في الاسمية، وجعله فعلية **يحتاج إلى تكلف**))[٥].

وفي قول العصام اعتراض على ما ذهب إليه الرضي من أنَّ الآية الكريمة جملة اسمية، فاعترض عليه العصام، وعضّد اعتراضه بما ورد من السماع، وسنفصّل القول في المسألة.

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٤٤٧/١.

(٢) ينظر: شرح العصام: ٢٤٦.

(٣) صدر البيت للحارث بن نهيك في الكتاب: ٢٨٨/١، وشرح المفصل: ٢١٤/١، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٨٢/٣، ومغني اللبيب: ٨٠٧، وشرح الاشموني: ٣٩٣/١، وعجز البيت: ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ.

(٤) الكافية في علم النحو: ١٤.

(٥) شرح العصام: ١٢٢.

المناقشة والترجيح:

الفعل هو الركن الأساس من الجملة الفعلية، إذ لا يمكن أنْ تكون الجملة مشتملة على فاعل أو مفعول به فقط، غير أنَّه بالإمكان حذفه على وجهين، أمَّا جوازًا أو وجوبًا، وكان سيبويه أول مَن أشار إليه، وخصّه بباب، قال فيه: ((هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتَّى صار بمنزلة المَثَل وذلك قولك: (هذا ولا زَعَماتِك)، أي: (ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك)...، ولم يَذكر: (ولا أتوهَّمُ زعماتِك)؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله ممَّا يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه، ومن ذلك قول العرب: (كِلَيْهما وتمراً)، فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأنَّه قال: أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْراً))[1].

وقال أيضًا في باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، استغناءً عنه: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنتَ تحذر: (إياك)، كأنك قلت:(إياك بح)[2]، و(إيّاك باعِدْ)، و(إيّاك اتّقِ)، وما أشبه ذا. ومن ذلك أنْ تقول: (نفسَك يا فلانُ)، أي: (اتّقِ نفسَك)، إلَّا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأمثل لك ما لا يُظهَر إضمارُه))[3].

والفعل والفاعل يكونان كالمبتدأ والخبر، في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل؛ وذلك لكون الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزأين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين، فجواز حذف الفعل كجواز حذف المبتدأ، وكذلك الفاعل بالنسبة إلى الخبر إذا صحَّ ذلك[4].

ويُحذف الفعل جوازًا عند وجود قرينة دالّة عليه سواءً كانت القرينة حالية أو مقالية، كقولنا: (زيدٌ) لمن قال: (مَن ضُرب؟)، فزيدٌ نائب فاعل لفعل مقدّر يدلُّ عليه لفظ الفعل المجهول، ويُحذف الفعل وجوبًا، وذلك عند وقوعه بعد محل الفعل المحذوف أو ما يُنزّل منزلته مُفسّرًا بعد قيام قرينة دالة على تعيّنه، ويرى الرضي في وجوب إضمار الفعل، لأنَّ المفسّر كالعوض من الناصب ولم يؤت به إلَّا عند تقدير الناصب ليفسّره، فإظهار الفعل يُغني عن تفسيره[5]، وذلك نحو قولنا: (إن زيدٌ قامَ قُمتُ)، وبما أنَّ حرف الشرط لا يدخل إلَّا على الفعل فَعُلم أنَّه هناك فِعل، ووجوب حذفه؛

---

(١) الكتاب:١/٢٨٠.٢٨١.

(٢) في الكتاب (إياك بح)، وصوابه (إياك نح).

(٣) الكتاب:١/٢٧٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد:٤/١٦٠٠.

(٥) ينظر: شرح الرضي:١/٤٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٥٨٧، وشرح الفية ابن مالك للعثيمين:٦/٣٠، ومعاني النحو:٢/١٦٥.

لكراهيتهم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، والذي يُنزَّل منزل ذلك الفعل المفسِّر هو (أنّ) المفتوحة الواقعة بعد لو، نحو: (لو أنّك جئتني لأكْرمتُكَ)، والتقدير: (لوثَبَت أنّك جئتني لأكرمتك)[١].

و(إنْ) من الأدوات الشرطية المختصة بالدخول على الافعال، ويكون ما بعدها اسمًا احيانًا، فلا بد من تقدير فعل له، على أنَّ هذا الفعل المقدر يفسّره الفعل الذي يذكر بعد الاسم، يقول سيبويه: ((واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنَّهم شبهوها بما يجزم ممَّا ذكرنا، إلَّا أنَّ حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر لأنَّ حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي، ... واعلم أنَّ قولهم في الشعر: (إن زيد يأتك يكن كذا)، إنَّما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك؛ لأنَّه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثُمَّ يبنى عليها))[٢].

وقال في موضعٍ آخر: ((وإنَّما أجازوا تقديمَ الاسم في إن لأنَّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخَرِ))[٣].

ونقل الزركشي قولهم: ((ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة سوى (إن)؛ لأنَّها الاصل))[٤].

فـ(إن) إذا وقع بعدها اسم، يكون محمولًا على فِعلٍ مُضمرٍ يفسّره الظاهر؛ وذلك لاقتصارها على الفعل دون الاسم[٥]، وهذا الاسم الذي بعد (إن) يكون مرفوعا مطلقًا، إلَّا أنَّ الخلاف يكون في رافعه.

فذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المرفوع إذا تقدَّم بعد (إن) الشرطية فإنَّه يرتفع بتقدير فعل، ففي قولنا: (إن زيد أتاني آته)، يكون التقدير عندهم: (إن أتاني زيد)، ويكون الفعل المظهر مُفسِّرًا للفعل المُقدر، وحُجَّتهم لذلك عدم جواز الفصل بين حرف الجزم وفعله باسم غير عامل فيه، ولعدم جواز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه فلا يجوز أنْ يكون الفعل عاملًا، وكذلك لكون الفعل المظهر بعد الاسم يدلُّ على الفعل المقدر[٦].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل، من غير تقدير فعل، وحُجَّتهم لذلك أنَّ (إن) هي الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وإن المرفوع يرتفع بالعائد،

---

(١) ينظر: اسرار النحو:٩٧، والكناش:١/١٣٧.

(٢) الكتاب:٣/١١٢.١١٤.

(٣) المصدر نفسه:١/١٣٤.

(٤) البرهان في علوم القران، الزركشي:٣/١٩٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل:٥/١٢٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/٤١٠، والانصاف:٢/٥٠٤ مسألة ٨٥.

ويرى أبو البركات الانباري أننا وإنْ سلمنا بأنَّ (إن) هي الأصْل في باب الجزاء، فهذا لا يدلُّ على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يتقدَّم ما يرتفع بالفعل عليه، ولا نظير له في كلامهم، ولا يجوز أنْ يكون بدلا، حتَّى يقولوا أنَّه مرتفع بالعائد؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يتقدَّم البدل على المبدل منه(١).

وزعم الفرَّاء أنَّ (أحد) مرفوع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في (استجارك)، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ رفعه يجعل (استجارك) خبرًا لـ(أحد)، ولا يجوز أنْ يكون بعد (إن) مبتدأ وخبر، فلا يجوز أنْ نقول: (إن زيد قائم أكرمك)(٢).

أمَّا الأخفش فذهب إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية مرتفع بالابتداء(٣)، وتبعه العصام في شرحه للكافية مُستدلًا بما ورد من قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦]، حيث يرى أنَّ جعلها من الفعلية يحتاج إلى تكلف (٤)، وقد تكلّف من ذهب مذهبهما، لأنَّ حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملًا فيه، لذلك بطل تقدير الابتداء؛ لأنَّ الابتداء إنَّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأنَّ حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم(٥).

فـ(أحد) مرتفع بفعل الشرط المضمر، والذي فسّره الفعل الظاهر المتأخر(٦)، فتقدير الآية يكون: (إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره)، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش، وأبو حيان الأندلسي(٧)، وقال الأزهري: ((...(أحد) مبتدأ، و(استجارك) خبره من غير حذف؛ لأنَّ أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصحّ عند جمهور البصريين، خلافًا للأخفش والكوفيين، فيجوز عندهم أنْ يكون (أحد) مبتدأ، وسوّغ الابتداء به تقدَّم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده، و(استجارك) خبره))(٨)، وتبعهم السيوطي في قولهم(٩).

---

(١) ينظر: الانصاف:٢/٥٠٤.٥٠٧ مسألة٨٥، واللباب:٢/٥٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٢/١٦١.

(٣) ينظر: معاني القران للاخفش:١/٣٥٤، والانصاف:٢/٥٠٤، والتذييل والتكميل:٦/٣٥٠، ومغني اللبيب:٧٥٧.

(٤) ينظر: شرح العصام:١٢٢.

(٥) ينظر: الانصاف:٢/٥٠٤.

(٦) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج:٢/٤٣١.

(٧) ينظر: شرح المفصل:١/٢١٧، والارتشاف:٤/٢١٧٦.

(٨) شرح التصريح:١/٣٩٦.

(٩) ينظر: الهمع:٢/٥٥٢.

ويرى ابن مالك أنَّ الجملة الشرطية يجب أنْ تكون مُصدرة بفعلٍ ماضٍ أو مضارع متصرف مجزوم بالأداة أمَّا لفظًا أو تقديرًا، وأكثر ما يكون ظاهرًا، وجواز إضماره إذا فُسِّر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب فيه أنْ يكون ماضيًا، نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾[1]، وقال ابن الناظم: ((يُضمر فعل الفاعل وجوبًا إذا فُسِّر بما بعد الفاعل: من فعل مسند إلى ضميره، أو ملابسه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ [التوبة:٦] و(هلا زيد قام أبوه)، التقدير: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)، و(هلا لابس زيد قام أبوه)، إلَّا أنَّه لا يتكلم به؛ لأنَّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر، فلم يجمع بينهما))[2].

والخُلاصة من آراء النحاة في الآية الكريمة، أنَّ البصريين يذهبون إلى أنَّ (أحد) فاعلٌ لفعل محذوف يُفسِّره المذكور، بينما يذهب الكوفيون إلى أنَّه مبتدأ[3]، وذهب الرضي إلى تأييد رأي البصريين، فهو يرى أنَّ (أحد) فاعل بالاستقراء لكلام العرب، فاعترض عليه العصام وعلى ما اعتمد من الاستقراء بأنَّ ذلك ظاهر في الاسمية، وأن جعله فعلية تكلّف.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى:﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء:١٧٦]، فقد جاز مع (إنْ) تقديم الاسم قبل الفعل؛ لأنَّ (إنْ) لا تعمل في الماضي، ولأنَّها أُمُّ الجزاء، فذهب النحويون إلى أنَّ معها فعل مُضمر يفسّره الظاهر، والتقدير: (إن هلك امرؤ هلك)[4]، وعليه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨]، ومن ذلك قول النمر بن تولب[5]:

لا تَجْزَعِـــي إنْ مُنْفِســـاً أَهْلكتُـــهُ وإذا هلكـتُ فعنـد ذلـكِ فـاجْزَعي

قال أبو سعيد السيرافي: ((نصب (منفسا) بعد (إنْ) على إضمار: أهلكت منفسا أهلكته))[6]، ويجوز رفع (منفس)، فيقال: (إن منفس أهلكته)، على تقدير: (إن هلك منفس)، ولا بد من تقدير فعل إمَّا ناصب على تقدير البصريين، وإمَّا رافع على تقدير الكوفيين[7].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٤/٧٤.

(٢) شرح ابن الناظم:١٦١، وينظر: شرح الاشموني:١/٣٩٦.

(٣) ينظر: الانصاف: ٢/٥٠٤ مسألة ٨٥.

(٤) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج:٢/١٣٦، وشرح كتاب سيبويه:٣/٣٢٢، والمرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب:٢٢١، والنحو الوافي:٣/٤٣٥.

(٥) البيت للنمر بن تولب، وسبق تخريجه في صفحة ١٢١ هامش رقم ٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه:١/٤٨٣، وينظر: الانتصار لسيبويه على المُبرِّد، ابن ولّاد التميمي:٦٦ مسألة١١، والبديع في علم العربية:١/٧٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل:١/٢١٨، ٤١٥، والتذييل والتكميل:٦/٣١٤.

ويبدو أنَّ العصام قد انتصر للمذهب الكوفي في هذه المسألة، إذ يرى أنَّ في فاعلية (أحد) تكلّفا، بينما لا يعترض على كونه اسم (مبتدأ) كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، ولا يخلو رأيه من الصواب، والله تعالى أعلم.

دخول همزة الاستفهام على (لَم ولَمّا) الجازمتين

جاء في كافية ابن الحاجب في حديثه عن جوازم الفعل المضارع قوله: ((وينجزم بـ(لم) و(لما)، ولام الأمر، و(لا) في النهي، وكلم المجازاة وهي: (إنْ)، و(مهما)، و(إذما)، و(حيثما)، و(أين)، و(متى)، و(ما)، و(من)، و(أي)، و(أنى)، وإمَّا مع (كيفما) و(إذا) فشاذ، وبـ (إن) مقدرة. ف (لم) لقلب المضارع ماضيًا ونفيه، و(لما) مثلها، وتختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل))[1].

وقال عصام الدين في شرحه للكافية: ((قال الرضي: وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لَم) و(لَمَّا) فهي للاستقبال على سبيل التقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾ [الشعراء: ١٨]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، هذا **وفيه نظر**، إذ المعنى على المضي، وبه فسّر في التفاسير))[2].

ولا يخفى ما في قول العصام من اعتراض على ما ذهب إليه الرضي من أنَّ الاستفهام بالهمزة وبعدها (لم ولمَّا) يُخلّص الفعل إلى الاستقبال، إذ يرى العصام أنَّ المعنى فيها على المضي، وما ذهب إليه الرضي فيه نظر، وسنناقش موضع الاعتراض في المسألة.

المناقشة والترجيح:

يُجزم الفعل المضارع بأحد علامات الجزم وهي: (لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وكلم المجازاة) -على ما ذكرناه في قول ابن الحاجب-، قال الخليل بن أحمد: ((وهي حروف تجزم الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع))[3]، ومدار بحثنا هنا حول (لم ولما) بكونهما أداتا جزم للفعل المضارع.

قال صاحب الكتاب: ((وأمَّا (لما): فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنَّما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنَّما هما لابتداءٍ وجوابٍ))[4]، وقد جعلها ابن قتيبة (ت:٢٧٦ هـ) بمعنى (لم) في

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٤٦.**

(٢) **شرح العصام: ٥٥١.**

(٣) **الجمل في النحو: ٢٢٢.**

(٤) **الكتاب: ٤/٢٣٤.**

قولـه تعـالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾[ص: ٨]، أي جعلهـا بمعنـى: لـم يـذوقوا عـذاب[١]، وقـد سـبق سيبويه قوله هذا بقول آخر جعل فيه (لم) أداة لنفي (فَعل) لتصبح (لم يفعل)[٢].

وذهب المُبرِّد إلى أنَّ (لم ولما) يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه[٣]، وهو مذهب السهيلي أيضًا[٤]، وبه قال الدكتور فاضل السامرائي [٥].

وقد بيّن ابن مالك أنَّ الفعل المجزوم بـ(لم) و(لما) يكون ماضيَ المعنى، والمجزوم بـ(لم) يكون مُطلق الانتفاء، وعليه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، أمَّا المجزوم بـ(لما) فانتفاؤه محدود متصل بزمن النطق بها[٦].

وقريب من قول ابن مالك ما قال به الزمخشري في مفصله[٧]، وزاد عليه ابن يعيش بجعله (لما) مشابهة لـ(لم) غير أنَّها زيد عليها (ما)، وهذه الزيادة لم تغير عملها في الجزم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢][٨]، وجعل السيوطي (لم) من أدوات الجزم النافية التي تختص بمصاحبة أدوات الشرط، بخلاف (لما) فإنَّها لا تصاحبها، ويجب اتصال نفيها بالحال [٩].

وقد فَصّل جمعٌ كبيرٌ من العلماء القول فيهما، وبيّنوا عمل كُلّ منهما وكيفية جزمهما للفعل، وقد بيّنا فيما سبق شيء من ذلك، ولعل الأهم في هاتين الأداتين هو كيفية عملهما وما يطرأ عليهما عند اتصال الهمزة بهما، وهو ما ينفردان به دون سائر أدوات الجزم الأخرى، وهذا هو موضع الخلاف في المسألة.

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القران: ٢٩٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ١١٧/٣، وشرح المفصل: ٣٥/٥، والكناش:١٤٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٦/١، والمساعد: ١٢٨/٣.

(٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ١٠٨.

(٥) ينظر: معاني النحو : ٨/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٦٣/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٧٢/٣، وتمهيد القواعد: ٣٤١٣/٩، والهمع: ٢٢٢/٢.

(٧) ينظر: المفصل: ٤٠٦.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٣٥/٥.

(٩) ينظر: الهمع: ٥٤١/٢-٥٤٣.

فقد ذكر رضي الدين الاسترابادي في شرحه لكافية ابن الحاجب أنَّ همزة الاستفهام إذا دخلت على (لم ولما) فتكون للاستفهام على سبيل التقرير[١]، وأخذ الرضي يستشهد لقوله هذا بما ورد في القران الكريم من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾ [الشعراء: ١٨]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، واستشهد أيضًا بقول عمرو بن كلثوم[٢]:

أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا ... إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ

فجعل الرضي من الهمزة الداخلة على (لما) في كُلّ موضع من هذه المواضع همزة استفهامية تقريرية[٣]، فالهمزة في (ألما) من البيت السابق هي حرف استفهام وتقرير، و(لما) حرف نفي وقلب وجزم[٤]، وإلى ذلك ذهب البغدادي (ت:١٠٩٣هـ) في خزانته[٥].

وعلى هذا يأتي اعتراض العصام في شرحه على ما ذهب إليه الرضي من جعله الهمزة للتقرير، حيث جعل العصام فيما ذهب إليه نظر، وهو يرى أنَّ المعنى على المضي على ما ورد في التفاسير[٦].

وفسّر جَمعٌ من العلماء والمفسّرين الآيات الكريمات التي ذكرها الرضي وجعل الهمزة فيها تقريرية، وأشاروا أيضًا إلى ما ذكره الرضي، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾[الشعراء: ١٨]، قال الطبري (ت:٣١٠هـ): ((وفي هذا الكلام محذوف استغني بدلالة ما ظهر عليه منه، وهو: فأتيا فرعون فأبلغاه رسالة ربهما إليه، فقال فرعون: ألم نربك فينا يا موسى وليدا، ولبثت فينا من عمرك سنين؟ وذلك مكثه عنده قبل قتل القتيل الذي قتله من القبط...))[٧]، ففيه أنَّ المعنى محتمل على اقرار المخاطب، وذلك قول أغلب أهل العلم والتفسير[٨].

---

(١) التقرير: هو إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه وقد تقرر عنده ثبوته أو نفيه، وهو ضرب من الخبر، ويجب أن يليه الشيء المقرر به. ينظر: الخصائص: ٤٦٥/٢، والارتشاف: ١٨٦١/٤، وشرح الرضي: ٨٣/٤، ومعاني النحو: ٢٥٣/٤.

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه: ٢٧١، وخزانة الأدب: ١٠/٩، والمعجم المفصل: ٨٤/٨، وبلا نسبة في شرح الرضي: ٨٣/٤، وشرح الآجرومية: ١١٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ٨٣/٤.

(٤) ينظر: فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي الدرة: ٤١٣/١.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ١٠/٩.

(٦) ينظر: شرح العصام: ٥٥١.

(٧) تفسير الطبري: ٣٣٩/١٩.

(٨) ينظر: تفسير الماتريدي: ٥٣/٨، وإعراب القران للنحاس: ١٢١/٣، والتفسير الوسيط، الواحدي: ٣٥٢/٣، والمفردات في غريب القران، الراغب الاصفهاني: ٧٤٦، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين

قال المنتجب الهمذاني (ت:٦٤٣هـ): ((قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾: الاستفهام للتقرير، وانتصاب قوله: (وليدا) على الحال، أي: في حال كونك وليدا))[١]، وذهب أبو حيان الأندلسي بالقول إلى أنَّ الاستفهام التقريري كثيرٌ ما وقع في كلام العرب، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، فهو على قوله استفهام لا يحتاج فيه إلى معادل؛ لأنَّ المراد به التقرير[٢]، وبه قال عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ) وجعل معناه أي: (قد علمت أيها المخاطب)[٣].

وقد أنصف أبو حيان الأندلسي وزاد الأمر توضيحا، وبيّن ما وقع من الإشكال بين قول الرضي والعصام، أي: بين أنْ يكون الاستفهام على المضي أو على التقرير، حيث ذهب إلى أنَّ الأكثر في دخول همزة الاستفهام عليهما أنْ يكونا للتقرير، أمَّا في قولنا: (ألم يقم زيد) وكذلك (ألما يقم زيد)، نريد به السؤال عن انتفاء قيام زيد فيما مضى، وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح:١– ٢]، فالهمزة فيه على التقرير؛ إذ الكلام معه موجب وعطف عليه صريح الموجب، والتقرير أمَّا أنْ يكون مخلصًا للتقرير بذاته، أو أنْ تكون معه معانٍ أخرى كالتذكير نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾ [الضحى: ٦]، والتهديد والتخويف نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦]، والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [المجادلة: ١٤]، وغيرها من المعاني[٤].

ولعلَّ السمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) من بعده قد أوضح وعلَّل في الإشكال أيضًا، إذ قال: ((قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾: الاستفهام إذا دخل على النفي قرره، فصار المعنى: قد شرحنا؛ ولذلك عطف عليه الماضي، ومثله ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾))[٥]، وبقوله قال أبو حفص الدمشقي (ت:٧٧٥هـ) في تفسيره[٦].

الطيبي: ٣٩٩/١١، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ٢٤٢/١، والتحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور: ١١١/١٩.

(١) الكتاب الفريد في إعراب القران المجيد، المنتجب الهمذاني: ٥٠/٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥٥٢/١-٥٥٣.

(٣) ينظر: دراسات لإسلوب القران الكريم، عبد الخالق عضيمة: ٦١١/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٨٦١/٤.

(٥) الدر المصون: ٤٣/١١.

(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٩٦/٢٠.

ولم نجد فيما سبق عرضه مِن التفاسير مَن فسّر بما قال به العصام، إذ فسّره الأغلب على التقرير، سوى ما ذكرنا من التفصيل في قولي أبي حيان والسمين الحلبي، ولا نعلم لِمَ سكت العصام على ما أنشد عمرو بن كلثوم في معلقته (...ألمّا تَعرفوا مِنا اليَقينا)، وهو ما استشهد به الرضي أيضًا في القول بالتقرير إلى جنب آيات الذكر الحكيم.

حكم الاسم المشتغل عنه إذا جاءت بعده جملة طلبية مسبوقة بالفاء كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾

قال ابن الحاجب في ما أضمر عامله على شريطة التفسير: ((وهو كُلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، مثل: (زيدا ضربته)، و(زيدا مررت به). و(زيدا ضربت غلامه)، و(زيدا حبست عليه)، ينصب بفعل يفسّره ما بعده، أي، (ضربت) و(جاوزت)، و(أهنت) و(لابست). ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها، كـ (إما) مع غير الطلب، و(إذا) للمفاجأة. ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف النفي، وحرف الاستفهام، و(إذا) الشرطية، و(حيث)، وفي الأمر والنهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسّر بالصفة مثل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾، ويستوي الأمران في مثل: (زيد قام وعمرو أكرمته). ويجب النصب بعد حرف الشرط، وحرف التحضيض، مثل: (إن زيدًا ضربتُه ضربَك) و(إلا زيدا ضربته)، وليس مثل (أزيد ذهب به؟) منه؛ فالرفع لازم، وكذلك: ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾، ونحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾، الفاء بمعنى الشرط عند المُبرِّد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب))[1].

قال العصام: ((...(ونحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾) **بظاهره ليس من هذا الباب**؛ لأنَّ (الفاء) بظاهره (فاء) الشرط، حيث دخل حيّز موصول بما هو في معنى الفعل، والزنى سبب الجلد مائة، وما بعد (الفاء) الواقع في صدر الجزاء، أو ما هو بمنزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله، وإن يعمل ما بعد (فاء) الجزاء الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط لكونه جزاء إمَّا لفظًا، نحو: (إمَّا زيدا فاضربه)، أو تقديرا، نحو: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴾، لأنَّ حذف شرط (إما) اقتضى تقديم ما في حيز (الفاء) عليها، ليفصل بينها وبين (إما)، لأنَّ المعتاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء، وكون (الفاء) زائدة كما في جواب (إذا) على ما حقق، ولذا ينصب (إذا) أو خارجه عن الصدر العارض، خلاف الأصل، أو تقول: (الفاء) فاء الجزاء، يتوقف على كون الزانية مبتدأة، فلو جعل مفعولًا لما بعد (الفاء) لم يصحّ ما هو ظاهر (الفاء) من كونها جزائية، فلا تمحل في اخراه من

(١) **الكافية في علم النحو: ٢١-٢٢.**

الحدّ في إدخال تحت الحدّ بإخراج (الفاء) عن كونها جزائية، **وبهذا ظهر ضعف ما قالوا** إنَّ الآية في بادئ النظر من الباب، وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب. واتفق في القراءات غير الشاذة على الرفع، وإنْ جاء في الشعر رواية النصب عن عيسى بن عمر، فلذا تمحلوا في إخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب، أو لا يلزم اتفاق القُرَّاء على غير المختار، ومنع المصنف في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القُرَّاء على غير المختار، **والظاهر أنَّه منع غير مسموع))**[1].

أورد العصام في شرحه لنظم ابن الحاجب هنا اعتراضين، إذ اعترض عليه أولًا بإخراجه لما أورد من مثال، ثُمَّ اعترض على من فسّر الآية مخالفًا رأيه، ومن ثُمَّ استدلَّ لاعتراضه بدليل سماعي، وسنفصل القول في موضع الاعتراض في المسألة.

المناقشة والترجيح:

تحدث الكثير من النحاة عن ظاهرة الاشتغال، ممَّا يغنينا عن ذكرها هنا، إلَّا لشيء من التبيين، فقد تحدث عنها ابن مالك في الفيته[2]، وشرح كلامه ابن هشام إذ قال: ((ضابط هذا أنْ يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه))[3]، ومثّل له بقولنا: (زيدا ضربته)، فلو أننا حذفنا الضمير (الهاء) وسلطنا الفعل (ضربت) على (زيد) لقلنا: (زيدا ضربت)، فيكون (زيدا) مفعولًا به مُقدم، وهو مثال على ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم[4]. وفصّل فيه من بعد ذلك كثيرون[5].

وممَّا يجب أنْ يُفصل في هذه المسألة هو الخلاف الكائن في رفع هذا الاسم المشتغل عنه، وتحديدًا في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾ [النور:٢]، وهو موضع الاعتراض في المسألة.

فعلى ضوء القاعدة النحوية يتوجب أنْ يكون حكم الاسم المشتغل عنه النصب، ويتمثل في الآية الكريمة بقوله (الزانية)، فيتوجب أنْ يكون حكم هذا الاسم النصب؛ لكون ما بعده طلب (أمر)، لكن في هذه الآية الكريمة ورد الاسم (الزانية) بالرفع، على خلاف القاعدة، ولمَّا توجب رفع الاسم هنا، وجب أنْ يكون مبتدأ وما بعده من الجملة الطلبية (فاجلدوا) خبر للمبتدأ، ولكن نرى أنَّ

---

(١) شرح العصام: ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) ينظر: الفية ابن مالك: ٢٧.

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢-١٩٣.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ٨٠، والتذييل والتكميل: ٢٩٢/٦، والمساعد: ٤١٣/١، وشرح التصريح: ٤٤١/١، وشرح الاشموني: ٤٢٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٢٩/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٧٤٨/٢، وتمهيد القواعد: ١٦٥٧/٤.

مثل هذا يصطدم بقاعدة نحوية أخرى تمنع أنْ تكون الجملة الفعلية المسبوقة بـ(الفاء) خبرًا؛ لأنَّ الفاء لا تدخل على الخبر عند النحاة، وهذا ما دفع بعض النحويين إلى التقدير في الآية الكريمة.

فيذكر لنا ابن الحاجب أنَّ هناك من حمل (الفاء) السابقة لفعل الأمر على معنى الشرط، وهو المُبرِّد، ومنهم من جعلها جملتين وهو سيبويه، إذ قال ابن الحاجب: ((ونحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ ﴾، الفاء بمعنى الشرط عند المُبرِّد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب))[١].

فقد حمل سيبويه الآية على الاضمار، واتخذ من أول بداية السورة تقديرًا لها، إذ قال تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ [النور: ١-٢]، قال سيبويه: ((كأنَّه لمَّا قال جلّ ثناؤه: (سورة أنزلناها وفرضناها)، قال: (في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِي)، أو (الزانيةُ والزانِي في الفرائض)، ثُمَّ قال: (فاجْلِدُوا)، فجاءَ بالفعل بعد أنْ مَضَى فيهما الرفعُ)) [٢]، وجعل منه قول الشاعر[٣]:

وقائِلَــةٍ خَــوْلانُ فــانْكِحْ فتــاتَهُمْ ... وأُكْرُومَــةُ الحَيّــيْنِ خِلْــوٌ كَمَــا هِيَــا

قال سيبويه: ((جاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ))[٤]، وقدّر النحاة (هذه) مبتدأ محذوفًا، وجعلوا (خولان) خبرًا له[٥].

فسيبويه لا يُجيز أنْ تكون الجملة الفعلية الطلبية خبرًا للاسم المرفوع، وذلك لأنَّها مسبوقة بـ(الفاء)، و(الفاء) عنده لا تدخل على الخبر[٦]، حينما يذهب المُبرِّد إلى أنَّ (الفاء) تحمل معنى الشرط، والاسم قبلها مرفوع؛ لأنَّ الجواب لا يعمل في الشرط، وما لا يعمل لا يُفسّر عاملًا[٧].

وممَّا عرضناه يتبين لنا أنَّ سيبويه والمُبرِّد كليهما ذهب إلى رفع الاسم، إلَّا أنَّ كُلّا منهما له تعليله المختلف عن الآخر، بينما يخالفهما الرأي ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، وابن السيد البطليوسي

---

(١) الكافية في علم النحو: ٢١-٢٢.

(٢) الكتاب: ١/١٤٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/١٣٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٩٣، وشرح المفصل: ١/٢٥٠، وشرح الرضي: ١/٢٧٠، والتذييل: ٤/١٠٦.

(٤) الكتاب: ١/١٣٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٩٣، وشرح ابيات سيبويه، ابن السيرافي: ١/٢٧٣، والرد على النحاة: ٩٦، ومغني اللبيب: ٦٢٨، وتمهيد القواعد: ٢/١٠٥٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/١٣٩-١٤٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٩٣.

(٧) ينظر: اوضح المسالك:٢/١٤٤، وشرح الاشموني: ١/٤٣٢، وشرح التصريح:١/٤٤٦، وضياء السالك: ٥٢.

(ت:٥٢١هـ)، إذ ذهبا إلى اختيار الرفع في العموم ومنها الآية الكريمة، والنصب في الخصوص، نحو: (زيدًا اضربه)[١].

وقرأ عيسى بن عمرو الثقفي، ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو السمال، ورويس بنصب (الزانية والزاني) على الاشتغال[٢]، أي: (واجلدوا الزانية والزاني)، وقرأ عبد الله بن مسعود (والزان) بغير ياء[٣]، وهذا جل ما ورد من القراءات.

أمَّا الفرَّاء، فقد حكى فيها الرفع بما عاد من ذكرهما فِي قوله (كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما)، ولا يجيز النصب في مثله إلَّا بمثل ما حكى سيبويه من الاضمار؛ لأنَّ تأويله الجزاء على معنى: (من زَنَى فافعلوا بِهِ ذلك)[٤]، وقال الزَّجَّاج: ((ودلِيلِي أنَّ القراءَةَ الجيدةَ بالرفع في ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾، وفي ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾، قوله جل ثناؤه: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ ﴾ [النساء: ١٦]))[٥].

وذهب الرضي إلى أنَّ جميع الشرائط متوافرة في الآية؛ وهي في بادئ النظر من باب النصب؛ على أنَّ ما قبل (الفاء) يعمل فيما بعدها، غير اتفاق القُرَّاء على قراءة الرفع في (الزانية والزاني) إلَّا ما شذّ من قراءة عيسى بن عمرو بالنصب، ولمَّا كان (النصب) مع الطلب مختار، ولا يجوز في القرآن غير المختار؛ لذلك تمحّل له النحاة وجهًا يَخرج به عن الحد المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار[٦].

واعترض العصام على قوله، فرأى أنَّه لا تَمحل في إخراجه من الحدِّ في إدخال تحت الحد بإخراج (الفاء) عن كونها جزائية، وضعّف ما ذهب إليه الرضي من أنَّ الآية في بادئ النظر من الباب، وكذلك دخولها تحت قاعدة النصب[٧].

وجعل العصام سبب تَمحّل النحاة في إخراجها من باب النصب؛ لئلا تنخرم قاعدة اختيار النصب؛ وذلك لأنَّ القُرَّاء اتفقوا في القراءات غير الشاذة على الرفع، سوى ما ذكر عيسى بن عمر

---

(١) ينظر: اوضح المسالك: ١٤٤/٢، وشرح الاشموني: ٤٣٢/١.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: ١٠٠/٢، والبحر المحيط: ٧/٨.

(٣) ينظر: معاني القران للفراء: ٢٤٥/٢، والبحر المحيط: ٦/٨.

(٤) ينظر: معاني القران للفراء: ٢٤٤/٢.

(٥) معاني القران وإعرابه للزجاج: ١٧٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ٤٧٢/١-٤٧٣.

(٧) ينظر: شرح العصام:٢٥٥.

من قراءة بالنصب، ولكي لا يلزم اتفاق القُرَّاء على غير المختار[١]، وعليه جاء اعتراضه وتضعيّفه لما قال الرضي.

ويورد العصام اعتراضًا آخر على ابن الحاجب، إذ قال: ((ومنع المصنف في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القُرَّاء على غير المختار، والظاهر أنَّه منع غير مسموع))[٢]، فقد ورد في الإيضاح أنَّ بعض الناس التزم جواز أنْ يجمع القُرَّاء على قراءة غير الأقوى[٣]، واعترض العصام على ما ذهب إليه وجعل كلامه من غير المسموع[٤].

ولمَّا عرض ابن الحاجب رأي كُلّ من المُبرِّد وسيبويه، رجّح بعد ذلك (النصب)، فقال: ((وإلا فالمختار النصب))[٥]، اعترض العصام فقال: ((والتالي باطل؛ لأنَّ القُرَّاء لا يتفقون على غير المختار))[٦]، وذهب العصام إلى أنَّ قوله هذا هو لإثبات أحد التوجهين، والمعنى وإن كانت الآية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر، (فالمختار النصب)، أو المعنى: وإن لم تكن التراكيب الثلاثة ليست من الباب لكان المختار النصب فيها[٧].

ويتابع عصام الدين اعتراضاته في هذه المسألة فيقول: ((فإن قلت: (الفاء) بمعنى الشرط أيضًا عند سيبويه على ما في الرضي، حيث قال: و(الفاء) بمعنى الشرط أيضًا عنده، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، فكيف صحّ تخصيص كون (الفاء) بمعنى الشرط للمبرد؟ قلت: ليس مخرج الآية عن الحد كون (الفاء) بمعنى الشرط عند سيبويه، بل كونهما جملتين، إذ (الفاء) إنَّما يعدّ مانعا لو كان ما بعد (الفاء)، بحيث لو لم يكن (الفاء) صحّ عمله فيما قبله، فما في الرضي إنَّه على توجه سيبويه هذا المانع أيضًا متحقق **محل نظر**))[٨].

ففي القول العصامي السابق اعتراض واضح على كلام الرضي في توجيهه لما ذهب إليه سيبويه، ومن بين هذه الاعتراضات نجد أنَّ العصام يخلص القول في المسألة برأي وتوجيه مختلف، ومفاده يتلخص في جعل (الفاء) جواب شرط محذوف على تقدير: (الزانية والزاني إن ثبت

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٢٥٥.
(٢) المصدر نفسه: ٢٥٥-٢٥٦.
(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٣٣١/١، وشرح العصام: ٢٥٦.
(٤) ينظر: شرح العصام: ٢٥٦.
(٥) الكافية في علم النحو: ٢٢.
(٦) شرح العصام: ٢٥٦.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦.
(٨) المصدر نفسه: ٢٥٦.

زناهما فاجلدوا)؛ وذلك لما يرى من أنَّ الجلد لا يترتب على مجرد الزنا، بل على ثبوته، ويرى أنَّه لا خفاء حينئذٍ في أنْ يتوجه المنع على الشريطة[١].

الفعل المتعدي وتعدية (قَربَ)

قال ابن الحاجب في متن الكافية في حديثه عن الفعل المتعدي وغير المتعدي: ((فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق، كـ(ضرب)، وغير المتعدي: بخلافه، كـ(قعد)، والمتعدي يكون إلى واحد كـ(ضرب)، وإلى اثنين كـ(أعطى) و(علم)، وإلى ثلاثة كـ (أعلم) و(أرى) و(أنبأ) و(نبّأ) و(خبّر) و(أخبر) و(حدّث)، وهذه مفعولها الأول كمفعول (أعطيت)، والثاني والثالث كمفعولي (علمت)))[٢].

وشرح عصام الدين قوله هذا مُضمنًا إياه اعتراضًا على شرح الرضي الذي سبقه به، إذ قال العصام شارحًا قول ابن الحاجب (ما يتوقف فهمه على متعلق): ((لا يصدق على اللازم؛ لتوقف فهمه على الفاعل؛ لأنَّ الفاعل ليس متعلقا للفعل، بل مصدره، ...، ولا على القرب؛ لأنَّه لم يعتبر في مفهومه النسبة إلى أمر مخصوص، بل القرب الداخل في مفهومه يقتضي متعلقًا إجمالًا، **وقد أُشكل ذلك على الرضي لعدم التدبر الوفي**))[٣].

ففي قول العصام اعتراض واضح على ما ذهب إليه الرضي في شرحه، واتهامٌ له بعدم التدبر الوفي لقول ابن الحاجب، وسنفصل القول في الشرحين إنْ شاء الله، ليتبيَّن لنا موضع الاشكال، وصحَّة الاقوال.

المناقشة والترجيح:

الفعل على ضربين: مُتعدٍ، وغير مُتعدٍ، فالمتعدي هو ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل[٤]، وقال أبو البركات الأنباري في المفعول به: ((كُلّ اسم تعدَّى إليه فعله))[٥]، وسُميّ الفعل مُتعديا؛ لأنَّه تعدَّى، أي: تجاوز فاعله إلى مفعول به، ويسمى أيضًا (واقعا)؛ لوقوعه على المفعول به، ويسمى (متجاوزا)؛ لتجاوزه مرفوعه إلى غيره[٦].

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٢٥٦.

(٢) الكافية في علم النحو: ٤٧.

(٣) شرح العصام: ٥٦٤-٥٦٥.

(٤) ينظر: الانموذج في النحو: ٢٧، والمفصل: ٣٤١، والمقدمة الجزولية: ٧٨، وشرح المفصل:٤/٢٩٥، والكافية في علم النحو: ٤٧، والكناش: ٣٢/٢، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٧٦.

(٥) أسرار العربية: ٨٣.

(٦) ينظر: شرح الفية ابن مالك للشاطبي: ١٢٤/٣.

وذهب ابن جني إلى أنَّ الفعل في تعديه إلى المفعول به يكون على ضربين: فعلٌ مُتعدٍ بنفسه، وفعلٌ مُتعدٍ بحرف جر، وذلك نحو قولنا: (مررتُ بزيد)، فلو حذفنا حرف الجرّ فقلنا: (مررتُ زيدا) لم يجز ذلك، إلَّا أنَّ يكون ضرورةً شعرية، وأمَّا الضرب الآخر، فهو المتعدي بنفسه، ويكون متعديًا إلى مفعول واحد، أو اثنين، أو ثلاثة(١).

ويرى ابن يعيش أنَّ كُلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل، فهو مُتعدٍ، غير لازم، وذلك نحو: (ضرب)، و(قتل)؛ وذلك لما يرى من أنَّ الضرب والقتل، ونحوهما، يقتضيان مضروبًا ومقتولًا –أي مفعولًا به–، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك، فهو فعل لازم غير متعد، وذلك نحو: (قام) و(ذهب)؛ لأنَّ القيام والذهاب لا يقتضيان سوى الفاعل(٢).

وما يستوقفنا في المسألة تعريف ابن الحاجب، إذ قال: ((فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق، كـ(ضرب)...))(٣)، وقد سبق قوله هذا بقول آخر عرّف به المفعول به، وفيه قال: ((المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: (ضربت زيدا)...))(٤). وقد شرحه الرضي وجعل من قوله هذا إرادته بجعل تفسير وقوع الفعل متعلقا بما لا يعقل إلَّا به، وعلى ذلك تكون المجرورات بواسطة حرف الجرّ من ضمنها(٥)، وأمَّا في شرحه لتعريف الفعل المتعدي الذي ذكره ابن الحاجب فقد قال فيه: ((على ما حدّ، ينبغي أنْ يكون نحو: (قرب)، و(بعد)، و(خرج)، و(دخل): متعديا؛ إذ لا تفهم معانيها إلَّا بمتعلق))(٦)، وهو يرى أنَّ هذه الألفاظ تكون متعدية بالحرف، ولكن لا يقع عليها اسم الفعل المتعدي إذا أطلق، بل يقال إنَّها لازمة، ومن جهة أخرى، فإنَّه لا خلاف عند النحاة في أنَّ باب (فَعُلَ) كله لازم، و(قَرُبَ) و(بَعُدَ) منه، وهما يتعديان إلى المفعول بحرف الجر، وعلى ذلك فهو يرسم تعريفًا للفعل المتعدي بجعله الفعل الذي يصحُّ أنْ يشتق منه اسم مفعول غير مُقيد(٧).

وعليه جاء اعتراض العصام، إذ قال شارحًا تعريف ابن الحاجب للفعل المتعدي: ((لا يصدق على اللازم؛ لتوقف فهمه على الفاعل؛ لأنَّ الفاعل ليس متعلقًا للفعل، بل مصدره...، ولا

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٥١.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤/٢٩٥.
(٣) الكافية في علم النحو: ٤٧.
(٤) المصدر نفسه: ١٨، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٠١.
(٥) ينظر: شرح الرضي: ١/٣٣٤.
(٦) المصدر نفسه: ٤/١٣٥.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٣٥-١٣٦.

على القرب؛ لأنَّه لم يعتبر في مفهومه النسبة إلى أمر مخصوص، بل القرب الداخل في مفهومه يقتضي متعلقًا إجمالًا، وقد أُشكِل ذلك على الرضي لعدم التدبر الوفي))[١].

وقد عرّف أبو علي الشلوبيني (ت:٦٤٥هـ) الفعل المتعدي، بأنْ جعله كُلّ ما ينصب مفعولًا به، أو يقتضي ذلك بواسطة، فالذي ينصبه حقيقة فهو متعدٍ مطلقًا، وكُلّ ما اقتضى ذلك بواسطة فهو مُقيد، ولا يقال فيه متعدٍ مطلقًا، وإنَّما متعدٍ بحرف جرّ، نحو: (ذهبتُ بزيدٍ)، فيوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف جرّ[٢].

ويرى ابن مالك في شرحه للكافية أنَّ الفعل الذي يصلح أنْ يُصاغ منه (اسم مفعول) تام يسمى متعديًا، ومجاوزًا، وواقعًا، وذلك نحو: (مقت) فهو (ممقوت)، و(نعت) فهو (منعوت)، على أنَّه يريد بالتمام الاستغناء عن حرف جر، فإذا صيغ منه (اسم مفعول) مع حرف جرّ فيسمى الفعل (لازمًا)، وقد يقال فيه (مُتعدٍ بحرفِ جرّ) وذلك نحو: (غَضِب زيد على عمرو، فهو مغضوبٌ عليه)، و(زَهِد فيه، فهو مزهودٌ فيه)، فيرى ابن مالك أنَّ مثل هذه الأفعال تكون لازمة؛ وذلك لأنَّ اسم المفعول المبني منها لا يستغني عن اقترانه بحرف الجرّ، وذلك بخلاف (ممقوت) و(منعوت)، الذي يكون اسم مفعوله تامًا مستغنيًا عن حرف الجرّ[٣]، وقد ذكر ذلك أيضًا في التسهيل[٤].

وجاء في شرح ابن جماعة أنَّ تعريف ابن الحاجب للفعل المتعدي يشمل بعضًا من الافعال اللازمة كذلك، نحو: (مرَّ) ونحوه؛ لكونه يستدعي ممرورًا به[٥].

ويأتي اعتراض العصام في شرحه على الرضي، بعد أنْ ذكر مجموعة من الأشياء التي تخرج عمّا ذكره ابن الحاجب في قوله: ((المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق، كضرب))[٦]، إذ يرى عصام الدين أنَّ التعريف لا يَصدق على الفعل اللازم؛ وذلك لتوقف فهمه على الفاعل دون الحاجة إلى متعلق، والفاعلُ ليس متعلقًا للفعل بل مصدره، وكذلك لا يَصدق على الأفعال الناقصة (كان واخواتها)؛ لتوقف فهمها على أخبارها، ولم تتوقف بحسب الوضع، بل إنَّ التوقف حدث بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة، وكذلك لا يَصدق على الفعل المتعدي بحرف الجر؛ وذلك أنَّ التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر، ولا على (اسم المفعول) المشتق من

---

(١) شرح العصام: ٥٦٤-٥٦٥.

(٢) ينظر: التوطئة، أبو علي الشلوبيني: ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦٣٠/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٣٠٠.

(٦) الكافية في علم النحو: ٤٧.

المتعدي إلى واحد؛ لأنَّ فهمه كـ(مضروب) لا يتوقف على متعلق، بل على ما أسند إليه، ولا يصدق على (أفعل التفضيل) الذي يشتق من الفعل المتعدي؛ وذلك أنَّ (أضرب) و(أعطى) لم يعتبر في مفهومه النسبة إلى المفعول، ولذلك لا ينصب المفعول به أصلا، وكذلك لا يصدق ما ذكره ابن الحاجب من تعريف على القرب –وهذا موضع الاعتراض في المسألة–؛ لعدم اعتبار النسبة إلى أمر مخصوص في مفهومه، والقُربُ الداخل في مفهومه يقتضي متعلقًا إجمالًا، وهذا الوضع أُشكل على الرضي – كما يرى العصام–؛ لعدم تدبره الوفي[1].

ولا شكَّ في أنَّ المتدبر لما ذكر من القولين، يرى أنَّ عصام الدين قد فاته النظر الطويل فيما قال الرضي وشرح، حتَّى اعترض على قوله، وحكم عليه بعدم التدبر الوفي، والحقيقة أنَّه هو من فاته التدبر الوفي لشرح الرضي؛ إذ بيّن الرضي في شرحه أنَّ (قَربَ) يكون متعديًا بالحرف الذي يتعدَّى به، لكن لا يمكن أنْ يقع عليه اسم الفعل المتعدي إذا أطلق، وإنَّما يقال فيه فعلٌ لازم، وأشار الرضي بعد ذلك إلى أنَّ باب (فَعُلَ) عند النحاة كله لازم، ولا شك في أنَّ (قَرُبَ) يكون من هذا الباب، وعليه جعل للفعل المتعدي تعريفًا خاصًا بناءً على ما ذكر، بأنَّه الذي يصحُّ أنْ يشتق منه اسم مفعول غير مقيد، وعلى ما ذكر فينبغي أنَّه قد فات العصام النظر الطويل والتحري، وأشكل عليه التدبر الوفي لما قال الرضي، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٥٦٤-٥٦٥.

الفصل الثالث

اعتراضات عصام الدين الاسفراييني النحوية في الحروف

المبحث الأول: اعتراضاته النحوية في حروف العطف

المبحث الثاني: اعتراضاته النحوية في مسائل متفرقة أخرى

(المبحث الأول)
اعتراضاته النحوية في حروف العطف

عمل الواو العاطفة

قال ابن الحاجب في باب الحروف: ((الواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها، و(الفاء) للترتيب، و(ثُمَّ) مثلها بمهلة، و(حتَّى) مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفا))[١].

وشرح عصام الدين قول ابن الحاجب في (الواو) العاطفة، فقال في شرحه: ((قال الرضي[٢]: اعلم أنَّ (الواو) مرة يجمع الاسمين في فعل، نحو: (قام زيد وعمرو)، أي: حصل منهما القيام، ومرة يجمع الفعلين في اسم، نحو: (قام زيد وقعد)، أي: حصل كلا الفعلين من زيد، ومرة يجمع بين مضموني الجملتين، نحو: (قام زيد وقعد عمرو). **هذا والفرق بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر**؛ لأنَّ كليهما من عطف الجملة على الجملة، ومعنى العطف ليس إلَّا جمع مضموني الجملتين، إلا أنَّ اتحاد الفاعلين في الجملتين يستلزم جمع الفعلين في اسم، وهو خارج عن معنى (الواو)، وممَّا فيه، وفيه أنَّه قال: قد يجمع بين أكثر من فعلين في اسم، وبين أكثر من مضموني جملتين، **وذلك النظر** أنَّ (الواو) لا يجمع إلَّا بين المعطوف عليه والمعطوف، وهما اثنانِ أبدًا))[٣].

ولا يخفى فيما قال العصام من اعتراض على ما صرَّح به الرضي من حكم عمل الواو في الجمع بين اسمين واشتراكهما في فعل واحد، أو اشراك فعلين معًا في اسم، أو جمعه لمضموني الجملتين، فقوله غير ظاهر عند العصام، وقد أشكل عليه جَعلِها على ثلاثة أنواع مع مشابهة النوع الثاني للثالث منهما، وسنفصل القول في الاعتراض إن شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

الواو من حروف العطف التي تدخل على الكلمة ولا تُعد منها[٤]، فهي حرف عطف تتوسط بين مفردتين فتعطف أحداهما على الأخرى، وتُشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظًا وحكمًا[٥]، أمَّا معناها وعملها، فقد قال ابن مالك[٦]:

---

(١) الكافية في علم النحو: ٥٣.

(٢) ينظر قوله في شرحه: ٣٨٢/٤.

(٣) شرح العصام: ٦٤٥.

(٤) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين الدمشقي: ٥٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/٥.

(٦) الفية ابن مالك: ٤٩، وينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧١، وشرح ابن عقيل: ٢٢٦/٣، وشرح التصريح: ١٥٦/٢.

فـاعطف بـواو لاحقًـا أو سـابقا فـي الحكـم أو مصـاحبًا موافقـا

وقال ابن هشام: ((معنى كون الواو لمطلق الجمع أنَّها لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله))[١].

فـ(الواو) تستعمل للترتيب، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣]، وتستعمل في عكس الترتيب، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣]، وتستعمل للمصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧][٢].

ومذهب جمهور النحويين فيها أنَّها تكون لمُطلق الجمع[٣]، أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان أو سبق أحدهما[٤]، فقولنا: (قام زيد وعمرو)، يحتمل ثلاثة أوجه: فأمَّا أن يكونا قاما معًا، في وقت واحد، أو أنْ يكون المتقدم قام أولا، أو أنْ يكون المتأخر قام أولا[٥]، وقال سيبويه: ((الواو التي في قولك: (مررت بعمرٍو وزيدٍ)، إنَّما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليلٌ على أنَّ أحدهما قبل الآخر))[٦]، كذلك يرى الزَّجَّاجي في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، إنَّ الاستعانة على العبادة قبل العبادة[٧]، فهي عند الأغلب من النحاة تدلّ على مطلق الجمع، ومن الأدلة على هذا قول أبي سعيد السيرافي: ((أجمع النحويون واللغويون من الكوفيين والبصريين إلَّا قليلا منهم وجمهور الفقهاء على أنَّ الواو للجمع من غير ترتيب))[٨].

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٧٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٧-٥٧٨.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٠/١، والأصول في النحو: ٥٥/٢، والجنى الداني: ١٥٨، ومغني اللبيب: ٣٩١، والتبصرة والتذكرة: ١٣١/١، والهمع: ١٨٥/٣.

(٤) ينظر: الهمع: ١٨٥/٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ١٥٨.

(٦) الكتاب: ٢١٦/٤.

(٧) ينظر: اعراب القران للزجاج: ٩٥/١.

(٨) ينظر قوله في شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٠١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٣، والنحو المصفى: ٦٠٩.

فيما يرى بعض النحويين أنَّها للترتيب مطلقًا[١]، ونقل المرادي عن الفرَّاء أنَّها للترتيب، إذ يستحيل الجمع بها[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ ﴾ [الحج: ٧٧].

وذهب الزمخشري إلى أنَّها لا توجب الترتيب[٣]، فقد قُدم السجود على الركوع في قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣]، وبمثله حكى أبو حيان والقرطبي من المفسرين[٤].

فممَّا سبق يتبين لنا أنَّ النحاة لم يجمعوا على أنَّ (الواو) مختصة بمطلق الجمع فقط، فمنهم من ذهب إلى أنَّها تُفيد الترتيب، ومنهم من قال بأنَّها لا توجب الترتيب، ومنهم من يرى استحالة الجمع بها، ولكُلٍّ منهم دليله، وموضع الاعتراض في المسألة يغنينا عن التفصيل فيها، غير أنَّ ما قدمه أغلب النحاة من أدلة على أنَّها تفيد مطلق الجمع يدفع ما ذهب إليه غيرهم وما أوردوا من حُجَج، وقد فُصل القول في هذه الحُجج في دراسة نحوية مستفيضة[٥].

وأمَّا في عمل (الواو) العاطفة، فإنَّها تعطف بين الجملتين الفعليتين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴾ [الكهف: ٢٥]، ففيه عطفت (الواو) جملة (وازدادوا تسعا) على جملة (ولبثوا في كهفهم)، وقد تعطف (الواو) بين الجملتين الاسميتين، نحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقد تكون (الواو) عاطفة للجملة الأسمية على الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، أو على العكس من ذلك، فتعطف الفعلية على الأسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ﴾ [الحديد: ١٨]، وفي ذلك قال ابن جني: ((أنَّه قد يجوز- ويقصد عطف الجملة الأسمية على الفعلية وبالعكس- مع الواو؛ لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: (قام محمد فعمرو جالس)، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل، لأنَّ الثاني ليس متعلقًا بالأول، وحُكم الفاء إذا كانت عاطفة، ألا تتجرد من معنى الأتباع، والتعليق بالأول))[٦].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ١٥٨، وشرح الرضي: ٣٦٤/٢، ومغني اللبيب: ٣٩٢، والارتشاف: ١٩٨٢/٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٧٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ١٥٩.

(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٣٨٩/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣١٢/١.

(٥) ينظر: الواو في القران الكريم دراسة نحوية، بشار عبيد الله مسلم الجديعات (رسالة ماجستير): ٥٢.

(٦) سر صناعة الاعراب، ابن جني: ٢٧٤/١.

وقال الرضي: ((اعلم أنَّ الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا، في فعل واحد، نحو: (قام زيد وعمرو)، أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم واحد نحو: (زيد قام وقعد)، أي حصل كلا الفعلين من زيد، ومرة تجمع مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول، نحو: (قام زيد، وقعد عمرو)، ونحو: (زيد قائم وعمرو قاعد)...))[١].

وفي قول الرضي بيان لتناوب عمل (الواو) في الجملة، فهي تجمع مرة اسمين في فعلٍ واحدٍ، كقولنا: (قام زيد وعمرو)، فجمعت (الواو) بين زيد وعمرو وأشركتهما في فعل القيام، وقد تجمع بين فعلين لاسم واحد، كقولنا: (زيد قام وقعد) فأثبتت (الواو) وجمعت بين القيام والقعود لزيد وحده، وقد تكون جامعة لمضموني الجملتين في حصولهما، نحو قولنا: (قام زيد، وقعد عمرو).

ويعترض العصام على ما ذكره الرضي من تفصيل، فيرى أنَّ الفرق بين النوع الثاني والثالث غير ظاهر، أي الفرق بين أن تكون (الواو) جامعة بين فعلين لاسم واحد وبين أن تكون جامعة لمضموني الجملتين في حصولهما، فالعصام يرى أنَّ كليهما من عطف الجملة على الجملة، وأنَّ معنى العطف الجمع بين الجملتين لا غير[٢].

ويُفصّل العصام اعتراضه، فيذكر لنا أنَّ اتحاد الفاعلين في جملتي (زيد قام وقعد) و(قام زيد، وقعد عمرو) يستلزم جمع الفعلين في اسم، وبهذا يخرج عن معنى (الواو) وممَّا فيه من أحكام، ثُمَّ يوجه إلى الرضي اعتراضه على ما صرَّح به من أنَّ (الواو) يجمع بين فعلين أو أكثر في اسم، وبين مضموني جملتين، فيرى أنَّ في تصريحه هذا نظرًا؛ ويعلل ذلك بأنَّ الواو لا يجمع إلَّا بين المعطوف والمعطوف عليه، فهما اثنان أبدًا[٣]، وهنا يتبين لنا صحَّة اعتراض العصام على ما ذكر الرضي؛ لأنَّ الرضي فيما ذكر من قول جعل (الواو) جامعة لأكثر من اثنين، فخالف بذلك القاعدة.

فيما يذكر الرضي فائدة مجيء (الواو) في عطف الجملة، فيقول: ((كان يَحتملُ احتمالًا مرجوحًا أن يكون الكلام الأول غلطًا، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصًّا في حصول الأمرين معًا، ففائدة الواو في مثله، كفائدة (لا) في مثل قولك: (ما جاءني زيد ولا عمرو)، كما يجئ، فكأنَّه زائد يفيد النص، وإنْ لم يعده النحاة في الزوائد))[٤]، بينما يرى العصام أنَّ ما لا يفاد

---

(١) شرح الرضي: ٣٨٢/٤-٣٨٣.

(٢) ينظر: شرح العصام: ٦٤٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤٥.

(٤) شرح الرضي: ٣٨٣/٤.

بالدلالة القصدية ربما لا يلتفت إليه الذهن، ومناط الفوائد عنده بجعل الشيء ملتفتا إليه للمخاطب[١].

ثُمَّ أنَّ العصام بعد ذلك يذكر اعتراضًا توجيهيًا لطيفًا على ما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني من احتمال كون الجملة الثانية اضرابًا عن الأولى في حال عدم العطف[٢]، فيعترض عليه العصام بقوله: ((**ولا تقنعُ** بما ذكره الشيخ عبد القاهر أنَّه لو لم يعطف لاحتمل أن تكون الجملة الثانية اضرابًا عن الأول، فعطف دفعًا لهذا الاحتمال، **وإنْ كانَ مرجوحًا**))[٣]، فهو يعترض على ما ذكر الجرجاني من أنَّ العطف بين الجملتين يُزيل احتمال كونهما متضاربتين أو متناقضتين، ويبدو أنَّ العصام ذكر هذا الاعتراض تثبيتًا منه لما اعترض به على الرضي، حيث يعترض على قول الجرجاني ويُصرِّح برجاحته لدى النحاة في الوقت نفسه، وكأن العصام أدرك بأن هناك مَن سيرد عليه اعتراضه على الرضي بإجماع النحاة أو بما ذكر الشيخ الجرجاني، فجاء بقول الجرجاني واعترض عليه، ونبه بعدم القناعة بما ذهبوا إليه، وإن كان هو المرجح بين النحاة، فإن سلمنا بصحَّة اعتراضه الأول على الرضي، فلا دليل مُقنع للعصام حتَّى لا نَقنع بما قال الشيخ الجرجاني. والله تعالى أعلم.

دلالة فاء العطف على الترتيب

قال ابن الحاجب في باب الحروف العاطفة منها: ((الواو، والفاء، و(ثُمَّ)، و(حتَّى)، و(أو)، و(إما)، و(أم)، و(لا)، و(بل)، و(لكن)، فالأربعة الأول للجمع، فالواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها، و(الفاء) للترتيب، و(ثُمَّ) مثلها بمهلة، و(حتَّى) مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفا))[٤].

قال العصام متناولًا في شرحه (الفاء): ((...(والفاء للترتيب) بلا مُهلة، فالقيد **ممَّا فات المصنف، وما قيل** من أنَّه اكتفى باستفادته من قوله: و(ثُمَّ مثلها بمهلة) **يرد عليه** أنَّه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص، فلا تنافر بين قوله (فالأربعة

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٦٤٥.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني: ٩٣٧/٢.

(٣) شرح العصام: ٦٤٥.

(٤) الكافية في علم النحو: ٥٣.

الأول للجمع) وبين الجعل للترتيب، ولا حاجة إلى تفسير قوله (للترتيب) بالجمع مع الترتيب...، ولا يبعد أنْ يقال: **لم ينتبه المصنف** لهذه الدقيقة، وجعل (الفاء) للترتيب مطلقًا))[١].

وفي هذه المسألة اعتراضٌ للعصام على عبارة ابن الحاجب، فيرى العصام أنَّه قد فاته شيءٌ مِن القيد، ولم ينتبه إليه، وسنناقش موضع الاعتراض فيها.

المناقشة والترجيح:

الفاء من الحروف العاطفة التي تدلّ على الترتيب والتعقيب، والتعقيب يعني اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مُهلة وقصر المدة التي بين وقوع المعنى عليهما[٢]، فمذهب جمهور النحاة أنَّها تدلّ على الترتيب[٣]، قال سيبويه: ((والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنَّها تجعل ذلك متسقًا بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: (مررت بعمرٍ فزيدٍ فخالدٍ)، و(سقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا). وإنَّما يقرو أحدهما بعد الآخر))[٤]، وذكر في موضع آخر أنَّ في نحو قولنا: (مررتُ بزيدٍ فعمرو) اشركت (الفاء) بين الاسمين في المرور، وجعلت الأول مبدوءًا به[٥]، وبمثله حكى المُبرِّد، فـ(الفاء) عنده توجب أن يكون الثاني بعد الأول، والأمر بينهما قريب، نحو: (دخلتُ مَكة فالمدينة)[٦].

والترتيب في (الفاء) إمَّا أنْ يكون معنويًا أو ذكريًا[٧]، فالمعنوي ما يكون فيه زمن تحقق المعنى في المعطوف مُتأخرًا عن زمنه في المعطوف عليه[٨]، ففي قولنا: (قام زيد فعمرو) زمن قيام زيد سابق لزمن قيام عمرو، وأمَّا الذِّكري أو اللفظي فيراد به عطف مُفصّل على مُجمل[٩]، قال فيه الرضي: ((قد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها، كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر، لا أنَّ مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان))[١٠]، ومنه قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ

---

(١) شرح العصام: ٦٤٦.

(٢) ينظر: اوضح المسالك: ٣٢٣/٣، وشرح التصريح: ١٦٠/٢، والنحو الوافي: ٥٥٨/٣.

(٣) ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢٧٨/٢، والارتشاف: ١٩٨٥/٤.

(٤) الكتاب: ٢١٧/٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٨/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٠/١.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٣-٢١٤، ومصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن الخطيب الموزعي: ٣٠٣، والنحو الوافي: ٥٧٣/٣.

(٨) ينظر: الهمع: ١٩٢/٣، والنحو الوافي: ٥٧٣/٣.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ٢١٣، والهمع: ١٩٢/٣، ومعاني النحو: ٢٣١/٣.

(١٠) شرح الرضي: ٣٨٥/٤.

ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾ [النساء: ١٥٣]، ففي أول الآية الكريمة ذُكر السؤال مُجملا، ثُمَّ فُصِّل بقوله تعالى (فقالوا أرنا الله جهرة).

ويرى السيرافي أنَّ في (الفاء) العاطفة يكون المعنى الذي اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه حاصلًا للمعطوف بعد حصوله للمعطوف عليه بلا مُهلة فصل بينهما، فيكون حاصلًا للثاني عُقب حصوله للأول، ولا يجوز عنده أنْ يُعطَف بها خبران حصلا في وقت واحد(١).

فيما يرى المرادي (ت:٧٤٩هـ) وابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) أنَّها تُفيد التعقيب، فهي تشارك (ثُمَّ) في الترتيب وتفارقها في أنَّها للاتصال(٢)، ففي قولنا: (قام زيد فعمرو) يقتضي أنْ يكون قيام عمرو بعد زيد بلا مُهلة، وبمثله حكى الزمخشري(٣).

وأضاف بعض النحاة معانيَ أخرى مشتركة لـ (الفاء) العاطفة مع الترتيب والتعقيب، فهناك من يرى أنَّها تخرج أيضًا للسببية والتشريك(٤).

ويعرف عباس حسن التعقيب فيقول: ((المراد بالتعقيب عدم المهلة يتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف))(٥)، ويمثّل له بقولنا: (وصلت الطيارة فخرج المسافرون، وأول من خرج النساء فالرجال)، ومثّل له ابن هشام بقولنا: (دخلت البصرة فبغداد)(٦)، على شريطة عدم القيام في البصرة ولا بين البلدين.

وإذا دققنا النظر في آراء النحاة حول المعاني التي تخرج إليها (الفاء) وجدنا بعضا منهم ولاسيَّما الكوفيون ينكرون مجيء (الفاء) للترتيب، هم يستدلّون بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾ [الأعراف: ٤]، فيرون أنَّ البأس في الوجود واقع قبل الهلاك، بينما يُقدر البصريون ذلك على أنَّ المعنى المراد منها (كم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكت)(٧).

وفي المقابل نجد الدكتور فاضل السامرائي يستبعد أن تكون (الفاء) دالة دائمًا على التعقيب، فهو يرى في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ [الأعلى:٤- ٥]، أنَّ (الفاء) لا تدلّ على التعقيب؛ لأنَّ جعله غثاء أسود لا يعقب خروج المرعى، بل يكون بعده

---

(١) ينظر: شرح ابيات سيبويه: ١٠١/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٦١، والمقرب: ٢٢٩/١.

(٣) ينظر: المفصل: ٣٠٤.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٠٦، ورصف المباني: ٣٧٧، واساليب العطف في القران الكريم: ١٣٨.

(٥) النحو الوافي: ٥٧٣/٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٤.

(٧) ينظر: رصف المباني: ٣٧٧.

بمدة، ويستدلّ لذلك بما ورد في الذكر الحكيم في موضع آخر من قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا﴾[الحديد: ٢٠]، فقد عبّر عن جعله حُطامًا بـ(ثُمَّ)[١].

وفي ضوء هذه الاختلافات في التحديد الدقيق لمعنى (الفاء)، نجد أنَّ ما ذهب إليه الدكتور مصطفى حميدة من الاعتماد على سياق الآية أو الجملة لتحديد المعنى المراد من (الفاء)، يكون أقرب للصواب، ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، يرى أنَّ الفاء ليست مشابهة لمعنى (ثُمَّ) وكذلك ليست على تقدير محذوف، فالآية لبيان قدرة الله في جعل الأرض المُقفرة خضراء بعد إنزال المطر عليها، فتحولها من الإقفار إلى الاخضرار يتم بزمن قصير قياسا بزمن بقاء الأرض مقفرة قبل نزول المطر، فدلت الفاء هنا على التعقيب[٢].

وإذا ما نظرنا في كلام النحويين، وجدنا ابن مالك يقول: ((وأمَّا الفاء فالأصل في استعمالها أنْ يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مُهلة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]))[٣]، حينما يذهب الرضي بالقول إلى أنَّ الترتيب بلا مُهلة لا يتنافى مع كون الثاني يحصل بتمامه في زمان طويل، في حال كون أول أجزائه متعقبا لما تقدم من القول، ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج: ٦٣]، استعملت (الفاء)؛ لعدم وجود فصل بين نزول المطر واخضرار الأرض، ففيها أنَّ الاخضرار يبدأ بعدما ينزل المطر لكن خلال مُدة ومُهلة [٤]، فيما علّق ابن مالك على هذه الآية بأنَّ جعل (الفاء) فيها للمهلة، على تقدير أنْ (تصبح) معطوف على محذوف، والتقدير فيه: (أنبتنا به فطال النبت فتصبح)، فجعل (الفاء) عطف بمهلة مشابهة لـ(ثُمَّ)[٥]، فيما صرَّح في أماليه بسببيتها[٦].

أمَّا العصام فيرى أنَّ قيد عدم المهلة قد فات ابن الحاجب في حديثه عن (الفاء)، إذ اعترض على ابن الحاجب؛ لإطلاقه عبارة (والفاء للترتيب) دون أنْ يذكر أنَّ الترتب فيها دون مهلة، فاعترض عليه بأنَّ القيد قد فاته[٧]، وكذلك اعترض على مَن حاول تخريج القول بجعل قوله

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٢٣٣/٣.

(٢) ينظر: اساليب العطف في القران الكريم: ١٣٥.

(٣) شرح الكافية لابن مالك: ١٢٠٦/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٣٨٩/٤.

(٥) ينظر: التسهيل: ١٧٥، وشرح التسهيل: ٣٥٤/٣، والجنى الداني: ٦٢.

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٢٣/١.

(٧) ينظر: شرح العصام: ٦٤٦.

اللاحق (وثُمَّ مثلها بمهلة) اكتفاء منه بأنَّ المراد من ترتيب (الفاء) ترتيبًا بغير مهلة على خلاف (ثُمَّ)، فيعترض العصام بقوله: ((وما قيل من أنَّه اكتفى باستفادته من قوله: و(ثُمَّ مثلها بمهلة) يردّ عليه أنَّه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص، فلا تنافر بين قوله (فالأربعة الأول للجمع) وبين الجعل للترتيب، ولا حاجة إلى تفسير قوله (للترتيب) بالجمع مع الترتيب))[١].

فالعصام يذهب إلى أنَّ (الفاء) تكون للترتيب بلا مُهلة[٢]، فلا يمكن أنْ تكون هناك مُهلة أو مُدة بين زمن تحقق المعطوف والمعطوف عليه، وهو يرى في اعتراضه على ابن الحاجب أنَّ عدم تقييد ترتيب (الفاء) بلا مهلة وجعله مطلقًا –ويقصد بمهلة وبغير مهلة– فهو قيد قد فات ابن الحاجب، ثُمَّ إنَّه يُكرر قوله واعتراضه عليه فيقول في موضع آخر، بعدما أورد رأي الرضي في المسألة: ((ولا يبعد أن يقال: لم ينتبه المصنف لهذه الدقيقة، وجعل (الفاء) للترتيب مطلقًا))[٣]، وهذا ممَّا يؤكد اعتراضه على كلام ابن الحاجب في عدم التقييد.

ويأتي اعتراض العصام هنا في هذا الموضع على عبارة ابن الحاجب في نظم الكافية، فيرى أنَّها تحتاج إلى الدقة، وانتبه ابن الحاجب إلى هذا في كتبه الأخرى، فقال في أماليه: ((الفاء للتعقيب من غير مهلة))[٤]، فقيّدها ابن الحاجب في قوله هذا بأنَّها لغير المهلة –كما أراد العصام–، ففي قوله هذا ردّ لاعتراض العصام وترجيح لمِن حمل قوله بالكافية على ما بعده من كلام في (ثُمَّ)، فاعتراض العصام مردود بما ذكر ابن الحاجب من أنَّها تكون للترتيب والتعقيب من غير مهلة، وكذلك اعتراضه على مَن قال باستفادة معنى (عدم المهلة) من قوله اللاحق (ثُمَّ مثلها بمهلة)، وهو الراجح والصواب، وممَّا يؤيد ما نذهب إليه أيضًا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه للكافية أنَّ (الفاء) للترتيب من غير مهلة، ففي قولنا: (جاء زيد فعمرو) يعد مُرتبًا في العادة من غير مهلة، فإذا طال الزمان اقتضى منه وجود المهلة، وإذا قَصُرَ فيقتضي انتفاء المهلة [٥]، فلا يمكن أن يغفل ابن الحاجب عن مثل هذه الدقائق، وإنَّما احتاج قوله إلى حسن تدبر. والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح العصام: ٦٤٦.

(٢) ينظر: شرح الفريد: ٤٥٩، وشرح العصام: ٦٤٦.

(٣) شرح العصام: ٦٤٦.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ١٢٣/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣/١.

(أو) العاطفة في سياق النفي

قال ابن الحاجب في باب الحروف العاطفة: ((الواو، والفاء، و(ثُمَّ)، و(حتَّى)، و(أو)، و(إما)، و(أم)، و(لا)، و(بل)، و(لكن). فالأربعة الأول للجمع، فالواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها، و(الفاء) للترتيب، و(ثُمَّ) مثلها بمهلة، و(حتَّى) مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوةً أو ضعفًا. و(أو) و(إما)، و(أم) لأحد الأمرين مبهمًا))[1].

وشرح العصام (أو) منها، واستعان بما ذهب إليه الرضي من عدم التفريق بين النفي والإثبات فيما إذا كان العطف بين اثنين فقط، أمَّا فيما زاد على ذلك ففيه فرق، إذ إنَّ معنى قولنا: (ضَربتُ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا) ضَرب أحدهم وعدم ضرب الآخرين، ومعنى (ما ضَربتُ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا) عدم ضَرب واحد منهم وضرب الآخرين، فأيّد العصام هذا الذي ذهب إليه الرضي ووصف كلامه بالحق، ثُمَّ أورد اعتراضه على مَن صرَّح بغيره فقال: ((**وتوهمَ العباب** منه أنَّ إفادة النفي العموم أيضًا مختصٌ بما إذا كان الترديد بين اثنين فقط، وجَعله مَذهبًا، **وهذا وَهمٌ باطل لا يلتفتُ إليه عاقل**، (...) **وقالوا**: قد جاء (أو) بمعنى (إلى) أو (إلا)، وقد سبق، **والأظهرُ** أنَّه بمعناه، ويستفاد منه ما يؤول إلى أحد المعنيين))[2].

فاعتراض العصام على ما ذهب إليه صاحب العباب واضح وبيّن، ثُمَّ أنَّه ذكر اعتراضًا آخر على ما قدّر الرضي من معنى لـ (أو)، وسنفصّل القول فيهما إن شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

من حروف العطف (أو) وهي تُفيد التشريك لفظًا ومعنى على الأغلب مشابهة لمعنى (الواو) أو (الفاء)، وقد يقتصر فيها على التشريك لفظًا فقط، أو أنَّها تكون لأحد الشيئين، قال سيبويه: ((ومن ذلك قولك: (مَررت بزيدٍ فعَمرو)، و(مَررتُ برجلٍ فامرأة). فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجَعلت الأوّلَ مبدوءًا به. ومن ذلك: (مررتُ برجلٍ ثُمَّ امرأَةٍ)، فالمرورُ ههنا مُرورانِ، وجَعلَتْ ثُمَّ الأوّلَ مبدوءًا به وأَشركتْ بينهما في الجرّ. ومن ذلك قولك: (مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ)، فـ(أَو) أَشركت بينهما في الجرّ، وأثبتِت المرورَ لأَحَدِهما دون الآخَرِ، وسَوّت بينهما في الدعوَى))[3].

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥٣.**

(٢) **شرح العصام: ٦٤٨-٦٤٩.**

(٣) **الكتاب: ٤٣٨/١.**

فيما ذهب ابن مالك إلى أنَّ (الواو) تُشرك في الإعراب والمعنى؛ لمشاركة ما بعدها لما قبلها في المعنى[١]، وجعل ابن هشام الأصل فيها الدلالة على أحد الشيئين[٢].

وتخرج (أو) العاطفة إلى مَعانٍ عديدة، كالشكُ، والإبهامُ، والتخييرُ، والإباحةُ، والإضرابُ، والتَقسيمُ، والتقريبُ، والشرطيةُ[٣]، ويُغنينا موضع البحث في هذه المسألة عن التفصيل فيها.

وأمَّا ورود (أو) في سياق النفي – وهو موضع الاعتراض في المسألة – فيرى المُبرِّد أنَّ (أو) إذا كانت في سياق الإباحة فالنهي يكون شاملا للضرب كله، ففي قولنا: (لا تُجالس زيدًا أو عمرًا) أي هو نهي عن مجالسة هذا الضرب من الناس[٤]، وكذلك الحال فيما إذا كانت للشك واليقين، نحو قولنا: (لا تأتِ زيدًا أو عمرًا)، فهو على تقدير: (لا تأتِ زيدًا لا عمرًا)[٥].

وهذا ما أكده الشاشي (ت:٣٢٥هـ) إذ ذهب إلى ما صرّح به المُبرِّد في ذلك، فقد ذكر في اصوله أنَّ وجوب النفي يكون لكلا المذكورين[٦]، أي إذا وردت عاطفة بين اثنين والجملة في سياق النفي وجب نفي المعطوف والمعطوف عليه كلاهما.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، يرى الزَّجَّاجي أنَّه حظر للجميع[٧]، أي لا تُطع أي واحد منهما؛ لأنها نكرة في سياق النفي؛ فيُعمم على كليهما[٨]، وبمثله حكى القرطبي بأنَّ جعل (أو) دالة على أنَّ كل واحد منهما أهل لأنَّ يُعصى[٩]، وقال ابن يعيش: ((فهذه (أو) –ويقصد التي في الآية– هي التي تقع في الإباحة؛ لأنَّ النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعة الآثم على الانفراد، ولا طاعة الكفور على الانفراد، ولا جمعهما في الطاعة))[١٠].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٩٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧–٩٥، ومعاني النحو: ٢١٨/٣–٢٢٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١١/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٢/٣.

(٦) ينظر: اصول الشاشي، نظام الدين الشاشي: ١٥٥.

(٧) ينظر: حروف المعاني والصفات، الزجاجي: ٥١.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٨٨، والفصول في الأصول، الجصاص: ٣٣/١.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القران، القرطبي: ١٤٩/١٩.

(١٠) شرح المفصل: ٢٠/٥.

وأمَّا في قولنا: (ما رأيتُ زيدًا أو عمرًا) وجب دخول كل واحد منهما تحت النفي على الانفراد، أي على معنى: (ما رأيتُ زيدًا ولا عمرًا)؛ لأنَّ الانصراف إلى نفي رؤية أحدهما يصبح كما هو عليه من معنى في الإثبات، فيكون حينئذٍ النفي والاثبات واحد[١].

وقد نُقل عن ابن عصفور تصريحه باتفاق النحاة في أنَّه إذا نهيت عن المباح فإنَّ النهي يستوجب جميع ما كان مباحا[٢]، وأمَّا إذا كان النهي في موضع التخيير أو الشك فجوّز فيه ابن كيسان النهي عن واحد أو عن الجميع، نحو قولنا: (لا تأخذ دينارًا أو ثوبًا)، ونحو قولنا: (ما جاءني زيدٌ أو عمرو)، فيجوز عنده نفي مجيء واحد منهما أو الاثنين معًا[٣].

وقال السيرافي: ((والذي عندي أنَّه إذا دخل نهي أو نفي على ما فيه (أو) فإنَّ النهي والنفي عن الجميع فيما كان مباحا أو تخييرا))[٤]، وحكى ناظر الجيش بصحَّة ما ذهب إليه السيرافي من أنَّ النهي والنفي يستوعبان الجميع[٥].

ويذكر السيرافي حُجَّة لما ذهب إليه، فيرى أننا عندما أمرنا بها على وجه التخيير، فقلنا: (خُذ دينارًا أو ثوبًا) فكان الأمر بأخذ أحدهما دون الآخر، وفي نهيه ترك لما أمرناه بأخذه، على معنى: (لا تأخذ أحدهما)، فصار بذلك الجميع محظورًا[٦]، وكذلك الحال مع قولنا: (ما جاء واحد منهما)، فالنفي لهما جميعا[٧].

وإذا وجهنا النظر إلى شروح الكافية لم نجد معنى مغايرًا لما ذكرنا ممَّا أورده النحاة، فيذهب الرضي إلى أنَّ نفي الخبر يشمل نحو قولنا: (رأيت زيدًا أو عمرًا) فإذا أردنا نفي رؤيتهما معًا قلنا: (ما رأيت واحدًا منهما) أو (ما رأيت زيدًا أو عمرًا)، أمَّا إذا أردنا نفي رؤية أحدهما قلنا: (ما رأيت زيدًا) أو (ما رأيت عمرًا) وهذا يصحُّ فيما إذا تعيّن عندنا أحدهما وأردنا تعيينه للمخاطب، أمَّا إذا لم يتعين أحدهما أو تعين وأردنا من ذلك الإبهام على السامع، فنقول: (ما رأيت زيدًا أو عمرًا) على معنى: ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر، وكذلك الحال في النهي فنقول: (لا تضرب زيدًا أو عمرًا)

---

(١) ينظر: تقويم الادلة في اصول الفقه، الدبوسي: ١٦٦.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٤٧٢/٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٧٢/٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٤٢/٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٤٧٢/٧.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٤٢/٣.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٤٧٢/٧.

فهو على معنى: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر، ولا فرق إذن في أصل الوضع بين الأمر والنهي ولا بين النفي والاثبات إلَّا فيما زاد المعدود فيه عن اثنين[١].

ثُمَّ يُفصّل الرضي القول فيما زاد المعدود فيه عن اثنين، فيرى أنَّه إذا قيل: (اضرب زيدًا أو عمرًا أو خالدًا) فهو على معنى: اضرب أحدهم ولا تضرب الآخرين، وفي النهي: (لا تضرب زيدًا أو عمرًا أو خالدًا) فالمعنى فيه: لا تضرب أحدهم واضرب الآخرين، وكذلك الحال مع الخبر، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع[٢]، غير أنَّ بعض النحاة ممن سبق الرضي بالقول لم يذهبوا إلى ما ذهب إليه الرضي فيما زاد عن اثنين، فقد ذكر سيبويه أنَّ قولنا: (لا تأكل خبزًا أو لحمًا أو تمرًا) على معنى: لا تأكل شيئًا من هذه الأشياء، فهو محمول عنده على نظيره من قوله تعالى:﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤][٣]، وهو قول المُبرِّد والزَّجَّاج أيضا[٤]، ولم أجد من شرّاح الكافية مَن أطال النظر في المسألة كما فعل الرضي، أو خالفه القول حتَّى أُورد كلامه.

وهذا الذي صرَّح به الرضي نقله العصام في شرحه للكافية، ثُمَّ أيّد ما قال الرضي، فقال: ((هذا كلام حق))[٥]، واعترض مِن بعده على ما نقل عن صاحب العباب توهمه أنَّ إفادة النفي العموم مختص بما إذا كان الترديد بين اثنين فقط[٦]، إذ اعترض عليه العصام فجعل ما ذهب إليه وَهمٌ باطلٌ ولا يلتفت إليه عاقل[٧].

ثُمَّ يشرع العصام في بيان ما توهمه العباب، فيرى أنَّ جعل الحكم لأحد الأمرين مبهمًا، ربما يكون للشك وعدم تعيينه عند المتكلم، وربما يكون متعينًا عنده إلَّا أنَّ في الإبهام مصلحة، وربما هو للتقسيم، وكون الأمر لأحد الأمرين مبهمًا إنَّما يصحُّ بجعل قصده إلى جعل كل فرد على إبهامه مرددًا بين القسمين، فالفرد المبهم لا يعلم أيهم هو، وهو لا يخرج منهما، فبذلك يعلم أنَّ الممكن جامع للقسمين خارج عنهما[٨].

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٤/٣٩٨-٣٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٣٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/١٨٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/٣٠١، ومعاني القران واعرابه للزجاج: ٢/٣٠٢.

(٥) شرح العصام: ٦٤٩.

(٦) لم أجد القول فيما وقع بين يديّ من مصنفات، كذلك لم يذكر هذا القول في شروح الكافية غير شرح العصام الذي ذكره دون اشارة إلى المؤلَّف، فلم يذكر غير كلمة (العباب)، وينظر القول في: شرح العصام: ٦٤٩.

(٧) ينظر: شرح العصام: ٦٤٩.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٤٩.

ويُرجح اعتراض العصام على ما نقله عن العباب فيما جعله مذهبًا؛ إذ لم يذهب أحد من النحاة إلى ما ذهب إليه العباب، وإنَّما أشاروا إلى إفادة النفي العموم فيما زاد عن اثنين على ما بينا ذلك، ولا يكون التعميم فيما كان بين اثنين فقط، فاعتراض العصام في محله إذا ما صحَّ نقله عن العباب.

ومن ثُمَّ يذكر العصام في هذه المسألة اعتراضًا آخر على مَن قال بمجيء (أو) بمعنى (إلى) أو (إلَّا)، فقال معترضا: ((والأظهر أنَّه بمعناه، ويُستفاد منه ما يؤول إلى أحد المعنيين))[١]، فهو يعترض على الرضي الذي يذهب بالقول إلى جواز أنْ يكون (أو) بمعنى (إلَّا) و(إلى)[٢].

فالعصام يرى أنَّ (أو) يكون على ما له من معنى، غير أنَّه يستفاد منه ما يؤول إلى أحد المعنيين، ففي قولنا: (لألزمنك أو تعطيني حقي) ففيه أنَّ أحد الأمرين واقع لا محالة، ويستفاد من ذلك أنَّ اللزوم ينقطع عند الاعطاء، أو إنَّه لازم في كل وقت إلَّا في وقت الإعطاء[٣].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الرضي من أنَّها تكون بمعنى (إلا) و(إلى) قد ذكره أغلب النحاة أيضًا في باب أدوات نصب المضارع[٤]، فمنه يظهر أنَّ اعتراض العصام ضعيف، ويدفعه أيضًا أنَّ المعنى واحدٌ على اختلاف القولين. والله تعالى أعلم.

العطف بـ (أم) المُنقطعة في الجُملة الاستفهامية

قال ابن الحاجب متحدثًا عن الحروف العاطفة: ((و(أو) و(إما)، و(أم) لأحد الأمرين مبهما، فـ(أم) المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستويين والآخر الهمزة، بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثُمَّ ضعف (أرأيت زيدًا أم عمرًا)، ومن ثُمَّ كان جوابها بالتعيين دون (نعم) أو(لا)، والمنقطعة ك (بل) والهمزة، مثل: (إنَّها لإبل أم شاء)...))[٥].

قال العصام شارحًا لـ(أم) المنقطعة: ((**قال الرضي:** لا يَصحُّ (المنقطعة) بعد اسم استفهام يكون ما بعد (أم) داخلًا فيه، ويكون الحكم المذكور أيضًا من جنس ما استفهم به، **فلا يقال:** من عندك أم عمرو؟ فإنَّ الاستفهام السابق أغنى عن اللاحق، بخلاف: من عندك حمار وأين زيد أم

---

(١) شرح العصام: ٦٤٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٣٩٨/٤.

(٣) ينظر: شرح العصام: ٦٤٩.

(٤) ينظر: المفصل: ٣٢٥، والتذييل والتكميل: ٢٠٢/٤، وتلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٣٤٩، والمساعد: ٢٦٤/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٥٣١/٢.

(٥) الكافية في علم النحو: ٥٣.

عندك عمرو؟ **وفيه نظر**؛ لأنَّه يفيد الاستئناف فيما ردّه أيضًا، فإنَّ السؤال بمَن عندك يحتمل أنْ يجاب بما لا يطلبه السائل))[1].

فالعصام اعترض في قوله على ما صرَّح به الرضي من جواز الاستغناء بالاستفهام الأول عن الثاني في الجملة، إذ يرى العصام أنَّ في ذلك نظرا، فهو يحمل الجملة على معنى الاستئناف، فلا يرى صحَّة لأنَّ يكون أحد الاستفهامين أغنى عن الآخر، وسنفصل القول في المسألة إن شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

ذهب قوم إلى أنَّ (أم) حرف عطف نائب عن تكرير الاسم أو الفعل، وهي تخرج لمعنى الاستفهام كالألف إلَّا أنَّها لا تكون في أول الكلام؛ لأنَّ فيها معنى العطف[2]، و(أم) لا تأتي إلَّا بعد الهمزة، كقول حسان بن ثابت[3]:

مـا أبـالِي أنـبَّ بـالحَزْن تـيسٌ أم لحَـانِي بظَهْـرِ غيـبٍ لَئـيمُ

و(أم) أمَّا أن تكون متصلة أو منقطعة، فالمنقطعة لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها التعيين، وسميت منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين[4]، وهي أمَّا أن تكون مسبوقة بالخبر المحض، نحو قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[السجدة: ٢-٣]، وأمَّا أنْ تكون مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وأمَّا أنْ تكون مسبوقة باستفهام بغير الهمزة[5]، وتختص (أم) المنقطعة بمجيئها بعد (هل)[6].

و(أم) المنقطعة لها ثلاثة معانٍ:

الأول: الاضراب، وفيه تشترك مع (بل)، وهذا المعنى يكون مُلازمًا لها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ [الرعد: ١٦]، فلا

---

(١) شرح العصام: ٦٥٢.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس: ٨٧.

(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ٨٩، والكتاب: ١٨١/٣، وشرح أبيات سيبويه: ١٤٣/٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٩٨/٣، وخزانة الأدب: ١٥٥/١١.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ١٧١/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٧٨/٣، والأصول في النحو: ٢١٣/٢.

يجوز أنْ تكون (أم) في هذا الموضع للاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام[١]، وقال الفرَّاء: ((يقولون: (هَلْ لك قبلنا حق أم أنت رَجُل معروفٌ بالظلم)، يريدون: بل أنت رجلٌ معروف بالظلم))[٢]، ففي قوله حمل لـ (أم) على (بل)، ومنه قول الشاعر[٣]:

فَـوَ اللهِ مَـا أدْرِي أَسَـلْمَى تَغَوّلَـتْ أَمِ النَّـوْمُ أَمْ كُـلٌّ إلَـيَّ حَبيـبُ

فـ(أم) الثانية في البيت منقطعة ومعناها الاضراب والرجوع عن الأول، أي: (بل كل إليّ حبيب)[٤].

الثاني: الإضراب مع الاستفهام الإنكاري، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الطور: ٣٩]، فتقدير الآية: (بل ألله البنات ولكم البنون)، ولو قُدر الاضراب المحض للزم المحال[٥].

الثالث: الاضراب مع الاستفهام الحقيقي الطلبي، كقول علقمة[٦]:

هَلْ مَا علِمْتَ ومَا استودِعْتَ مكتومُ أمْ حَبلُهَـا إذْ نَأَتْـكَ اليـوم مَصْـرُومُ؟

أمْ هـلْ كَبِيـرٌ بكَـى لـم يقـضِ عَبرَتَـهُ إثْـرَ الأحِبَّـةِ يـومَ البـينِ مَشْـكُومُ

والتقدير: (بل أحبلها مصروم إذ نأتك)، ثُمَّ أتى بعد ذلك بالإضراب المحض في البيت الثاني. ومن ذلك أيضًا القول المشهور: (إنَّها لأبل أم شاء)، على تقدير: بل أهي شاء[٧].

وزاد البعض على هذه المعاني معنى الزيادة، فنُقل عن أبي زيد الانصاري قوله: ((العرب تزيـد (أم)...))[٨]، وجعـل منـه قولـه تعـالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[يونس: ٣٨]، على تقدير زيادة (أم) في الآيتين.

وقد يرد في (أم) المنقطعة أن يتقدمها استفهام بالهمزة، أو بـ(هل)، فيرى الرضي في ذلك أنَّ أسماء الاستفهام إذا استُفهم بها فهي تعمّ الجميع، فلا حاجة لأنْ يذكر بعدها استفهاما آخر، فهو لا يرى صحَّة في قولنا: (من عندك أم عندك عمرو)، فلا يُجوّز مثل هذا الاستفهام؛ ويعلل ذلك بأنَّ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥.

(٢) معاني القران للفراء: ٧٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٧٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٣١/٣، والازهية: ١٢٩، والهمع: ٢٠٠/٣.

(٤) ينظر: الازهية: ١٢٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦.

(٦) البيتان لعلقمة الفحل في ديوانه: ٥٠، واللمع: ١٨٢، والأزهية: ١٢٨، والمقاصد النحوية: ٥٧٦/٤، وبلا نسبة في رصف المباني: ٩٤، ٤٠٦، وهمع الهوامع: ٧٧/٢، ١٣٣.

(٧) ينظر: الجمل في النحو: ٣٣٩/١، والكتاب: ١٧٢/٣، والايضاح العضدي: ٢٩١، ومنازل الحروف، الرُّمَّاني: ٥٨، وشرح الكافية لابن مالك: ١٢١٩/٣، ومغني اللبيب: ٦٦.

(٨) الصاحبي في فقه اللغة: ٨٧، وينظر: الجنى الداني: ٢٠٦-٢٠٧، والمساعد: ٤٥٦/٢، وخزانة الادب: ٦٣/١١.

معنى قولنا: (أم عندك عمرو) مستفاد من قولنا: (من عندك)؛ لدخوله في عمومه، فأغنى فيه الاستفهام الأول عن الثاني، وأمَّا إذا لم يكن الاستفهام الثاني داخلا في عموم السابق فيجوز فيه ذلك، أي يَصحُّ نحو قولنا: (من عندك أم عندك حمار، وأين زيد أم عندك عمرو)[١].

ويرى العصام أنَّ فيما ذهب إليه الرضي محلُ نَظر؛ فهو يذهب إلى صحَّة قولنا: (من عندك أم عندك عمرو)؛ لأنَّ يحمل الجملة على معنى الاستئناف، ولا يرى صحَّة في جعلها من باب نفي العموم كما صرَّح بذلك الرضي[٢].

فالعصام يرى أنَّ في سؤالنا للمقابل بـ (مَن عندك؟) محتمل لأنَّ يكون الجواب عليه ممَّا لا يريده السامع بسؤاله، فيقال مثلا في جوابه (زيد)، وهذا الجواب مع احتمالية أن يكون عند المخاطب أكثر من واحد، كأن يكونا (زيد وعمرو) مثلا، فاضرب السائل عن السؤال السابق فقال: (أم عندك عمرو)[٣]، فكأن السائل عندما قال: (من عندك) تذكر أنَّه من الممكن أن يكون عند المقابل غير الشخص المتعين عنده والذي يسأل عنه، فاستدرك بعد هذا السؤال واستأنف قوله بسؤال آخر فقال: (أم عندك عمرو)؛ لكي لا يُجاب بما لا يطلب، وليعلم المخاطب من السؤال أنَّ القصد فيه معرفة حال عمرو، لا غير.

وتعليل العصام لاعتراضه لا يخلو من الصحَّة، إذ من الممكن أن يكون القصد من السؤال تعيين المراد وتشخيصه عند السامع لئلا يُجيب بما لا يُراد معرفته، أو يعرض عن ذلك، فحَمل السؤال الثاني على الاستئناف لا يخلو من الصواب والفائدة، وهو المرجّح؛ لتصريح أغلب النحاة بمثله، فقد ذهب المُبرِّد إلى حمل قولنا: (أزيد عندك، أم عندك عمرو يا فتى) على مثله، فجعله بمعنى: (أزيد عندك بل أعندك عمرو؟)، فالمتكلم استفهم أولا عن زيد، ثُمَّ أدركه الشك في عمرو، فأضرب عن زيد، ورجع إلى عمرو[٤]، وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وابن جني[٥]، ويُحمل عليه أيضًا نحو قولنا: (هل عندك زيد أم عندك عمرو)، قال ابن الأثير: ((كأنَّه استفهم أولا عن (زيد) ثُمَّ بدا له العدول عن ذلك الاستفهام، فاستفهم عن (عمرو)...))[٦].

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٤/٤٠٥.

(٢) ينظر: شرح العصام: ٦٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/٢٩٣.

(٥) ينظر: الايضاح العضدي: ٢٩٢، واللمع: ٩٤، وتوجيه اللمع: ٢٩٠.

(٦) البديع في علم العربية، ابن الاثير: ١/٣٦٦.

وهذا الذي قدَّره النحاة من أمثلة لا يختلف عمّا ذهب إليه العصام من تقدير، فنرى أنَّه من الممكن أن يُحمل نحو (من عندك أم عندك عمرو) على الجواز، إذا قُصد به الحمل على معنى الاستئناف. والله تعالى أعلم.

معنى (لكن) وجواز عملها مخففة والعطف بها إذا سبقتها الواو العاطفة

قال ابن الحاجب في باب الحروف في حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل منها: ((و(لكن) للاستدراك، تتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو))[1].

قال العصام شارحا: ((...(لكن) للدلالة على استدراك المتكلم، وطلبه إدراك ما فاته في الإفادة، حيث أوهم الكلام السابق نقيضه، فطلب إفادته بعده، لكن **والشارح قال:** هو لطلب درك السامع بدفع ما عسى أن يتوهمه، **فقد غفل،** لأنَّ المستدرك هو المتكلم، والمستدرك من يطلب إدراك ما فاته، لا من يطلب إدراك غيره))[2].

وفي قوله هذا اعتراضٌ واضح على كلام الشارح، غير أنَّ العصام لم يذكر لنا من هو الشارح ولم يُشر إلى شرحه، سوى أنَّه ذكر ما قال واعترض عليه بأنَّه غَفِل في قوله، وأعقب ذلك بتعليلٍ حُجَّةً لما ذكر.

وقال العصام أيضًا مُعقبًا على عبارة ابن الحاجب (وتخفف فتلغى): ((**خِلافًا ليونس والأخفش،** ولم يلتفت إلى خلافهما **لضعفه،**... و(يجوز معها) أي: لكن مخففة ومشددة (الواو) قال الرضي: هي عاطفة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى، قلت: **إنَّما يكون أظهر** لو كان مجيء الجملة الاعتراضية لدفع التوهم، وفي آخر الكلام أظهر، **لكن المرجح** في كتب المعاني أنَّ الاعتراض لا يكون لدفع الوهم، ولا يكون في الآخر))[3].

وفيما قال اعتراضان، أحدهما على مذهب يونس والأخفش؛ لقولهما بعمل (لكن) بعد التخفيف، والآخر على ما ذهب إليه الرضي من تأويل (الواو) مع (لكن)، إذ دفع ما ذهب إليه بما جاء في كُتب المعاني، ففي هذه المسألة ثلاث مواضع اعتراضية للعصام سنفصل القول فيها إن شاء الله تعالى.

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥٣.**

(٢) **شرح العصام: ٦٤٠.**

(٣)**المصدر نفسه: ٦٤٠.**

المناقشة والترجيح:

مِن الحروف المشبهة بالفعل (لكن)، ومذهب أغلب النحاة أنَّها تُفيد معنى الاستدراك[١]، فيما يذهب ابن عصفور، وأبو حيان الأندلسي إلى أنَّها تُفيد معنى التأكيد[٢]، وجمع الرُّمَّاني، وابن مالك، وابن هشام بين المعنيين[٣]، إذ ذهبوا إلى أنَّها تفيد معنى الاستدراك والتأكيد، فيما يذهب الزَّجَّاجي إلى أنَّها تكون للإضراب إذا كانت مخففة، فهو يرى أنَّ (لكن) إذا خففت كان لها معنيان، أمَّا أن تكون حرف عطف نحو قولنا: (ما نجحَ أحمد لكن خالد)، فهي رابطة بين الاسمين والفعلين في اللفظ، فهي تفيد الاستدراك، وشرطها أن تُسبق بنفي، وأمَّا أن تكون خارجة لمعنى الاضراب بمجيئها حرف ابتداء، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقد ورد حذف نون (لكن) في الشعر ضرورة، قال الشاعر[٤]:

فَلسْـــــتُ بآتيـــــهِ ولا أَسْـــــتَطيعُهُ وَلاَكِ اسقِني إنْ كـانَ مَـاؤُكَ ذَا فَضْـلِ

وأمَّا في نحو قولنا: (ما علي نائما لكن خالد) فـ(لكن) هنا مخففة وهي لا تلي إلَّا الجملة الأسمية، فإذا خالفت الحكم وخرجت عن الأسمية نحو قولنا: (ما أحمد جالسا لكن قائم) دلَّت على الإضراب؛ لأنَّها تدلّ على عدم الاشتراك بالحكم، فهي مشابهة لـ(بل)، وهذا ما ذهب إليه الزَّجَّاجي والمالقي[٥].

أمَّا معنى الاستدراك فقد اختلف في بيانه النحاة، ولا بُدَّ من التطرّق إليه بشيء من التفصيل؛ لأنَّه يُعدُّ الجانب الذي اعترض عليه العصام في شرحه، فهو تعقيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، نحو قولنا: (زيدٌ شجاعٌ لكنّه ليس بكريم)، أو إثبات ما يتوهم نفيه، نحو قولنا: (زيدٌ شجاعٌ لكنّه بخيل)[٦]، وجعل الرضي معنى الاستدراك في (لكن) مشابهًا لمعنى الاستثناء المنقطع، إذ قال: ((والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب بدخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنَّه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه))[٧]، وذكر أبو حيان الأندلسي أنَّ معنى الاستدراك في (لكن) نسبة حكم لمحكوم عليه مخالف للحكم الذي وقع قبلها، فلا بُدَّ من أنْ يتقدمها

---

(١) ينظر: اللمع: ٤١، والجنى الداني: ٦١٥، ومعاني النحو: ٣٠٧/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٣، وتقريب المقرب، أبو حيان الاندلسي: ٥٥.

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٩٠، واوضح المسالك: ٣١٤/١، وحاشية الصبان: ٣٩٨/١.

(٤) البيت للنجاشي الحارثي في الكتاب: ٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه: ١٩٥/١، وشرح التصريح: ٢٦٠/١.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٧٤-٢٧٦، وحروف المعاني والصفات، الزجاجي: ٣٣.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١٦، واللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٥٤٢/٢، وحاشية الخضري: ٢٥٢/١، وحاشية الصبان: ٣٩٨/١.

(٧) شرح الرضي: ٨٣/٢، ٣٣٢/٤.

كلام ظاهر أو مقدر ويكون نقيضا لما بعدها[١]، وتبعه في ذلك بعض النحاة[٢]، ونُقل عن الدماميني (ت:٨٢٧هـ) أنَّ رفع التوهم غالب في (لكن) وليس بواجب[٣].

ونُقل عن الفاضل الهندي[٤] أنَّه قال: ((هو طلب درك السامع لدفع ما عسى أنْ يتوهم))[٥].

واعترض العصام على هذا التعريف الذي ذكره الرضي ومن وافقه فيه؛ لأنَّه يرى أنَّ المستدرك (المتكلم) هو من يطلب ادراكه ما فاته، لا من يطلب ادراك غيره ما فاته[٦]، ولم يُشر العصام في اعتراضه على شارحٍ بعينه، وإنَّما قال: (قال الشارح:...)، وعدم تحديد العصام للشارح الذي اعترض عليه يجعلنا نُلقي باعتراضه وردّه على كل مَن ذكر التعريف، وقد ذكر الرضي هذا التعريف في شرحه، وذكر الجرجاني أيضًا في التعريفات أنَّ الاستدراك هو طلب تدارك السامع[٧]، وفيما ذكر مشابهة لما اعترض عليه العصام بغفلة قائله.

فالعصام يرى أنَّ رفع التوهم يطلبه المتكلم، وليس هو مطلوب له من غيره على ما شرح الرضي والجرجاني وغيرهما، حتَّى أنَّه اعترض عليهم ورد قولهم بأنَّه غفلة منهم؛ لأنَّه يرى أنَّ المستدرك هو من يطلب إدراك ما فاته، لا من يطلب إدراك غيره، وفيما اعترض به العصام شيءٌ من الرجاحة والصواب، وما يهمنا في (لكن) خروجها للاستدراك برفع التوهم الذي يحصل في الكلام، سواء أكان هذا الاستدراك طلبه المتكلم أم المخاطب.

وأمَّا الموضع الآخر من الاعتراض في المسألة، والذي يتمثل في عمل (لكن) إذا كانت مخففة، فمذهب أغلب النحاة أنَّها لا تعمل[٨]، وعلل ابن مالك سبب عدم إعمالها إذا كانت مخففة فقال: ((ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف))[٩]، أمَّا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٩/٥.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٦١٥/١، واوضح المسالك: ٣١٤/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٨، ومغني اللبيب: ٣٨٣.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٣٩٨/١.

(٤) هو أبو الفضل، بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني المشهور بـ (الفاضل الهندي)، من أشهر كتبه (كشف اللثام عن قواعد الأحكام)، و(موضّح أسرار النحو)، (ت: ١١٣٧هـ).

(٥) اصول الشاشي وبهامشه عمدة الحواشي، محمد الكنكوهي: ١٣٢، وينظر: نتائج الافكار في شرح إظهار الأسرار، مصطفى حمزة: ٣٩، وتحفة الاخوان في شرح العوامل المائة للبركوي: ١٤٠، وحاشية الخربوتي على تحفة العوامل، عبد الحميد الخربوتي: ١٥٠.

(٦) ينظر: شرح العصام: ٦٤٠.

(٧) ينظر: التعريفات: ٢١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧/٢-٣٨، والجنى الداني: ٥٨٦.

(٩) شرح التسهيل: ٣٨/٢.

المالقيّ فلا يُجيز أنْ يأتي بعدها غير الجملة الأسمية في حال كونها مخففة؛ لأنَّها إذا خُففت بطل عملها، فهي إنَّما كانت عاملة بالتشديد عمل (إن) في نصب المبتدأ ورفع الخبر[١].

وأمَّا يونس بن حبيب، فقد نقل عنه ابن مالك اعمالها مخففة[٢]، وذكر المرادي أنَّه حُكي عن يونس أنَّه حكى إعمالها مخففة عن العرب[٣]، وكذلك نقل ابن مالك عن الأخفش جواز إعمال (لكن) المخففة[٤]، فيما ذكر الشيخ خالد الازهري جواز إعمالها مخففة عند الأخفش، قياسًا منه على أخواتها المخففة، فيَصحُّ عنده أنْ يقال: (ما جاء زيد لكن عمرًا جاء) على أنَّ (عمرًا) اسم (لكن) منصوب، و(جاء) خبره المرفوع [٥].

واعترض العصام على ما ذهب إليه يونس والأخفش من جواز إعمال (لكن) بعد التخفيف، حيث ذهب بالقول إلى ما صرَّح به شيخه ابن الحاجب من إلغاء عملها بعد التخفيف، وذكر العصام أنَّ في ما ذهب إليه من إلغاء عملها عند تخفيفها مخالفة لما ذهب إليه يونس والأخفش من جواز الإعمال، وفي قوله أيضًا دافع عن شيخه، إذ عزا سبب عدم التفاته إلى ما ذهبا إليه بأنَّه ضعيف، فهو لا يرى حاجة إلى ذكره[٦].

وعلى ما يبدو أنَّ اعتراض العصام هذا لا يخلو من الصحَّة، فقد ذهب أغلب النحاة إلى ما ذهب إليه العصام من إبطال عملها إذا خففت، وخير من فصّل القول فيها ابن يعيش إذ قال: ((اعلم أنَّهم قد يخففون (لكن) بالحذف لأجل التضعيف، كما يخففون (إن)، و(أن)، فيسكن آخرها، كما يسكن آخرهما؛ لأنَّ الحركة إنَّما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما، فبقي الحرف الأول على سكونه، ولا نعلمها أعملت مخففة كما أعملت (إن)، وذلك أنَّ شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل؛ فلذلك لمّا خُففت وأسكن آخرها، بطل عملها، إلَّا أنَّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله))[٧]. وكذلك ابن مالك، فقد ذكر أنَّهما أجازا إعمالها مخففة قياسًا على (أن وإن وكأن)، وضعّف رأيهم[٨].

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٧٧.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ٦٥، وشفاء العليل: ٣٦٩/١، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، وعدة السالك: ٣٨١.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٦.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ٦٥، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد السلسيلي: ٣٦٩/١، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، والمساعد: ٣٢٨/١، وعدة السالك: ٣٨١.

(٥) ينظر: شرح العوامل المائة النحوية، الجرجاني: ١٦٩.

(٦) ينظر: شرح العصام: ٦٤٠.

(٧) شرح المفصل: ٥٦٢/٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨/٢.

ويذكر المالقي أنَّ عِلَّة عدم إعمالها مخففة عند النحاة تتمثل في عدم اختصاصها بالاسم أو الفعل؛ لأنَّه لا يعمل إلَّا ما يختص[١]، وحكى أبو حيان الأندلسي أيضًا إبطال عملها مخففة[٢]، وعن المرادي عدم سماع عملها بعد تخفيفها[٣].

فكُلّ ما ذكرنا من أقوال تُرجح صحَّة ما ذهب إليه العصام من اعتراض؛ لإجماع أغلب النحاة عليه، وإذا ما أردنا أنْ نُسلّم بصحَّة ما ذهب إليه يونس والأخفش من جواز إعمال (لكن) المخففة، فإنَّ ذلك لا يُقاس عليه، بل يُعدّ من الشذوذ سماعًا.

أمَّا الجانب الآخر الذي اعترض عليه العصام في هذه المسألة فيتمثل في دخول (الواو) على (لكن)، فالرضي يجعلها عاطفة فهو يقول: ((ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى))[٤]، ويعترضه العصام بقوله: ((إنَّما يكون أظهر لو كان مجيء الجملة الاعتراضية لدفع التوهم، وفي آخر الكلام أظهر، لكن المرجح في كتب المعاني أنَّ الاعتراض لا يكون لدفع الوهم، ولا يكون في الآخر))[٥].

فالعصام يرى أنَّه لو كانت الجملة الاعتراضية الواقعة بعد (لكن) دافعة للتوهم فيَصحُّ حينئذٍ أنْ تكون (الواو) أظهر في الاعتراض، وهو بذلك يعترض على ما صرَّح به الرضي من إظهار جعلها اعتراضية من حيث المعنى، فيدفع العصام قوله ويعترض عليه بما جاء في كتب المعاني مِن أنَّ الاعتراض لا يكون لدفع الوهم، ولا يكون في الآخر، ففي المسألة اعتراضٌ وردٌّ واضح للعصام على الرضي.

وقد أجاز بعض النحاة دخول (الواو) العاطفة على (لكن) وفي دخولها أجاز بعضهم إبقاء العطف لـ (لكن)، وأجاز آخرون خروجها عن العطف وإبقاءه مختصا بـ(الواو)[٦]، وقد رجّح الشيخ عرفان الدمشقي – محقق كتاب معاني الحروف للرماني– إعمالها إذا سبقت بالواو، بعدما عَرض تفصيلًا وافيًا لما ذهب إليه النحاة في عملها مع الواو بالتشديد والتخفيف[٧].

أمَّا فيما اعترض به العصام على الرضي، فلم نجد له أثرًا عند النحاة ولم يُصرِّح به أحد منهم، سوى ما تحدثوا به عن إعمالها مشددة ومخففة عند اقتران الواو بها، وقد سبق الذكر في أول

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٧٧.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٢٧٤/٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٦.

(٤) شرح الرضي: ٣٧٢/٤.

(٥) شرح العصام: ٦٤٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٦، ومغني اللبيب: ٣٢٤، والهمع: ٢١٧/٣، ورصف المباني: ٢٧٥-٢٧٦.

(٧) ينظر: معاني الحروف للرُمَّاني: ١٩٥.

المسألة من اختصاص (لكن) بمعنى الاستدراك، وبيان معنى الاستدراك وخصّه في رفع التوهم عن السامع، وأمَّا ما ذكر من حُجَّة لاعتراضه، من أنَّ أصحاب المعاني يُصرِّحون بأنَّ الاعتراض لا يكون لدفع الوهم، فلم نجد له مُحصلًا في كتبهم، وكيف يكون ذلك وقد أثبتنا أنَّها جملة اعتراضية بعد دخول (لكن) عليها وأنَّها أفادت الاستدراك! فكل ذلك يضعّف ما اعترض به العصام على قول الرضي. والله تعالى أعلم.

العطفُ بـ (لا و لكن)

قال ابن الحاجب في باب الحروف العاطفة: ((...(لا) و(بل) و(لكن) لأحدهما معيّنا، و(لكن) لازمة للنّفي))[1].

قال عصام الدين: ((هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة، وعقبه بما به الفرق، فقال: (ولكن لازمة للنفي) **وكان الأوْلى** أنْ يقول: و(لا) للإثبات، لأنَّ (لا) لا يكون بعد نفي ولا نهي، ولا يكون المعطوف بـ (لا) أكثر من واحد،...، **ومذهب يونس** –في لكن– أنَّها مُخففة مطلقًا، والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض أجزاء الجملة، **ورد عليه** بأنَّه لا يصحُّ في نحو: (مررت بزيدٍ لكن عمروٍ) بالجرّ))[2].

هذا قول العصام وفيه اعترض على المصنف ابن الحاجب، لعدم تمييزه لـ (لا) من بين هذه الحروف الثلاثة وجعلها مشابهة لهم في الحكم، فالعصام يرى أنَّ فيها قولٌ آخر وشرحٌ فات ابن الحاجب، ثُمَّ له في كلامه اعتراض آخر على مذهب يونس في جعله (لكن) مُخففة مطلقًا، فيعترض العصام على ما ذهب إليه يونس ويدفع ذلك بدليل، ولنا في المسألة تفصيل، وسنتناول كل اعتراض على انفراد من الآخر؛ لأنَّ أحدهما في الحرف (لا) والآخر في (لكن)، فيقتضي أن نفصل القول في كل حرف، حتَّى يتسنى لنا بيان موضع الاعتراض فيه.

المناقشة والترجيح:

تُعد (بل، ولا، ولكن) من حروف العطف التي تشارك المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب دون الحكم، ولكُلّ منهما أحكام وشروط لصحَّة العطف به.

أمَّا حرف العطف (لا) فهو لإخراج الثاني ممَّا دخل فيه الأول[3]، أي أنَّه ينفي الحكم من المعطوف ويثبته للمعطوف عليه، نحو قولنا: (أخي ناجحٌ لا راسب)[1]، قال ابن يعيش: ((فأمَّا

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥٣.**

(٢) **شرح العصام: ٦٥٣-٦٥٤.**

(٣) **ينظر: المقتضب: ١١/١، والأصول في النحو: ٥٦/٢، واللمع: ٩٣.**

(لا) فتخرج الثاني ممَّا دخل فيه الأول، وذلك قولك: (ضربت زيدًا لا عمرًا)، و(مررت برجل لا امرأة)، و(جاءني زيد لا عمرو)...))[٢].

ولصحَّة العطف به لا بُدَّ أن يتقدمه كلام مثبت، نحو قولنا: (جاء زيد لا عمرو)[٣]، أو فعل أمر، نحو: (اضرب زيدًا لا عمرو)، أو نداء، نحو: (يا ابن أخي لا ابن عمي)، وهذا ما بيّنه المرادي[٤] من خلال شرحه لقول ابن مالك[٥]:

وأَوِل لكـــن نَفْيًـــا أو نَهْيًـــا وَلَا نِـــداء أو أَمْـــرًا أو إثْباتًـــا تَـــلا

ويَجب في (لا) العاطفة أن يكون معطوفها مفردا وليس جملة، فإذا كان جملة فحينئذٍ تكون (لا) نافية لا عاطفة، وكذلك الحال إذا سُبقت بعاطف، فلا يصحُّ أنْ تكون حرف عطف بل تكون حرف نفي؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثله مباشرة[٦]، وأيّد ابن هشام شرطًا آخر نصَّ عليه السهيلي وهو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز نحو: (جاءني رجل لا زيد)، بخلاف قولنا: (جاءني رجل لا امرأة) فإنَّه جائز[٧].

قال أبو الحسن الأبذي (ت:٦٨٠هـ): ((لا يُعطف بـ (لا) إلَّا بشرط وهو أنْ يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عمّا بعدها فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو قوله: (جاءني رجل لا امرأة) و(جاءني عالم لا جاهل)، ولو قلت: (مررت برجل لا عاقل) لم يجز؛ لأنَّ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلَّا لتأكيد النفي))[٨].

هذه الشروط التي ذكرها النحاة التي بها يصحُّ العطف بـ (لا)، التي تمثل موضع الاعتراض للعصام على ابن الحاجب؛ إذ رأى العصام أنَّ هذه الشروط والأحكام ممَّا فات المصنف ذِكره في الكافية، حتَّى إنَّه اعترض عليه بقوله: ((وكان الأولى أنْ يقول: و(لا) للإثبات))[٩]، فالعصام يرى أنَّه من الواجب ذكر الشروط التي يجب توافرها حتَّى يَصحُّ العطف بـ(لا)، والتي تنفرد بها عن (بل) و(لكن)، إذ ذكر العصام في شرحه أنَّها لا تكون بعد نفي ولا نهي، ولا يكون المعطوف بها

---

(١) ينظر: سحر البلاغة وسر البراعة، الثعالبي: ٩٦/١.

(٢) شرح المفصل: ٢٥/٥.

(٣) ينظر: الايضاح العضدي: ٢٩٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٠١٨/٢.

(٥) الفية ابن مالك: ٤٨.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٦١٨/٣-٦١٩.

(٧) ينظر: اوضح المسالك: ٣٤٩/٣.

(٨) الاشباه والنظائر في النحو، السيوطي: ١١٨/٤-١١٩.

(٩) شرح العصام: ٦٥٣.

أكثر من واحد، ويَصحُّ أن يعطف بها على المنادى، نحو: (يا زيد لا عمرو)، كذلك يرى العصام أنَّ الإثبات في (لا) يكون أعمّ من الإثبات اللفظي أو المعنوي، فلا يَصحُّ نحو: (ما زال زيدٌ عالما لا قائما)[١]، فهذه الشروط ممَّا فات المصنف ذكره –على ما يرى العصام – فكان من الأوْلى أنْ يذكرها تمييزًا لها عن (بل ولكن).

وقد ذكر ابن الحاجب في شرحيه أنَّ (لا) تخالف (بل ولكن) بأنَّها تثبت الحكم للأول دون الثاني[٢]، أمَّا ابن مالك فلا يزيد على هذه الشروط التي ذكرناها، غير أنَّه لا يرى صحَّة فيما منع الزَّجَّاجي من العطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي، فيدفع ابن مالك ذلك بقول العرب: (جدك لا كدك)[٣]، أي نفعك جدك لا كدك[٤]، ويدفعه أيضًا قول امرئ القيس[٥]:

كَـــأَنَّ دِثَـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُويـــه عُقَـابُ تَنُـوفَى لَا عُقَـابُ القَوَاعِـلِ

ففيه عُطف بـ (لا) على معمول فعل ماضٍ (عقاب تنوفى)، هذا رأي ابن مالك في دفع توهم الزَّجَّاجي[٦]، وتبعه بذلك الرضي، والمرادي، وابن هشام[٧].

وزاد الرضي على ما ذُكر من الشروط، عدم مجيئها بعد النهي، وأنْ لا يعطف بها الماضي على الماضي، من نحو: (قام زيد لا قعد)؛ لأنَّها جملة، و(لا) لعطف المفرد[٨].

ويُميز ملا جامي العطف بـ(لا) عن (بل ولكن) في أنَّها تنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف، ففي قولنا: (جاني زيد لا عمرو) حكم المجيء للمعطوف عليه (زيد) لا للمعطوف[٩]، وهذا ما ذكره أيضًا المفتي الكبير في شرحه للكافية[١٠].

هذا ما ذكره شُرّاح الكافية، والإجماع منهم واضح على أنَّ (لا) لها شروط وأحكام تميزها في العطف عن سائر اخواتها، وهو ما ذهب إليه العصام واعترض به على ابن الحاجب بأنَّه كان من الأوْلى أن يذكر هذه الشروط كما ذكرها في (لكن)، ويميزها بها عن (بل) فهما لا يجتمعان في

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥٣.

(٢) ينظر: شرح الوافية: ٤٠١، وشرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٩٨٤.

(٣) من الأمثال في مجمع الأمثال، الميداني: ١٧٢/١، وجمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري: ٢٩٧/١، ٣٠٢، وكتاب الأمثال، ابن سلام: ١٩٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ١٢٣٢/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٨٣/١، وشرح التصريح: ١٧٩/٢.

(٥) ديوانه: ٩٤، والخصائص: ٤١٧/٣، والجنى الداني: ٢٩٥، وشرح التصريح: ١٧٩/٢، وخزانة الأدب: ١٨١/١١.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ١٢٣٢/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٨٣، وشرح الاشموني: ٣٨٨/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي: ٤١٦/٤، والجنى الداني: ٢٩٥، واوضح المسالك: ٣٤٩/٣، ومغني اللبيب: ٣١٨.

(٨) ينظر: شرح الرضي: ٤١٦/٤.

(٩) ينظر: الفوائد الضيائية: ٤١٦/٢.

(١٠) ينظر: مصباح الراغب: ٦٨٤/٢.

الشروط نفسها، وهو رأيٌ واعتراضٌ صائب، إلا أنَّ الشُرَّاح ممن سبق العصام وممَّن تلاه لم يشيروا أو يعترضوا على المصنف في عدم ذكرها، فيبدو أنَّ العصام كان مُتشدد في اعتراضه هذا.

وأمَّا (لكن)، فإنَّها تدلّ على الاستدراك، فيكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها في الحكم، قال المُبرِّد: ((هي للاستدراك بعد النفي ولا يجوز أنْ تدخل بعد واجب إلَّا لترك قصة إلى قصة تامَّة، نحو قولك: (جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت)، و(ما جاءني زيد لكن عمرو)...))[١]، فـ(لكن) تعطف بعد النفي والنهي، نحو قولنا: (ما قام زيد لكن عمرو)، وقولنا: (لا تضرب زيدًا لكن عمرًا)[٢].

وقد بيّن ابن السرَّاج شروط العطف بها بقوله: ((وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلَّا لترك قصةٍ إلى قصةٍ تامة، فأمَّا مجيئها للاستدراك بعد النفي فنحو قولك: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو)، و(ما رأيت رجلًا لكن امرأة)، و(مررت بزيدٍ لكن عمرٍو)، لم يجز))[٣].

ويَصحُّ العطف بـ (لكن) إذا كان المعطوف بها مفردا، وأنْ لا يُسبق بالواو مباشرة، قال السهيلي: ((اعلم أنَّ (لكن) لا تكون حرف عطف مع دخول (الواو) عليها؛ لأنَّه لا يجتمع حرفان من حروف العطف، فمتى رأيت حرفا من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دونه))[٤]، وأنْ تكون (لكن) مسبوقة بنفي أو نهي[٥]، فلا يجوز نحو: (جاءني زيد لكن عمرو)؛ لوجوب أنْ يكون الثاني على خلاف معنى الأول من غير إضراب، فالصحيح فيه: (جاءني زيد لكن عمرو لم يأت)؛ حتَّى يكون ما بعد (لكن) نفي وما قبلها إيجاب، فيتحقق منها الاستدراك[٦]، والكوفيون يسقطون هذا الشرط، ويرون أنَّه يجوز العطف بها في الإيجاب، فيَصحُّ أنْ يقال: (أتاني زيد لكن عمرو)[٧].

و(لكن) أمَّا أنْ تكون مخففة من الثقيلة، فهي لا تعمل؛ لأنَّها غير مختصة، غير أنَّ الأخفش ويونس أجازا إعمالها[٨]، وأمَّا أنْ تكون خفيفة في أصل الوضع، فمعناها الاستدراك[٩]،

---

(١) المقتضب: ١٢/١.

(٢) ينظر: اللمع: ٩٣، وشرح الوافية: ٤٠١.

(٣) الأصول في النحو: ٥٧/٢.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ٢٠٢.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ٤٤١/٣-٤٤٢، و معاني النحو: ٣٠٧/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢٨/٥.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٣٩٦/٢ مسألة ٦٨.

(٨) ينظر: تسهيل الفوائد: ٦٥، ومغني اللبيب: ٣٨٤.

(٩) ينظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن الخطيب الموزعي: ٤٣٠.

فتكون عاطفة مع توفر الشروط التي ذكرناها، وأمَّا إذا جاء بعدها كلام تام، فتكون حرف ابتداء، فيصحبها (الواو)، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقد يفارقها، ومنه قول الشاعر[١]:

إن ابْـنَ وَرْقَـاءَ لا تُخشَـى بَـوَادِرُهُ لَكِـنْ وَقَائِعُـهُ فِـي الحـربِ تُنْتَظَـرُ

و(لكن) العاطفة لا تفارقها (الواو)[٢]، وبعض النحاة يجعل العطف لـ (الواو) ويُخرج (لكن) للاستدراك[٣]، وهذا مذهب يونس[٤]، وهو محلُ اعتراض العصام، إذ ردَّ عليه بأنَّه لا يَصحُّ الجرّ في نحو: (مررت بزيد لكن عمرو حاضرٌ)[٥].

إذ يذهب يونس إلى أنَّ (لكن) مخففة مطلقًا، ولا تكون حرف عطف سواء كان بعدها مفرد أو جملة، وإنَّ الداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض أجزاء الجملة، وحُجَّته في قوله هذا جواز دخول الواو عليها، ويرى العصام أنَّ ما ذهب إليه يونس يُرد عليه، والدليل على ذلك إذا وليها مجرور بلا جارّ، فلا يَصحُّ: (مررت بزيد لكن عمرو)[٦].

وقد وافق ابن مالك يونس فيما ذهب إليه[٧]، ودليلهما في ذلك ما ذكره ابن مالك من أنَّ العرب لم تستعمل (لكن) في العطف إلَّا مسبوقة بالواو، إذ قال: ((وما يوجد في كتب النحويين من نحو: (ما قام سعد لكن سعيد)، و(لا تزر زيدًا لكن عمرًا)، فمن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يُمثل سيبويه في أمثلة العطف إلَّا بـ(ولكن)، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأنَّه لا يُجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنَّه ممَّا استعملته العرب))[٨].

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٣٠٦، والجنى الداني: ٥٨٩، وشرح شواهد المغني: ٧٠٣/٢، واللمع: ١٨٠، وشرح التصريح: ١٧٦/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٦، ومصابيح المغاني: ٤٣٠.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٢٧٥، والجنى الداني: ٥٨٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٥٦٢/٤، وشرح الكافية لابن مالك: ١٢٣١/٣، وشرح الرضي: ٤٢٠/٤، والجنى الداني: ٥٨٨.

(٥) ينظر: شرح العصام: ٦٥٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣.

(٨) المصدر نفسه: ٣٤٣/٣، وينظر: الجنى الداني: ٥٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٩٦/٢، وتمهيد القواعد: ٣٤٢٣/٧.

والصواب ممَّا ذكرنا اعتراض العصام، ويدلنا على ذلك ردّ بعض النحاة لما ذهب إليه يونس، ومنهم الرضي، إذ أشكل عليه قوله، فالأرجح في القول ما ذهب إليه السهيلي والرضي[1]، في أنْ تكون (لكن) عاطفة في المفرد بتجردها عن (الواو)، وأمَّا مع (الواو) فتكون (الواو) هي العاطفة و(لكن) للاستدراك. والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الرضي: ٤/٤٢٠.

المبحث الثاني
اعتراضاته النحوية في مسائل متفرقة أخرى

(رُبَّ) بين الحرفية والاسمية

قال ابن الحاجب: ((و(رُبَّ) للتقليل، ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الأصح، وفعلها ماضٍ محذوف غالبا، وقد تدخل على مُضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة، والضمير مفرد مذكر، خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز، وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل. و(واوها) تدخل على نكرة موصوفة)) [١].

قال العصام الاسفراييني: ((وكون (رُبَّ) حرفًا مذهب البصري، **والمعنى لا يساعده**؛ لأنَّ اقتضاء (رُبَّ) عاملة في مجروره **لا يُعقل ولا يُعرف له معنى صحيح**، لأن: (رُبَّ رجل لقيته) عامل (رُبَّ)، فلا معنى لتوسط (رُبَّ) بينه وبين مجروره؛ لأنَّه وجد مفعوله بنفسه، وإنْ جعل صفة لـ (رجل)...))[٢].

حمل العصام في قوله السابق (رُبَّ) على المعنى، ليعترض بذلك على ما ذهب إليه البصريون من جعله حرفًا، فيما تجاوز ابن الحاجب بيان سبب حرفيتها، وسنفصل القول في الاعتراض إن شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

مذهب جمهور النحويين في معنى (رُبَّ) أنَّها تفيد التقليل[٣]، فيذكر المُبرِّد أنَّها تدخل على النكرة؛ لأنَّها لا تخص شيئًا، فيكون المعنى وقوع الشيء قليلًا[٤]، وجعلها ابن يعيش حرفًا يفيد تقليل الشيء الذي يدخل عليه[٥].

وقال ابن السيد البطليوسي (ت:٥٢١هـ): ((وجدت كُبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنَّها للتقليل، وأنَّها ضد (كم) في التكثير؛ كالخليل، وسيبويه،...، وكذلك جلة الكوفيين،

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥١.**

(٢) **شرح العصام: ٦١٢.**

(٣) **ينظر: المفصل: ٢٨٣، والأصول في النحو: ٤١٦/١، والتذييل والتكميل: ٢٨٠/١١-٢٨١، والارتشاف: ١٧٣٨/٤، والهمع: ٤٣١/٢، والتوطئة: ٢٤٥، والجنى الداني: ٤٤٠.**

(٤) **ينظر: المقتضب: ٢٨٩/٤.**

(٥) **ينظر: شرح المفصل: ٤٨١/٤.**

كالكسائي، والفرَّاء،...، ولم أجد لهم مخالفا في ذلك إلَّا صاحب كتاب (العين)؛ فإنَّه صرَّح بأنَّها للتكثير، ولم يذكر أنَّها تجيء بمعنى التقليل))[١].

أمَّا إفادتها معنى التكثير، فقد قال الخليل: ((ورُبَّ: كلمة تُفْرِدُ واحدًا من جميع يقع على واحد يُعْنَى به الجميع، كقولك: (رُبَّ خَيْرٍ لَقِيتُه)...))[٢]، فظاهر كلامه أنَّ (رُبَّ) جاءت هنا للتكثير، ونَسب ابن مالك إفادتها معنى التكثير إلى سيبويه، ووجه الاستدلال فيه أنَّ سيبويه جعل(كم) الخبرية لا تعمل إلَّا فيما تعمل فيه(رب)؛ لأنَّ معناهما واحد، ومعنى(كم) الخبرية التكثير[٣].

واختار أبو حيان لنفسه رأيًا مُغايرًا، فذهب إلى أنَّها تكون حرف إثبات ولا يستفاد منها القلة أو الكثرة، وإنَّما هو مستفاد من سياق الكلام[٤]، ويبدو أنَّ هذا القول سبقه إليه أبو علي الفارسي[٥]، وتبعهم فيما بعد من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي[٦]، ويبدو أنَّ الصواب مع ما ذهبوا إليه؛ لسماع ورودها مع التقليل ومع التكثير في كلام العرب، فلا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر.

أمَّا الاختلاف في اسميتها وحرفيتها –وهو موضع الاعتراض في المسألة– فقد ذهب جمهور النحاة البصريين إلى أنَّها حرف[٧]، وعلى رأسهم سيبويه، إذ قال: ((واعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلَّا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلَّا أنَّ (كم) اسمٌ و(رُبَّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ). والدليل عليه أنَّ العرب تقول: (كم رجلٍ أفضلُ منك)، تجعله خبرَ (كم). أخبرناه يونس عن أبي عمرو))[٨]، وتبعه المُبرِّد في القول بحرفيتها، إذ قال: ((واعلم أنَّ (كم) لا بُدَّ لها من الخبر؛ لأنَّها اسم فهي مخالفة لـ(رُبَّ) في هذا، موافقة لها في المعنى تقول: (كم رجل قد رأيت أفضل منك)، و(رُبَّ) إنَّما تضيف بها إلى ما وقعت عليه ما بعده؛ نحو: (ربّ رجل في الدار)،

---

(١) رسائل في اللغة، ابن السيد البطليوسي: ١١٥-١١٧.

(٢) العين، الخليل: ٢٥٨/٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٧/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨١/١١.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٤٤٠.

(٦) ينظر: معاني النحو: ٣٨/٣.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٨٣٢/٢، مسألة ١٢١ ، والجنى الداني: ٤٣٨، والازهية في علم الحروف، الهروي: ٢٦٨، وشرح المفصل:٢٦/٨، والمقرب: ٢٠٠/١ ، والتسهيل: ١٤٧، والمساعد على تسهيل الفرائد: ٢٨٤/٢.

(٨) الكتاب: ١٦١/٢.

و(ربّ رجل قد كلته) فهذا معناها ولو قلت: (كم رجل قد أتاني لا رجل، ولا رجلان) كان جيدا؛ لأنَّك تعطف على (كم) ولا يجوز مثل هذا في باب (ربّ)؛ لأنَّها حرف))[١].

وذكر ابن مالك أنَّها حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش، ورجّح هو حرفيتها، مستدلًا بخلوها من علامات الأسماء سواء اللفظية أو المعنوية، وكذلك مساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها[٢].

وتبع ابنُ الطراوة والرضيُّ الكوفيين في القول بإسميتها[٣]، وأيّدهم بذلك العصام، بأنَّ جعل (حتَّى) اسمًا مضافًا، حَملًا على نقيضه (كم)، فجعل الحق مع الكوفيين في القول باسميتها[٤].

وقد استدلّ من قال بحرفيتها من البصريين، بعدم دخول علامات الأسماء والأفعال عليها، وكذلك مجيؤها لمعنى في غيرها، ممَّا يؤكد حرفيتها[٥]، وممَّا يؤيد كون (رُبَّ) حرفا أيضًا، وقوعها مبنية من غير عارض، إذ لو كانت اسمًا لكانت معربة[٦]، وكذلك تصريح سيبويه بحرفيتها عندما فرق بينها وبين (كم) الأسمية[٧]، ولقد استدلّ المرادي على حرفيتها بدليلين: أحدهما: مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، مخالفة بذلك أسماء الاستفهام والشرط التي تدلّ على معنى في مسمى مفهوم جنسه من لفظها، والآخر: بناؤها، فلو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب[٨].

أمَّا من قال بإسميتها من الكوفيين فقد استدلّوا لقولهم بأربعة أدلة:

أولها: أنَّها محمولة على (كم)، فكما أنَّ (كم) اسم فكذلك تكون (رُبَّ) اسم[٩]، وهذا ما دفع العصام إلى الاعتراض على البصريين[١٠]، إذ جعل لـ (رُبّ) وجهين إعرابيين، فأمَّا أنْ يكون مبتدأ لا خبر له، فهو مرفوع أبدا، لأنَّه نظير لـ (أقل رجل يقول كذا) في التقليل، فكما أنَّ هذا لا يطلب خبرًا، لا يطلب (رُبَّ) خبرًا، وأمَّا أن يكون (رُبَّ) على نحو (كم) في الإعراب، وهو الوجه الثاني من

---

(١) المقتضب: ٦٥/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٥/٣.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٨٦٠/٢، وشرح الكافية: ٢٨٨/٤، والارتشاف: ١٧٣٧/٣، والجنى الداني: ٤٣٩.

(٤) ينظر: شرح العصام: ٦١٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٦٨٦/٢ مسألة ١٢١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤٨٣/٤.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٦١/٢.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٤٣٨.

(٩) ينظر: الإنصاف: ٦٨٦/٢ مسألة ١٢١.

(١٠) ينظر: شرح العصام: ٦١٢.

الإعراب، فيكون (رُبَّ) في: (رُبَّ رجل لقيته) مبتدأ مرفوع، وفي: (ربّ رجل لقيت) منصوب بـ(لقيت)[١].

الثاني: الإخبار بها، فقد ذكر الكسائيُّ أنَّ بعض العرب يقول: (ربَّ رجل ظريفٌ) برفع (ظريف) على أنَّه خبر لـ(رُبَّ)[٢]، ومنه أيضًا قول الشاعر[٣]:

إنْ يَقتُلوكَ فَإنّ قَتلَكَ لَم يَكُن عَاراً عَلَيكَ وَرُبَّ قَتلٍ عارُ

فرفع (عار) في البيت على أنَّه خبر (رُبَّ)، على تقدير الكوفيين.

الثالث: دخول الحذف عليه، ففي قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢]، فقد وردت القراءة بـ (رُبَ) على التخفيف[٤].

الرابع: أنَّها تخالف حروف الجرّ في أنَّها لا تقع إلَّا في صدر الكلام، ولا تعمل إلَّا في نكرة ويجب أنْ تكون النكرة موصوفة، وعدم اظهار الفعل الذي تتعلق به[٥]، وفي كل منها مخالفة لحروف الجرّ.

وقد رَدَّ البصريون على هذه الأدلة تباعًا، فردَّوا قولهم بحمل (رُبَّ) على (كم) في أنَّها اسم، بأنَّ (رُبَّ) لا تقبل علامات الأسماء، قال ابن عقيل: ((لو كانت (رُبَّ) اسمًا لجاز: (بربَّ رجل مررت)، كما تقول: (بزيد مررت)...))[٦]، فلا يمكن دخول حروف الجرّ عليها كدخولها على (كم).

أمَّا ما استشهد به الكوفيون من بيت (ثابت بن قطنة) على جواز الإخبار عن (رُبَّ)، فردّه البصريون بأنَّ ما اشتهر من رواية للبيت هي (وبعض قتل عار) [٧]، فلا صحَّة لما استشهدوا به، وإنْ صحَّ استشهادهم فقد قال المُبرِّد: ((فأمَّا قوله: (... ورب قتل عار)، فعلى إضمار (هو) لا

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٦١٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٥٠٩/١.

(٣) البيت لثابت بن قطنة في خزانة الأدب: ٧٩/٩، ٥٧٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٢٦/١، وبلا نسبة في المقتضب: ٦٦/٣، والجنى الداني: ٤٣٩، وتخليص الشواهد: ١٦٠، والهمع: ٤٣٠/٢.

(٤) ينظر: معاني القران واعرابه للزجاج: ١٧١/٣، واعراب القران للنحاس: ٢٣٦/٢، ومعاني القراءات للأزهري: ٦٧/٢، واسرار العربية: ١٦١، وتوجيه اللمع: ٢٣١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٦٨٦/٢ مسألة ١٢١.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٨٤/٢.

(٧) ينظر: المقتضب: ٦٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٢/٢، والتذييل والتكميل: ٢٧٩/١١، والهمع: ٤٣٠/٢.

يكون إلَّا على ذلك فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينشده: (...وبعض قتل عار)...))[1]، فعلى قوله هذا يكون المبتدأ على تقدير (هو)، ويكون (عار) صفة مجرورة لـ(قتل)، وقد ذكر ابن عقيل جواز أن تكون (عار) خبرًا لمبتدأ محذوف، وأيضًا جواز أن تكون (قتل) مبتدءًا مجرورًا بـ(رُبَّ) كما جُرّ بالباء في: (بحسبك درهم)[2].

وأمَّا استدلالهم بدخول الحذف عليها، فلا يسلم له البصريون، فقد جاز التخفيف في (أنّ) المشددة وهي حرف، ونقل ابن الانباري أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى حكى في (سوف): (سف أفعل، وسو أفعل)، فحذف (الواو والفاء)، وهو من الكوفيين، فإذا جاز عندهم حذف حرفين فكيف لهم أنْ يمعنوا جواز حذف حرف واحد[3].

وأمَّا الدليل الرابع في مخالفتها حروف الجرّ، ففي وقوعها في صدر الكلام؛ وذلك لأنَّها تشابه حروف النفي؛ لأنَّ معناها التقليل، والتقليل يقارب النفي، وحروف النفي لها الصدارة في الكلام[4]، وأمَّا دخولها على النكرة فرّده البصريون بأنَّ النكرة تدلّ على الكثرة، و(رُبَّ) تدلّ على التقليل، فدخولها حتَّى يَصحُّ معنى التقليل، وكونها لا تعمل إلا في نكرة مخصوصة علته جعل ذلك عوضًا عن حذف الفعل الذي تتعلق به، والذي قد يظهر في ضرورة الشعر[5]، وأمَّا عدم إظهار الفعل الذي تتعلق به، فقد ردَّ ابن الانباري عليه بقوله: ((فعلوا ذلك إيجازا واختصارا، ألا ترى أنك إذا قلت: (رُبَّ رجل يعلم) كان التقدير فيه: (رُبَّ رجل يعلم أدركت، أو لقيت)، فحذف؛ لدلالة الحال عليه، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ ﴾ [النمل: ١٢]، إلى قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓ ﴾ [النمل: ١٢]، ولم يذكر مرسلًا؛ لدلالة الحال عليه. والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال عليه كثير في كلامهم)) [6].

ويترجح لنا ممَّا استعرضنا من أقوال وأدلة أنَّ (رب) أقرب للحرفية من الاسمية؛ لصحَّة ما استعرض البصريون من أدلة على حرفيتها، ولم يسلم دليل واحد للكوفيين للقول بإسميتها، فلا يكون لاعتراض العصام على قول البصريين بأنَّها حرف وجه، فما اعترض به من حُجَّة ردها البصريون على ما ذكرنا.

---

(١) **المقتضب: ٣/٦٥-٦٦.**

(٢) **ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٨٤.**

(٣) **ينظر: الإنصاف: ٢/٦٨٧ مسألة ١٢١.**

(٤) **ينظر: المصدر نفسه: ٢/٦٨٧.**

(٥) **ينظر: المصدر نفسه: ٢/٦٨٧.**

(٦) **المصدر نفسه: ٢/٦٨٧.**

(مُذ ومُنذ) بين الاسمية والحرفية

قال ابن الحاجب: ((و(مذ) و(منذ) للابتداء في الزمان الماضي، والظرفية في الحاضر، نحو: (ما رأيته مذ شهرنا) و(منذ يومنا)...))[١].

وجاء في شرح العصام لما ذكر ابن الحاجب في (مذ ومنذ)، قوله: ((قال الزَّجَّاجي: ذهب النحاة إلى أنَّ (مُذ) غالب في الاسم، و(مُنذُ) في الحرف؛ لأنَّ (مُذ) مُخفف (مُنذُ)، والحذف لا يلحق الحروف، **وهذا عجيب**؛ لأنَّ لو لم يغلب (مُنذُ) في الأسماء كيف يكون (مُذ) غالبا فيها، وهو مخفف عنه، وفيه أنَّه يجوز أنْ يغلب المخفف في الأسماء بعد التخفيف، والأصل في الحروف، **وليس هذا محل استبعاد**))[٢].

ففي قول العصام السابق اعتراض واضح لما صرَّح به الزَّجَّاجي من مذهب النحاة في أنَّ (مذ) غالب في الاسم و(منذ) في الحرف، وقد علل سبب اعتراضه، ورجح ما يراه من الصواب، وسنفصل القول في المسألة – إنْ شاء الله تعالى– ليتبين لنا الصواب فيها.

المناقشة والترجيح:

من حروف الجرّ (مُذ ومُنذ)، وهما لفظان مشتركان يكونان اسمين وحرفين، وهذا مذهب جمهور النحاة فيهما، وذهب بعض النحاة إلى أنَّه اسم، في كل موضع، وإذا انجرّ ما بعده فهو ظرف، منصوب بالفعل قبله[٣]، قال ابن جني: ((كل واحدة منهما يصلح أنْ تكون اسمًا رافعًا وأنْ تكون حرفًا جارًا))[٤]، ولأنَّهما لفظان متقاربان، قيل إنَّ أحدهما أصل للآخر[٥]، فمن ورودهما اسمين قول ميمون الأعشى[٦]:

وَمَا زِلتُ أَبْغي المالَ مُذْ أنا يَافعٌ وَليدًا وكَهْلًا حين شِبْتُ وأمْرَدَا

وأمَّا ورودهما حرفين، فقول الآخر[٧]:

مَا زَال مُذْ عَقَدَت يَدَاهُ إزَارَهُ فَسَمَا فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَار

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥١-٥٢.**

(٢) **شرح العصام: ٦٢٥.**

(٣) **ينظر: الجنى الداني: ٣٠٤،٥٠٠، ومغني اللبيب: ٤٤١، وشرح الاشموني: ١٠١/٢.**

(٤) **اللمع: ٧٥.**

(٥) **ينظر: معاني النحو: ٨٤/٣**

(٦) **البيت لميمون بن قيس الأعشى في ديوانه: ١٠٢، واوضح المسالك: ٥٤/٣، والتصريح:٣٦٣/١، والهمع: ٢٢٤/٢.**

(٧) **البيت للفرزدق في ديوانه: ٣٧٨، وشرح المفصل: ١٢٩/٢، والتصريح: ٦٦٢/١، والهمع: ٢٢٤/٢.**

فدخلت (مذ) في البيت السابق على الجملة الفعلية (عقدت)، وخبر (زال) ورد في البيت الذي بعده وهو قوله (يدني) [١].

وإذا ما فتشنا في كتاب سيبويه وجدناه يُصرِّح بحرفية (مذ ومنذ) في أكثر من موضع[٢]، أمَّا المُبرِّد ففصّل ما لم يفصله سيبويه، إذ يرى في (مذ) أنَّها إذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها، وفي (منذ) يرى أنَّ بابها الجرّ لا غير، سواء جررت بها أو رفعت؛ لأنَّها بمنزلة (من) في الابتداء في سائر الأسماء[٣]، وفي ما ذهب إليه أنَّه يجعل مرفوع (مذ) على معنى ومجرورها على معنى آخر، وهو لا يشير إلى قضية لغة الرفع ولغة الجرّ كما رأيناها عند سيبويه، وأمَّا (منذ) فهي عنده على معنى واحد.

وأمَّا الزَّجَّاجي فقد جعلهما على معنى واحد وقد يردان عنده اسمين أو حرفين، فقد رأى الزَّجَّاجي في جمله أنَّ (مذ) ترفع ما مضى، نحو: (ما رأيته مذ يومان)، وتخفض ما أنت فيه، نحو: (ما رأيته مذ يومنا)، فرفعت في الأول لأنَّه ماضٍ في الابتداء و(مذ) خبره، وأمَّا الثاني فخفض لأنك فيه، فهي على ذلك في الرفع اسم وفي الخفض حرف بمنزلة (من) معنى وعمل[٤]، ورأيه هذا نسبه ابن عقيل، والمرادي، وأبو حيان إلى الأخفش، والزَّجَّاج، وطائفة من البصريين[٥]، وقد ذهب إلى مثله ابن جني[٦].

فيما يذكر الزَّجَّاجي في أخباره رأيًا آخر يرى فيه أنَّه لا صحَّة للقول بالرفع في: (ما رأيته مذ يومان)، إذ قال: ((وأمَّا القول في الرفع بها في قولك: (ما رأيته مذ يومان)، فإنَّ هذا لا يَصحُّ إلَّا من كلامين لأنَّك جعلت الرؤية واقعة على مذ اقطعت ممَّا بعدها ولم يكن له رافع، ولكنه على تقدير قولك: ما رأيته، ثُمَّ تقول للقائل: كم مدة ذلك؟ فيقول: يومان، أي مدة ذلك يومان، فرفعه بالابتداء والخبر))[٧].

وقد نظر أبو علي الفارسي إلى حرفيتهما قياسًا إلى (الباء) في الاستفهام، إذ قال: ((أمَّا الموضع الذي يكونان فيه حرف جر، فقولك: (مذ كم سرت)، فـ (مذ) حرف؛ لإيصالها الفعل إلى

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ٦٦٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٧/١، ٤١٩-٤٢١، و٢٦٦/٣، و٢٢٦/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٠/٣-٣١.

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي: ١٤٠.

(٥) ينظر: المساعد: ٥١٥/١، والجنى الداني: ٥٠٢، والارتشاف: ١٤١٩/٣.

(٦) ينظر: اللمع: ٧٦.

(٧) اخبار أبي القاسم الزجاجي، الزجاجي: ١٧١.

(كم)، كما كان (الباء) في قولك: (بمن تمر كذلك)...))[1]، وهذا الذي ذكره أبو علي الفارسي ضمنه بعض النحاة لأقوالهم في هذه المسألة [2].

وتوجَّه الرُّمَّاني إلى القول بما ذهب إليه السيرافي من مجيئهما اسمين وحرفين[3]. ويعلل لنا أبو البركات الأنباري سبب القول بأنَّ (مذ) غالبٌ في الأسمية و(منذ) غالبٌ في الحرفية، فيقول: ((إن قال قائل: لم قلتم: إنَّ الأغلب على (مذ) الأسمية، وعلى (منذ) الحرفية، وكل واحد منهما يكون اسما، ويكون حرفا جارا؟. قيل: إنَّما قلنا: إنَّ الأغلب على (مذ) الأسمية، وعلى (منذ) الحرفية؛ لأنَّ (مذ) دخلها الحذف، والأصل فيها (منذ) فحذفت النون منها، والحذف إنَّما يكون في الأسماء؛ والدليل على أنَّ الأصل في (مذ): (منذ) أنك لو صغرتها، أو كسرتها؛ لرددت النون إليها؛ فقلت في تصغيرها: (منيذ) وفي تكسيرها: (أمناذ)؛ لأنَّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها؛ فدل على أنَّ الأصل في (مذ): (منذ)...))[4].

ويرى ابن يعيش أنَّ الفرق بين أن يكونا (مذ ومنذ) اسمين أو حرفين يتجلى في أنَّها إذا كانت اسمًا رفعت ما بعدها، وإذا كانت حرفًا جرّت ما بعدها، وعندما تكون حرفا فهي حينئذٍ متعلقة بما قبلها، أمَّا إذا كانت اسمًا فما قبلها مرفوع، وهذا الفرق من جهة اللفظ، أمَّا من جهة المعنى فإنَّ (مذ) الحرفية تدلّ على أنَّ المعنى كائن فيما دخلت عليه لا في نفسها، على العكس من (مذ) الأسمية التي تدلّ على أنَّ المعنى كائن في نفسها[5].

وقد أفرد ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) لـ(مذ ومنذ) بابًا خاصًا أطال فيه الحديث والتفصيل عنهما[6]، فنجده يعلل لحال الأسمية والحرفية فيهما فيقول: ((فإنْ قيل: وما الدليل على أنَّهما يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، وعلى أنَّهما حرفان إذا انجرّ ما بعدهما. فالجواب أنَّ (مذ) مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام، تقول لمن قال لك: (كم لك لم ترَ زيدًا؟): (منذ يومان)، فمُحال أن يكون حرفا واسما؛ لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام، خلافًا للفارسي حيث ذهب إلى أنَّ الحرف والاسم يأتلف منهما كلام في النداء،... فإنْ قيل: لعلهما حرف والفعل مُضمر بعدها... فالجواب: إنَّها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كـ(قد، والسين، وسوف) وكل ما كان طالبا للحروف من الفعل لم يجز أنْ يليه الاسم إلَّا في

---

(١) **المقتصد: ٨٥٣/٢.**

(٢) **ينظر: توجيه اللمع: ٢٤١، والارتشاف: ١٤١٩/٣، والتذكرة: ١٠، والمساعد: ٥١٤/١، والهمع: ١٦٧/٢.**

(٣) **ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٠٢،١١٨.**

(٤) **اسرار العربية: ٢٠٠.**

(٥) **ينظر: شرح المفصل: ٥٠٦/٤.**

(٦) **ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٥١-١٥٤.**

ضرورة شعر، وهذا فصيح فدل على أنَّ ليس بعدهما فعل مُضمر، وأيضًا فإنَّ الفعل لا يضمر إلَّا أنْ يكون أمرا أو نهيا أو ما جرى مجراهما))[1]. وهو يستدلّ على أنَّهما إذا انجرّ ما بعدهما حرفان بما استدلّ به الأخفش، من أنَّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الأسمية لهما إذا ارتفع ما بعدهما لوجب إذا نفي الفعل أو أُوجِب أنْ ينفى عنهما خاصة؛ لكون الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نفي عن نفسه، ففي قولنا: (قمت يوم الجمعة) فقد حددنا القيام في يوم الجمعة، أمَّا في قولنا: (ما قمت يوم الجمعة) ففيه انتفاء القيام في يوم الجمعة خاصة، ومثل هذا هو الواجب في (مذ ومنذ)[2].

ويجعل ابن عصفور في قولنا: (ما رأيته مذ يوم الجمعة) انتفاء الرؤية في يوم الجمعة وما بعدها إلى زمن الإخبار، وذلك دليل على أنَّها ليست بظرف وإنَّما حرف، فيثبت بما فصل أنَّ (مذ ومنذ) إذا ارتفع ما بعدهما فهما اسمان، وإذا انجرّ ما بعدهما فهما حرفان، على أنَّه غلب على (مذ) الأسمية؛ لأنَّها محذوفة من (منذ) وفي ذلك تصرف، وباب التصرف في الأسماء لا الحروف[3].

وقد عَرض الرضي ما ذكره النحاة من مذاهب في إعراب (مذ ومنذ)، وشَرَع في بيان تركيب (منذ) واعترض في شرحه على ما ذهب إليه الكوفيون من تركيب (منذ) من (من وإذ)، فعلى مذهبه لا ينبغي أنْ تكون (منذ) الجارة مركبة، وإنْ صرَّح بذلك المذهبان؛ لتعذر ما أوردوه من تأويل، فهو يرى أنَّها تكون حرفًا موافقًا للفظ الاسم المركب[4]، وقد شرع الرضي في بيان كيفية أنْ يكون ما بعد (مذ ومنذ) مرتفعًا بإحصائه لما ذكره النحاة من أربعة أقوال أو مذاهب في ذلك، وقد سلك لنفسه فيها مذهبًا جديدًا خامسًا زاده على ما ذُكر، قال بعد ما فصلّه: ((وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسف، فإنَّ ذلك يجوز أن يغتفر، مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا إلى أصل واحد وعلى وتيرة واحدة))[5]، فأغنانا بقوله عن ذكره والتفصيل فيه.

أمَّا أبو حيان الأندلسي فقد قال: ((والعجب لهم أنَّهم يجعلون (مذ) فرعا من (منذ) وأنَّ الغالب على (مذ) الأسمية، والغالب على (منذ) الحرفية، ويستدلّون على ذلك بأنَّ الحذف في الأسماء أكثر منه في الحروف؛ لأنَّه تصرف، والتصرف بابه أنْ يكون في الأسماء، وكون (مذ)

---

(١) **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٥١.**

(٢) **ينظر: المصدر نفسه: ١٥١-١٥٢.**

(٣) **ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢.**

(٤) **ينظر: شرح الرضي: ٣/٢٠٨-٢١٥.**

(٥) **المصدر نفسه: ٣/٢١٥.**

محذوفة من (منذ) يقتضي أن تكون (منذ) اسما؛ لأنَّها هي، ومحال أن يكون الشيء حرفا، فإذا حذف منه شيء صار اسما؛ لأنَّ الحذف من الشيء لا يغير الماهية)) [1]، فهو يرى أنَّ من المفترض أنَّ (مذ) إذا استعملت اسمًا وما بعدها مرفوعًا فهي حينئذٍ محذوفة من (منذ) الأسمية، ولكن الرفع بعدها أكثر ممَّا بعد (منذ)، وحمل هذا من باب أنَّه قد يغلب على الفروع حكم يقل في الأصول[2].

وقال المالقي في(مذ): ((اعلم أنَّ مذ يكون ما بعدها من الزمان مرفوعا أو مخفوضا ، فإذا كان مرفوعا فهي اسم، وإذا كان ما بعدها مخفوضا فهي حرف جرّ تتعلق بما قبلها ، من الفعل أو ما في تقديره، أو ربما ما بعدها ، إنْ أُخر عن مرتبته من التقديم))[3]، وفي قوله تأصيل للجانب الاعرابي لها، وقد نُقل عنه قوله أنَّ (مذ) إذا كانت اسمًا فهي في الأصل (منذ)، وأمَّا إذا كانت حرفًا فهي أصل[4]، والمتطلع في مؤلفات المحدثين يرى أنَّ أغلبها خالٍ من الحديث عن هذه المسألة؛ لما فيها من تعقيد، إلَّا ما ذكر في بعضها حديثهم عن بنيتها.

أمَّا عصام الدين فيتعجب ممَّا ذهب إليه النحاة من قولهم بأنَّ (مذ) غالب في الأسمية و(منذ) في الحرفية، إذ نسب القول بذهاب النحاة هذا المذهب إلى الزَّجَّاجي، ثُمَّ اعترض عليه بأنَّه عجيب، ويعلل العصام اعتراضه عليهم بأنَّه إذا كان (منذ) ليس ممَّا يغلب في الأسماء فكيف يكون (مذ) غالبًا فيها، و(مذ) مُخفف من (منذ)[5].

وفي حقيقة الأمر نجد أنَّ العصام قد اتخذ لنفسه رأيًا خاصًا في قضية غلبة الأسمية في أحدهما دون الأخرى، فهو يرى أنَّ (مذ) يجوز أنْ يكون غالبًا في الأسماء إذا ما كان مخففًا من (منذ)، فغلبته في الأسماء تكون بعد تخفيفه، أمَّا الأصل في وروده مع الحروف، فهو على رأيه لا يستبعد ورود (مذ) مع الحروف، إنَّما يجعل ذلك أصلا، ويجعل وروده في الأسماء غالبا؛ لأنَّه مخفف من (منذ) الغالب في الأسماء.

وهذا الذي سلك العصام من رأي خاص لم نجده عند من سبقه من النحاة، فقد تفرد به، وأورده معترضًا فيه على ما نَسب من قول للزجاجي مفاده ذهاب النحاة إلى أنَّ (مذ) غالب في الأسمية و(منذ) في الحرفية، وفي تحققنا ممَّا نسب العصام من قول إلى الزَّجَّاجي لم نجد أنَّ

---

(١) التذييل والتكميل: ٣٤٥/٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٥/٧.

(٣) رصف المباني: ٣١٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٣، وشرح الاشموني: ١٠٣/٢، وشرح التصريح: ٦٦٣/١، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ٣٤٤/٢.

(٥) ينظر: شرح العصام: ٦٢٥.

الزَّجَّاجي قد صرَّح بهذا القول كما نقله عنه العصام، نعم، ذهب الزَّجَّاجي إلى هذا القول وذكره في ما اطلعنا من مصنفاته[١]، ولكنه لم يُصرِّح بذهاب النحاة إلى هذا القول –على ما ذكره العصام– وإنَّما ذكر رأيه في اسمية (مذ ومنذ) أو حرفيتهما، ولا شك في أنَّ ما ذهب إليه الزَّجَّاجي من رأي قد سبقه به بعض النحاة، وقد ذكرنا أنَّ أوّل من صرَّح بذلك وعلل سبب قوله هو أبو البركات الأنباري[٢]، وتبعه به آخرون، فلم يكن الزَّجَّاجي متفردًا فيما ذهب إليه، ولم أجد تخريجا لذكر العصام قول الزَّجَّاجي والاعتراض عليه دون غيره ممن ذهبه مذهبه.

والناظر إلى ما تفرَّد به العصام من رأي جديد في تعليله للقول بإسمية (منذ)، يراه تعليلًا منطقيا لا يبعد عن الصواب، إذ إنَّ أغلب النحاة يسلم القول بأنَّ (مذ) غالب في الاسم و(منذ) غالب في الحرف –على ما سبق ذكره في المسألة–، وهُم يعلِّلون سبب قولهم بهذا بأنَّ (مذ) مخفف من (منذ)، وأنَّ الحذف لا يلحق الحروف، ويرى العصام أنَّه لو كان الأمر كذلك فكيف يكون المخفف (مذ) غالبًا في الأسماء، والأصل (منذ) لا يغلب فيها، فعلى رأيه يجوز أنْ يغلب (مذ) في الأسماء بعد تخفيفه على أنَّ الأصل فيه غلبته في الحروف قياسًا على الذي خُفف منه.

حمل (على) على ضدّه في المعنى

قال ابن الحاجب في حديثه عن حروف الجر: (((عن) للمجاوزة، و(على) للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول (من) عليهما))[٣].

ويشرح العصام قول ابن الحاجب في معنى (على) فيورد اعتراضًا على الرضي، إذ قال: ((وفي الرضي: أنَّ (رضيت عليّ) محمول على ضده، أي: سخطت، **ولا نعرف له مُحصلا**؛ لأنَّه إنْ لم يجعل (عليّ) بمعنى (عن) كيف يَصحُّ المعنى، وإنْ جعله **فليس محمولا على ضده**؛ لأنَّ ضده يطلب حقيقة (عليّ)...))[٤].

ففي القول اعتراضٌ واضح على ما حمل الرضي من معنى لـ(على)، ويتبع العصام اعتراضه بالسبب الذي جعله يعترض، وسنفصل القول في موضع الاعتراض.

---

(١) ينظر: اخبار أبي القاسم الزجاجي: ٤٨، وأمالي الزجاجي: ١/١٤٤، وحروف المعاني والصفات، الزجاجي: ١٤.

(٢) ينظر: اسرار العربية: ٢٠٠.

(٣) الكافية في علم النحو: ٥١-٥٢.

(٤) شرح العصام: ٦٢٢.

المناقشة والترجيح:

من الحروف (على) وهي حرفُ جرٍّ أصلي يجرُّ الظاهر والمُضمر[١]، ولها موضعان آخران، أحدهما تكون فيه اسما، نحو قولنا: (جئت من عليه)، أي: من فوقه[٢]، وكذلك قولنا: (سقطت الصورة من على الحائط) فليست الصورة فوق الحائط، وإنَّما هي معلقة عليه[٣]، وقد اشترط الهروي (ت:٤١٥هـ) لإسميتها دخول شيء من حروف الخفض عليها[٤]، نحو قول الشاعر[٥]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجَهْلِ

ففيه وردت (على) اسما؛ لدخول (من) عليها، وهي لا تدخل إلَّا على الاسم.

وأمَّا الموضع الآخر فتكون فيه فعلًا، وذلك نحو قولنا: (علا فلان يا زيد)، بمعنى ارتفع، وتكون في هذا الموضع مشتقة من المصدر، ودالة على حدث وزمان معين[٦].

وما يهمنا في هذه المسألة ورودها حرفًا جارًا، فقد ذكر لها النحاة عدة مَعانٍ تخرج إليها[٧]، ومنها الاستعلاء، وقد ذكر هذا المعنى بعض النحاة وجعلوه من أكثر المعاني ورودًا، قال سيبويه: ((أمَّا (على) فاستعلاء الشيء، تقول: (هذا على ظهر الجبل)، و(هي على رأسه). ويكون أنْ يطوي أيضًا مستعليًا كقولك: (مر الماء عليه)، و(أمررت يدي عليه). وأمَّا (مررت على فلانٍ) فجرى هذا كالمثل. و(علينا أميرٌ) كذلك. و(عليه مالٌ) أيضًا؛ وهذا لأنَّ شيءٌ اعتلاه))[٨]. ويذكر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) أنَّ معنى الاستعلاء هو كون الشيء فوق الشيء، ويقسمه على ثلاثة أنواع[٩].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٧٤١/٢، واوضح المسالك: ١٢/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٠٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٥٢.

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٢٣.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٣/٣.

(٤) ينظر: الازهية في علم الحروف، الهروي: ١٩٣.

(٥) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، ينظر: المقاصد النحوية: ١٢٤٠/٣، وشرح التصريح: ٦٦٦/١، وبلا نسبة في المفصل: ٣٨٤، والارتشاف: ٢٤٥٤/٥.

(٦) ينظر: اسرار العربية: ١٩١، وشرح المفصل: ٤٩٩/٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٤٧٦-٤٧٨، ومغني اللبيب: ١٩٠-١٩٣، وارشاد السالك: ٤٥٣/١-٤٥٤، وشرح الفريد: ١٣٣.

(٨) الكتاب: ٢٣١/٤.

(٩) ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الجرجاني: ١٢٥.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ استعمال حرف جرٍّ مكان آخر لم يرد عند النحاة الاوائل كسيبويه والمُبرِّد، فقد ذكر السيوطي أنَّ البصريين رفضوا هذه المعاني، فيما التزمها الكوفيون وابن مالك[١]، وأضاف ابن هشام معنى الاستدراك والاضطراب، وقد تفرد به، وجعل منه قولنا: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنَّه لا ييأس من رحمة الله تعالى)[٢].

ومن معاني (على) أيضا المجاوزة، وتكون على معنى (عن)، يقال: (رضيت عليك) بمعنى (عنك)، ومنه قول الشاعر[٣]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاها

فهو محمول على معنى: (رضيت عني...)[٤]، وجعل منه ابن مالك مثالًا للاستغناء بـ(على) عن لفظ (عن)[٥]، وفي نيابة (على) مكان (عن) دليل على أنَّ (على) تحمل معنى المجاوزة[٦].

ونُقل عن الكسائي حمله على نقيضه (سخطت)، و(سخطت) ممَّا يتعدى بـ(على)[٧]، واستشهد بقول الشاعر[٨]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نرى بهَا أحدا يَحْكِي علينا إلَّا كواكبها

وبمثل قوله حكى الرضي، إذ قال: ((أمَّا قوله: (إذا رضيت عليّ ....) فلحمل (رضيت) في التعدي على ضده، أي: (سخطت)، كما حمل (بعت منه)، على: (اشتريت)، و(قربت منه) على: (انفصلت منه)))[٩]، ففي ما ذكر ممَّاثلة لما ذهب إليه الكسائي من حمل (رضيت) على ضده أو نقيضه وهو (سخطت).

وأورد عصام الدين في شرحه للكافية اعتراضًا على تقدير الرضي الذي سبق ذكره من حمله (رضيت) على نقيضه، فاعترضه العصام بأنَّه لا مُحصل لقوله، وعلل سبب اعتراضه بأنَّ الرضي

---

(١) ينظر: الهمع: ٤٦٣/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٣.

(٣) البيت لقحيف العقيلي، ينظر: اللمحة: ٢٣٠/١، والمقاصد الشافية: ٦٥٢/٣، والمقاصد النحوية: ١٢٢٦/٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٣٢٠/٢، والخصائص: ٣١١/٢، وشرح المفصل: ٢٩٥/١ ، والهمع: ٤٤٠/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٢٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣٣/١، والخصائص: ٣١٣/٢، والبديع في علم العربية: ٢٦٨/١، وشرح التسهيل: ١٦٠/٣، وشرح ابن الناظم: ٢٦٤، والارتشاف: ١٧٣٤/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ٨٠٩/٢.

(٦) ينظر: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح، داود سليمان الهويمل: ١٥٧ (رسالة ماجستير).

(٧) ينظر: الخصائص: ٣٩١/٢، ومغني اللبيب: ١٩١، والإنصاف: ٥١٧/٢ مسألة ٨٧، وشرح الفريد: ٢٣٤ (الهامش).

(٨) البيت لعدي بن زيد في ديوانه: ١٩٤، وينظر: الكتاب: ٣١٢/٢، والمقتضب: ٤٠٢/٤، وشرح التسهيل: ٢٨٩/٢، وشرح الرضي: ٩٢/٢.

(٩) شرح الرضي: ٣٢١/٤-٣٢٢، ٢٧٢.

لم يجعل (على) بمعنى (عن)، وإنْ جعله كذلك فهو ليس محمولا على الضد؛ وذلك لأنَّ ضده يطلب حقيقة (على)[١]. وفي تعدية البيت بـ(على) ذكر العكبري قوله: ((قال أبو عبيدة: إنَّما ساغ ذلك لأنَّ معناه: أقبلت علي))[٢].

وقد علّل ابن جني سبب استعمال الشاعر (على) في البيت السابق بمعنى (عن)، بأنَّه إذا رضيت عنه – أي بنو قشير– أحبته وأقبلت عليه[٣]، ولعلَّ هذا التأويل هو مراد الرضي فيما ذكر؛ لأنَّه ذكر البيت في استعمال (على) مجازيًا، إلَّا أنَّه فاته ذكر تأويله، ممَّا جعل العصام يعترض عليه، وممَّا يؤيد ما ذهبنا إليه ذكرُ العصام بأنَّه لو قيل أنَّ (رضيت) مأمول بـ (لم تسخط) لكانَ له وجه[٤].

وذكر ابن جني أنَّ أبا علي الفارسي كان يَستحسن قول الكسائي في هذا البيت، إذ قال: ((كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنَّه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدّى رضيت بـ (على)؛ حملًا للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره))[٥]، وقد سلك سيبويه مثل هذه الطريق في المصادر كثيرًا، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضدَّ الآخر[٦]، واستحسن ذلك ابن جني[٧].

وقال أبو حيان الأندلسي فيه: ((فأمَّا (إذا رضيت علي) فمضمن معنى العطف؛ لأنَّ إذا رضي عنه فقد عطف عليه، أو أجرى رضي مجرى ضده، وهو سخط، فعداه تعديته، فكما يقال:(سخط عليه) قيل: (رضي عليه)...))[٨].

وقد نقل محقق شرح الفريد للعصام قولًا للدماميني فقال: ((قال الدماميني: (وقول الكسائي أقوى؛ لأنَّ سيبويه سلك هذا الطريق في المصادر كثيرًا، كقوله: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر)...))[٩]، وقولا ابن جني والدماميني يُرجحان ما ذهب إليه الكسائي والرضي من الحمل على النقيض.

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٦٢٢.

(٢) اتحاف الحثيث باعراب ما يشكل من الفاظ الحديث، أبو البقاء العكبري: ٦٩، وينظر: اعراب ما يشكل من الفاظ الحديث، العكبري: ٣٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣١٣/٢.

(٤) ينظر: شرح العصام: ٦٢٢.

(٥) الخصائص: ٣١٣/٢، وينظر: المحتسب:١٦،٥٢/١.

(٦) ينظر: الخصائص: ٣١٣/٢، وخزانة الادب: ١٣٣/١٠، وشرح ابيات مغني اللبيب: ٢٣٢/٣، وشرح الفريد: ٢٣٤.

(٧) ينظر: المحتسب: ١٦،٥٢/١.

(٨) التذييل والتكميل: ٢٣٥/١١.

(٩) شرح الفريد: ٢٣٤، ولم أعثر على القول في مصنفات قائله.

وممَّا سبق عرضه يتبين لنا أنَّ الرضي كان على بصيرة بما قدّر أو حمل من معنى للبيت الشعري، وقد سبقه في قوله الكسائي، واستحسن قوله بعض النحاة، فكان ينبغي على العصام أنْ يعترض على الكسائي أيضًا، لكن يبدو أنَّه كان مُتسرعًا في حكمه على قول الرضي حتَّى اعترضه بأنَّ لا مُحصل لما ذهب إليه، وقول الكسائي أولى المُحصلات، وقد ذكر العصام فيما بعد من المسألة ذاتها بأنَّه لو حُمل (رضيت) على تقدير (لم تسخط) لكان له وجه، وكل هذا يضعّف ما أورد العصام من اعتراض. والله تعالى أعلم.

الإضمارُ بعد (حتَّى) الجارّة

قال ابن الحاجب في باب الحروف: ((و(إلى) للانتهاء، وبمعنى (مع) قليلا. و(حتَّى) كذلك، وبمعنى (مع) كثيرا، وتختص بالظاهر، خلافا للمبرد))[1].

قال العصام شارحا لقول ابن الحاجب في حديثه عن (حتَّى): ((...(ويختص بالظاهر) ولا يدخله المُضمر، بخلاف (إلى) و(حتَّى) العاطفة والاستئنافية، فتقول: (جاءني القوم حتَّى أنت)، و(ركب القوم حتَّى أنت راكب)، ومن الابتدائية الداخلة على المُضمر قوله[2]:

وأَكْفِيهِ ما يَخْشى وأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وأُلْحِقُهُ بالقَومِ حَتَّاهُ لاحِقُ

أي: حتَّى هو، إذ قد يحذف واو (هو) في الشعر، نحو[3]:

فَبيَناه يَشري..... .....

وليس (حتَّى) في البيت جارة **كما وهمه المُبرِّد**، فخالف كما أشار إليه بقوله: (خلافا للمبرد)، وإلَّا لم يكن لرفع (لاحق) وجه، ومن شبه المُبرِّد ما يجاب عنه بأنَّه شاذّ، فمن قال بأنَّ ما تمسَّك به المُبرِّد فهو شاذّ **فقد قلّ تصفحه**)) [4].

من القول السابق للعصام يتبين لنا توظيفه لقول ابن الحاجب وعبارته (خلافا للمبرد) للرّد والاعتراض على رأي المبرّد في جعل (حتى) حرف جر، وسنفصل القول في هذا الاعتراض.

المناقشة والترجيح:

يكون (حتَّى) حرف جرّ، وعطف، وابتداء، وحرف نَصب على ما يراه الكوفيون، قال فيها الزَّجَّاجي: ((تكون عاطفة وناصبة وجارة بمعنى انتهاء الغاية كقولك: (سار الناس حتَّى زيد))[1]،

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥١.**

(٢) **البيت بلا نسبة في خزانة الأدب: ٤٧٢/٩، ٤٧٣؛ وضرائر الشعر: ١٢٦، والمعجم المفصل: ١٤١/٥.**

(٣) **تكملة البيت: فبيناهُ يَشْري رَحلَهُ قالَ قَائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخو الملاطِ نَجيبُ**
وهو للعجير السلولي في خزانة الأدب: ٢٥٧/٥، ٢٦٠؛ ٤٧٣/٩، وشرح أبيات سيبويه: ٣٣٢/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٨٤، وبلا نسبة في الإنصاف: ٥١٢، وخزانة الأدب: ١٥٠/١، ٢٦٥/٥.

(٤) **شرح العصام: ٦٠٧.**

وأمَّا المرادي (ت:٧٤٩هـ) فيقول فيها: ((حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أنْ يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أنْ يكون بمعنى الفاء))[٢]، ومعنى (حتَّى) انتهاء الغاية، وتكون جارة بنفسها عند البصريين[٣].

أمَّا المجرور بـ(حتَّى) فإمَّا أنْ يكون اسمًا صريحًا، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، أو يكون مصدرًا مؤولًا من (أن والفعل)، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، على تقدير: حتَّى أنْ يقول[٤]، وما يجرُّ بـ (حتَّى) له شرطان:

الأول: أنْ يكون –المجرور بها– آخر جزء أو مُلاقي لآخر جزء، نحو قولنا: (أكلت السمكة حتَّى رأسها)، وقولنا: (سرت النهار حتَّى الليل).

الثاني: أنْ يكون ظاهرًا، فلا تجرُّ (حتَّى) المُضمر على مذهب سيبويه والبصريين، وأمَّا الكوفيين فقد أجازوا جرها للمُضمر، وجعلوا منه قول الشاعر [٥]:

فَـــلاَ وَاللهِ لا يُلْفَـــى أُنـــاسٌ فتًـــى حتّـــاكَ يَـــابْنَ أَبـــي زِيَـــادِ

إذ دخلت (حتَّى) في البيت على الضمير في قوله (حتاك)، وهذا شاذ [٦].

ويستشكل أبو حيان الأندلسي ما ورد في هذا البيت من قوله (حتَّاك)، إذ قال: ((ولا ينبغي القياس على (حتاك) في هذا البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر قال وانتهاء الغاية في (حتاك) هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع))[٧].

ويزعم الفرَّاء أنَّ الجرّ بـ(حتَّى) نيابة عن (إلى) لا بنفسها، كما حدث ذلك مع الواو التي جرت نيابةً عن (ربّ)، واظهار (إلى) في بعض المواضع نحو قولهم: (جاء الخبر حتَّى إلينا)، بالجمع بين (حتَّى) و(إلى) على تقدير الغاء أحدهما، كما جمعوا بين (اللام) و(كي)[٨]. وأمَّا الإضمار فيما بعدها، فسيبويه لا يُجيزه مطلقًا، وقد تحدث عن (حتَّى) في باب ما لا يجوز فيه

---

(١) حروف المعاني والصفات: ٦٤.

(٢) الجنى الداني: ٥٤٢.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها: ١٠٨، والجنى الداني: ٥٤٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٢-٥٤٣.

(٥) البيت بلا نسبة في الجنى الداني:٥٤٤، والمقرب: ١٩٤/١، وخزانة الأدب: ٤٧٤/٩، ورصف المباني: ١٨٥، والهمع: ٤٢٤/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١/٣.

(٧) الهمع: ٤٢٤/٢.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٧٥٢/٤، والجنى الداني: ٥٤٢، والهمع: ٤٢٦/٢.

الاضمار من الحروف[١]، وقال: ((... ولا تقول: حتَّاه))[٢]، بينما أجاز المُبرِّد والكوفيون الإضمار بعدها، واحتجوا بقول الشاعر[٣]:

فَـــلاَ وَاللهِ لا يُلْفَـــى أُنـــاسٌ فتَّــى حتّــاكَ يَــابْنَ أَبــي زِيَــادِ

وقول الآخر[٤]:

أَتَــتْ حَتَّــاكَ تَقْصِــدُ كُــلَّ فَــجٍّ تُرَجِّــي مِنْــكَ أَنْهَــا لا تَخِيــبُ

وخرَّج ابن هشام[٥]، والأزهري[٦]، البيت على الضرورة، وهو رأي أغلب البصريين.

فـ(حتَّى) مختص بالظاهر على رأي أغلب النحاة، مخالفة للمبرد، الذي أجاز دخولها على المُضمر، قال الشاعر[٧]:

وأَكْفِيهِ ما يَخْشى وأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وأُلْحِقُــهُ بــالقَومِ حَتَّــاهُ لاحِــقُ

فيذهب المُبرِّد في البيت السابق إلى أنَّ (حتَّى) جارة، وهذا هو موضع الاعتراض في المسألة، إذ اعترض عليه عصام الدين وجعل قوله هذا وهمًا، وكذلك علق على من عدَّ قوله من الشذوذ بأنَّه قليلُ التصفح[٨].

فيما ذهب الرضي إلى جواز دخولها على المُضمر إذا كانت عاطفة، نحو قولنا: (جاءني القوم حتَّى أنت)، ومنع دخولها عليه إذا كانت جارة، وهو يرى أنَّها ابتدائية في البيت الشعري السابق ولم تكن جارَّة على زعم المُبرِّد؛ لرفع (لاحق) بعدها [٩]، وجعل ما جوّز المُبرِّد من الاضمار قياسًا منه وليس بمسموع[١٠].

---

(١) ينظر: الكتاب:٣٨٣/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٣١/٤.

(٣) تم تخريج البيت في الصفحة السابقة، ينظر: هامش رقم ٦.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التصريح: ٦٣٤/١، ومغني اللبيب: ١٦٦، والهمع: ٤٢٥/٢، وخزانة الأدب: ٤٧٥/٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٦- ١٦٧.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ٦٣٤/١.

(٧)البيت بلا نسبة في الارتشاف: ٢٤١١/٥، وخزانة الأدب: ٤٧٢/٩، وضرائر الشعر: ١٢٦، والمعجم المفصل: ١٤١/٥.

(٨) ينظر: شرح العصام: ٦٠٧.

(٩) ينظر: شرح الرضي: ٢٧٦/٤-٢٧٧.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٣/٣.

ومَنعَ النحاة إضافة (حتَّى) إلى المُضمر؛ لعدم لزومها الجرّ[١]، وكذلك للاستغناء عنها بـ(إلى)[٢]، قال سيبويه مُعلِّلًا سبب عدم جواز الإضمار فيها: ((واستغنوا عن الإضمار في (حتَّى) بقولهم: (رأيتُهم حتَّى ذاك)، وبقولهم: (دعهُ حتَّى يوم كذا وكذا)، وبقولهم: (دعهُ حتَّى ذاك)...))[٣].

ويرى ابن جماعة (ت:٧٣٣هـ) في شرحه للكافية أنَّ (حتَّى) لا يأتي بعدها مُضمر إلَّا في الشعر، وهو قول قيس بن ذريح[٤]:

صبيحة عشرٍ مذ سمعتُ بَيْنَهُم تحدثُ حتّاها بأنك ميتُ

وقد ذكر لنا ابن الحاجب في شرحه للمقدمة الكافية دليلَ امتناعِ الإضمار مع (حتَّى) تشبيهها بـ(إلى) على ما وهمه المُبرِّد، وهو أنَّ (حتَّى) مستعملة كثيرا كاستعمال (إلى)، فلو كان الإضمار فيه جائزا لوقع، ولو وقع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين[٥].

ويبدو أنَّ عصام الدين في شرحه للكافية كان مُتبعًا قول ابن الحاجب في هذه المسألة، حتَّى إنَّه اعترض على المُبرِّد باعتراض ابن الحاجب، وخصّ (حتَّى) بالظاهر دون المُضمر؛ مخالفةً للمبرد، واعترض على قوله بجعل (حتَّى) جارة فيما ورد من قول الشاعر:

وأَكْفِيهِ ما يَخْشى وأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وأُلْحِقُهُ بالقَومِ حَتَّاهُ لاحِقُ

فجعلها العصام ابتدائية، على تقدير: (حتَّى هو)، وجعل من قول المُبرِّد بأنَّها جارة وهمًا؛ بدليل رفع (لاحق) بعدها[٦].

وقد مضى ابن الحاجب في شرحه للمقدمة الكافية يُعلل سبب ترك استعمال (حتَّى) مع المُضمر، فرأى أنَّ حكم ترك استعماله؛ كراهةً لبقاء ألف (حتَّى) أو تغييرها، مع الاستغناء عنها بـ (إلى)، وهو يرى أنَّ بقولنا: (حتاه) مخالفة لباب الألفات التي لا أصل لها في أنَّها إذا اتصلت بالمُضمر قلبت ياء، كـ(على) و(إلى) وغيرها، فنقول فيها: (عليك) و(إليك)، وفي قلب الف (حتَّى)

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٦.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٤١/١.

(٣) الكتاب: ٣٨٣/٢.

(٤) البيت لقيس بن ذريح، لم أعثر عليه في ديوانه، وينظر: المنصف لابن جني: ٦٢/٣، وشرح الكافية لابن جماعة: ٣٢٨.

(٥) نقل هذا التعليل ابن الحاجب في شرحه للمقدمة الكافية ولم يشر إليه، واشار جمال عبد العاطي (محقق شرح المقدمة) إلى أن التعليل نقله العلوي في شرحه للكافية: ٨٥٠/٢، ولم أعثر عليه، وينظر: شرح المقدمة الكافية: ٩٤٥.

(٦) ينظر: شرح العصام: ٦٠٧.

ياء، مخالفةً للقاعدة الاصلية في أنَّ المُضمر لا يغير الكلمة[١]، وتعليله هذا يرّد به على حُجَّة المُبرِّد من أنَّها حُركت كـ(إلى) فدخلت على المُضمر.

ويردُّ البغدادي (ت:١٠٣٩هـ) أيضًا على ما نُسب إلى المُبرِّد من أنَّ (حتَّى) جرَّت الضمير، فيرى أنَّها في هذا البيت ابتدائية، وأمَّا الضمير فأصله (هو) فحذف الواو للضرورة، ويجعل من (حتَّى) حرف ابتداء داخلًا على الجملة التي تتكون من الضمير المحذوف واوه ضرورة، ويكون (لاحق) خبره، فلو كان على زعم المُبرِّد أنَّ (حتَّى) جارة، لم يكن لـ(لاحق) وجه اعرابي؛ لكونه ورد مرفوعا[٢].

وقد ذكر العصام أيضًا اعتراضًا وردًّا على مَن صرَّح أو خرّج ما ذهب إليه المُبرِّد من الجرّ بأنَّه شاذ، فوصفه بأنَّه قليل التصفح[٣]، وقد ذكرنا فيما سبق اشارة ابن عقيل في شرحه إلى الشذوذ في قول المُبرِّد[٤]، فيما خرجه ابن هشام والأزهري على الضرورة[٥].

ونرى أنَّ عدم العثور على نصٍّ صريحٍ للمبرد يذكر فيه ما ادعى عليه بعض النحاة من أنَّه أجاز دخول (حتَّى) على المُضمر، فإنَّ هذا يثير الشك فيما نُقل عنه، ولاسيَّما أنَّ ابن السرَّاج لم ينسبه إلى المُبرِّد وإنَّما نسبه إلى غير سيبويه[٦]، وكذلك ابن مالك، فلم ينسبه لأحد وجعله من الضرورات الشعرية [٧]، فيما أثبت الآخرون نسبته إلى المُبرِّد[٨]، فيبدو أنَّ العصام في اعتراضه كان مُتبعًا لما ذكره ابن الحاجب من اعتداد (حتَّى) بالظاهر مُخالفةً للمبرد في دخولها على المُضمر وفي جعلها جارة، والله تعالى أعلم.

مجيء (لا) زائدة قبل القَسم

قال ابن الحاجب في باب حروف الزيادة: ((...(إن)، و(أن)، و(ما)، و(لا)، و(من)، والباء، واللام. فـ(إن) مع (ما) النّافية، وقلّت مع (ما) المصدريّة و(لما). و(أن) مع (لمّا)، وبين (لو) والقسم، وقلّت مع الكاف. و(ما) مع (إذا) و(متى) و(أيّ) و(أين) و(إن) شرطا، وبعض

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٩٤٥.

(٢) ينظر: خزانة الادب: ٤٧٢/٩-٤٧٣.

(٣) ينظر: شرح العصام: ٦٠٧.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١/٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٦- ١٦٧، وشرح التصريح: ٦٣٤/١.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٥٢٠/١.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٨٠/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ١٦/٨، وشرح الرضي: ٢٧٦/٤، والجنى الداني: ٥٤٣، والفوائد الضيائية: ٧٢٦/٢.

حروف الجرّ، وقلّت مع المضاف. و(لا) مع الواو بعد النّفي، وبعد (أن) المصدريّة، وقلّت قبل أقسم، وشذّت مع المضاف))[١].

قال عصام الدين شارحًا لقوله (و(لا) مع الواو بعد النفي وبعد (أن) المصدرية، وقلَّت قبل القسم): ((...(وقلّت قبل القسم) كذا في بعض النسخ، **ويرد عليه** أنَّه كثر مثل: (لا والله لا أفعل)، للإيذان من أول الأمر أنَّ جواب القسم منفي، **وفي بعض النسخ** قبل (أقسم)، نحو: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ **ويجب أنْ يراد أقسم المذكور**، وإلَّا فـ: (لا والله) أيضًا من قبيل الزيادة قبل (أقسم) **مع أنَّه كثير**))[٢].

ففي قول العصام ردٌّ واضحٌ وصريح على ما ذكر ابن الحاجب من قلة مجيء (لا) زائدة قبل القسم، وكذلك على ما ورد في نسخ أخرى من قوله (قبل أقسم)، وسنفصل موضع الاعتراض إنْ شاء الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

تأتي (لا) على ثلاثة أحوال في الجملة، فأمَّا أنْ تكون نافية، أو ناهية، أو زائدة، فـ (لا) الزائدة هي التي تأتي لتقوية الكلام وتأكيده، ويمكن الاستغناء عنها، وهي على ثلاثة أحوال:

الأول: أنْ تأتي زائدة في اللفظ لا في المعنى، فهي المعترضة بين الخافض والمخفوض على ما أطلق عليها ابن هشام[٣]، نحو قولنا: (جئتُ بلا زاد).

الثاني: أنْ تأتي زائدة بعد الواو العاطفة، وغرضها توكيد النفي، فتأتي مسبوقة بنفي أو نهي، نحو قولنا: (ما قام زيد ولا عمرو)[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ(لا) في الآية زائدة لتوكيد النفي عند البصريين، وهي عند الكوفيين بمعنى (غير)[٥]، ودخلت (لا) هنا لكي لا يتوهم عطف (الضالين) على (الذين)[٦]، أو يتوهم أنَّ (الضالين) هم (المغضوب عليهم)[٧].

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥٤.**

(٢) **شرح العصام: ٦٦١.**

(٣) **ينظر: مغني اللبيب: ٣٢٢.**

(٤) **ينظر: معاني الحروف للرماني: ٨٤.**

(٥) **ينظر: البيان في غريب اعراب القران، أبو البركات الأنباري: ٤١/١.**

(٦) **ينظر: الجنى الداني: ٣٠١.**

(٧) **ينظر: البرهان في علوم القرن: ٣٥٦/٤.**

الثالث: أنْ تأتي (لا) زائدة في اللفظ والمعنى، فهي لا تؤثر شيئًا في الجملة، ولا يُقاس عليها[١]، ومنها قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ [طه: ٩٢-٩٣]، فهي لتقوية الكلام وتوكيده[٢].

وجعلها سيبويه اسمًا بمعنى (غير) إذ قال: ((واعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: (أخذتَه بلا ذَنب)، و(أخذته بلا شيء)، و(غضبتَ من لا شيء)، و(ذهبتَ بلا عتاد)؛ والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد، وأخذتَه بغير ذنب))[٣]، فمن قوله ظهر لها معنى آخر.

وأمَّا زيادة (لا) قبل فعل القسم -وهو موضع الاعتراض في المسألة- فمنه قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]، وقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد:١]، فيرى الرُّمَّاني أنَّها لا تزاد أولا، ولا تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية؛ لأنه لا يَعرف له نظيرًا، فالوجه فيها أنْ تكون ردّ لكلام المشركين، أي: رد لأنكارهم البعث في موضع آخر من سورة سابقة [٤].

وقال الهروي (ت:٤١٥هـ) في معنى الآيتين: ((قال البصريون والكسائي وعامة المفسرين: إنَّ معناه: أقسم، و(لا) زائدة))[٥]، فيما ذهب مكي القيسي (ت:٤٣٧هـ) إلى أنَّها زائدة؛ لأنَّها في حكم المتوسطة[٦].

ومذهب الفرَّاء أنَّ (لا) لا تأتي زائدة في أول الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]، يرى أنَّها جاءت لردِّ كلام المشركين المتقدم، أي: أنَّهم انكروا البعث، فقيل لهم: لا، ليس الأمر كما تقولون، ثُمَّ قال: (أقسم بيوم القيامة)[٧]، وهذا ما حكاه ابن الشجري أيضًا [٨]، وقال الزركشي: ((ومن ثُمَّ ضعف قول بعضهم بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾))[٩].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٢٢.
(٣) الكتاب: ٣٠٢/٢.
(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٥٨.
(٥) الأزهية: ١٥٣.
(٦) ينظر: مشكل اعراب القران: ٧٧٦/٢.
(٧) ينظر: معاني القران للفراء: ٢٠٧/٣.
(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٣،٥٢٥/٢.
(٩) البرهان في علوم القران: ٧٤/٣.

أمَّا ابن يعيش فله ردّ واضح على مَن أنكر زيادتها في أول الكلام، فإنَّه قال: ((وقد استبعد بعضهم زيادة (لا) هنا وأنكر أنْ يقع الحرف مزيدًا للتأكيد أولا، واستقبحه، قال: لأنَّ حكم التأكيد ينبغي أنْ يكون بعد المؤكد. ومنع من جوازه ثعلب، وجعل (لا) ردا لكلام قبلها. وعلى هذا يقف عليها، ويبتدئ: أقسم بيوم القيامة))[1].

وحمل الزمخشري قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]، على قوله:﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩]، فـ(لا) مزيدة مؤكدة في كلتا الآيتين، و(لا أقسم) معناه: (فأقسم)، وقد نُقل لنا أنَّ الحسن قرأها (فلأقسم) على معنى: (فلأنا أقسم)، فتكون اللام هنا (لام ابتداء) داخلة على جملة اسمية (أنا أقسم)، ثُمَّ حذف المبتدأ من الجملة، فلا يمكن أنْ تكون اللام للقسم عنده[2].

هذا ما ذكره النحاة في مجيء (لا) زائدة قبل (أقسم)، وهو على ما يتبين قليل، فلم يرد في الذكر الحكيم إلَّا في موضعين: قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[القيامة: ١]، وقوله: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١]، ولم يذكر النحاة قولًا من كلام العرب ممَّا يحمل على ذلك، ونحن نخصّ بقلة وروده قبل الفعل (أقسم) لا غيره، لئلا يشمل ذلك ما ورد من مجيء (لا) متصلة مع حرف آخر، فيخرج ذلك ممَّا نحن فيه، وهو ليس بقليل، وكذلك لا يشمل ما اعترض به العصام على ابن الحاجب من قلة وروده قبل القسم[3]، أمَّا قبل لفظة (أقسم) فلا اعتراض على قلته.

وأمَّا ما اعترض به العصام على قول ابن الحاجب في قلة مجيئها قبل القسم -على ما ورد في بعض النسخ[4]- ، إذ قال: ((ويرد عليه أنَّه كثر مثل: (لا والله لا أفعل)، للإيذان من أول الأمر أنَّ جواب القسم منفي))[5]، فالملاحظ أنَّ اعتراضه لا يخلو من الصحَّة، فقد ورد كثيرا مجيء (لا) زائدة قبل القسم، للتنبيه على أنَّ جواب القسم منفي، وهذا ممَّا يؤيد صحَّة اعتراض العصام، وممَّا ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٥]،وغيرها من الآيات.

---

(١) شرح المفصل: ٧٥/٥.

(٢) ينظر: الكشاف: ٤٦٧/٤-٤٦٨.

(٣) ينظر: شرح العصام: ٦٦١.

(٤) لم يرد قوله (وقلّت مع القسم) إلا في: عفو العافية في شرح الكافية: ٣٢٩، وشرح العصام: ٦٦١، وورد قوله (وقلّت مع أقسم) في بقية شروح الكافية.

(٥) شرح العصام: ٦٦١.

ومنه قول الشاعر[١]:

لَا وأَبِيـــكِ ابنَـــةَ العَـــامِرِيِّ لَا يَـــدَّعِي القَـــوْمُ أَنِّـــي أَفِـــرُّ

وقول الآخر[٢]:

أَلَا نَـــادَتْ أُمَامَـــةُ بِاحْتِمَـــالِ لِتَحْزُنَنِـــي فلابِـــك مَـــا أُبَـــالي

فتكون فائدتها توكيد القسم، أو تكون صلة[٣].

فهذه الشواهد وغيرها ممَّا ورد فيها لفظ قسم مسبوقا بـ(لا) الزائدة، تؤكد صحَّة ما اعترض به العصام على ابن الحاجب من قلة مجيء (لا) قبل القسم، ويُعزّز اعتراضه ما ذكر الرضي من قلة مجيئها مع (أقسم) وكثرته مع القسم[٤].

وصحَّة اعتراض العصام هذا، إذا ما سلمنا بقوله (وقلّت مع القسم)، أمَّا إذا كان قول ابن الحاجب (وقلّت مع أقسم) فلا تسليم حينئذٍ بصحَّة الاعتراض؛ لأنَّها لمّا زيدت قبل (أقسم) لإبرازه في صورة نفي القسم، ففيه إشارة إلى أنَّ المقسم عليه لا يحتاج إلى القسم لظهوره[٥]، قال ملا جامي في شرحه مُعلـلًا ذلك: ((السر في زيادتها التنبيهُ على جلاء القضية، بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم))[٦]، فالتسليم بصحَّة الاعتراض من التسليم بصحَّة تعليل العصام لورودها قبل (أقسم). والله تعالى أعلم.

عمل (أمّا) الشرطية

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه: ١٥٤، والكشاف: ٦٥٨/٤، وشرح الرضي: ٤٣٧/٤، والدر المصون: ٥٦٢/١٠، ومغني اللبيب: ٣٢٩، وشرح شواهد المغني: ٦٣٥/٢، والمقاصد النحوية: ٩٦/١.

(٢) البيت لغوية بن سلمى، وهو في الخصائص: ٢١/٢، وشرح المفصل: ٤٩١/٤، والدر المصون: ٥٦٢/١٠، وتمهيد القواعد: ٣٠٨١/٦.

(٣) ينظر: الكشاف: ٦٥٨/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٣٦/٤-٤٣٧.

(٥) ينظر: شرح العصام: ٦٦١.

(٦) الفوائد الضيائية: ٤٢٦/٢.

قال ابن الحاجب في باب حروف الشرط: ((و(أمّا) للتفصيل، والتزم حذف فعلها، وعوض بينها وبين فائها جزء ممَّا في حيزها مطلقًا، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقًا مثل: (أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق)، وقيل: إنْ كان جائز التقديم فمن الأول، وإلَّا فمن الثاني))[١].

قال العصام شارحًا ومعترضًا: ((قال الرضي: والدليل عليه – أي على أنَّه يصير جواب الشرط جواب (أما) لفظًا ويُستغنى به عن جواب الشرط – أنَّه لا يعمل حروف الشرط في الجزاء، فلا يقال: (أما إنْ ضربتني فأضربك) بالجزم، ولو كان جواب (إن ضربتني) لكان الجزم أكثر. **ونحن نقول:** مقتضى القياس أنْ يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على (الفاء) كسائر ما يتقدم على (الفاء)، حيث لا يتغير نسبة ما بعد (الفاء) إليه بتقديمه، ....، **واعترض الرضي** بأنَّ كونه معمولا ينتقض بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٨]، **ويدفعه** أنَّ التقدير: أمَّا المتوفى، **ويتّجه عليه** أنَّه يجب حينئذٍ أنْ يكون الجزاء ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ ، فيجب فإنْ كان من المقربين. ومعنى قوله (مطلقًا) ينكشف من القول الذي بعده، **ومن فسره** بقوله: مرفوعا كان أو منصوبا، **فقد غفل**، وقدّر المحذوف مع المنصوب فعلًا مقدمًا، ومع المرفوع مجهوله،...، **وردَّ** بأنَّه يطرد في الكل تقدير الكون، فالتقدير: مهما يكن من شيء يوم الجمعة، ومهما يكن زيد، فـ(زيد) اسم كان، **وفيه بحث**؛ لأنَّه لا بُدَّ من رابط في جملة الشرط، ولا رابط في شيء من التقديرات سوى: (مهما يكن من شيء يوم الجمعة)، إلَّا أنْ يجعل (مهما) بمعنى الوقت، وقد عرفت أنَّه **مردودٌ وقليل**))[٢]. ففي ما قال العصام اعتراضات مهمة، سنفصل القول فيها بتوفيق من الله تعالى.

المناقشة والترجيح:

من حروف الشرط الجازمة (أمّا)، وهي تتضمن معنى الجزاء، ولا يليها إلَّا اسم، ولا بُدَّ لها من جواب مقترن بـ (الفاء)[٣]، ويُقدرها أغلب النحاة على معنى: (مهما يكن من شيء) [٤]، أمَّا عند العصام فإنَّها بمعنى إفادة لزوم ما بعد الفاء لما قبلها، فقولنا: (أمّا زيد فمنطلق) على معنى (أن زيدًا يلزمه الانطلاق)[٥].

---

(١) الكافية في علم النحو: ٥٦.

(٢) شرح العصام: ٦٧٤.

(٣) ينظر: الازهية: ١٤٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٧/٣، والمقتضب: ٧١/٢، والأصول في النحو: ٢٨٠/١، ٢٧٤، والخصائص: ٣١٣/١، وشرح التسهيل: ٣٢٩/٢، وشرح الاشموني: ١٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الفريد: ٤٩١.

و(أما) تكون لتفصيل المجمل[١]، وجعله بعض النحاة ملازما لها، وقال الرضي: ((جواز السكوت على مثل قولك: (أما زيد فقائم)، يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها))[٢]، فيما أثبت الزمخشري معنى التوكيد فيها[٣].

ويرى الرضي أنَّ (أمَّا) تخرج لمعنيين، فهي أمَّا لتفصيل المجمل، نحو قولنا: (هؤلاء فضلاء، أمَّا زيد ففقيه، وأمَّا عمرو فمتكلم)، وأمَّا للاستلزام، أي أنَّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، وهي حاملة لمعنى الشرط؛ لأنَّه بمعنى استلزام الشرط للجزاء، والاستلزام يلزمها في جميع المواضع، ثُمَّ يذكر الرضي أنَّها تكون حرفا بمعنى (إن) وشرطها واجب الحذف؛ لكثرة الاستعمال، ولغرض معنوي يتمثل في قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم[٤].

ويذهب الرضي إلى أنَّه قد تقع كلمة الشرط مع الشرط، من جملة أجزاء الجزاء، مقام الشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، فتقدير الآية عنده: أمَّا يكن شيء، فإنْ كان من المقربين فله روح وريحان، فـ(روح) جواب (أما) وقد استغنى به عن الجواب، ومن ثُمَّ يستدلّ على أنَّ (روح) ليست جوابا لـ(إن) بقولنا: (أمَّا جئتني أُكرمُك) فلا يجوز أنْ يكون جوابا لـ (أمَّا إنْ جئتني فأكرمك)، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [الفجر: ١٦]، أي: أمَّا يكن من شيء، فإذا ما ابتلاه يقول، ووجوب (الفاء) في جواب (أما) وعدم الجزم مع كونه فعلًا مضارعًا؛ لأنَّ لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فتح أنْ تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط، والأصل أنْ لا تعمل الأداة في الشرط إذا حُذف الجزاء[٥].

هذا الذي فصّل الرضي في شرحه في هذه المسألة، وقد نقل العصام شيئًا منه في شرحه ثُمَّ اعترض على كلامه، فذهب إلى أنَّ مقتضى القياس أنْ يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على (الفاء) كسائر ما يتقدم عليها، فلا يتغير نسبة ما بعد (الفاء) إليه بتقديمه[٦].

ومن ثُمَّ يرّد العصام على ما استند إليه الرضي من عدم إعمال حروف الشرط في الجزاء، فيرى أنَّه يمكن أنْ يستند في ذلك إلى دخول (الفاء) صورة على الجزاء، فكأن العصام حمل الوجه

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٨١.
(٢) شرح الرضي: ٤/٤٦٧.
(٣) ينظر: الكشاف: ١/١١٧.
(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤/٤٦٦-٤٦٨.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٤٦٩.
(٦) ينظر: شرح العصام: ٦٧٤.

عند من يجعل تقدير الآية: (وأمَّا المتوفى فإنْ كان مِن المقربين)، ثُمَّ يذهب إلى دفع ما أورد الرضي من انتقاض كونه معمولًا بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٨]، فيدفع العصام قوله هذا بجعل تقدير الآية: (أمَّا المتوفى)، فيتجه عليه أنْ يكون الجزاء (فإنْ كان من المقربين)[١].

ومن ثُمَّ يورد العصام اعتراضًا آخرَ في شرحه لقول ابن الحاجب (وقيل هو معمول المحذوف مطلقًا) بأنَّ معنى (مطلقًا) ينكشف بما بعده، فمن فسّر الاطلاق على أنَّه مرفوعًا كان أو منصوبًا، فقد غَفل، لأنه قدّر المحذوف مع المنصوب فِعلًا مُقدمًا، ومع المرفوع مجهوله، فيعترض العصام على من ذهب إلى هذا القول بأنَّه غَفِل.

ولم أجد فيما بحثت في كتب النحاة وشروح الكافية من ذهب إلى مثل هذا التفسير، سوى موضعين: الأول: ما ورد في شرح المقدمة الكافية إذ نقل لنا ابن الحاجب قولا عن جماعة، إذ قال: ((وقال قوم: هو معمول الفعل المحذوف مطلقًا، فإذا قلت: إما يوم الجمعة فزيد منطلق، فكأنك قلت: مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق))[٢]، ونُسب هذا القول إلى المُبرِّد وابن درستويه[٣]، وأمَّا الموضع الآخر فيتمثل فيما ذكره ابن فرحون المدني (ت:٧٦٩هـ)، إذ قال: ((وسواء كان المتقدم من خبر جوابها مرفوعا كقولك: (مهما يكن من شيء فزيد منطلق)، فتقول: (أما زيد فمنطلق)، أو منصوبا، نحو: (أما يوم الجمعة فزيد منطلق)، أي: (مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة)...))[٤]، فيحتمل أنَّ العصام قد قصده في الاعتراض، من غير أنْ يُصرِّح باسمه أو كتابه.

ومَن ذهب إلى هذا القول فهو على رأي العصام يكون قد قدّر قول ابن الحاجب فيما أورد من مثال من نحو: (أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق) على تقدير: (أما تذكر يوم الجمعة) و(أمّا زيد فمنطلق) على صيغة المجهول الغائب، وهذا التقدير مردود عند العصام؛ لأنَّ يطرّد في الكل تقدير الكون، فيكون بذلك التقدير: (مهما يكن من شيء يوم الجمعة) و(مهما يكن زيد)، والعصام مُعترضٌ، إذ يقول: ((وفيه بحث؛ لأنَّه لا بُدَّ من رابط في جملة الشرط، ولا رابط في شيء من

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٦٧٤.

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: ١٠٠٦.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٢/٣، والجنى الداني: ٥٢٦، ومغني اللبيب: ٥٠٥، والهمع: ٥٨١/٢.

(٤) العدة في اعراب العمدة، ابن فرحون المدني: ١٥٦/١.

التقديرات سوى: (مهما يكن من شيء يوم الجمعة)، إلَّا أنْ يجعل (مهما) بمعنى الوقت، وقد عرفت أنَّه مردود وقليل))[١].

فهذه التقديرات لا تجوز على رأي العصام، فلا يَصحُّ (مهما يكن من شيء يوم الجمعة) إلَّا بجعل المرفوع بدلًا من الفاعل المُضمر، لا فاعلًا، وكذلك المنصوب يكون بدلًا عن المفعول المحذوف، وليس مفعولًا به، وذلك يكون على تكلّف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه، وقد صرَّح الجامي في شرحه للكافية بعدم جواز مثل هذا التقدير[٢].

وأمَّا ما نُقل عن المُبرِّد وابن درستويه من قول، فقد اعترضه ابن الحاجب أيضا، فذهب إلى أنَّ تقديرهم ليس بشيء؛ لأنَّه يوجب جواز الرفع بتقدير: (مهما حصل يوم الجمعة)، والنصب في (أمَّا زيدًا فقد ضربت)، وتحقيق المعنى المراد من التقديرين يُبطل ما توهموه [٣].

ونحن نذهب إلى صحَّة ما اعترض به العصام مِن غفلة مَن فسّر القول بالمطلق على الرفع والنصب، إذ الترجيح مع ما فسر العصام، ويدلنا على ذلك، ما رده ابن الحاجب من تقدير المُبرِّد وابن درستويه في شرحه[٤]، وقول الرضي بأنَّ المراد بـ (مطلقًا) يعني سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كـ (إن)، و(ما) النافية، أو لم يكن ذلك[٥]، وكذلك ما ذكر الجامي من عدم جواز التقديرين بالرفع والنصب[٦]، فقد شابه بالقول ما اعترض به العصام، وكذلك ما ذكرناه من أنَّ أغلب النحاة ممن فصّلوا القول في هذه المسألة لم يذهبوا بالقول إلى ما ذهب إليه ابن فرحون أو من شابهه بالقول ممن قصدهم العصام في اعتراضه [٧]، وقد أحسن الرضي التفصيل في المسألة، فلا وجه لأنْ يكون فاته شيء ممَّا قاله غيره. والله تعالى أعلم.

مجيء (أنّ) ومعموليها جملة مصدرية

قال ابن الحاجب في باب الحروف المشبهة بالفعل: (((إنّ)، و(أنّ)، و(كأنّ)، و(لكنّ)، و(ليت)، و(لعلّ)، لها صدر الكلام، سوى (أنّ) فهي بعكسها، وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصح،

---

(١) شرح العصام: ٦٧٤.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٤٤٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: ١٠٠٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠٦.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٤٧٦/٤.

(٦) ينظر: الفوائد الضيائية: ٤٤٩/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ١٢٥/٥، والجنى الداني: ٥٢٢، وشرح ابن عقيل: ٥٢/٤، وشرح التصريح: ٤٢٩/٢.

وتدخل حينئذ على الأفعال. فـ (إنّ) لا تغيّر معنى الجملة. و(أنّ) مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثُمَّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد))[1].

قال عصام الدين شارحًا لقول ابن الحاجب (أنّ مع جملتها في حكم المفرد): ((أي: جملة دخلتها واضافت الجملة إلى دواخلها إضافة حقيقية، لا لأدنى ملابسة؛ لأنَّ ملابستها لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة، (في حكم المفرد)؛ لأنَّها تصير مع جملتها مصدرًا مأخوذًا من الخبر، مُضافًا إلى الاسم، أمَّا في الخبر المشتق فلأخذ مصدره مُضافًا إلى الاسم، نحو: (أعجبني أنَّ زيدًا قائم)، أي: أعجبني قيام زيد، وأمَّا في الخبر الجامد نحو: (أعجبني أنَّ زيدًا إنسان)، فيجعل الخبر مصدرًا مضافًا إلى الاسم بإلحاق ياء مشددة، وتاء التأنيث المتحرك به، نحو: (أعجبني إنسانية زيد)، **كذا في الرضي، وتفصيله ليس بالوفي**؛ لأنَّ لا يتم في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٣]، فإنَّه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من صفته، ولا يؤخذ مصدر مضاف إلى الاسم، بل مصدران: أحدهما مضاف إلى الاسم، والآخر إلى ذلك المصدر، فيجعل المآل ذلك بانتفاء فقاهتهم)) [2].

هذا قول العصام في شرحه، ولا يخفى ما فيه من اعتراض على ما ذهب إليه الرضي من تفصيل في حكم ورود (إن) مع جملتها، فيرى العصام أنَّ تفصيل الرضي ليس بوافٍ، ويورد لاعتراضه دليلًا، وسنفصل القول في المسألة.

المناقشة والترجيح:

تدخل الحروف المشبهة بالفعل على الجملة الأسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا، وترفع الخبر خبرًا لها، ومن هذه الحروف (أنّ) وهي من حروف المعاني، ولها عند النحويين معنيان، أمَّا التوكيد، أو تأتي بمعنى (لعلَّ)، فقد ذكر الزمخشري وابن يعيش أنَّ (أن) تؤكد مضمون الجملة وتحققه، وهي تقلب الجملة إلى حكم المفرد[3]، وهذا ما نصَّ عليه الرضي بقوله: ((...(أن) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافًا إلى اسمها، فمعنى (بلغني أنَّ زيدًا قائم): بلغني قيام زيد، وكذا إنْ كان الخبر جامدًا، نحو: (بلغني أنك زيد)، أي: زيديتك، فإنَّ ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر))[4].

---

(١) **الكافية في علم النحو: ٥٢.**

(٢) **شرح العصام: ٦٢٨.**

(٣) **ينظر: المفصل: ٣٩٠، وشرح المفصل: ٥٢٦/٤.**

(٤) **شرح الرضي: ٣٤١/٤.**

ونستشف هذا المعنى أيضًا مما ذهب إليه المرادي[١]، ووافقه به ابن هشام، إذ قال: ((أن المفتوحة المشددة النون على وجهين: أحدهما أنْ تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر،...، والأصحُّ أيضًا أنَّها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فإنْ كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير (بلغني أنك تنطلق أو أنك منطلق) بلغني الانطلاق ومنه (بلغني أنك في الدار) التقدير استقرارك في الدار؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر وإنْ كان جامدًا قدر بالكون نحو بلغني أنَّ هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدًا لأنَّ كل خبر جامد يَصحُّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون،...، الثاني أنْ تكون لغة في (لعلَّ) كقول بعضهم: (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا) وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾))[٢].

وأكد المالقي على أنَّها تكون للتوكيد كقرينتها (إن)، وتكون بمعنى (لعل)[٣]، وجعل من ذلك قول الشاعر [٤]:

عِوَجَا على الطّلل الْمُحِيل لأنّنا نبكي الدّيار كَمَا بكي ابْن خُزامِ

وقد ذكر الزركشي أنَّ النحاة نصّوا على أنَّها حرف مؤكد[٥].

أمَّا في حكمها مع ما بعدها، فقد قال الأزهري: ((وتوصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، فإنْ كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه، وإنْ كان جامدًا أُوّل بالكون، وإنْ كان ظرفًا أو مجرورًا أُوّل بالاستقراء، وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما))[٦]، وهذا ما ذكره الرضي أيضا[٧]، فـ(أن) هي التي يَصحُّ استخلاص مصدر يتكون منها ومن جملتها، لتشغل بذلك وظائف نحوية مختلفة[٨].

و(أنَّ) مع ما في حيزها بتأويل المفرد[٩]، وقد ذكر الرضي أنَّها تكون بتأويل مصدر، ويكون خبرها مضافا إلى اسمها، نحو قولنا: (بلغني أنَّ زيدًا قائم)، والحال ذاته إذا كان الخبر جامدًا، نحو

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٤٠٢.

(٢) مغني اللبيب: ٥٩-٦٠.

(٣) ينظر: رصف المباني: ١٢٥-١٢٧.

(٤) البيت لأمرئ القيس في ديوانه: ١١٤، وشرح التسهيل: ٤٦/٢، والتذييل: ١٧٨/٥، والدر المصون: ٣٢٧/٣، والهمع: ٤٨٩/١، وخزانة الأدب: ٣٧٧/٤.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القران: ٤٠٧/٢.

(٦) شرح التصريح: ١٤٨/١.

(٧) ينظر: شرح الرضي: ٤٤١/٤.

(٨) ينظر: النحو المصفى: ٣٠٠.

(٩) ينظر: شرح الوافية: ٣٨٩.

قولنا: (بلغني أنَّك زيد) أي: زيديتك، وهو يرى أنَّ الاسم يخرج لمعنى المصدر بإلحاق ياء النسب والتاء في آخره، من نحو: (الفرسية، والضاربية، والمضروبية)، ويحمل على ذلك نحو: (بلغني أنَّ زيدًا في الدار)، أي: حصول زيد في الدار[١].

فيما يرى العصام أنَّ الرضي لم يكن تفسيره وافيًا كافيًا، فقد يُشكل عليه فيما ذكر من نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [الحشر: ١٣]، أي: بانتهاء فقاهتهم، ففيه أنَّ المصدر لا يؤخذ من الخبر بل من صفة الخبر، وكذلك يؤخذ مصدران مضافان إلى الاسم، لا مصدر على ما ذكر الرضي، كذلك لا يتم ما ذكر الرضي في نحو: (بلغني أنَّ زيدًا إنْ تعطيه يشكرك أبوه)، أي: شكر أبيه إياك على تقدير إعطائك اياه، ففيه يؤخذ المصدر من جزء الخبر ويضاف إلى الاسم، وكذلك لا يتم في نحو: (بلغني أنَّ زيدًا أبوه قائم)، أي: قيام أبيه انتهى، ففيه أنَّ المصدر يؤخذ من خبر الخبر، ويضاف إلى المضاف إلى الاسم[٢].

فالعصام يرى أنَّه قد لا يُمكن أخذ المصدر من الخبر، فيؤخذ من صفة الخبر مصدران يضاف أحدهما إلى الآخر كالاسم في نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [الحشر: ١٣]، أو قد يؤخذ المصدر من جزء الخبر، ويكون مضاف إلى المضاف إلى الاسم، أو يؤخذ من جزء الخبر.

وقد ذكر الدكتور محمد عيد في مواضع (أن)، مجيء المصدر المؤول مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩]، وكذلك مجيئه خبرًا، نحو قولنا: (إحساس الخير أنَّ الحياة مضيئة)، ومنه أيضًا مجيء المصدر المؤول مفعولا، نحو قولنا: (سمعت أنَّ الخبر منشور في الصحيفة، وأنَّه خبر مؤثر للغاية)[٣]، ولم أجد من شرّاح الكافية من أطال النظر واعترض في هذا الموضع كالعصام حتَّى أورد ما ذكر.

وفي حقيقة الأمر يبدو أنَّ العصام كان مُحقًا بعض الشيء في اعتراضه الذي ذكره على ما شرح الرضي، وأرى أنَّ الرضي لم يكن مُتغافلًا عن هذا الذي ذكره العصام من أنَّ مصدر (أن) يؤخذ من صفة الخبر، أو من جزاء الخبر، أو من خبر الخبر، فيبدو أنَّ الرضي قد جمعها تحت (الخبر) بشكل عام من غير أنْ يُفصّل على ما أراد العصام، ويدلنا على ذلك قول سيبويه: ((ألا ترى أنك تقول: بلغني أنَّ زيدًا جاء، فأنَّ زيدًا جاء كله اسمٌ))[٤]، ففيه أنَّه حمل ما بعد (أن) في

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٣٤١/٤.

(٢) ينظر: شرح العصام: ٦٢٨.

(٣) ينظر: النحو المصفى: ٣٠١.

(٤) الكتاب: ١١/٣.

الجملة على أنَّه اسم، وفي الجملة ممَّاثلةٌ لما اعترض به العصام في نحو: (بلغني أنَّ زيدًا أبوه قائم) و(بلغني أنَّ زيدًا إنْ تعطيه يشكر أبوه)[١]، وهذا ما ذكره المُبرِّد أيضًا، وجعل معناه: بلغني انطلاق زيد[٢]، وكذلك نصَّ عليه أبو علي الفارسي[٣]، فجعلوا ما بعدها في تقدير اسم، كذلك الرضي فقد يكون حَمل المواضع التي ذكرها العصام في اعتراضه على محمل الخبر بشكل عام. والله تعالى أعلم.

فَتحُ همزة (أن) بَعدَ (لو ولولا) وإيرادُ الجَزاء بَعدَ الفاء الجَزائية

قال ابن الحاجب في باب الحروف المشبهة بالفعل: ((...(إن)، و(أن)، و(كأن)، و(لكن)، و(ليت)، و(لعل)، لها صدر الكلام، سوى (أن) فهي بعكسها، وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على الأفعال، فـ(إن) لا تغير معنى الجملة، و(أن) مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثُمَّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد، فكسرت ابتداء، وبعد القول، وبعد الموصول، وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا إليها، وقالوا: (لولا أنك) لأنَّه مبتدأ، و(لو أنك) لأنَّه فاعل، فإنْ جاز التقديران جاز الأمران، مثل: (من يكرمني فإني أكرمه) و(... إذا إنَّه عبد القفا واللهازم)، وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة – لفظا أو حكما– بالرفع دون المفتوحة، مثل: (إن زيدًا قائم وعمرو)، ويشترط مضي الخبر لفظا أو حكما، خلافا للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنيًا، خلافًا للمُبرِّد والكسائي في مثل: (إنَّك وزيد ذاهبان)...))[٤].

وشرح عصام الدين ما مضى من قوله، وقال في شرحه مُعترضًا: ((...(وقالوا: لولا أنك، لأنَّه مبتدأ) **ذكره رَدًّا على الكسائي والفرَّاء** حيث جعلاه فاعلًا، أي: لولا وجدانك. و(لو أنك، لأنَّه فاعل) **فيه ردٌّ على الكوفيين** حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم، فهو يحتمل مبتدأ، **وما في الرضي** أنَّ قوله: (لولا أنك) جواب أنَّه فتحت في مواضع الجملة لازمًا بعد لولا جملة اسمية فأجاب بأنَّ تمام الجملة مبتدأ لجواب حذف الخبر ولو كُسرت لم يكن الخبر محذوفًا، مع أنَّه يجب حذفه **ضعيف**، لأنَّه لا يجري في قوله: (ولو أنك)،... **وفي بعض الشروح**: أنَّ التقدير: (فجزاؤه أني أكرمه)، فالكلام محذوف المبتدأ، **ويردّه** أنَّه لم يعهد بعد الفاء الجزائية إيراد الجزاء؛ لأنَّ جعل

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٦٢٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٥٨/٤.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي: ٢٣٠/٢.

(٤) الكافية في علم النحو: ٥٢.

الشيء جزاء يفيد كونه جزاء، فلا يقال: (إن ضربتني فجزاؤك أني ضربتك)، بل يقال: (إن ضربتني ضربتك)...))[1].

وفي قول العصام اعتراضٌ ورَدّ على الكسائي والفرَّاء، وكذلك على الكوفيين، إذ استعمل العصام عبارة ابن الحاجب في الرّد عليهما، ثُمَّ يعترض على ما ذكر الرضي من شرح لقول ابن الحاجب ويصفه بالضُعف، وسنبيّن مواضع الاعتراض في هذه المسألة.

المناقشة والترجيح:

تُعد (أنَّ) من الحروف المشبهة بالفعل، وهي تؤكد مضمون الجملة وتحققه[2]، ولهمزتها ثلاثة أحوال، أمَّا واجبة الفتح، فهي مع ما في حيزها في تأويل المفرد[3]، أو واجبة الكسر، أو جائزٌ فيها الوجهين[4].

وقد حدّد النحاة المواضع التي يجب فيها فتح همزة (أن) وكذلك المواضع التي يجب فيها الكسر، وما يهمنا في هذه المسألة المواضع التي تُفتح بها همزة (أن)، وقد حددها الدكتور عبد الله الفوزان بقوله: ((القاعدة في هذه المسألة أنَّ كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مصدر، أي: مفرد، ولا يجوز في صناعة الاعراب أنْ يكون جملة فإنَّ الهمزة تُفتح))[5]. فيجب فتح همزة (أن) إذا وجب تقديرها مع اسمها وخبرها بمصدر[6].

ومواضع فتح همزة (أن) التي ذكرها النحاة هي:

أولًا: إذا وقعت فاعلًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[التوبة: ١١٤]، أي: فلمَّا تبين له عداوته لله تبرأ منه.

ثانيًا: إذا وقعت نائب فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، أي: استماع نفر من الجن.

ثالثًا: إذا وقعت مفعولة غير مَحكية بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾[الأنعام: ٨١]، أي: إشراككم.

---

(١) شرح العصام: ٦٣٠.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٩٠، والبديع في علم العربية: ٥٣٣/١.

(٣) ينظر: الكناش: ٩٠/٢، والبديع في علم العربية: ٥٣٣/١.

(٤) ينظر: دليل السالك إلى الفية ابن مالك، عبد الله الفوزان: ٢٤٥/١.

(٥) المصدر نفسه: ٢٤٥/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥/١.

رابعًا: إذا وقعت مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩]، أي: رؤيتك الأرض.

خامسًا: إذا وقعت خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها، نحو قولنا: (اعتقادي أنَّه فاضل)، فهو بخلاف: (قولي إنَّه فاضل).

سادسًا: إذا وقعت مجرورة بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ [الحج: ٦٢]، أي: ذلك بكون الله هو الحقّ.

سابعًا: إذا وقعت مجرورة بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣]، أي: مثل نطقكم.

ثامنًا: إذا وقعت معطوفة على أي موضع ممَّا ذكرنا، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٤٧]، أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم، فهي مؤولة مع معموليها بمصدر معطوف على المفعول به (نعمتي).

تاسعًا: إذا وقعت مُبدلة من شيء ممَّا ذكرنا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧]، أي: كونها لكم، فهي بدل اشتمال من المفعول به.

هذه مُجمل المواضع التي ذكرها أغلب النحاة، وقدروا القول فيها[١]، وأضاف بعضهم موضعين آخرين وهما موضع الاعتراض في المسألة:

الأول: إذا سبقت بـ (لولا) الشرطية؛ لأنَّ ما بعد (لولا) يكون مبتدأ محذوف الخبر، والمبتدأ لا يكون إلَّا مفردًا، وذلك نحو قولنا: (لولا أنَّ زيدًا منطلق لكان كذا) أي: (لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا)[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات:١٤٣]، أي: (فلولا كونه من المُسبحين)، فالمصدر المؤول مبتدأ وخبره محذوف تقديره (موجود)[٣]، وذهب المُبرِّد والزَّجَّاج والكوفيون إلى أنَّه فاعل بفعل محذوف[٤]، والتقدير: فلولا ثبت أنَّه كان من المسبحين.

ومنه أيضًا قول الشاعر[٥]:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٢، واوضح المسالك: ٣٢٢/١-٣٢٤، وشرح شذور الذهب: ٢٦٨، وارشاد السالك: ٢٣٣/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣١٦/١، وتمهيد القواعد: ١٣٢٥/٣، وشرح التصريح: ٣٠٢/١.

(٢) ينظر: العوامل المائة: ١٦١، وشرح التصريح: ٣٠٣/١، والهمع: ٤٩٩/١.

(٣) ينظر: العوامل المائة: ١٦١، والتذييل والتكميل: ٧٧/٥، وشرح التصريح:٣٠٣/١.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ٣٠٣/١.

(٥) البيت مجهول القائل وهو في شرح التسهيل: ٢٢/٢، والتذييل والتكميل: ٧٧/٥، وتمهيد القواعد: ١٣٢٦/٣.

لكُـــم أَمـــانٌ ولَـــولا أَنَّنـــا حَـــرم لَـم تَلـفَ أَنْفُسـكم مِـن حَتفِهـا وِزرَا

إذ فُتحت همزة (أن) بعد لولا في قوله: (ولولا أننا).

الثـاني: إذا سُـبقت بـ (لـو)؛ لأنَّ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجـرات:٥]، أي: لـو ثبـت صـبرهم، وقولنـا: (لـو أنـك منطلـق)[١]، فالمصـدر المـؤول (لـو ثبـت صـبرهم) فـي محـل رفـع بفعـل محذوف؛ لأنَّ (لو) لا يليها إلَّا فعل[٢]، ومنه أيضًا قول الشاعر[٣]:

فلـوْ أَنَّ قَـوْمِي أنطقتنـي رمَـاحهم نَطقـتُ ولكـن الرمَـاحَ أجـرَّتِ

ففيه فُتحت همزة (أن) بعد لو في قوله: (فلو أنَّ قومي).

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى فتح الهمزة في نحو: (لولا أنك)؛ لأنَّه يختص بالاسم[٤]، وقال فيه ابن الحاجب في باب حروف الشرط: ((فـ(إن) للاستقبال وإنْ دخل على الماضي، و(لو) عكسه، ولزمان الفعل لفظا أو تقديرا، ومن ثُمَّ قيل: (لو أنك) بالفتح؛ لأنَّه فاعل))[٥]، وعلّق الرضي على قوله هذا فقال: ((هذا مذهب المُبرِّد، أعني تقدير الفعل بعد (لو) التي تليها (أن)...))[٦]، وذكر ابن الحاجب في الأمالي أنَّ همزة (أن) تُكسر في موضع ابتداء يكون خبرُ المبتدأ فيه خبرًا لها، وتُفتح في غير ذلك، أي إذا كانت في موضع يكون فيه خبرها من تتمة المبتدأ، ويدلّ على ذلك وجوب فتحها في نحو قولنا: (عندي أنك قائم)، فلو كُسرت الهمزة هنا لوجب أنْ يكون الخبر معها خبرًا للمبتدأ على تقدير عدمها، وذلك يؤدي إلى أنْ يكون خبر المبتدأ بعد (لولا) واجبًا حذفه وواجبًا أو جائزًا اثباته، وهو متناقض[٧].

والخُلاصـة فـي ذلـك، أنَّ مـذهب الكـوفيين والمُبـرِّد والزَّجَّـاج جعـل الواقـع بعـد (لـولا) مرفوعًـا بالفاعليـة بفعـلٍ محـذوف، ومـذهب البصـريين جعلـه مرفوعًـا بالابتـداء[٨]، وقـال المُبـرِّد: ((اعلـم أنَّ الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لما يدلّ عليه))[٩].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠٢/٢، وشرح التسهيل: ٢١/٢، والجنى الداني: ٢٧٩، والهمع: ٤٩٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٠/١، ٥٢٨/٤.

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه: ٧٣، وأمالي الزجاجي: ٢٢٨/١، وسر صناعة الاعراب: ٧١/٢، والتذييل والتكميل: ٧٤/٥، وخزانة الأدب: ٤٣٧/٢.

(٤) ينظر: الايضاح العضدي: ١٣٠.

(٥) الكافية في علم النحو: ٥٥.

(٦) شرح الرضي: ٤٥٢/٤-٤٥٣.

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠٢/٢.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٢١/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٩/٣، ٣٩٥، وأمالي ابن الحاجب: ٨٠١/٢، والإنصاف: ٦٠/١ مسألة ١٠، وشرح الرضي: ٣٤٣/٤.

(٩) المقتضب: ٧٦/٣.

فالبصريون يحتجون لقولهم بأنَّ (لولا) حرف يعمل إذا اختص، وهي لا تختص بالاسم دون الفعل، وقد ورد في الشعر دخولها على الفعل، ممَّا يدلّ على أنَّها تختص به، ولذلك وجب أنْ لا تكون (لولا) عاملة، فما بعدها يكون مرفوعا بالابتداء؛ لكونها غير عاملة، أمَّا الكوفيون فحُجَّتهم لقولهم بأنَّها عاملة وأنَّها ترفع الاسم بعدها؛ لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، فهم يقدرون القول في (لولا زيد لأكرمتك) على أنَّه على معنى: (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك)، فحُذف الفعل من الجملة تخفيفًا، وزادت (لا) على (لو)، فاصبح (لولا) بمنزلة حرف واحد، وكذلك من حُجَّجهم في ذلك وقوع (أن) بعدها مفتوحة الهمزة، فعلى رأيهم أنَّها لو كانت في موضع الابتداء لوجب أنْ تكون مكسورة الهمزة[١].

وكذلك بعد (لو) فالبصريين على أنَّه مبتدأ، والكوفيين والمُبرِّد والزَّجَّاج والزمخشري وكثيرٌ من النحويين على أنَّه فاعلٌ بفعلٍ مُقدر[٢]؛ لأنَّ (لو) الشرطية مختصة بالفعل[٣]، وهو المختار عند المرادي[٤].

هذه خلاصة الخلاف فيما اعترض عليه العصام في هذا الموضع على جعل الكسائي والفرَّاء ما بعد (أن) فاعلًا، وكذلك اعتراضه على الكوفيين لجوازهم دخول حرف الشرط على الاسم فيما قدروا من ابتداء بعد (أن).

وأمَّا الجانب الآخر من المسألة المتمثل في اعترض العصام على ما قدره الشُرَّاح لقول ابن الحاجب: (من يكرمني فإني أكرمه) لتقديرهم: (فجزاؤه أني أكرمه)، فقد قال العصام: ((وفي بعض الشروح: أنَّ التقدير: فجزاؤه أني أكرمه)، فالكلام محذوف المبتدأ، ويردّه أنَّه لم يعهد بعد الفاء الجزائية إيراد الجزاء؛ لأنَّ جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء، فلا يقال: (إن ضربتني فجزاؤك أني ضربتك)، بل يقال: (إن ضربتني ضربتك)...))[٥]، هذا ما صرَّح به العصام ولا يخفى ما فيه من اعتراض على من قدر بما ذكر.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٦٠-٦٥ مسألة ١٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/١٢١، والمقتضب: ٣/٧٦، ومشكل اعراب القرآن لمكي: ١/١٩٩، والجنى الداني: ٢٧٩، وتوضيح المقاصد: ٣/١٣٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/١٩٤، وشرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٣٥، والارتشاف: ٤/١٩٠١.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٥٣٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/١٢١، والجنى الداني: ٢٧٩، والمقتضب: ٣/٧٦.

(٥) شرح العصام: ٦٣٠.

وقد فتشت فيما وقع بين يديّ من شروح الكافية[١]، فلم أجد من بينهم مَن قدّره على ما ذكر العصام، إلَّا فيما شرح ابن الحاجب لكافيته، وكذلك في ما شرح السيد محمد بن عز الدين (ت:٩٧٣هـ) في شرحه المعروف بـ (مصباح الراغب).

فقد قال ابن الحاجب شارحا قوله (فإنْ جاز التقديران جاز الأمران): ((يُريد: فإنْ جاز تقدير الجملة وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تأويل الجملة والفتح على تأويل المفرد، نحو: (من يكرمني فإني اكرمه)، إنْ أردت (فأنا أكرمه) وجب الكسر؛ لأنَّها في موضع الجملة، وإنْ أردت (من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه) وجب الفتح؛ لأنَّها وقعت في موضع المفرد؛ لأنَّه خبر المبتدأ))[٢].

وقد قدّر بمثله أبو الفداء[٣]، وابن مالك على ما نقله شُراح ألفيته[٤]، غير أنَّ شروحهما لم تكن على نظم الكافية كما صرَّح به العصام في موضع اعتراضه، فعلى ما يبدو لنا أنَّ العصام قد اعترض على تقدير ابن الحاجب لا غير.

وقد حَمِل ابن الحاجب قول الشاعر[٥]:

وكُنْتُ أُرى زيدًا -كَما قِيلَ- سِيِّدًا إذا إنَّـــهُ عَبْـــدُ القَفَـــا واللُّهَـــازِمِ

على ما حمل عليه (من يكرمني فإني اكرمه)، فذهب إلى كسر همزة (أن)، إذا حُمل تقديره على (إذا هو عبد القفا)؛ لأنَّها على هذا التقدير وقعت جملة، وأمَّا إذا كان التقدير على (إذا عبوديته حاصلة)، وحُذفت (حاصلة)، ووقعت (أن واسمها وخبرها) مكان (عبوديته) فوجب فتح همزة (أن)؛ لأنَّها حينئذٍ واقعة في موضع المفرد[٦].

فالعصام اعترض على تقدير ابن الحاجب (فجزاؤه أني أكرمه)، فذهب إلى ردّه بأنَّه لم يعهد بعد الفاء الجزائية إيراد الجزاء، وإنْ جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء، ويورد لدفع التقدير مثالًا

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة، وكشف الوافية في شرح الكافية، وشرح الرضي، وبغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٩٦٦.

(٣) ينظر: الكناش: ٩٤/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦١/١، وشرح الفية ابن مالك للعثيمين: ١١/٣٥، وشرح الفية ابن مالك للحازمي: ١٠/٣٨.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١٤٤/٣، والمقتضب: ٣٥١/٢، وشرح المفصل: ١٢٢/٣، والجنى الداني: ٣٧٨، ٤١١، والهمع: ٥٠٠/١.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٩٦٦.

يحمل معنى الجزاء، فيذهب إلى أنَّ قولنا: (إن ضربتني فجزاؤك أني ضربتك) لا يجوز، بل يُقال: (إن ضربتني ضربتك)[١].

وكذلك الحال في اعتراضه على ما ذكره السيد المفتي الكبير في شرحه، إذ قال في تقدير جملة (من يكرمني فإني أكرمه): ((فلك كسر (إن) الواقعة بعد فاء الجزاء على أنَّ أصلها (فأنا أكرمه)، دخلت (أن) على المبتدأ فنصبته، و(أكرمه) خبره، وإنْ شئت فتحتها على أنَّ التقدير: (فجزاؤه أني أكرمه) فالمبتدأ (جزاؤه)، و(أني أكرمه) في معنى (إكرامي) وهو الخبر، أو على أنَّ (أني أكرمه) مبتدأ في تأويل (إكرامي)، والخبر محذوف تقديره: (فإكرامي حاصل)، والكسر أولى؛ لسلامته من الحذف والتقدير))[٢].

فقد ذكر المفتي الكبير أنَّ لقولنا: (من يكرمني فإني أكرمه) تقديران، أحدهما التقدير على فتح همزة (أن)، فيكون المعنى: (فجزاؤه أني أكرمه)، على أنَّ المبتدأ في الجملة (جزاؤه) و(أني أكرمه) الخبر، والعصام لا يُجيز مثل هذا التقدير، ويردّه بأنَّه لم يعهد بعد الفاء الجزائية إيراد الجزاء[٣]، وحُجَّة العصام واضحة فيما ذكر، إلَّا أنَّه ورد في الذكر الحكيم، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣]، فقد ذكر الجزاء هنا بعد الفاء الجزائية[٤]، وفيه دفعٌ لما ذكر العصام من حُجَّة في أنَّه لم يعهد إيراد الجزاء بعد الفاء الجزائية، وبدفعه لمثل هذا التقدير يُفهم أنَّه يُقدر على (من يكرمني فأنا أكرمه). والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: شرح العصام: ٦٣٠.

(٢) مصباح الراغب: ٢/٦٥٣-٦٥٤.

(٣) ينظر: شرح العصام: ٦٣٠.

(٤) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١/٢٣٢، ومعاني القرآن للنحاس: ٢/١٦٤، وشرح الفية ابن مالك للشاطبي: ١/١١٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١/٩٢، ومعاني النحو: ٢/٢٨٢.

الخاتمة

الخاتمة

الحمدُ لله الذي بفضله ومنّته تم هذا البحث الذي عُني باعتراضاتِ عِصام الدّين النّحوية في كتابهِ شرح الكافية، وفي خِتام هذا البحث لا بُدَّ مِن عرضٍ لأهم النتائج التي خَلُصَ إليها، وهي على النحو الآتي:

١- كثرة اعتراضات العِصام على الرّضيّ الاستراباديّ مِن بين النُّحاة الذين اعترض عليهم في شرحه، حتى زادت اعتراضاته عليه على أكثر مِن خمسينَ مَوضعًا اعتراضيًا، وقد استعمل عِصام الدّين في اعتراضه عليه ألفاظًا وعبارات شديدة اللّهجة، مِن نحو: (ما ذكرهُ واهٍ)، و(يُكذّبُه)، و(في كلامُ الرّضيّ مَلام؛ لارتكابه ما لا يُعنيه)، و(ما ذهبَ إليه الرّضيّ عَثرة)، وغيرها مِن الاعتراضات التي تناولناها في المسائل.

٢- جُرأة العِصام في اعتراضاته على النّحاة، حتى إنّه اعترض على مُصنف الكافية (ابن الحاجب) في أكثر مِن عشرين موضعًا، وجاءت اعتراضاته عليه مُتباينة بين التأدب مع ابن الحاجب، والقوة في الاعتراض، ففي أكثر اعتراضاته عليه كان يستعمل ألفاظًا اعتراضية شبيهة بالاستدراك، مِن نحو: (لو قال...لكان أَخصرُ وأوضح)، لكنّه في مواضع أخرى كان شديد الاعتراض حتى أنّه قال في اعتراضه عليه: (هذا كلامٌ لا حَاصلَ له)، و(الاستثناءُ قَاصر) وغير ذلك ممّا تناولنا في المسائل.

٣- شَملت اعتراضات العِصام مُختلف النُّحاة، فلم تقتصر اعتراضاته على مذهبٍ واحد أو على نحويين محددين، إذ كانت له اعتراضات على البصريين وعلى الكوفيين وعلى نحويين مختلفين.

٤- انمازت اعتراضات العِصام بألفاظ اعتراضية تَفرّدَ بها عن غيره، مِن نحو: (يُزيّفُه)، و(ما نَقلَ غير موثوق به)، وغيرها مِن الالفاظ التي تناولناها في المسائل، وكذلك تنوعت الألفاظ في الاعتراض، فغالبًا ما نجد له في كُلّ مسألة لفظًا مُعينا يعترضُ به على رأي النحويّ.

٥- تَصرف العِصام بنقل أقوال النحويّين في كثيرٍ من المواضع، فلم يكن يلتزم بنقل القول كما هو بل يتصرفُ فيه ويُطاوعه لاعتراضه، وأكثرُ ما ورد مِن ذلك في نقله لأقوال الرّضيّ الاستراباديّ.

٦- اعتماد العِصام المتناوب على السّماع والقياس بوصفهما دليلين على صِحة اعتراضه، فقد اعتمد على القرآن الكريم وكلام العرب في ايراد الدليل على صِحة رأيه في الاعتراض، في حين نرى نُدرة في اعتماده على الحديث الشريف.

٧- تَوهُم العِصام في نقله عن بعض النُّحاة، فنجده يَنسُب قولًا إلى غير صاحبه، فقد ذكر قولًا نسبه للسكاكيّ، في حين أنّه كان للتفتازانيّ. وفيه دليل على أنّ العِصام لم يَكن دقيقًا فيمّا ينقل مِن أقوال.

٨- إنّ كثرة اعتراضات العِصام في شرحه تعود إلى مّا يمتلكُه مِن عقلٍ علمي، وثقافةٍ متنوعة في مُختلف العلوم، مع اطلاع واسع، وجرأته التي مكنته مِن إيراد الرأي والاعتراض عليه، لذلك نَجده مُحقًا في أغلب اعتراضاته على النحاة، بينما نجده يتوهم في البعض الآخر منها.

٩- لم يَكن العِصام معنيا في شرحه بعزو الآراء إلى قائليها، فنَجده يذكر أقوالًا للنُّحاة ويَعترضُ عليها من دون نِسبتها الى قائلها.

١٠- نرى أنّ العِصام فيمّا شَرحَ مِن مسائل كان مُتكئاً في بعض المواضع على ما شرحَ الرّضيّ، حتى إنّه في بعض الأحيان يَضعُ رأي الرّضيّ مِن ضمن اعتراضه دون الإشارة إلى ذلك.

١١- إنّ دراسة الاعتراضات تُيسر فِهمَ القواعد النّحوية في المسألة، فالباحث فيها يَغوصُ في بَحرٍ مِن آراء العُلماء، ويتناولها بالدرس حتى يتبيَّن له الصواب مِنها.

هذا وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله رَبِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولا: المخطوطات:

- تحفة الإخوان في شرح العوامل الجديدة للبركوي، محمد بن بير علي البركوي (ت:٩٨١هـ)، مخطوطات دار الكتب القطرية.
- حاشية الخربوتي على تحفة العوامل، عبد الحميد بن عمر النعيمي الخربوتي (ت:١٣٢٠هـ).
- حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي، ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني، عصام الدين (ت:٩٥١هـ).

ثانيا: الكتب:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت:٨٠٢هـ) تح: طارق الجنابي، علم الكتب، مكتبة النهضة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغدادي، أبو البقاء، محبّ الدين (ت:٦١٦ هـ)، تح: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ط١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.
- أخبار أبي القاسم الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت:٧٦٧هـ)، تح: محمد بن عوض بن محمد السهلي، دار أضواء السلف، الرياض، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت:٤١٥هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- أساليب العطف في القرآن الكريم، الدكتور مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، د.ت.

- أسرار العربية، كمال الدين أبي البركات الأنباري، (ت:٥٧٧هـ)، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، أبو يوسف (ت:٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ , ٢٠٠٢ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت:٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.
- اصول الشاشي وبهامشه عمدة الحواشي، محمد فيض الحسن الكنكوهي، تح: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت:٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت:١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – سورية ، دار اليمامة – دمشق- بيروت، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ط٤، ١٤١٥ هـ.
- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، ياسين جاسم المحيميد، مكتبة مشكاة الاسلام، ط١، د.ت.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، تح: سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار التعاون، د.ت.
- الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط٢،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت:٦٤٦هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت،١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت:٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- الأمثال، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ)، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، أبو العباس (ت:٣٣٢هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت:٥٦٢هـ)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الانموذج في النحو، محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (ت:٣٧٧هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الايضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمرو، ابن الحاجب، أبو عمرو (ت:٦٤٦هـ)، تح: موسى بناي العليلي، احياء التراث الاسلامي، العراق، د.ت.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)، تح: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت:٦٠٦ هـ)، تح: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، أبوعبد الله (ت:٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي، ابن ابي الربيع (ت:٦٨٨هـ)، تـح: عيّـاد بـن عيـد الثبيتـي، دار الغـرب الاسـلامي، بيـروت- لبنـان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغـويين والنحـاة، عبـد الـرحمن بـن أبـي بكـر، جـلال الـدين السـيوطي (ت:٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا، د.ت.
- البيان في غريب اعراب القران، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، أبو البركات (ت:٥٧٧هـ)، تح: طه عبد الحميد طه، انتشارات الهجرة، قم- ايران، د.ت.
- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد (ت:٢٧٦هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تح: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٣٨٥- ١٤٢٢ هـ = ١٩٦٥ - ٢٠٠١م.
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة، مصر، ط٥، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، أبو الفضل (ت:٨٠٦هـ)، تح: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض- السعودية، ط٢، ١٤٢٨ هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغـدادي محـب الـدين، (ت:٦١٦هـ)، تـح: عبـد الـرحمن العثيمـين، دار الغـرب الإسـلامي، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت:٧٤٩ هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- التحرير والتنوير= تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا (ج ١- ج٥):ودار كنوز إشبيليا- الرياض، ط١، ١٤١٨- ١٤٣٤ هـ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.
- تقريب المقرب، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت:٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (ت:٣٧٧هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- تفسير الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت:٣٣٣هـ)، تح: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- تذكرة النحاة، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، أبو حيان (ت:٧٤٥هـ)، تح: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، (ت:٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١،١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- التوطئة، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلوبين (ت:٦٤٥هـ)، تح: يوسف أحمد المطوع، مطبوعات جامعة الكويت، د.ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن= تفسير الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د.ت.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت:١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، أبو عبد الله (ت: ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وابراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- الجمل في النحو، أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي، أبو بكر (ت:٣١٧هـ)، تح: أحمد مكي الانصاري، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ط١، د.ت.

- الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٤٠هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- جمهرة الأمثال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، أبو هلال (ت:نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، ١٤١٣هـ- ٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (ت:١٢٨٧هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت:٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت:٨٦٠هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، عبد الله بن محمد بن السيد البطيوسي، أبو محمد (ت:٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، ط١.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، أبو العباس (ت:٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت:٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨-١٩٩٨هـ.
- دليل السالك الى الفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٩م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل الأعشى (ت:٧هـ)، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، مصر، د.ت.
- ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت:٥٤٥ م) تص: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٥، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، جرير بن عطية الخطفي، تح: نعمان محمد أمين طه، دار بيروت، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ديوان حسان بن ثابت، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الانصاري (ت:٤٠هـ)، تق: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت:٢٤٦هـ)، تح: مفيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عُقبة بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة، تق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن لبيد السعدي(ت:١٤٥هـ)، تح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط١، د.ت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني (ت:١٣ ق.م)، تق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ديوان عدي بن زيد العباد، تح: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، عمرو بن كلثوم التغلبي، أبو الأسود (ت:٣٩ ق.هـ)، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١- ١٩٩١م.
- ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس (ت:١١٠هـ)، تق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (ت:٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ديوان النمر بن تولب العكلي، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت:٥٩٢هـ)، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م.
- رسائل ابن السيد البطليوسي = رسائل في اللغة، عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، أبو محمد (ت:٥٢١هـ)، تح: وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الاصبهاني، مكب اسماعيليان، قم- ايران، د.ت.
- سحر البلاغة وسر البراعة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي (ت:٤٢٩هـ)، تح: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت:١١١١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى (ت:٢٧٩هـ)، تح: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥م.
- السنن الصغرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، أبو عبد الرحمن (ت:٣٠٣هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه، أحمد بن محمد النحاس، أبو جعفر (ت:٣٨٣هـ)، تح: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي (ت:٣٨٥هـ)، تح: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة- مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ - ١٤١٤هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الفية ابن مالك، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت:١٤٢١هـ)، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٣٤هـ.
- شرح التسهيل= تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١٤١٠،١هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزّجاجي، علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي، أبو حسن (ت:٦٠٩هـ)، تح: الدكتور صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب- جامعة الموصل، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، أبو علي (ت:٤٢١هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت:٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١ هـ)، تح: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- شرح العصام على كافية ابن الحاجب، ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني، عصام الدين (ت:٩٥١هـ)، تح: الدكتور محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١٤٤١،١هـ- ٢٠٢٠م.

- شرح الفريد، ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني، عصام الدين (ت:٩٥١هـ)، تح: نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣م.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت:٩٥٠ هـ)، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت:٧٣٣هـ)، تح: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس- ليبيا، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت:٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت:٩٧٢ هـ)، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت:٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري، أبو محمد (ت:٧٦١هـ)، تح: هادي نهر، دار اليازوردي العلمية، الأردن، ٢٠٠٧م.
- شرح اللمع في النحو، علي بن الحسين الباقولي، أبو الحسن (ت:٥٤٣هـ)، تح: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح المفصّل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت:٦٤٣هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، عثمان بن الحاجب، جمال الدين، أبو عمرو (ت:٦٤٦هـ)، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت:٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت:٨٠٧هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان،١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- شرح الوافية نظم الكافية، عثمان بن الحاجب النحوي، أبو عمرو (ت:٦٤٦هـ)، تح: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الاداب، العراق– النجف، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
- شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بيرعلي البركوني، مصطفى الغليوبولي (ت:١١٧٦هـ)، وعصام الدين بن عربشاه (ت:٩٥١هـ)، وسعد الله الصغير، وأحمد بن محمد الفطامي (ت:بعد ١٣٠٠هـ)، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت:١٠٨٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، أبو عبد الله (ت:٧٧٠هـ)، تح: عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ)، مطبعة محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠ م، د.ت.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار (ت:١٣٩٧هـ)، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي (ت:ق ١١هـ)، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.
- العُدّة في إعراب العُمدَة، عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، بدر الدين، أبو محمد (ت:٧٦٩هـ)، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري– الدوحة، ط١، د.ت.
- عفو العافية في شرح الكافية، عارف الشيرازي، أبو تراب، تح: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د.ت.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) مع شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت:٩٠٥هـ)، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت:١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي، جدة- السعودية، ط٢، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت:٧٤٣ هـ)، تح: إياد محمد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت:٤٢٩هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو= شرح ملا جامي، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت:٨٩٨هـ)، تح: أحمد عزّو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان ط٨، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية، نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٩٨م، د.ت.
- الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- الكتاب= كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد، مُنْتَجَب الدين الهمذاني (ت:٦٤٣هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل= تفسير الزمخشري ، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، أبو القاسم (ت:٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت:١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت:٧٣٢هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين،(ت:٦١٦هـ)، تح : عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق- سوريا، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، أبو حفص (ت:٧٧٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الافريقي, (ت:٧١١هـ) دار صادر، بيروت- لبنان، ط٣ ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- متممة الآجرومية في علم العربية، شمس الدين محمد بن محمد الرعيني المالكي، الحطاب (ت:٩٤٥هـ)، ط١، الكتبة الشاملة، د.ت.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد من يحيى ثعلب، (ت:٢٩١هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٠م.
- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، أبو الفضل (ت:٥١٨هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢ هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف،(ت:١٤٢٦هـ)، دار المعارف- القاهرة، ط٧، ١١١٩م.

- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت:٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر دمشق- سوريا، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات، الحسن بن أحمد ب عبد الغفار الفارسي، أبو علي (ت:٣٧٧ هـ)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، الحسن بن أحمد ب عبد الغفار الفارسي، أبو علي (ت:٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩ هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي بن ابراهيم بن الخطيب الموزعي، ابن نور الدين (ت:٨٢٥هـ)، تح: عائض نافع العمري، دار المنار، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- مصباح الراغب، شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد، محمد بن عز الدين المفتي (ت:٩٧٣هـ)، تح: عبد الله حمود الشمام، مكتبة التراث الاسلامي، اليمن، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت:٤٣٧هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ط٢، ١٤٠٥.
- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت:نحو ١٦٨هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت.
- المقرب، علي بن مؤمن، ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، تح: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، احياء التراث الاسلامي، العراق، ط١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، أبو الحسن (ت:٣٨٤هـ)، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ.
- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١٤١١،١هـ- ١٩٩٩م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، (ت:٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم التاريخ = التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري- تركيا، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا (ت: ١٩٧٦م)، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ- ١٩٨٢م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- معجم المؤلفين، محمود حسن التونكي، طبع في ظل دولة السلطان ملك الدكن، مطبعة وزنكو غراف طباره، بيروت- سوريا، ١٣٤٤هـ.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهانى، أبو القاسم (ت: ٥٠٢هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، أبو اسحاق (ت: ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - السعودية، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ)، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د.ت.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد بن موسى العيني، بدر الدين (ت: ٨٥٥ هـ)، تح: أ. د.علي محمد فاخر، أ. د.أحمد محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر (ت: ٤٧١هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د.ت.
- منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان، د.ت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشيد، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- موسوعة معاني الحروف العربية، علي جاسم سلمان، دار اسامة، الأردن- عمان، ط١، ٢٠٠٣م.
- موضح أسرار النحو لبهاء الدين الأصفهاني، محمد بن الحسن الاصفهاني، الفاضل الهندي (ت: ١١٣٥هـ)، تح: علي موسى الكعبي، مجمع الحسين العلمي، العراق، ط١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت: ١٣٤٩هـ)، تعليق: محمد بهجة البيطار، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٦٨م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١: ١٤١٢- ١٩٩٢م.
- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم، ومصطفى أمين، الدار المصرية، السعودية، ط١، د.ت.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.
- النهاية في شرح الكفاية، أحمد بن الحسن الموصلي، شمس الدين، ابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، تح: عبد الله عمر حاج ابراهيم، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- نهج البلاغة، مجموع ما اختاره الشريف الرضي(ت:٤٠٦هـ) من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام)، ضبط نصه وابتكر فهارسه د.صبحي الصالح، دار الأسوة للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٨هـ.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، أبو الحسن (ت: ٤٦٨هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م.

ثالثا: الرسائل والأطاريح:

- بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، محمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود اليمني (ت: ١٠٦٢هـ)، تح: طلال خلف محفوظ الحساني، وخالد بن زويد بن مزيد السلمي، وهند حامد وصل الحازمي، رسائل ماجستير، جامعة أم القرى- السعودية، ١٤٢٩هـ، ١٤٣٢هـ، ١٤٣٣هـ.
- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، أبو الحسن (ت: ٣٨٤ هـ)، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، (اطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- كشف الوافية في شرح الكافية، محمد بن عمر الحلبي، سراج الدين (ت: ٨٥٠هـ)، تح: سعيدة عباس عبد القادر شهاب، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٨هـ.
- المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن المُلقِّن، داود بن سليمان الهويمل، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، السعودية، ١٤٣٧- ١٤٣٨هـ.
- الواو في القران الكريم دراسة نحوية، بشار عبيد الله مسلم الجديعات، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

رابعا: المجلات:

- مسائل (إذن)، أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١١٩، ١٤٢٣هـ.

Summary of Research

Grammar is considered one of the basic sciences that have served Arabic. Grammar has gained great favor from the writings of grammarians. Since Its inception, it has been full of contentious issues. Thus, objections and corrections appeared among Arabic scholars in many grammatical Issues and syntax directives.

Studying the opinions of scholars, their discussions, and their objections to one anotherr with arguments and evidence, Is an essential part of the original scientific studies in the Arab grammatical heritage, because It develops the researcher's thought and builds his grammatical personality, and the study of objections facilitates understanding of the grammatical rules in the matter, as the researcher dives Into a sea of scholars' opinions, and deals with them study until It becomes clear to him what is right.

The importance of this research is represented in the fact that the oppositions and traces are among the original scientific topics that the researcher’s mind tends to, because their orbit is disagreement, criticism and renewal.

Al-Issam's objections includeincludeed the various grammarians, so he did not limit his objections to one of the grammarians to the exclusion of others, or pursue any of them, just as he did not limit his objections to a grammatical school to the exclusion of others, but he was objecting to what he considered to be wrong, regardless of what he said or his grammatical doctrine.

It also became clear to us that Al-Issam, in the issues he explained, was relying in some places on what Al-Radi explained, as well as the boldness of Al-Issam in his objections to the grammarians, to the point that he objected to the compiler Al-Kafiyya (Ibn Al-Hajib) in more than twenty places.